سلسلة الرسائل الجامعية (٢٤)

الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية

تأليف
د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي
أستاذ مشارك في الحديث وعلومه
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار الأندلس الخضراء
للنشر والتوزيع
جدة

من أقواله رحمه الله

١- قال:

«يا أهل بغداد: لا تَظنّوا أن أحداً يَقْدِرُ أَن يَكْذِب على رسولِ الله ﷺ وأنا حيٌّ»[١].

٢- وقال:

«من قدّم عليّاً على عثمان فقد أَزْرَى بالمهاجرين والأنصارِ»[٢].

---

(١) "فتح المغيث"، للسخاوي: ٢٤١/١، وانظر: حفظه وإمامته. من هذا البحث.

(٢) "فتح المغيث"، للسخاوي: ١١٦/٣.

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

أما بعد: فهذه هي الطبعة الأولى من بحث "الإمام الدارقطني، وآثاره العلمية"، وهو دراسة لحياته، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، لا سيما كتاب "السنن". وهو موضوع كتبتُهُ أطروحةً علميةً لنيل درجة الدكتوراه، وكان عنوانه: (الإمام الدارقطني، وكتابه: السنن)، وقد رأيت تغيير هذا العنوان نظراً لطبيعة المادة التي اشتملت عليها الرسالة، وكذلك أخذاً باقتراح بعض الإخوة الفضلاء الذين اطّلعوا عليها.

وعلى الرغم من أن مناقشة الرسالة كانت في عام ١٤٠٣هـ، إلا أنني أرجأت نشرها، لأسباب متعددة، منها ما رأيته من تَوَزُّع موضوعات البحث، وتعدّدها، وقد أُخذ عددٌ منها موضوعاتٍ لرسائل علمية؛ فبدا لي بأن هذا مما يُضْعف جدوى نشرها.

لكن بعد مضيّ هذا الوقت الطويل، وبعد مراجعتي للرسالة رأيت، وتذكرت ما بُذل فيها من جهدٍ مضنٍ، واتضح لي أنها قد أعطت فكرةً واضحةً عن الإمام الدارقطني ومؤلفاته، لا سيما كتابه: "السنن عن رسول الله ﷺ"، وعلى الرغم من عدم رضاي عن إقدامي على دراسة كتاب السنن قبل تحقيقه، إلا أنني قد وقفتُ، من خلال هذه الدراسة، على الحقيقة التي ينبغي توضيحها للناس، وهي أن كتاب الإمام الدارقطني هذا، وإن كان اسمه "السنن عن رسول الله ﷺ"، إلا

مقصود مؤلفه، رحمه الله: جَمْعَ الأحاديث المعلولة رواياتها، ولم يَذْكر فيه الأحاديث المحتج بها إلا لأسبابٍ عارضةٍ؛ كأن يورِد حديثاً صحيحاً في مقابل غير الصحيح، أو صحيحاً يُصحِّح به خطأً في حديثٍ معلول، وهكذا...

وهذه الحقيقة يعارضها واقعُ كثيرٍ من الناس، الذين لم يُدركوا هذا الأمر؛ فأخذوا يتعاملون مع سنن الدارقطنيّ كما لو كان مثل بقية كتب السنن التي جمعتِ الأحاديث على أبواب الفقه للاحتجاج بها!.

وكان الوقت الذي كتبتُ فيه الرسالة لم تُنشر كثيرٌ من كتب الحديث والتراجم، إذْ كانت مخطوطةً، وكانت كثيرٌ من المراجعات والإحالات إنما هي على تلك الكتب المخطوطة.

فلمّا راجعت الرسالة لطباعتها في هذا الوقت، هممت بإعادة البحث من جديد، لتعديل تلك الإحالات على المخطوطات؛ لتصبح إحالاتٍ على المطبوعات من تلك الكتب، وبعد تأمّل تراجعتُ عن هذا الهمّ بسبب قلةِ الجدوى بالنظر للجهد الذي يتطلبه تنفيذ هذا الأمر، ومما حَمَلَني على إبقاء تلك الإحالات كما هي = ما هو معلومٌ من طبيعة من كتب التراجم، وسهولة ترتيبها، ولا سيما أن غالبها جاء مصنّفاً على حروف الهجاء؛ فمن السهولة بمكانِ الوقوف على الترجمة فيها؛ فهي، ذاتها، قد جاءت في صورة فهارس، كما أن بعضها قد وضع المحققون له فهارس أيضاً.

وربما كان لي ملاحظات على فهرس المصادر وعدم استكماله أحياناً لمعلومات النشر، ولكن أبقيته على ما هو عليه؛ لبُعْدِ تلك الطبعات، أو نُسَخ المخطوطات، عنّي الآن.

وقد ظهر لي شيءٌ مِن التقصير في استخدام علامات الترقيم، لكن تركت مراجعةَ هذا مراجعةً جادّةً؛ لوضوح الأمر في مثل هذا غالباً عند القارئ.

وقد أعدتُ النظر في تنسيق وتبويب موضوعات البحث، مع المحافظة على المادة كما هي.

وراجعت بعض التراجم والأسماء المنقولة مِن سنن الدارقطنيّ؛ فصححتُ بعض التصحيف والتحريف فيها، واستفدتُ في هذا مِن القائمة بالأخطاء المطبعية الواقعة في سنن الدارقطنيّ، الملحقة في آخر كتاب: "تراجم رجال الدارقطنيّ في سننه الذين لم يُترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم"، لمقبل ابن هادي الوادعي[٣]. وإن كان هو الآخَر قد وقع فيه بعض الأخطاء، لكنني استفدت منه؛ إذ كان سبباً لمراجعتي لبعض تلك التراجم، وأثبتُّ الصواب فيها، وقد كان بعض تلك التراجم حصل فيها بعض التحريف، ولم أُحِل على الكتاب إحالاتٍ تفصيلية في داخل البحث.

كما جدّدتُ النظر في تاريخ طبع مؤلفات الدارقطني، وذلك في ضوء ما استجدّ مِن النشر وما اطّلعتُ عليه مِن ذلك، وكذلك في ضوء ما جاء في "دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة، القديمة والحديثة"، محيي الدين عطية، ومَن معه[٤]؛ فعدّلت كثيراً مِن المعلومات عن مؤلفات الدارقطني المتعلقة بالطباعة

---

(٣) صنعاء، اليمن، دار الآثار، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. وعلى الكتاب بعض المآخذ.

(٤) بيروت، دار ابن حزم، ط.الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، في مواضع متفرقة منه. ولم أر تكرار الإحالات عليه؛ تخفيفاً واكتفاءً بهذه الإحالة؛ وذلك لا سيما أن هذه المعلومات إنما هي معلومات فهرسة فقط.

وعدمها؛ إذ أصبح كثير منها مطبوعاً؛ فنقلتها مِن قائمة المؤلفات المخطوطة إلى قائمة المطبوعة، والحمد لله رب العالمين، ولا أنسى هنا أن أشكر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فقد أمدّني بقائمةٍ مِن مؤلفات الدارقطنيّ، المطبوعة والمخطوطة، كما أشكر الأخ الكريم د.عبد الرحمن المزيني، مدير مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، الذي كان سبباً في حصولي على القائمة المذكورة.

وختاماً أحمد الله تعالى، وأشكره على الوجه الذي يرضاه سبحانه، على ما أولاه مِن التوفيق لإنجاز هذا العمل، وتيسيره، ولولا الله ما كان.

وأشكر كلَّ أخٍ ساعدني على إنجاز هذا البحث، وأسأله عزّ وجل أن يجزيه خير الجزاء.

وأذكر هنا بالشكر والتقدير، أيضاً، ذلك الجهد المتواصل الذي بذله معي الأخ الكريم الأستاذ: عبد الله بن عواد المحمدي؛ فلقد قضى معي وقتاً طويلاً في مقابلة وتصحيح تجربة الطبع، حيث استمرت المقابلة والتصحيح أكثر مِن سنةٍ، على فتراتٍ متقطّعة؛ فأدعو الله تعالى أن يتقبّل منّا هذا الجهد، وأن يجزي عنّي أخي خير الجزاء وأوفاه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك.

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي

المدينة المنورة

٢٩/١٠/١٤٢٠هـ

المقـــدِّمَة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، والشكر له على نعمه وأفضاله، والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فقد أكرمني الله تعالى بالعيش زمناً مع الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ -أمير المؤمنين في الحديث، المتوفى سنة ٣٨٥هـ- بالبحث والاطلاع على سيرته، وأخباره، وعلمه ومعارفه.

وقد اخترت البحث في ترجمة الدَّارَقُطْنِيّ، وفي كتابه "السنن" من غير سابق اطلاع تفصيلي على ملامح حياته ومنهج كتابه.

فلم أكن أعلم ما معتقده؟ وما مذهبه الفقهي؟ وكيف كانت سيرته تفصيلاً، وإنما كنت أعلم أنه إمام من أئمة الحديث، كبير الشأن في الحفظ والدراية، وأنه يضرب به المثل فيقال: "فلان دارقطنّي عصره"، وبعد البحث وجدتُ ما يلي:

١- أنه -رحمه الله كما قيل عنه- كبير القدر في حفظه للحديث، ومعرفته ودرايته به، وتمسكه به، وأنه وَقَفَ حياته لخدمة الحديث النبوي.

٢- وتكشف لي -بعد البحث أيضاً- أنه اتُّهم وتُكلّم فيه: في عقيدته، وفي منهجه بالنسبة للكلام على الأحاديث والرواة، وذلك شأن كل من يسير على المنهج الحق، فإنه لا يسلم من كلام الناس، لأنه لم يسلم من الكلام أحد كما قال الإمام الذهبي -رحمه الله-: "فمن يسلم من الكلام بعد أحمد؟"(٥).

(٥) "من تكلّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث"، للحافظ الذهبي: ص٣٣.

وقد كان موقفي من هذا الأمر أن جعلت من المحتمل أن يكون الإمام الدَّارَقُطْنِيّ مخطئاً، كما يحتمل أن يكون مصيباً، لأني أرى أن المنهج العلمي يقتضي مني هذا الموقف، لأن البشر جميعاً -حاشا الرسل والأنبياء- ليسوا بمعصومين.

ولم يكن لي مصلحة تتطلب إثبات خطأ الدَّارَقُطْنِيّ في موقفٍ ما أو صوابه، فليس ثمة حكم إلا لما دلّ عليه الدليل، والإنصاف واجب، وهذا هو ما أدين الله تعالى به، وأسأله أن يوفقني إليه.

وقد أثبتّ ما توصلت إليه في هذه المسألة بعد الدراسة، ورأيي يحتمل الخطأ والصواب.

ولكن حسبي في هذا أنني راعيت بكل دقة ما قاله ابن الوزير -رحمه الله- في معرض حديثه عن الأخذ بالدليل، وترك التعصّب والتقليد الأعمى بقوله: "فإن نشأة الإنسان على ما عليه أهل شارعه، وبلده، وجيرانه، وأترابه، صنيع أسقط الناس همةً، وأدناهم مرتبة، فلم يعجز عن ذلك صبيان النصارى واليهود ولا ربّات القدود والنهود المستغرقات في تمهيد المهود..."[(٦)].

٣- وجدت -أيضاً- أن كتابه "السنن" من الصعوبة بمكان القطع الجازم بمنهجه فيه في كثير من الأمور قبل تحقيق الكتاب، ومع ذلك فقد أوردتّ الاحتمالات في هذه القضية، وقمت بمقارنات وإحصائيات نحوها، ثم أثبتُّ نتيجة الدراسة، وهي في حاجة إلى استكمالِ وسائل البحث في هذا الموضوع بشكل عام، ومن أهمها -في نظري- تحقيق الكتاب أولاً.

---

(٦) "إيثار الحق على الخلق"، لابن الوزير: ص٢٥.

وقد توصّلت في هذا الموضوع إلى أن "سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لا يجوز اعتماده مصدراً من مصادر الحديث المحتجّ بها بمجرّد ذكره فيها؛ لأنه ذكر أحاديث مردودة كثيرة فيه وسكت عنها.

وهذه النتيجة -في رأيي- لها أهمية كبيرة جداً ينبغي مراعاتها من قبل الباحثين والمختصين في الحديث والمختصين في الفقه الذين دائماً يروون الحديث محتجين به ولا يعزونه إلا إلى سنن الدَّارَقُطْنِيّ، ظانين أنه يجوز الاعتماد عليه بمجرد وجوده فيه دون البحث والتمحيص في سنده ومتنه.

وقد جعلت البحث في أربعة أبواب وخاتمة، وهي على الوجه الآتي:

الباب الأول: الدَّارَقُطْنِيّ: حياته، وصفاته، ومكانته العلمية، لاسيما في الحديث وعلومه: وفيه فصلان:

الفصل الأول: حياته، وصفاته، ومكانته العلمية:

وبحثت فيه في اسمه ونسبه، ومولده ونسبته، وعائلته، ومذهبه في الأصول، وورعه وصراحته في الحق،، وحليته وتواضعه، وعصره، وطلبه للعلم، ورحلاته، وحفظه وإمامته، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته، وأقوال الأئمة فيه.

وقد فصّلت في تلك المباحث حسب الحاجة وحسب ما يقتضيه المقام، فأطلت في بعض المباحث أكثر من البعض الآخر.

وقد بيّنت في هذا الفصل أن الدَّارَقُطْنِيّ -رحمه الله- قد عاش في عصر كان فيه سوءٌ من الناحية السياسية -حيث انعدام الأمن في كثير من الأحيان، ووجود الخلافات السياسية، وظهور الفتن والاضطرابات، وجور بعض الخلفاء والسلاطين، وضعف شوكة المسلمين.

وسوءٌ من الناحية الاجتماعية، المترتبة على تلك الأوضاع، والمجاعة، ...إلخ، وعدم الاستقرار في حياة الناس.

وأن عصره من الناحية العلمية كان زاهراً، فقد نشط الطلاب في طلب العلم، وأكثر العلماء من المؤلفات، وعنوا بتوجيه الطلاب وتدريسهم، وازداد عدد العلماء في ذلك العصر.

وقد خَرَجتُ بنتيجة مما سبق هي: أن ظروف تلك الحِقْبة من التاريخ لم تؤثر في الدَّارَقُطْنِيّ تأثيراً سلبيّاً في طلبه للعلم، وهذا شأن غالب طلاب العلم في عصره.

★ وفي مبحث "طلبه للعلم" أوضحت كيف ومتى بدأ الدَّارَقُطْنِيّ في طلب العلم، وأنه بدأ في كتابة الحديث وهو صغير جداً لا يتجاوز السنة الثامنة من عمره، وأنه كان نبيهاً فَطِناً، فملأ العيون والأسماع وهو لا يزال في فترة الطلب، وأنه كان أشياخه يقدرونه ويقدمونه على التلاميذ.

★ وفي مبحث "رحلاته" أثبتّ أنه كان في نشأته ببغداد، يَقْدَم إليه طلاب العلم والعلماء من كل مكان، فأفاد من ذلك، ثم ارتحل إلى أقطار شتى طالباً ومعلّماً، حتى إذا قضى وطره من البلدان التي توجّه إليها رجع إلى بغداد، فأقام بها وتفرّغ للتدريس حتى مات -رحمه الله-.

★ وفي مبحث "حفظه وإمامته"، ذكرت أنه كان من أحفظ أهل الدنيا، وأنه لمع في علوم كثيرة سوى الحديث وعلومه، وقد نقلت بعض أقوال العلماء في ذلك.

★ وفي مبحث "شيوخه"، بيّنت أن شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث وغير الحديث كثيرون جداً، وكثير منهم من الأئمة الحفاظ، وقد تتبعت كتابه "السنن" وحصرت شيوخه في السنن، وفهرست أسماءهم على حروف

المعجم، وأثبتهم في هذا المبحث، فبلغوا واحداً وتسعين ومائتي شخص.

وترجمت لأربعة من أشهرهم وأبرزهم.

★ وفي مبحث: "تلاميذه" ذكرت اثنين وثلاثين منهم، وترجمت لأربعة أشخاص من أبرزهم.

★ وفي مبحث "أقوال الأئمة فيه" ذكرت فيه أقوال المعاصرين له، ثم أقوال من جاء بعده، في الثناء عليه، والاعتراف بإمامته وحفظه.

ثم ذكرت ما قيل فيه من المثالب، وبحثت في هذه الأقوال لمعرفة ثبوتها أو عدمه، فتبين لي عدم ثبوت شيء منها، وأنها تعارض أقوال الأئمة المعتبرين الثابتة السابقة في الثناء عليه.

وقد أطلت النَفَس في رد المثالب التي قيلت فيه.

أما الفصل الثاني من الباب الأول:

فقد عَقدته لبيان (مكانته في الحديث وعلومه) وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: حفظه للحديث، وبراعته فيه.

ذكرت فيه أقوال الأئمة في ذلك، وضربت أمثلة عليه من مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله.

المبحث الثاني: رسوخه في معرفة العلل.

ذكرت فيه أقوال الأئمة، وضربت أمثلة عليه من بعض كتبه لا سيما "العلل".

المبحث الثالث: إمامته في الجرح والتعديل، واعتداله فيه.

وتوصّلت فيه إلى أنه معتدل في الجرح والتعديل من خلال أقوال الأئمة وموقفهم إزاء ما يصدر عنه من جرح وتعديل، وأنه إمام في الجرح والتعديل وذلك من خلال الآتي:

١- حفظه وخبرته بالرجال وأسمائهم وأنسابهم وأحوالهم.

٢- إحاطته بأحوال من سبقه وبأهل عصره وشيوخه.

٣- استقلاله في الجرح والتعديل.

وضربت أمثلة على الأمور السابقة من مؤلفاته.

المبحث الرابع: استدراكاته على الأئمة.

بينت أنه استدرك على الأئمة، وذكرت أنواع استدراكاته عليهم، وضربت أمثلة عليها.

المبحث الخامس: موقفه من الصحيحين.

ذكرت فيه أن له موقفين من الصحيحين هما:

١- موقف المؤيِّد، المعترف بمكانة الصحيحين وصحة منهجهما.

٢- موقف الناقد لبعض أحاديث الصحيحين.

وأوضحت أنه لا تعارض بين هذين الموقفين.

وتحدثت عن كل منهما إجمالا، ومثلت لما احتاج إلى التمثيل.

الباب الثاني: مصنفاته، والكلام عليها.

ويشتمل على تمهيد وأربعة فصول:

- تمهيد: مكانته في التصنيف.

الفصل الأول: مؤلفاته الموجودة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المطبوع منها. وبلغ المطبوع منها-كل الكتاب أو بعضه- نحو ثمانية وعشرين مصنَّفاً.

المبحث الثاني: المخطوط منها. وبلغ نحو إحدى عشر مصنّفاً.

الفصل الثاني: مؤلفاته المفقودة. وبلغت نحو ستةٍ وعشرين مصنّفاً.

الفصل الثالث: المؤلفات المنسوبة له خطأً وبلغت نحو ثلاثة مصنّفات.

الفصل الرابع: سرد جميع مؤلفاته، مرتبةً على حروف المعجم.

وقد بلغ مجموع هذه الكتب نحو اثنين وستين كتاباً ما بين صغير وكبير.

أما الباب الثالث: فهو دراسةٌ مفصَّلةٌ لـ:"كتابه: السنن".

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق نسبته للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، وفيه حققت نسبته إليه، وأوردت أسانيد من رووه عنه.

المبحث الثاني: وصف كتاب السنن.

المبحث الثالث: موضوعه، وفيه تحدثت عن: هل هو لجمع الأحاديث الصحيحة أو الضعيفة أو ماذا؟.

المبحث الرابع: أهميّته، ومكانته بين كتب "السنن" الأخرى، وتحدثت فيه عن المؤلفات حوله.

المبحث الخامس: منهج الإمام الدَّارَقُطْنِيّ فيه: وفيه تحدثت عن درجة أحاديثه، وعن مقاصد الكتاب وتبويبه وترتيبه، وتكريره للأحاديث وتفرّده بأحاديث.

المبحث السادس: مقدار الصحيح والضعيف فيه، ودرجة ما سكت عنه فيه.

وذكرت فيه إحصائيات من نتائج دراستي في هذا الفصل، بعد أن ذكرت خطواتي في البحث فيه.

أما الباب الرابع: ففي: "الدَّارَقُطْنِيّ والجرح والتعديل".

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: اصطلاحاته في الجرح والتعديل.

بحثت فيه جملةً من مصطلحاته، وبينت في كل مصطلح هل هو موافق فيه للجمهور أو مخالف؟.

الفصل الثاني: "ذكْر من تكلم فيه الدَّارَقُطْنِيّ بجرح أو تعديل في سننه مرتبين على حروف المعجم".

وسردت فيه أسماءهم بعد أن قيدت الأسماء المطلقة، وأشرت إلى مواضع ورود كل شخص في السنن، وذكرتُ عبارات الدَّارَقُطْنِيّ فيه.

الفصل الثالث: في أقواله في الرجال جرحاً وتعديلاً.

وقمت في هذا الفصل بدراسة مقارنة لأقواله في خمسة وعشرين راويا ووازنت بينها وبين القول الراجح في كل راو لمعرفة هل هو متشدد في الجرح والتعديل أو متساهل أو ماذا؟.

وظهر لي بعد الدراسة أنه معتدل في الجرح والتعديل.

وبعد: فهذا جهدي، جمعت فيه مضمون كل ما كتب حول الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله، وحصرت مؤلفاته، ودرست كتابه "السنن" وأقواله في الجرح والتعديل، ومنهجه في ذلك وبينت ما توصلت إليه في ذلك.

فإن أصبت فمن الله تعالى، وإن أخطأت فمِن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله العظيم أولاً وآخراً، وأسأله التوفيق والسداد، وأن يرزقنا الإخلاص في النية والقول والعمل، ولا حول ولا قوة إلا بالله، عليه توكلت وإلي أنيب، وهو العليّ العظيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

كتبه

(عبد الله بن ضيف الله الرحيلي)

الباب الأول

الدَّارَقُطْنِيّ: حياته، وصفاته، ومكانته العلمية

وفيه فصـــلان:

الفصل الأول: حياته، وصفاته، ومكانته العلمية، وتشمل:

١- اسمه ونسبه.
٢- مولده ونسْبته.
٣- عائلته.
٤- مذهبه في الأصول.
٥- ورعه وصراحته في الحق.
٦- ذكاؤه.
٧- تواضعه، وحليته.
٨- عصره.
٩- طلبه للعلم.
١٠- رحـــلاته.
١١- حفظه وإمامته.
١٢- شيوخـــه.
١٣- تلاميذه.
١٤- وفاته.
١٥- أقوال الأئمة فيه:
أ - ثناؤهم عليه.
ب- ما قيل فيه من المثالب.

الفصل الثاني: (مكانته في الحديث وعلومــه)

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: حفظه للحديث، وبراعته فيه.

المبحث الثاني: رسوخه في معرفة العلل.

المبحث الثالث: إمامته في الجرح والتعديل، واعتداله فيه.

المبحث الرابع: استدراكاته على الأئمة.

المبحث الخامس: في موقفه من الصحيحين.

الفصل الأوّل

حيـاة الدَّارَقُطْنِيّ وصفاته، ومكانته العلمية(*)

(*) مصادر ترجمته:

أ – المخطوطة:

١ – "الأئمة المعتبر قولهم في الجرح والتعديل"، للذهبي: ق١٥.

٢ – "الاستدراك"، لابن نقطة: ق ١أ–٥أ.

٣ – "أسماء الرجال"، للطيبي، ق٤٧أ.

٤ – "تاريخ الإسلام"، للذهبي: جـ٥ ق٥.

٥ – "تاريخ دمشق"، لابن عساكر: جـ٢٢ق ٢٤٠أ – ٢٤٢، وفي موضع آخر من الجزء نفسه.

٦ – "التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد"، لابن نقطة: ق١٤١أ–١٤٢أ.

٧ – "ذكر كبار الحفاظ"، لابن الجوزي: ق١٣٩.

٨ – "سير أعلام النبلاء"، للذهبي: جـ١٠ ق٥١٩–٥٢٥.

٩ – "طبقات الشافعية"، لابن الصلاح: ق٦٧ب–٦٨أ.

١٠ – "عيون التواريخ"، لابن شاكر الكتبي: جـ١٢ ق١٠٩–١١١.

ب – المطبوعـــة:

١١ – "الأنساب"، للسمعاني: ٥/٢٧٣، وما بعدها.

١٢ – "البداية والنهاية"، لابن كثير: ١١/٣١٧–٣١٨.

١٣ – "تاريخ بغداد"، للخطيب البغدادي: ١٢/٣٤–٤٠.

١٤ – "تذكرة الحفاظ"، للذهبي: ٣/٩٩١.

=

١- اسمه ونسبه

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث.

ولم تذكر بعض المصادر في نسبه اسم جده الرابع: "النعمان بن دينار".

=

١٥-"التعليق المغني"، لأبي الطيب شمس الحق آبادي (مع السنن): ١/٧-١٠.

١٦-"دول الإسلام"، للذهبي: ١/٢٣٤.

١٧-"شذرات الذهب"، لابن العماد الحنبلي: ٣/١١٦.

١٨-"طبقات الشافعية"، للأسنوي: ٥٠٨-٥٠٩.

١٩-"طبقات الفقهاء الشافعية"، للشيرازي: ص

٢٠-"طبقات الشافعية الكبرى"، للسبكي: ٢/٣١٠-٣١٢.

٢١-"طبقات القراء"، لابن الجزري: ١/٥٥٨-٥٥٩.

٢٢-"طبقات المدلسين"، لابن حجر ص٦.

٢٣-"طبقات ابن هداية الله"، ص٣٣.

٢٤-"العبر في خبر من غبر"، للذهبي.

٢٥-"اللباب في تهذيب الأنساب"، لابن الأثير: ١/٤٨٣.

٢٦-"المختصر في أخبار البشر"، لأبي الفداء: ٢/١٣٠.

٢٧-"مرآة الجنان"، لليافعي: ٢/٤٢٦ فما بعدها.

٢٨-"معجم البلدان"، لياقوت الحموي: ٢/٤٢٢.

٢٩-"مفتاح السعادة"، لطاش كبرى زاده: ٢/١٤١-١٤٢.

٣٠-"المنتظم"، لابن الجوزي: ٧/١٨٣-١٨٤.

٣١-"النجوم الزاهرة"، لابن تغرى بردي: ٤/١٧٢.

٣٢-"هدية العارفين": ٥/٦٨٣-٦٨٤ ومواضع أخرى.

٣٣-"وفيات الأعيان"، لابن خلكان: ٣/٢٩٨.

والصواب أن يذكر اسم: "النعمان" في نسبه، لأن بعض المصادر الموثوقة قد ذكرته، وعدم ذكر بعض المصادر الأخرى[٧] اسم "النعمان" الجد الرابع للدارقطني في نسبه ليس دليلا على أنه ليس جده، لأن مثل هذا الاختصار في الأنساب يحصل لدى كثير من المؤرخين وغيرهم.

وممن ذكر "النعمان" في نسبه:

١- الحافظ الخطيب البغدادي - ٤٦٣هـ في "تاريخ بغداد" ٣٤/١٢.

٢- ابن تغري بردي الأتابكي-٤٧٤هـ في كتابه "النجوم الزاهرة " ١٧٢/٤.

٣- الإمام ابن الصلاح في "طبقت الشافعية" ق٦٧.

٤- الحافظ ابن نقطة في "الاستدراك" ق ٤ أ.

٥- الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء" جـ١٠ ق ٥١٩أ.

٢- مولده ونسبته

أ - مولــده:

اختلف في زمن ولادته، فقيل:

ولد سنة ٣٠٥ (خمس وثلاثمائة)[٨].

وقيل: "كان مولده لخمس خلون من ذي القعدة سنة ستة وثلاثمائة"[٩].

---

(٧) لم يذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه: ٣١٧/١١.

(٨) "تاريخ بغداد": ٤٠/١٢، و"المنتظم": ١٨٣/٧، و"طبقات الشافعية"، لابن الصلاح: ق٦٧ب.

(٩) "تاريخ بغداد": ٣٩/١٢،٤٠، و"المنتظم"، في الموضع السابق، و"تذكرة الحفاظ": ٩٩١/٣، و"معجم البلدان": ٤٢٢/٢.

وقد ثبت أن الدَّارَقُطْنِيّ عاش ثمانين سنة[١٠]، وأنه توفي في الشهر الذي ولد فيه نفسه، وأخبر هو في السنة التي مات فيها أنها تكمل له ثمانين سنة[١١].

ومع ذلك فقد روى الحافظ ابن عساكر بسنده إلى الدَّارَقُطْنِيّ أنه قال: "ولدت في هذه السنة"، يعني سنة ست وثلاثمائة[١٢]، فيكون عمره -على هذا- تسعا وسبعين سنة، فتعارض مع قوله الآخر أنه عاش ثمانين سنة.

والأمر في هذا سهل، والفارق بين القولين زمن يسير.

وكان مولده في مدينة بغداد بمحلّة كبيرة تسمى: (دار القطن).

ب- نسبته:

ونسبته "الدَّارَقُطْنِيّ" هي: "بفتح الدال، وسكون الألف، وفتح الراء، وضم القاف، وسكون الطاء المهملة، وفي آخرها نون".

وهي نسبة إلى تلك المحلّة التي ولد فيها "دار القطن"، رُكّب الاسمان[١٣]، فصارا اسما واحدا، فنسب إليه بهذه الصيغة[١٤].

---

(١٠) انظر: "تاريخ بغداد": ١٢/٤٠، و"دول الإسلام"، للذهبي: ١/٢٣٤.

(١١) انظر: "تاريخ بغداد": ١٢/٤٠، و"دول الإسلام"، للذهبي: ١/٢٣٤.

(١٢) "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق ٢٤٠ب، وانظر: "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق ٥١٩، و"أسئلة السُّلَمِيّ": ق ٢أ، و"الإلزامات"، للدارقطني: ص١٣٧.

(١٣) أي (الدار) و(القطن).

(١٤) انظر: "اللباب في تهذيب الأنساب": ١/٤٨٣، و"معجم البلدان": ٢/٤٢٢، وقال السمعاني في "الأنساب": ٥/٢٧٣: "وهي كانت محلة ببغداد كبيرة خَرِبت الساعة، كنتُ أجتاز بها بالجانب الغربي...".

٣- عائلتــــه

لم أعرف شيئا عن أصل عائلته، سوى أنه من أهل بغداد، ولم أر في المصادر تعريفاً لعائلته سوى أن والده رجل من أهل العلم، ويعتبر من شيوخ الدَّارَقُطْنِيّ في القراءات، ومن القراء الذين أخذوا القراءة عن أهلها.

فقد ذكره ابن الجزري[١٥] في شيوخ الدَّارَقُطْنِيّ الذين عرض عليهم القراءات، وذكره أيضاً في "طبقات القراء" في ترجمة مستقلة فقال:

"عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، والد الحافظ أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، عرض على أحمد بن سهل الأُشْنَاني، وعرض عليه ابنه علي بن عمر"[١٦].

ويبدو أن الدَّارَقُطْنِيّ أخذ عنه الحديث أيضاً، إذْ حدّث عنه في سننه ٩٩/١ فروى عنه حديثا، وكذا في ١٠٣/٢، ١٧٨، ووثّقه الخطيب البغدادي في ترجمته التي قال فيها: "حدّث عن جعفر الفِريابي وإبراهيم بن شريك، وعبد الله بن ناجية، وهارون بن يوسف بن زياد، وجعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح الجرجرائي، ومحمد بن محمد الباغندي. روى عنه ابنه الحسن، وكان ثقة"[١٧].

٤- مذهبه في الأصول

كان الدَّارَقُطْنِيّ -رحمه الله تعالى- متبعا للسلف الصالح في اعتقاده، فكان صحيح الاعتقاد.

ويتبين هذا من خلال كتبه التي ألّفها، وما نقل عنه من أقوال، فكانت

---

(١٥) في "طبقات القراء": ٥٥٨/١.

(١٦) المصدر السابق: ٥٨٩/١.

(١٧) "تاريخ بغداد": ٢٣٩/١١.

مؤلفاته غالبا في الحديث وعلومه، وسلك فيها منهج السلف، وابتعد عن البدع والفسلفات في أمر العقيدة رحمه الله، فأخذ العقيدة من مصدرها الصافي الأصيل: كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ.

يقول ابن الصلاح:

"وروى ابن طاهر أن الدَّارَقُطْنِيّ قال: ما في الدنيا شيء أبغض إليّ من الكلام"(١٨).

ويقول الحافظ الذهبي:

"وصح عن الدَّارَقُطْنِيّ أنه قال: ما شيء أبغض أليَّ من علم الكلام، قلت (القائل الإمام الذهبي): لم يدخل الرجل أبدا في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في ذلك بل كان سلفيا، سمع هذا الكلام منه أبو عبد الرحمن السُّلَمِي"(١٩)، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: عليّ أفضل، فتحاكموا إليّ فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ. هذا قول أهل السنة وهو أول عقد يُحلّ في الرفض"(٢٠).

---

(١٨) "طبقات الشافعية"، لابن الصلاح: ق ٦٨.

(١٩) ورواه في سؤالاته: ق ٨أ.

(٢٠) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق ٥٢٤، وعلّق الإمام الذهبي على قول الدَّارَقُطْنِيّ هذا بقوله: "قلت ليس تفضيل عليّ برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعليّ ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في =

وقال الخطيب البغدادي الحافظ:

"انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب..."[٢١].

قلت: وقد ورد في جواباته عن السؤالات التي وجهها إليه تلاميذه ما يؤيد الذي سبق ذكره في أمر عقيدته ومذهبه في الصحابة رحمه الله تعالى وقد ألف مؤلفات في العقيدة عني فيها بجمع النصوص في المسألة التي يتحدث عنها، ومن هذه المؤلفات: كتاب أحاديث الصفات، وكتاب النزول، وكتاب الرؤية، وغيرها.

٥- ورعه، وصراحته في الحق

وكان رحمه الله تعالى ورعا صريحا في الحق، وقد تقدم عنه قريباً قصته مع الذين اختلفوا في تفضيل عثمان على عليّ فاستفتوه، فيحكي عن نفسه ويقول: «فتحاكموا إليّ فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم وقل لهم: أبو الحسن يقول:

=

الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما.

ولكن قول جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام عليّ، وإليه نذهب والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليس بإمامَي هُدى فهو من غلاة الرافضة أبعدهم الله". "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٤.

(٢١) "تاريخ بغداد": ١٢/٣٤.

عثمان أفضل باتفاق أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة...».

وقال الحاكم: «صار الدَّارَقُطْنِيّ أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع...»[٢٢]، ومثل هذا قال عنه غيره من العلماء.

ولا يضيره ما كان يأخذه من الهدايا من بعض الناس، وإن لمزه من لمزه بسبب ذلك[٢٣].

٦- ذكاؤه

كان الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله ذكيّا، اشتهر بقوة الذاكرة، وبجودة الفهم، حتى عرفت عنه أمور لا تؤكد ذكاؤه فحسب، بل تثير العجب والدهشة من ذكائه.

★من ذلك قراءته الكتاب على مسلم بن عبيد الله من غير أن يلحن، رغم حرص الأدباء على الاستدراك عليه وأن يحفظوا عليه لحنة واحدة[٢٤].

★ومن ذلك قصته في مجلس إسماعيل الصفار التي رواها الخطيب البغدادي في "تاريخه" ١٢/٣٦[٢٥] التي فيها أنه حفظ ثمانية عشر حديثاً أملاها الصفار بأسانيدها ومتونها مرتبة، مع أنه كان في وقت الإملاء ينسخ من جزء كان معه.

ولم أجد سند هذه القصة سوى أن الخطيب رواها عن الأزهري قال:

---

(٢٢) "طبقات الشافعية الكبرى": ٢/٣١٠.

(٢٣) سيأتي مناقشة ذلك إن شاء الله في مبحث: "أقوال الأئمة فيه" من هذا الفصل.

(٢٤) انظر: ما ذكرته في "إمامته في اللغة والنحو والأدب" في هذا الفصل.

(٢٥) ذكرتها في "طلبه للعلم" من هذا الفصل.

بلغني أن الدَّارَقُطْنِيّ...إلخ.

ولكن لا يستبعد ذلك من الدَّارَقُطْنِيّ، لا سيما أن الأئمة قد تناقلوها وأقرّوها، كالخطيب، وابن كثير، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي.

قال السخاوي: «وقد سمعت شيخنا يحكي عن بعضهم أنه كان يقرنها بما وقع للبخاري حيث قُلبت عليه الأحاديث، ويتعجب شيخنا من ذلك، وهو ظاهر في التعجب»[٢٦].

★ومن ذلك ما رواه الخطيب بقوله: «حدثني الصُّوريّ، قال: سمعت رجاء ابن محمد الأنصاري يقول: كنا عند الدَّارَقُطْنِيّ يوما والقارئ يقرأ عليه، وهو قائم يصلي نافلة، فمر حديث فيه ذكر نُسير بن ذعلوق، فقال بَشِير ابن ذعلوق، فقال الدَّارَقُطْنِيّ: سبحان الله، فقال القارئ: بُشير بن ذعلوق فقال الدَّارَقُطْنِيّ: سبحان الله، فقال القارئ: يُسُير بن ذعلوق، فقال الدَّارَقُطْنِيّ: ﴿**ن والقلم وما يسطرون**﴾[٢٧]، فقال القارئ: نسير بن ذعلوق ومرّ في قراءته -أو كما قال-.

حدثني حمزة بن محمد بن طاهر قال: كنت عند أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ وهو قائم يتنفل، فقرأ عليه أبو عبد الله بن الكاتب حديثاً لعمرو بن شعيب، فقال: عمرو بن سعيد، فقال أبو الحسن: سبحان الله، فأعاد الإسناد وقال: عمرو بن سعيد، ووقف، فتلا أبو الحسن: "يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا" فقال ابن الكاتب: عمرو بن شعيب.

---

(٢٦) "فتح المغيث": ٢/٤٣.

(٢٧) ١: القلم: ٦٨.

حدثني الأزهري قال: رأيت محمد بن الفوارس -وقد سأل أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ- عن علة حديث أو اسم فيه، فأجابه، ثم قال له: يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري"[٢٨].

★ومن ذلك إملاؤه كتاب "العلل" من حفظه.

وغير ذلك مما يراه من يطالع ترجمة الدَّارَقُطْنِيّ.

٧- تواضعه وحِلْيَته

تواضعه:

وكان متواضعا تواضع العالم التقي، لا تواضع الجاهل المادي الذي يُذْهب ماء وجهه في سبيل الحصول على حطام الدنيا، ولكنه كان يلين لطلابه حتى يشعرهم أنه واحد منهم.

ومن تواضعه ما حكاه عنه أبو عبد الله محمد بن الصُّوري الحافظ بقوله: «قال لي عبد الغني بن سعيد: ابتدأت بعمل كتاب المؤتلف والمختلف، وقَدِم علينا أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، فأخذت عنه أشياء كثيرة، فلما فرغت من تصنيفه سألني أن أقرأه عليه ليسمعه مني، فقلت له: عنك أخذت أكثره، فقال لي: لا تقل هكذا، فإنك أخذته عني مفرقا، وقد أوردته مجموعاً، وفيه أشياء كثيرة أخذتها عن شيوخك، فقرأته عليه. أو كما قال»[٢٩].

الله أكبر. هذا الإمام الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ يقول لأحد تلاميذه -مع أنه لا

---

(٢٨) "تاريخ بغداد": ١٢/٣٨-٣٩.

(٢٩) "الاستدراك": ق٣ب.

زال شابا-: اقرأ عليّ ما كتبتَ فإنّي أحب أن أسمعه منك!! أي إني أحب أن أتتلمذ عليك!!.

وقال الصُّوري أيضاً:

«وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي: قال لي أبي:

«خرجنا يوما مع أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ من عند أبي جعفر مسلم الحسيني، فلقينا عبد الغني بن سعيد، فسلم على أبي الحسن، ووقفا ساعة يتحدثان. ثم انصرف عبد الغني، فالتفت إلينا أبو الحسن فقال: يا أصحابنا: ما التقيت من مرة مع شابكم هذا فانصرفت عنه إلا بفائدة. أو كما قال!»[٣٠].

حِلْيَته:

لم أقف على شيء من صفاته الجسمية سوى ما ذكره ابن الصلاح بقوله: «... وإنه كان طُوالا أبيض»[٣١].

٨- عصـــره

تمهيد:

عاش الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى في القرن الرابع الهجري، إذ وُلد في بداية القرن الرابع وتوفي في نهايته تقريباً، فقد توفي سنة ٣٨٥هـ (خمسه وثمانين وثلاثمائة من الهجرة).

وقد كانت هذه الفترة من تاريخ المسلمين في كثير من الأحيان فترة محن

(٣٠) "الاستدراك": ق٣ب.

(٣١) "طبقات الشافعية": ق٦٨أ.

وشدائد يقصر عنها الوصف... وفيما يلي الحديث -بإيجاز- عن هذا العصر من ثلاث نواح:

١- الناحية السياسية.

٢- الناحية الاجتماعية.

٣- الناحية العلمية.

أ- عصره من الناحية السياسية:

ما يكاد ينتهي المرء أو يبدأ باستعراض هذه الحِقْبة من التاريخ إلا ويشعر بالأسى والحزن الشديد، ولِما حلّ بالمسلمين خلال هذا القرن من مصائب، وذلك لانعدام الأمن في فترات كثيرة من هذه الحقبة، ولعدم الاستقرار السياسي في العالم الإسلامي، وبخاصة في العراق، وعاصمته مدينة بغداد (مدينة السلام، وقلب العالم الإسلامي، وعاصمته السياسية والعلمية...)، وذلك بسبب:

١- وجود الخلافات السياسية على الخلافة، سواء فيما بين العباسيين أنفسهم، أو فيما بينهم وبين غيرهم، كالأتراك الذين تمت على أيديهم حوادث عظيمة بشأن التنازع على الخلافة، وقتل وتنصيب الخلفاء العباسيين الذين ليس لهم من أمر الخلافة إلا الاسم فقط في أغلب الأحيان.

وقد كانت ولادة الدَّارَقُطْنِيّ في خلافة المقتدر بالله، وكانت فترة ضعف سياسي، وفقر، وقلاقل، ومحن[٣٢].

ثم جاء بعده في سنة ٣٢٠ (ثلاثمائة وعشرين من الهجرة) القاهر بالله ثم

---

(٣٢) انظر: "مرآة الجنان"، في سنوات خلافته، و"تاريخ الخلفاء"، أيضاً في سنوات خلافته.

الراضي بالله، وهكذا تتابع الخلفاء حتى كان آخرهم الطائع لله أبو بكر من سنة ٣٦٣-٣٩٣هـ.

ولم يكن عهد أولئك الخلفاء بأحسن من عهد المقتدر بالله في أغلب الأحيان.

٢- ولظهور الفتن والثورات والاضطرابات الناجمة عن ضعف الخلافة نتيجة للسبب السابق، ونتيجة انصراف الخلفاء عن الاهتمام بشئون الدولة، وتصريف أمورها مباشرة، وتسليم مقاليد الأمور إلى غيرهم من الولاة.

٣- ولظهور القرامطة أيضاً طوال هذه الفترة، ولعبهم بأمن الخلافة وأمن المسلمين في كثير من أقطار العالم الإسلامي، فلم يأمن أهل المدن فيها، ولم يأمن المسافرون في أسفارهم، وتعطّلت فريضة الحج بسببهم سنين.

٤- ولجور بعض الخلفاء والسلاطين، وميلهم أحياناً إلى بعض الفرق والمذاهب المنحرفة، كميل بعضهم إلى الرافضة وغيرهم.

٥- ولضعف شوكة المسلمين -إِثْر هذه الظروف- أمام الأعداء كالروم والقرامطة، الأمر الذي أغرى أولئك الأعداء بغزو المسلمين والغارات عليهم كلما رأوا فرصة مهيأة لهم.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان يحصل بين المسلمين أنفسهم من خلافات وحروب على الخلافة والسلطة، وما يقع من الخلفاء والسلاطين من جور وانحراف في تلك الفترة أدركنا حقيقة الوضع السياسي والواقع الأمنيّ في الأقطار الإسلامية لا سيما بغداد موطن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ التي كانت مركز الخلفاء ومنبع كثير من تلك الأحداث.

ب- عصره من الناحية الاجتماعية:

من الحديث المتقدم عن الوضع السياسي في عصر الدَّارَقُطْنِيّ، يتضح لنا كثير من الجوانب الاجتماعية في عصره، سواء من حيث الوجهة -من خلال التنازع والفوضى- أو من حيث الواقع المرّ الذي يعيشه أغلبية الرعية تحت ضغط تلك الأحداث المؤلمة.

هذا بالإضافة إلى ما ينتج عن اختلال الأمن من عدم استقرار في حياة الناس، ومن قلة الموارد الاقتصادية، ووقوع بعض الكوارث الاقتصادية كالغلاء، والمجاعة، واعتداءات اللصوص وقطاع الطرق...

وقد حصل من ذلك شيء ليس بالقليل في بغداد وغيرها على فترات، كان له أثر سيىء في حياة الناس ولا شك.

فالحاصل أن الناس في تلك الفترة لم ينعموا دائما بالرخاء، ولا بالأمن، بل كانوا يصابون في أحيان كثيرة بالضيق المادي، والخوف، والقتل.

جـ- عصره من الناحية العلمية:

من المفروض أن ينصرف الناس عن العلم في مثل الظروف السياسية والاجتماعية السابقة، وأن ينشغلوا بتلك المشاغل عن طلب العلم والانشغال فيه.

لكن العصر لا زال حديث عهد بخير القرون، ولا زالت البلدان الإسلامية تزخر بعلماء السلف الصالح، وكانوا يعتقدون أن طريق سعادة المرء هو العلم الشرعي، فكانت سوق العلم والعلماء نافقة في تلك الحقبة من التاريخ، رغم كل ما سبق ذكره، وكان طلاب الحديث النبوي يتسابقون على الشيوخ:

١- فكانت الرحلات العلمية من قطر إلى قطر مميزة واضحة من مميزات ذلك العصر، يظهر ذلك جليا بالنظر في تراجم الأئمة الذين عاشوا في تلك الفترة، وعدد البلدان التي رحلوا إليها، وقد رحل الدَّارَقُطْنِيّ نفسه إلى بلدان متعددة سيأتي ذكرها.

٢- وعدد العلماء الذين أنجبتهم البلدان الإسلامية آنذاك عدد هائل، وعدد الحفاظ والأئمة عظيم جدا.

٣- والمؤلفات التي كتبت في ذلك الزمن في الحديث وغيره كثيرة جدا.

ويعدّ العلماء رأس القرن الثالث العصر الذهبي للسّنة النبوية، لِما تمَّ فيه من تدوين وشرح وتحقيق للسّنة وعلومها، وقد امتدت حياة كثير ممن تمَّ على أيدهم ذلك إلى منتصف القرن الرابع أو أكثر، فيعتبر القرن الرابع (عصر الدَّارَقُطْنِيّ) امتداداً للفترة الذهبية في القرن الثالث ومكملاً لها.

وليس بنا حاجة للتدليل على كثرة العلماء والمؤلفات في ذلك العصر أن نستعرض العلماء ومؤلفاتهم، لأن ذلك أمر يطول، وليس له نهاية.

وحسبك دليلا على ذلك أن تنظر في شيوخ الدَّارَقُطْنِيّ نفسه كم هم؟ وكم فيهم من حافظ وإمام عظيم الشأن؟[٣٣].

فالحاصل: أن تلك الظروف لم تؤثر تأثيراً سلبيّاً في الإمام الدَّارَقُطْنِيّ وطلبه للعلم شأنه شأنُ أمثاله من أهل عصره، بل ربما كانت في بعض الأحيان حافزاً لهم على طلب العلم، والرحلة في طلبه.

---

(٣٣) انظر: فهرس شيوخه الآتي بعدُ.

حقا، إن هذه معجزة من معجزات الإسلام التي لا يستطيع أن يعرف كنهها أعداء الإسلام، وقد تحققت على أيدي أسلافنا عندما كان اهتمامهم بأمر الآخرة ورفعة شأن هذا الدين ونشر علومه والعناية بها كاهتمامنا اليوم بأمور الدنيا أو أشدّ!!.

٩- طلبه للعلم

عاش الدَّارَقُطْنِيّ في الفترة التي تقدم الحديث عنها، وطلب العلم من صغره، وظهرت نباهته وأهليته لتحمّل أمانة العلم بشرع الله عز وجل، ورشّحه الناس لهذه المكانة من قبل أن يصل إليها وهو لا يزال في أول شبابه وأول طلبه للعلم، كما ينقل ذلك الدَّارَقُطْنِيّ نفسه إذ يقول:

«كنت أنا والكَتَّاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون: يخرج الكتاني محدّث البلد، ويخرج الدَّارَقُطْنِيّ مقرئ البلد، فخرجت أنا محدثاً والكَتَّانِي مقرئا»[٣٤].

ويقصّ الحافظ ابن كثير حادثة عجيبة حصلت للدارقطني في حداثة سنه وهو يطلب الحديث، فيقول:

«... وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار وهو يملي على الناس الأحاديث، والدَّارَقُطْنِيّ ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: "إن سماعك لا يصح وأنت تنسخ"، فقال له الدَّارَقُطْنِيّ: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحْضَرُ، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثاً؟ فقال: إنه أملى

(٣٤) "المنتظم": ١٨٤/٧.

ثمانية عشر حديثاً[٣٥] إلى الآن، والحديث الأول منها: عن فلان عن فلان... ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئاً. فتعجب الناس منه"[٣٦].

ويبدو أن الدَّارَقُطْنِيّ قد اشتهر بالفضل والذكاء وهو في وقت الطلب، حتى عرفه أهل الكوفة بذلك، ويقدّر له ذلك شيوخه وأساتذته، كما يدل عليه وعلى غيره القصة الآتية:

"قال الخطيب البغدادي: «أخبرنا البَرْقانِيّ قال: سمعنا أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يقول: كتبت ببغداد من أحاديث السوداني[٣٧] أحاديث تفرد بها، ثم مضيت إلى الكوفة لأسمع منه، فجئت إليه وعنده أبو العباس، ثم رمى بها واستنكرها وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديون يجيئوننا بما لا نعرفه.

قال أبو الحسن: ثم قرأ أبو العباس عليه[٣٨] فمضى في جملة ما قرأه حديث منها، فقل له: هذا الحديث من جملة الأحاديث[٣٩]، ثم مضى آخر، فقلت: وهذا أيضاً من

---

(٣٥) وفي بعض الروايات أن الدَّارَقُطْنِيّ سأل الرجل: كم أملى الشيخ حديثاً؟ فقال: لا أدري، فقال الدَّارَقُطْنِيّ: ثمانية عشر حديثاً...إلخ!!.

(٣٦) "البداية والنهاية": ٣١٧/١١، وانظر: "تاريخ بغداد": ٣٦/١٢، و"علوم الحديث"، لابن الصلاح: ٢٥٧-٢٥٨.

(٣٧) في بعض المصادر: "السوذجاني" وهو خطأ، والصواب ما ذكرته، كما في "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٤١ب، و"تاريخ بغداد": ٣٧/١٢، والسوداني هو: محمد بن القاسم السوداني المحاربي أبو عبد الله، أحد شيوخ الدَّارَقُطْنِيّ، حدّث عنه في "السنن"، وهو كذاب، توفي سنة ٣٢٦هـ.

(٣٨) أي قرأ على الدَّارَقُطْنِيّ غير الأحاديث التي عرضها عليه.

(٣٩) أي التي سألتك عنها فاستنكرتَها.

جملتها: ثم مضى ثالث: فقلت: فهذا أيضاً منها، وانصرفت وانقطعت عن العَود إلى المجلس لِحُمَّى نالتني. فبينما أنا في الموضع الذي كنت نزلته إذا أنا بداقّ يدق عليّ الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: ابن سعيد، فخرجت وإذا بأبي العباس، فوقعت في صدره أقبّله، وقلت: يا سيّدي لِمَ تجشمت المجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك، وجعل يعتذر إليّ، ثم قال: ما الذي أخّرك عن الحضور؟ فذكرت له أني حُمِمْتُ، فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت. فكنت بعدُ إذا حضر أكرمني ورفعني في المجلس. أو كما قال»(٤٠).

فسياق هذه القصة يدلّ على أن الدَّارَقُطْنِيّ عندما حصلت له كان لا يزال تلميذاً يحضر مجالس العلماء، لكنهم يقدرونه عندما يعرفون أنه الدَّارَقُطْنِيّ بسبب نبوغه وشهرته. فملأ العيون والأسماع منذ سن مبكرة من حياته.

وقد طلب العلم وهو صغير جدا، وكتب الحديث قبل أن يتجاوز الثامنة من عمره، يقول الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ":

«قال يوسف القواس: كنّا نمرّ إلى البغويّ، والدَّارَقُطْنِيّ صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ»(٤١). وقال: «وسمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي...»(٤٢).

وفي "تاريخ دمشق" عن القواس: «كنّا نمرّ إلى ابن منيع والدَّارَقُطْنِيّ صبي

---

(٤٠) "تاريخ بغداد": ٣٧/١٢.

(٤١) "التذكرة": ٩٤/٣، والكامخ هو: ما يؤتدم به ويؤكل به الخبز. انظر: "مختار الصحاح"، و"القاموس المحيط"، مادة: كمخ.

(٤٢) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٠.

خلفنا بيده رغيف عليه كامخ، فدخلنا إلى ابن منيع، ومنعناه فقعد على الباب يبكي»[٤٣].

وقال الدَّارَقُطْنِيّ للبَرْقاني عندما سأله عن شخص! «... لم يحصل لي عنه حرف، وقد مات بعد أن كتبت الحديث بخمس سنين. ثم قال: كنت في أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة»[٤٤].

وبدأ الدَّارَقُطْنِيّ في أخذ العلم أولا من أهل بلده، جرياً على سنة السلف في ذلك، وأَمْعَنَ في الأخذ عن شيوخ بلده والقادمين إليه في رحلاتهم العلمية من العلماء والطلاب حتى بلغ سن الكهولة.

ثم بعد ذلك رحل إلى بعض الأقطار الإسلامية للقاء الشيوخ والعلماء.

١٠- رحلاته

تذكر المصادر أن الدَّارَقُطْنِيّ رحل من بغداد في كبر سنه إلى بعض البلدان الإسلامية لطلب العلم، لكنه في الواقع قد أفاد الطلاب والعلماء في البلدان التي رحل إليها أيّما إفادة.

فرووا عنه وسمعوا منه الكثير، وتذاكر معهم في الحديث ومسائله ورجاله... حتى كان يعزّ على أهل البلد المزور فراق الإمام الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ عند خروجه إلى بلد آخر، رحمه الله، ويظهر هذا الأمر واضحا في زيارته للكوفة وزيارته لمصر.

---

(٤٣) "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق١٤١أ.

(٤٤) "سؤالات البَرْقانيّ": ق٢ب.

البلدان التي رحل إليها:

والأماكن التي رحل إليها، قد ذُكِرت مفرقة في مواضع من ترجمته، وفيما يلي ما وقفت عليه من ذلك:

١- الكوفة. ٢- البصرة.

٣- واسط. ٤- دمشق.

٥- الشام. ٦- مصر.

٧- مكـة (عندما حَجَّ). ٨-خوزستان(٤٥).

٩- فلسطين، والرملة، وغيرها.

قال الحاكم: «دخل الدَّارَقُطْنِيّ الشام ومصر على كبر السنّ، وحج واستفاد وأفاد...»(٤٦).

رحلته إلى دمشق:

عندما ذهب إلى مصر "قدم دمشق مجتازا إلى مصر وحدّث بها".

فروى عنه من أهلها:

تّمام بن محمد، وأبو نصر بن الجندي...، وأبو الحسن بن السِّمْسار، وأبو الحسين الميداني، ومكي بن محمد بن العمر، وأبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الطيّان»(٤٧).

---

(٤٥) ذكر رحلته إلى "خوزستان" الحافظ ابن نقطة في "الاستدراك": ق٤أ.

(٤٦) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠/ق٥٢٣،٥٢٤.

(٤٧) "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٤٠أ.

رحلته إلى مصـــر:

رحل الإمام الدَّارَقُطْنِيّ بعد الشام إلى مصر لطلب العلم والسماع من أهلها، فأقام بها زمنا.

وقد ساعد الوزير أبا الفضل جعفر بن حنزابة وزير كافور الأخشيدي على تأليف مسنده، واشترك معه في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي.

وكافأ الوزيرُ الإمامَ الدَّارَقُطْنِيّ بمال جزيل، على أن الدافع لهذه الرحلة ليس هو مساعدة الوزير أو قصد الوزير كما تقول بعض المراجع على ما سيأتي(٤٨).

وحرص المصريون على لقائه والسماع منه -كما تدل عليه قصة قراءته كتاب النَّسَب على مسلم بن عبيد الله(٤٩)- وممن سمع منه بمصر الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي وخلق كثير.

وكذلك فإن الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله قد تنقل بين مدن مصر متتبعا للعلماء للسماع منهم، إذْ يذكر الإمام الذهبي في "تذكرة الحفاظ" أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ قد ارتحل إلى "تنيّس" للسماع من الحافظ أبي بكر محمد بن علي النقاش نزيل تنيّس، وكان منزويا بها فسمع منه(٥٠).

ولما خرج من مصر حزن عليه الناس، وتألموا لفراقه.

قال الصُّوري أبو عبد الله محمد بن علي الحافظ: «قال لي أبو الفتح

---

(٤٨) انظر: ما قيل فيه من المثالب.

(٤٩) انظرها في: "إمامته في اللغة والأدب والتاريخ" الآتي بعدُ.

(٥٠) انظر: "التذكرة": ٩٥٨/٣.

منصور بن علي الطرسوسي -وكان شيخا صالحا-: لما أراد أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ الخروج من عندنا من مصر خرجنا نودعه، فلما ودعناه بكينا، فقال لنا: تبكون؟!.

قلنا: نبكي لما فقدناه من علمك وعدمناه من فوائدك. فقال: تقولون هذا وعندكم عبد الغني، وفيه الخلف؟. أو كما قال»[٥١].

ملاحظة:

رحلات الدَّارَقُطْنِيّ إلى البلدان التي سبق ذكرها عرفتها من تتبع تراجمه في الكتب، ومن تتبع كتابه "السنن"، لأنه يقول أحياناً: حدثني فلان بمكة أو بالرملة أو بواسط...إلخ.

ولم أجد شيئاً عن خبر زياراته لتلك البلدان وتواريخها ومدة إقامته بكل بلد، وماذا حصل له من الأمور العلمية فيه، إلا ما صار بينه وبين عبد الغني من لقاء وإفادة بمصر.

وقد كانت الرحلة في زمنه رحمه الله صعبة، لعدم وجود الأسباب المادية، ولتباعد المسافات بين تلك الأقطار، وهذا أمر عظيم يُبرز لنا مقدار ما كان يبذله العلماء الصادقون في الحفاظ على سنة المصطفى ﷺ.

وإذا أضفنا إلى هذه الرحلاتِ التي قام بها هذا الإمام إقامتَهُ ببغداد أدركنا أن الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ كأنما قضى جلّ حياته في الترحال في طلب الحديث، ذلك أنه عاش في بغداد مركز العلم والعلماء، وقَلْب العالم الإسلامي في ذلك

---

(٥١) "الاستدراك"، لابن نقطة: ق٣ب.

الوقت، الذي تهفو إليه قلوب طلاب العلم الشرعي.

وإن نظرة سريعة فيما دوّنه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" من تراجم العلماء كمّاً وكيفاً، يدرك الباحث كم كان يقطن بغداد من العلماء!! وكم كان يرحل إليها!! ومَنْ كان يرحل إليها!! إنهم مشاهير العلماء وكبار المحدثين.

ومنهم من يطيب لهم المقام بين الحديث وأهله في بغداد سنين طويلة.

فيظهر بهذا أن الرحلة من بغداد إلى سواها تُعدّ رحلة ليست أربح من البقاء فيها، لذلك لم يقدم الدَّارَقُطْنِيّ على الرحلة إلى غير مدينته بغداد إلا بعد أن كبرت سِنّهُ. والله أعلم.

١١- حفظه وإمامته

الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله قد لمع في الحفظ منذ صغره، وتميز به على سائر أقرانه، كما أنه تصدّر للإمامة في حياته في شتى العلوم، ويدرك القارئ لترجمته بوضوح أنه:

"محدّث، حافظ، فقيه، مقرئ، أخباري، لُغَوي...".

حفظه:

أما الحفظ فقد بلغ فيه مبلغا عجيبا وانفرد به بين أهل عصره، واشتهر به لدى العلماء وطلاب العلم، والمؤرخين، حتى لا تكاد تجد أحدا يترجم له أو يذكره مثنيا عليه إلا يقول عنه: الإمام الحافظ المشهور، أو حافظ العصر، أو الحافظ ونحو ذلك:

١- قال ابن الجزري فيه:

«... الإمام الحافظ أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي صاحب التصانيف، وأحد الأعلام الثقات...»(٥٢).

٢- وقال ابن تَغْرِي بَرْدَى عنه:

«الحافظ المشهور»(٥٣).

٣- وقال الحاكم أبو عبد الله:

«صار الدَّارَقُطْنِيّ أوحد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماما في القراء والنحويين، وفي سنة ست وسبعين أقمت ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا بالليل والنهار فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وأشهد أنه لم يخلّف على أديم الأرض مثله»(٥٤).

٤- وذكره ابن الجوزي في كبار الحفاظ فقال:

«وكان فريد وقته في الحفظ، والإتقان، ومعرفة النقل»(٥٥).

٥- وقال الحافظ ابن كثير:

«... وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر...»(٥٦).

---

(٥٢) "غاية النهاية...": ١/٥٥٨.

(٥٣) "النجوم الزاهرة": ٤/١٧٢.

(٥٤) "طبقات الشافعية الكبرى": ٢/٣١٠-٣١١.

(٥٥) رسالة: "ذكر كبار الحفاظ": ق١٣٩.

(٥٦) "البداية والنهاية": ١١/٣١٧.

٦- وقال فيه تاج الدين السبكي:

«الإمام الجليل أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي الحافظ المشهور الاسم، صاحب التصانيف، إمام زمانه، وسيد أهل عصره، وشيخ أهل الحديث»[٥٧].

٧- وترجم له الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" فقال:

«أ – الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أبو الحسن... الحافظ الشهير، صاحب السنن»[٥٨].

ب– وقال الذهبي أيضاً تعليقاً على حكاية البَرْقَانِيّ أن الدَّارَقُطْنِيّ كان يملي عليه كتاب العلل من حفظه:

«قلت: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه[٥٩] الدَّارَقُطْنِيّ من حفظه -كما دلت عليه هذه الحكاية- فهذا أمر عظيم يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب العلل علي بن المديني حافظ زمانه»[٦٠].

جـ– وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" معلقاً على ذلك:

«قلت: وهذا شيء مدهش: كونه كان يملي العلل من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك فليطالع كتاب العلل للدارقطني ليعرف [كيف][٦١] كان الحفاظ»[٦٢].

---

(٥٧) "طبقات الشافعية الكبرى": ٣١٠/٢.

(٥٨) "التذكرة": ٩٩١/٣.

(٥٩) في الأصل: "أملى"، وهو خطأ.

(٦٠) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٣.

(٦١) زيادة من عندي ليستقيم الكلام.

(٦٢) "تاريخ الإسلام": جـ٥ ق٥.

د- وقال أيضاً: «قال أبو الحسن العَتِيقي: حضرت أبا الحسن وجاءه أبو الحسين بغريب ليقرأ له شيئا فامتنع واعتلّ ببعض العلل، فقال: هذا غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلسا تزيد أحاديثه على العشرين متنا، جميعاً: "نعم الشيء الهدية أمام الحاجة".

قال: فانصرف الرجل ثم جاء بعدُ وقد أَهْدَى له شيئاً، فقرّبه وأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثاً، متون جميعها: "إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه".

قال الذهبي: «قلت: هذه حكاية صحيحة رواها الخطيب عن العَتِيقي، وهي دالة على سعة حفظ هذا الإمام، وعلى أنه لوّح بطلب شيء، وهذا مذهب لبعض العلماء، ولعل الدَّارَقُطْنِيّ كان إذ ذاك يحتاجه، وكان يَقبل جوائز دعلج السَّجَزِي وطائفة، وكذا وصله الوزير ابن حنزابة بجملة من الذهب لما خرّج له المسند»[٦٣].

هـ- وقال الذهبي أيضاً معلقاً على قصة إملائه على الغريب:

«قلت: هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة، ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع "العلل" له فإنك تندهش ويطول تعجبك»[٦٤].

قلت: حقا إن العجب والدهشة من حفظه لا ينتهيان، سواء بالنظر إلى كلام الأئمة فيه واعترافهم له بذلك، بل دهشتهم منه، كما هو واضح مما

---

(٦٣) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٣.

(٦٤) "تذكرة الحفاظ": ٩٩٣/٣، ٩٩٤.

نقلته هنا عن الإمام الحافظ الذهبي، وكما نقل ذلك القاضي أبو الطيب طاهر ابن عبد الله الطبري بقوله:

«... وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه، وسلّم له. يعني فسلّم له التقدمة في الحفظ، وعلو المنزلة في العلم»(٦٥).

أو بالنظر إلى مؤلفاته التي تعتمد على الفهم والحفظ، ككتاب: العلل الأفراد، والسنن، وغيرها.

و- قولة الإمام الدَّارقُطنيّ: "يا أهل بغداد: لا تظُنّوا أن أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي"(٦٦).

فلقد عبَّر الإمام الدَّارقُطْني، نفسه، بهذه اللفظة، تعبيراً غير مباشرٍ عن مقدار ما وصل إليه من الحفظ، ومقدار ما وصل إليه مِن الشفافية والحِسّ الإيمانيّ في الدفاع عن السّنة-رحمه الله تعالى-.

إمامتـــه:

أمّا إمامته في الحديث وعلومه وفي غيره فلا منازع فيها، وقد تقدم طَرَف

---

(٦٥) "تاريخ بغداد": ٣٦/١٢.

(٦٦) "فتح المغيث"، للسخاوي: ٢٤١/١. وقد علّق على هذا القول فضيلة الشيخ: عبد الرزاق عفيفي-رحمه الله تعالى- في المناقشة، قائلاً: هذه مبالغة. قلتُ: لا يُراد مِن هذا القول الحرفية، وإنما تأكيد تجلُّدِ الإمام الدارقطني لمهمته هذه، وتأكيد أهليته لها، وذلك، في نظري، شفافية في هذا الباب تُعَدُّ مفخرةً مِن مفاخر الإسلام وعلمائه؛ فالحمد لله على ذلك وعلى سائر نِعمِه!.

من أقوال الأئمة في إمامته في الحديث خاصة، وفي غيره عامة.

وسيكون الكلام هنا على إمامته في ثلاث نواح:

أ – في القراءات. **ب**– في الفقه. **جـ**– في اللغة والأدب والتاريخ.

هذا بالإضافة إلى إمامته في الحديث وعلومه الذي سيأتي بحثه تفصيلاً في فصل مستقل إن شاء الله تعالى.

أ– إمامته في القراءات:

١ – الإمام الدَّارَقُطْنِيّ كان مرشَّحا أن يكون مقرئا منذ وقت الطلب، كما تقدم في قوله: "كنت أنا والكَتّاني نطلب الحديث، فكانوا يقولون: يخرج الكتاني محدّث البلد، ويخرج الدَّارَقُطْنِيّ مقرئ البلد، فخرجت أنا محدثاً، والكَتّاني مقرئا»[٦٧].

فالدَّارَقُطْنِيّ وإن كان محدثاً إلا أنه كان أيضاً مقرئا، وقد كان مرشحا للإقراء منذ الصغر، وهذا الترشيح لابد أن يكون له سبب أو أسباب.

وقد أخذ القراءات عن أهلها -كما سيأتي- وألّف فيها كتاباً فريداً في بابه. وتصدّر للإقراء في آخر حياته ببغداد. وذكره بعض أصحاب طبقات القراء. وذكر أيضاً غالب من ترجم له أنه كان إماما في هذا الشأن.

وقال صاحب "المختصر في أخبار البشر": «وكان متقناً في علوم كثيرة، إماماً في علوم القرآن»[٦٨].

---

(٦٧) "المنتظم": ١٨٤/٧.

(٦٨) "المختصر في أخبار البشر"، لأبي الفداء - ٧٣٢هـ: ١٣٠/٢.

٢- ذكر شيوخه في القراءات:

«... عرض القراءات على أبي بكر النقاش، وأبي الحسن أحمد بن جعفر ابن المنادي، ومحمد بن الحسين الطبري، ومحمد بن عبد الله الحربي، وأبيه عمر بن أحمد، وأبي القاسم علي بن محمد النخعي، وأبي بكر محمد بن عمران التمّار، ومحمد بن أحمد بن قَطَن، وأبي بكر محمد بن الحسين بن محمد الديبي، وأبي الحسن بن بُويان، وأحمد بن محمد الديباجي، وعلي بن سعيد ذؤابة.

وسمع كتاب السبعة من ابن مجاهد(٦٩)، وهو صغير، وأخذ القراءة عن محمد بن الحسن النقاش عَرْضا وسماعاً»(٧٠).

٣- جلوسه للإقراء:

ذكرت المصادر أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ بعد رجوعه من مصر إلى بغداد جلس للإقراء في آخر عمره، واستمر على ذلك حتى توفي رحمه الله تعالى.

ولم تذكر تلك المصادر مَنْ أخذ عنه القراءات، يقول الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى:

«وتصدّر في آخر أيامه للإقراء، لكن لم يبلغنا ذكر من قرأ عليه وسأفحص عن ذلك إن شاء الله تعالى»(٧١).

قلت: وذكر ابن الجزري -كما سيأتي- أن (محمد بن إبراهيم بن أحمد) أخذ عنه الحروف.

---

(٦٩) "غاية النهاية في طبقات القراء"، لابن الجزري: ١/٥٥٨-٥٥٩.

(٧٠) انظر: "وفيات الأعيان": ٣/٢٩٧.

(٧١) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٠.

٤- تأليفه في القراءات:

يقول ابن الجَزَري:

«وألّف في القراءات كتاباً جليلا لم يؤلّف مثله، وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفَرْش، ولم يَعرف مقدار هذا الكتاب إلا من وقف عليه، ولم يكمل حسن كتاب: "جامع البيان"(٧٢) إلا لكونه نُسخ على منواله.

وروى عنه الحروف من كتابه هذا محمد بن إبراهيم بن أحمد(٧٣). قال الحافظ أبو بكر الخطيب: «وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يُسْبَق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب المقدمة في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه»(٧٤).

ب- إمامته في الفقه، ومذهبه فيه:

لست أعني بإمامته في الفقه أنه كان صاحب مذهب متبوع، إنما أعني أنه كان فقيها إلى جانب كونه محدّثا، فجمع بين الرواية والدراية، ولم ينازع في ذلك أحد ممن ترجم للدارقطني.

وقد أخذ الفقه عن أهله، بخلاف طريقة بعض المحدّثين، فدرس الفقه على مذهب الإمام الشافعي ﷺ، وكان شيخه فيه أبو سعيد الاصطخري -وكتب

---

(٧٢) "كتاب في القراءات"، صنّفه الداني.

(٧٣) "طبقات القراء"، لابن الجزري: ٥٥٩/١.

(٧٤) "تاريخ بغداد": ٣٤/١٢، ٣٥.

عنه الحديث أيضاً[٧٥]- وقيل: بل أخذه عن صاحبٍ لأبي سعيد.

فهو معدود في الفقه من أصحاب الشافعي، فذكره بعض أصحاب طبقات الشافعية، وفيما يلي عدّهم وبيان مواضع ترجمتهم له:

١- الإمام ابن الصلاح، فإنه ترجم له في (ورقة ٦٧ب-٦٨أ).

٢- تاج الدين السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" ٢/٣١٠-٣١٢.

٣- الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - ٧٧٢هـ في "طبقات الشافعية" ١/٥٠٨-٥٠٩.

٤- أبو بكر بن هداية الله الحسيبي الملقب بالمصنّف، المتوفى سنة ١٠١٤هـ في "طبقات الشافعية" ٣٣.

وكان له خبرة ودراية بمذاهب الفقهاء، ويظهر ذلك في بعض مؤلفاته، قال ابن خِلّكان: «وكان عارفا باختلاف الفقهاء»[٧٦].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي عن العلوم التي أتقنها الدَّارَقُطْنِيّ وأصبح فيها إماما:

«... ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإن كتاب "السنن" الذي صنفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام، وبلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الاصطخري، وقيل: بل درس الفقه على صاحب

---

(٧٥) حدّث عنه في سننه في: ١/٣١٧.

(٧٦) "وفيات الأعيان": ٣/٢٩٧.

لأبي سعيد»[٧٧].

وقد ادعى إسماعيل باشا البغدادي مؤلف "هدية العارفين" أن للدارقطني كتاب اسمه "معرفة مذاهب الفقهاء"[٧٨].

ولا أظن الأمر كما قال، بل لعله فهم ذلك خطأً من كلام الأئمة عليه بأن له معرفة بمذاهب الفقهاء، كما في عبارة الخطيب وغيره.

و لم أجد اسم هذا الكتاب في مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ في جميع المراجع التي بين يدي إلا ما ذكره صاحب "هدية العارفين".

وللدارقطني اهتمام بالإمام الشافعي، فقد ألّف بعض المؤلفات التي لها تعلقٌ به، قال الشيرازي في "طبقات الشافعية": «وأما من روى عنه[٧٩] الحديث فخلق كثير ذكرهم الدَّارَقُطْنِيّ في جزأين»[٨٠].

وقال الشيرازي في ترجمة (عبد الرحمن بن الوليد بن المغيرة المصري): «ذكره الدَّارَقُطْنِيّ في كتابه في ذكر من روى عن الشافعي»[٨١].

وفي ترجمته للدارقطني في كتابه "طبقات الشافعية" ما يحتمل أيضاً أن له مؤلفا في المذهب، لأنه قال في المقدمة: «... فها أنا أكتب أوراقاً بالتماس بعض الإخوان مبتدئا بذكر الشافعي رحمه الله تعالى ومن كان في عصره،

---

(٧٧) "تاريخ بغداد": ١٢/٣٥.

(٧٨) انظر: "هدية العارفين": ٥/٦٨٣.

(٧٩) أي عن الإمام الشافعي.

(٨٠) "طبقات الشافعية"، للشيرازي: ١٠٤.

(٨١) "طبقات الشافعية"، للشيرازي: ١٠٣.

ومن كان في المائة التي توفى فيها، وهي المائة الثالثة، ثم الذين يلونهم، هكذا إلى عصرنا ممن أحاط به علمي وكان له تصنيف في المذهب»[٨٢].

فقوله: «وكان له تصنيف في المذهب»، يحتمل أنه عنى به من كان له ذكر في المذهب، ويحتمل أنه قصد به من كان له تأليف في المذهب.

جـ- إمامته في اللغة والنحو والأدب والتاريخ:

لست أعني بإمامته هنا أنه كان صاحب مذهب متبوع، إنما عنيت به ما عنيته في الفقرة السابقة.

وقد جمع الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ -إلى ما سبق- التمكن في اللغة والنحو والأدب، والمغازي والسير، وذَكَر الخطيب في العلوم التي اضطلع فيها أبو الحسن "المعرفة بالشعر والأدب، وقيل: إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء»[٨٣]. وقال: «وسمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدَّقاق يقول: "كان أبو الحسن يحفظ ديوان السيد الحِمْيري[٨٤] في جملة ما يحفظ من الشعر فنسب إلى التشيع لذلك»[٨٥].

ومما يدل على تمكنه في اللغة ما حكاه الخطيب، قال: «وحدثني الأزهري أن أبا الحسن لمّا دخل مصر كان بها شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله

---

(٨٢) "طبقات الشافعية": ص:١.

(٨٣) "تاريخ بغداد": ٣٥/١٢.

(٨٤) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد الحميري، شيعي غالٍ.

(٨٥) "تاريخ بغداد": ٣٥/١٢.

ﷺ، يقال له مسلم بن عبيد الله، وكان عنده كتاب النَّسب عن الخضر بن داود عن الزبير بن بَكّار، وكان مسلم أحد الموصوفين بالفصاحة المطبوعين على العربية.

فسأل الناس أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب النسب، ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابهم إلى ذلك.

واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفضل، فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنة، أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك، حتى جعل مسلم يعجب ويقول له: وعربية أيضاً!!»[٨٦].

وقال عبد العزيز الكّتاني: «سمعت بعضهم يقول: إنه قرأ كتاب النسب على مسلم العلوي فقال له بعد القراءة المعيطي الأديب: يا أبا الحسن، أنت أَجْرأُ من خاصِي الأسد، تقرأ مثل هذا الكتاب مع ما فيه من الشعر والأدب فلا يؤخذ عليك فيه لحنة وأنت رجل من أصحاب الحديث؟! وتعجب منه»[٨٧].

وقال الذهبي: «انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف، والمغازي وأيام الناس، وغير ذلك.

قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب "مزكّي الأخبار": «أبو الحسن صار واحد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماما في القرَّاء، والنحويين...»[٨٨].

(٨٦) المصدر السابق.

(٨٧) "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٤١ب.

(٨٨) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٠.

فرأينا بهذا أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لم يكن عالما بعلم واحد، وليس حبيس فن واحد، بل كان إماما في علوم القرآن، وفي الحديث وعلومه، وفي الأدب والشعر، وفي اللغة، وفي النحو، وفي المغازي والسير والأخبار، فرحمه الله رحمة واسعة.

ولذلك قال فيه أبو الفتح بن أبي الفوارس الحافظ: «وقد كان انتهى إليه علم هذا الشأن، وما رأينا في الحفظ في جميع علوم الحديث، والقراءات، والأدب مثله، وكان متقناً»(٨٩).

١٢- شيوخه

أخذ الدَّارَقُطْنِيّ عن أهل بغداد -وعلماؤها كثيرون في زمنه- وعن الراحلين إليها -وهم كثير أيضاً- ثم رحل إلى تلك الأقطار المتعددة التي سبق ذكرها.

ولم يُذكر أنه صنّف معجما لشيوخه رحمه الله، فإذا أردتُ أن أقدّر عددهم، فأُرَى أنهم لا يقلّون عن ألف شيخ.

وكان عصره يكتظ بالأئمة الأعلام في شتى العلوم: في القرآن، والحديث واللغة، والنحو، والأدب، والشعر، وغير ذلك.

وفي عصره دُوِّنت الأمهات الست، وأُلّف فيه العديد من المؤلفات في سائر الفنون على أيدي أئمتها.

لهذا كان نصيب الدَّارَقُطْنِيّ في السماع من أولئك الأعلام نصيباً وافراً، ويظهر هذا من قائمة أسماء شيوخه، وكم فيها من حافظ وإمام، وقد ترجم

(٨٩) "طبقات الشافعية"، لابن الصلاح: ق٦٧ب.

الحافظ الذهبي لبعضهم في "تذكرة الحفاظ"، وترجم أيضاً الخطيب البغدادي لكثير منهم في "تاريخ بغداد".

وقد تتبعتُ شيوخه الذين روى عنهم في كتاب "السنن"، ورتبتهم على حروف المعجم، سأذكرهم قريباً.

ولا بدّ من الإشارة في هذا المقام إلى أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لا يتحرى في الرواية شيوخا معينين كأن لا يروي إلا عن ثقة أو نحو ذلك، بل كان يروي عن الثقات وعن غيرهم، بل يروي أحيانا عن المتروكين ويسكت، وقد حصل له هذا في كتاب "السنن" كثيراً.

ومن الأمثلة على هذا: سكوته على (سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت) في ٣٠٢/١، مع أنه عنده متروك، وسكوته على (أحمد بن الحسن المقرئ) في ٣٠٢/١، وهو عنده ليس بثقة، وسكوته على (أبي الطاهر أحمد ابن عيسى) في ٣٠٥/١ وهو عنده كذّاب، وغير ذلك كثير، وإنما يفعل الإمام الدَّارَقُطْنِيّ هذا اعتماداً على معرفة أهل العلم في وقته لحال الرواة، والذي أراه أن هذا المسلك لا يجوز بأي حالٍ، لما يحصل بسببه من غَرَرٍ ومفاسد، فلابد من البيان.

وأذكر فيما يلي شيوخ الدَّارقطني في سننه.

شيوخ الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" مرتبين على حروف المعجم[٩٠]

الأسمـــاء:

١-إبراهيم بن أحمد بن الحسين القِرْمِيسيني.

٢-إبراهيم بن حماد (ابن إسحاق، أبو إسحاق).

٣-إبراهيم بن دبيس بن أحمد الحداد.

٤-إبراهيم بن محمد بن علي بن بطحاء.

٥-إبراهيم بن محمد العمري.

٦-إبراهيم بن محمد بن يحيى.

٧-إبراهيم بن يزيد الخُوزي.

٨-أحمد بن إبراهيم بن حبيب الزَّرَّاد.

★ أحمد بن إبراهيم بن أبي الرِّجال = أحمد بن محمد (يأتي).

٩-أحمد بن إسحاق بن البَهْلول، أبو جعفر القاضي.

١٠-أحمد بن إسحاق بن وهب البُنْدار.

١١-أحمد بن إسحاق بن نِيْخَاب الطِّيبي.

١٢-أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجُنيد.

١٣-أحمد بن سلمان.

١٤-أحمد بن سنان.

---

(٩٠) لم أعتبر في الترتيب "أبو" و"ابن" وأل".

١٥-أحمد بن السندي بن الحسين.

١٦-أحمد بن شعيب بن صالح البخاري.

١٧-أحمد بن العباس البَغَوِي.

١٨-أحمد بن عبدان الشِّيرازي.

١٩-أحمد بن عبد الله بن محمد وكيل أبي صخرة النحّاس.

٢٠-أحمد بن عبد الله بن نصر بن بجير = أبو العباس.

٢١-أحمد بن عبد المطلب الهاشمي.

٢٢-أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي.

٢٣-أحمد بن علي بن العلاء، أبو عبد الله.

٢٤-أحمد بن عيسى بن علي[٩١] الخوّاص.

٢٥-أحمد بن عمرو بن عثمان أبو عبيد الله، (أو: عبد الله)، المُعَدَّل.

٢٦-أحمد بن علي بن المعلّى.

٢٧-أحمد بن عُمير الدِّمشقي.

٢٨-أحمد بن عيسى بن السكين.

٢٩-أحمد بن القاسم بن نصر القارئ.

٣٠-أحمد بن كامل القاضي.

٣١-أحمد بن محمد بن بكر أبو رَوْق الهَزَّاني.

---

(٩١) جاء في ط.اليماني: أحمد بن علي بن عيسى. وفي "تاريخ بغداد": ٢٨١/٤، كما أثبتُّ.

٣٢-أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدمي الجوزجاني.

٣٣-أحمد بن محمد بن إسماعيل السوطي[٩٢] المقرئ.

٣٤-أحمد بن محمد الجراح الضَّرَّاب.

٣٥-أحمد بن محمد بن جعفر الجَوْزي أبو الحسين.

٣٦-أحمد بن محمد بن موسى بن أبي حامد، أبو بكر.

٣٧-أحمد بن محمد بن الحسن الدِّيْنَوَري.

٣٨-أحمد بن محمد بن الحسين الرازي.

٣٩-أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي الرِّجال.

٤٠-أحمد بن محمد بن رميح.

٤١-أحمد بن محمد بن زياد القطان، أبو سهل.

٤٢-أحمد بن محمد بن سالم المُخَرَّمي.

٤٣-أحمد بن محمد بن سعدان، أبو بكر الصَّيدلاني.

٤٤-أحمد بن محمد بن سعيد الهمْداني.

٤٥-أحمد بن محمد بن سليمان.

٤٦-أحمد بن محمد بن أبي شيبة.

٤٧-أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن النَّحّاس.

٤٨-أحمد بن محمد بن عبد الكريم (أبو طلحة الفَزَاري).

٤٩-أحمد بن محمد بن أبي عثمان الغازي، أبو سعيد.

---

(٩٢) في ط.اليماني: السيوطي. وفي "تاريخ بغداد": ٣٨٩/٤، كما أثبتُّ.

٥٠-أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان، أبو ذر الواسطي.

٥١-أحمد بن محمد بن مسعدة.

٥٢-أحمد بن محمد بن المغلس.

٥٣-أحمد بن محمد بن يزيد، أبو الحسن الزعفراني.

٥٤-أحمد بن محمد بن يونس[٩٣] الفَزَاري.

٥٥-أحمد بن محمود بن خرزاذ القاضي (أبو بكر) الأهوازي.

٥٦-أحمد بن منصور.

٥٧-أحمد بن موسى[٩٤] بن العباس بن مجاهد، أبو بكر المقرئ.

٥٨-أحمد بن نصر بن سندويه البُنْدار.

٥٩-أحمد بن نصر بن طالب الحافظ، أبو طالب.

٦٠-أحمد بن يوسف بن خَلّاد.

٦١-إسحاق بن إدريس بن عبد الرحيم المباركي.

٦٢-إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات.

٦٣-إسماعيل بن العباس بن محمد الوراق.

٦٤-إسماعيل بن علي الخُطَبِي.

٦٥-إسماعيل بن محمد، أبو علي الصَّفّار.

---

(٩٣) تصحّف في ط.عبدالله هاشم اليماني إلى: يوسف.

(٩٤) في بعض المواضع: أحمد بن محمد بن موسى، وهو خطأ.

انظر: "الفهرست"، لابن النديم: ص:٤٧، و"غاية النهاية": ١٣٩/١.

٦٦-إسماعيل بن محمد الوراق.

٦٧-إسماعيل بن هارون بن مَردانشاه.

٦٨-إسماعيل بن يونس بن ياسين، أبو إسحاق.

٦٩-بدر بن الهيثم، أبو القاسم القاضي.

٧٠-بُرهان بن محمد بن علي بن الحسن الدِّيْنَوَرِي.

٧١-جعفر بن أحمد المُؤذّن.

٧٢-جعفر بن أحمد بن مرشد البزّاز، أبو القاسم.

٧٣-جعفر بن محمد بن أحمد الواسطي.

٧٤-جعفر بن محمد بن نُصير.

٧٥-جعفر بن محمد بن يعقوب الصندلي.

٧٦-جعفر بن موسى.

٧٧-جعفر بن هارون بن إبراهيم الدِّيْنَوَرِي المكتب، أبو محمد.

٧٨-الحارث بن سُكين.

٧٩-حامد بن محمد الهَرَوِي.

٨٠-حبشون بن موسى الخلال.

٨١-حبيب بن الحسن بن داود، أبو القاسم القزّاز.

٨٢-الحسن بن إبراهيم بن عبد المجيد المقرئ.

٨٣-الحسن بن أحمد بن الربيع الأَنْماطِي.

٨٤-الحسن بن أحمد، أبو سعيد الإِصْطَخرِي الفقيه.

٨٥-الحسن بن أحمد بن سعيد الرّهاوي.

٨٦-الحسن بن أحمد بن أبي الشَّوك.

٨٧-الحسن بن أحمد بن صالح الحلبي.

٨٨-الحسن بن الخضر المعدّل.

٨٩-الحسن بن رَشِيق.

٩٠-الحسن بن سعيد بن الحسن بن يوسف المَرْوَرَوْذِي.

٩١-الحسن بن علي بن قُوهِي.

٩٢-الحسن بن محمد بن بشر، أبو القاسم الكوفي.

٩٣-الحسن بن محمد بن سعدان العَرْزَمي.

٩٤-الحسين بن إدريس القافْلاني.

٩٥-الحسين بن إسماعيل المَحَامِلي، أبو عبد الله القاضي.

٩٦-الحسين بن الحسين بن الصابوني.

٩٧-الحسين بن الحسين بن عبد الرحمن القاضي الأنطاكي.

٩٨-الحسين بن حمزة بن الحسين الخَثعمي.

٩٩-الحسين بن سعيد بن الحسن بن يوسف المَرْوَزِي.

١٠٠-الحسين بن شَقيق.

١٠١-الحسين بن صفوان البَرْدَعِي.

١٠٢-حسين بن عبد الله بن ضميرة.

١٠٣-الحسين بن القاسم بن جعفر، أبو علي الكَوْكَبِي.

١٠٤-الحسين بن محمد بن زنجي.

١٠٥-الحسين بن محمد بن سعيد البزاز (معروف بابن المُطَبقي).

١٠٦-الحسين بن محمد بن شعيب البزاز.

١٠٧-الحسين بن يحيى بن عَياش.

١٠٨-حمزة بن القاسم الإمام.

١٠٩-دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج، أبو إسحاق السَّجَزِي.

١١٠-رُزيق بن عبد الله المُخَرّمي.

١١١-رضوان بن أحمد بن إسحاق الصيدلاني.

١١٢-سعيد بن محمد بن أحمد الحناط، أبو عثمان.

١١٣-سعيد بن محمد، أخو زنبر.

١١٤-العباس بن العباس بن المغيرة الجوهري.

١١٥-العباس بن عبد السميع الهاشمي.

١١٦-أبو العباس عبد الله بن عبد الرحمن العسكري.

١١٧-عباس بن موسى.

١١٨-عبد الباقي بن قانع بن إسماعيل بن الفضل، أبو الحسين القاضي.

١١٩-عبد الرحمن بن سعيد بن هارون، أبو صالح الأَصبهاني.

١٢٠-عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد الختلي.

١٢١-عبد الرحمن بن عبد الله بن هارون، أبو عيسى الأنباري.

١٢٢-عبد العزيز بن جعفر بن بكر، أبو شيبة الخوارزمي.

١٢٣-عبد العزيز بن موسى بن عيسى القارئ.

١٢٤-عبد العزيز بن الواثق.

١٢٥-عبد الغافر بن سلامة، أبو هاشم الحمصي.

١٢٦-عبد الصمد بن علي المُكْرَمي.

١٢٧-عبد الله بن أحمد بن إبراهيم المارستاني.

١٢٨-عبد الله بن أحمد بن بكر.

١٢٩-عبد الله بن أحمد بن ثابت البَزّار، أبو القاسم.

١٣٠-عبد الله بن أحمد بن ربيعة.

١٣١-عبد الله بن أحمد بن عتّاب، أبو محمد.

١٣٢-عبد الله بن أحمد بن وهيب الدِّمشقي.

١٣٣-عبد الله بن جعفر بن خُشَيْش.

١٣٤-عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتويه النحوي.

★ عبد الله بن أبي داود = عبد الله بن سليمان بن الأشعث (الآتي بعده).

- عبد الله بن عبد الرحمن العسكري = أبو العباس.

١٣٦-عبد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر بن أبي داود، صاحب السنن.

١٣٧-عبد الله بن سليمان بن عيسى، أبو محمد الفامِي.

١٣٨-عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي سعيد، أبو بكر البَزاز.

١٣٩-عبد الله بن محمد بن إسحاق الفاكهي.

١٤٠-عبد الله بن محمد بن حبان النَّيْسابوري.

١٤١-عبد الله بن محمد بن زياد، أبو بكر النَّيْسابوري الفقيه.

١٤٢-عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البَغوي.

١٤٣-عبد الله بن محمد بن ناصح.

١٤٤-عبد الله بن الهيثم بن خالد الطِّيني.

١٤٥-عبد الله بن يحيى، أبو بكر الطَّلْحِي.

١٤٦-عبد الملك بن أحمد الدقاق.

١٤٧-عبد الملك بن أحمد الزيات.

١٤٨-عبد الملك بن يحيى العطار.

١٤٩-عبد الواحد بن محمد بن المهتدي بالله، أبو أحمد.

١٥٠-عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حَيَّة.

١٥١-عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله، أبو عبد الله.

١٥٢-عبيد الله بن موسى بن إسحاق، أبو الأسود الأنصاري.

١٥٣-عثمان بن أحمد بن سمعان.

١٥٤-عثمان بن أحمد بن السماك الدقاق، أبو عمر.

١٥٥-عثمان بن أحمد بن يزيد.

١٥٦-عثمان بن إسماعيل بن بكر السُّكَّرِي.

١٥٧-عثمان بن جعفر بن محمد(٩٥) بن اللَّبَّان.

١٥٨-عثمان بن جعفر بن محمد بن حاتم، أبو عمرو الأحول.

١٥٩-عثمان بن عبد ربه.

١٦٠-عثمان بن محمد بن بِشر.

١٦١-علي بن إبراهيم بن عيسى، أبو الحسن المستملي المعروف بالنَّجَّاد.

١٦٢-علي بن أحمد بن الأزرق المعدّل.

---

(٩٥) جاء في السنن: أحمد. وهو خطأ.

١٦٣-علي بن أحمد بن علي بن حاتم.

١٦٤-علي بن أحمد بن الهيثم بن خالد البزار.

١٦٥-علي بن إسحاق المَادَرَائي.

١٦٦-علي بن ثابت بن أحمد النعماني.

١٦٧-علي بن الحسن بن أحمد الحراني.

١٦٨-علي بن الحسن بن العبد.

١٦٩-علي بن الحسن بن قحطبة.

١٧٠-علي بن الحسن بن هارون بن رستم السّقْطِي.

١٧١-علي بن الحسين، أبو الحسن السّقْطِي.

١٧٢-علي بن دليل، أبو الحسن الأخباري.

١٧٣-علي بن سَلْم بن مِهران.

١٧٤-علي بن عبد الله بن الفضل.

١٧٥-علي بن عبد الله بن مُبَشر.

١٧٦-علي بن الفضل بن أحمد البزاز.

١٧٧-علي بن الفضل بن طاهر البَلْخي.

١٧٨-عليّ[(٩٦)] بن مبشر، (وهو عليّ بن عبد الله بن مبشر).

١٧٩-علي بن محمد بن أحمد بن الجهم، أبو طالب الكاتب.

١٨٠-علي بن محمد بن أحمد، أبو الحسن المصري.

---

(٩٦) تصحّف في السنن المطبوعة-ط. عبد الله هاشم اليماني-إلى: محمد.

١٨١-علي بن محمد بن عبيد الحافظ.

١٨٢-علي بن محمد بن عقبة الشيباني.

١٨٣-علي بن محمد (بن يحيى) بن مِهران الصَّوّاف[٩٧].

١٨٤-عمر بن أحمد بن علي الجَوْهري.

١٨٥-عمر بن أحمد بن علي القطان الدّرْبي.

١٨٦-عمر بن أحمد بن علي المروزي.

١٨٧-عمر بن أحمد بن مهدي (والد الإمام الدَّارَقُطْنِيّ).

١٨٨-عمر بن الحسن بن علي الشيباني.

١٨٩-عمر بن الحسن بن عمر القراطيسي.

١٩٠-عمر بن الحسين بن سورين.

١٩١-عمر بن عبد العزيز بن دينار.

١٩٢-عمر بن محمد بن القاسم النّيْسابوري.

١٩٣-عمر بن محمد بن المسيب.

١٩٤-عمر[٩٨] بن أحمد بن علي المَرْوزي.

١٩٥-الفضل بن أحمد بن منصور، أبو العباس الزبيدي.

١٩٦-القاسم بن إسماعيل، أبو عبيد (أخو الحسين).

١٩٧-القاسم بن عبد الرحمن بن بَلِيل،(أو بلبل)، أبو أحمد الزعفراني.

---

(٩٧) جاءت هذه النسبة في ط. عبد الله هاشم مِن السنن: السواق. وهو تصحيف.

(٩٨) تصحّف في المطبوعة إلى: عمرو.

١٩٨-محمد بن إبراهيم بن حفص بن شاهين.

١٩٩-محمد بن إبراهيم المُجَهِّز.

٢٠٠-محمد بن إبراهيم بن نيروز.

٢٠١-محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب.

٢٠٢-محمد بن أحمد بن أسد الهروي.

٢٠٣-محمد بن أحمد بن أبي الثلج.

٢٠٤-محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو بكر.

٢٠٥-محمد بن أحمد بن الحسن الصواف.

٢٠٦-محمد بن أحمد بن زيد الحِنّائي.

٢٠٧-محمد بن أحمد صالح الأزدي.

٢٠٨-محمد بن أحمد بن الصلت الأُطْرُوش.

٢٠٩-محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجَيْر، أبو الطاهر بن بُجَيْر.

٢١٠-محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق.

٢١١-محمد بن أحمد بن عيسى بن عَبْدك.

٢١٢-محمد بن أحمد بن قَطَن، أبو عيسى.

٢١٣-محمد بن أحمد بن محمد بن حسان الضَّبِّي.

٢١٤-محمد بن أحمد بن المقرئ، أبو العباس الأثرم.

٢١٥-محمد بن إسحاق السُّوسي.

٢١٦-محمد بن أسد.

٢١٧-محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله الفارسي.

٢١٨-محمد بن جعفر بن أحمد الصَّيرفي.

٢١٩-محمد بن جعفر بن إلياس بن صدقة.

٢٢٠-محمد بن جعفر بن دران، أبو الطيب.

٢٢١-محمد بن جعفر بن رميس.

٢٢٢-محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم.

٢٢٣-محمد بن جعفر المَطِيري.

٢٢٤-محمد بن الحسن بن علي اليَقْطِيني.

٢٢٥-محمد بن الحسن بن علي البزّاز.

٢٢٦-محمد بن الحسن بن أبي الشوك.

٢٢٧-محمد بن الحسن بن محمد المقرئ، النقاش.

٢٢٨-محمد بن الحسين بن حاتم الطويل.

٢٢٩-محمد بن الحسين الحرّاني.

٢٣٠-محمد بن الحسين بن سعيد، أبو جعفر الهمْداني.

٢٣١-محمد بن الحسين بن محمد بن حاتم.

٢٣٢-محمد بن حمدويه، أبو نصر المَرْوَزِي.

٢٣٣-محمد بن حميد بن سُهَيْل بن إسماعيل.

٢٣٤-محمد بن خلف الخلال.

٢٣٥-محمد بن السريّ بن عثمان التمّار.

٢٣٦-محمد بن سليمان[٩٩] الباهلي.

٢٣٧-محمد بن سليمان المالكي، أبو علي.

٢٣٨-محمد بن سليمان بن محمد، أبو جعفر النعماني الباهلي.

---

(٩٩) تصحّف في ط.عبد الله هاشم اليماني مِن السنن إلى: سليم.

٢٣٩-محمد بن سهل بن الفضل الكاتب.

٢٤٠-محمد بن صالح الأزدي.

٢٤١-محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن بَلِيل الزعفراني.

٢٤٢-محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد ربه، أبو بكر الشافعي البزّاز.

٢٤٣-محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن مُشْكان، أبو سعيد المَرْوَزِي.

٢٤٤-محمد بن عبد الله الخَلَنْجي.

٢٤٥-محمد بن عبد الله بن زكريا، أبو الحسن النَّيْسابوري.

٢٤٦-محمد بن عبد الله بن صالح الأَبْهَرِي.

٢٤٧-محمد بن عبد الله بن غَيْلان الخزّاز.

٢٤٨-محمد بن عبيد الله بن العلاء.

٢٤٩-محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني، أبو بكر.

٢٥٠-محمد بن عثمان بن جعفر الأحول.

٢٥١-محمد بن علي بن إسماعيل، أبو عبد الله الأُبلي.

٢٥٢-محمد بن علي بن حبيش الناقد.

٢٥٣-محمد بن علي بن حمزة، أبو هريرة الأنطاكي.

٢٥٤-محمد بن علي بن دُحيم.

٢٥٥-محمد بن علي بن محمد بن سهل الإمام، أبو بكر.

٢٥٦-محمد بن عمر الرّزاز.

٢٥٧-محمد بن عمر بن أيوب المعدّل، أبو بكر.

٢٥٨-محمد بن عمرو بن البُخْتري.

٢٥٩-محمد بن الفتح القَلانِسي.

٢٦٠-محمد بن الفضل الزيات.

٢٦١-محمد بن القاسم بن أحمد، أبو بكر الصوفي.

٢٦٢-محمد بن القاسم، أبو عبد الله الأزدي المعروف بابن ابنة كعب.

٢٦٣-محمد بن القاسم بن زكريا المُحاربي، أبو عبد الله.

٢٦٤-محمد بن محمد بن أحمد بن مالك الإسكافي.

٢٦٥-محمد بن محمد بن عتيبة المُعيطي.

٢٦٦-محمد بن محمود، أبو بكر السرّاج.

٢٦٧-محمد بن محمود بن المنذر، أبو بكر الأصم.

٢٦٨-محمد بن مَخْلَد بن حفص العطار البَجَلِي.

٢٦٩-محمد بن المظفر.

٢٧٠-محمد بن المعلى الشُّونِيزي.

٢٧١-محمد بن مَعْن الفارسي.

٢٧٢-محمد بن منصور بن أبي جهم.

٢٧٣-محمد بن موسى بن سهل البَرْبَهاري.

٢٧٤-محمد بن موسى بن علي، أبو العباس الدُّولابي.

٢٧٥-محمد بن نوح الجُنْدَيسابُوري.

٢٧٦-محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي.

٢٧٧-محمد بن يحيى بن مرداس.

٢٧٨-محمد بن يوسف، أبو عمر.

٢٧٩-موسى بن جعفر بن قرين العثماني.

٢٨٠-نهشل بن دارم، أبو إسحاق.
٢٨١-هبيرة بن محمد بن أحمد الشيباني.
٢٨٢-يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد (وهو ابن صاعد، ويحيى بن صاعد، وأبو محمد بن صاعد).
٢٨٣-يحيى بن موسى أبو وهب.
٢٨٤-يَزْدَاد بن عبد الرحمن بن محمد بن يَزْدَاد الكاتب.
٢٨٥-يزيد بن الحسن بن يزيد البزّاز، أبو الطيب.
٢٨٦-يعقوب بن إبراهيم، أبو بكر البزّاز.
٢٨٧-يعقوب بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو يوسف المُذَكِّر.
٢٨٨-يعقوب بن يوسف، أبو يوسف الخلاّل.
٢٨٩-يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، أبو بكر الأزرق.
٢٩٠-يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عَمرو.

الكنى(١٠٠):

- أبو إسحاق = نهشل بن دارم.
- أبو بكر الآدمي = أحمد بن محمد بن إسماعيل.
- أبو بكر الأبهري = محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري.
- أبو بكر = أحمد بن محمد بن موسى بن أبي حامد.
- أبو بكر = أحمد بن محمود بن خرزاذ القاضي الأهوازي.

(١٠٠) جميع أصحاب الكنى الذين ذُكروا هنا قد سبقوا في الأسماء.

- أبو بكر بن أبي داود = عبد الله بن سليمان بن الأشعث.
- أبو بكر الشافعي = محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد ربه البزّاز.
- أبو بكر = عبد الله بن محمد بن زياد النّيْسابوري.
- أبو بكر = عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي سعيد البزّاز.
- أبو بكر = عبد الله بن يحيى البلخي الطّلْحِي.
- أبو بكر بن مجاهد المقرئ = أحمد بن موسى بن العباس.
- أبو بكر = محمد بن الحسين بن محمد النقاش المقرئ.
- أبو بكر = محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني.
- أبو بكر = محمد بن القاسم بن أحمد الصوفي.
- أبو بكر = محمد بن محمد بن عتيبة المُعَيطي.
- أبو بكر = محمد بن محمود بن المنذر الأصم.
- أبو بكر النيسابوري = عبد الله بن محمد بن زياد.
- أبو جعفر = أحمد بن إسحاق بن البَهْلول.
- أبو الحسن المصري = علي بن محمد.
- أبو الحسين = أحمد بن محمد بن جعفر الجَوْزي.
- أبو الحسين = عبد الباقي بن قانع القاضي.
- أبو ذر = أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان.
- أبو رَوْق الهَزّانِي = أحمد بن محمد بن بكر.
- أبو سهل بن زياد = أحمد بن محمد بن زياد القطان.
- أبو شيبة = عبد العزيز بن جعفر.

- أبو صالح الأصبهاني = عبد الرحمن بن سعيد بن هارون.
- أبو طاهر القاضي = محمد بن أحمد بن عبد الله.
- أبو عبد الله الفارسي = محمد بن إسماعيل.
- أبو عبيد = القاسم بن إسماعيل.
- أبو عثمان = سعيد بن محمد بن أحمد الحنّاط.
- أبو علي الصفار = إسماعيل بن محمد.
- أبو عمر القاضي، (وهو محمد بن يوسف).
- أبو القاسم بن مَنِيع = عبد الله بن محمد.
- أبو محمد بن صاعد = يحيى بن محمد.
- أبو نصر = محمد بن حمدويه المَرْوزي.
- أبو هريرة الأنطاكي = محمد بن علي.

الأبنـــــاء(١٠١):

- ابن بهلول = أحمد بن إسحاق.
- ابن أبي الثلج = محمد بن أحمد.
- ابن أبي داود = عبد الله بن سليمان الأشعث.
- ابن الربيع = الحسن بن أحمد.
- ابن السكين البلدي = أحمد بن عيسى.
- ابن صاعد = يحيى بن محمد.

---

(١٠١) وجميعهم مضى ذِكْرهم في الأسماء.

- ابن الصواف = محمد بن أحمد بن الحسن.
- ابن عياش = الحسين بن يحيى.
- ابن قحطبة = علي بن الحسن.
- ابن كامل = أحمد بن كامل القاضي.
- ابن مبشر = علي بن عبد الله.
- ابن مجاهد = أحمد بن موسى بن العباس.
- ابن منيع = عبد الله بن محمد بن عبد العزيز.

وفيما يلي أذكر ترجمةً لأربعة من أشهر شيوخه.

ترجمة لأربعة من شيوخه

وهـــــم:

١- يحيى بن محمد بن صاعد.
٢- أبو بكر النَّيْسابوري عبد الله بن محمد بن زياد.
٣- القاضي الحسين بن إسماعيل المَحَامِلي، أبو عبد الله.
٤- يعقوب بن إبراهيم البزّاز.

١- يحيى بن محمد بن صاعـــــد(١٠٢)

هو: يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، أبو محمد الهاشمي، مولى أبي جعفر

(١٠٢) له ترجمة في: "تاريخ بغداد": ١٤/٢٣١-٢٣٤، و"تذكرة الحفاظ": ٢/٧٧٦، و"شذرات الذهب": ٢/٢٨٠.

المنصور، إمام ثقة، وهو ممن أخذ عنهم الدَّارَقُطْنِيّ بكثرة، لا سيما في "السنن".

ولادته ووفاته:

ولد سنة ٢٢٨هـ، وكتب الحديث وعمره إحدى عشرة سنة، وتوفي سنة ٣١٨هـ عن عُمُرٍ يقارب التسعين عاماً، وكانت وفاته بالكوفة، ودُفن بها.

شيوخه:

ومن شيوخه: محمد بن سليمان لُوَيْن، وأحمد بن مَنِيع البَغَوِي، وسوّار بن عبد الله العنبري القاضي، ويحيى بن سليمان بن نضلة، والحسن بن حماد سُجَّادة، وأبو همّام السّكونيّ، وهارون بن عبد الله الحمّال، وأبو عمّار الحسين بن حُرَيْث، وعبد الله بن عمران العابدي، ومحمد بن زُنْبور، والحسن ابن عيسى بن ماسرجس، ومحمد بن يزيد الآدميّ، والحسين بن الحسن المَرْوَزي، وإبراهيم بن سعيد الجوهريّ، وخلاّد بن أسلم، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وآخرون من البصريين والكوفيين، والمصريين.

تلاميذه:

ومن تلاميذه: أبو القاسم البغوي، ومحمد بن عمر الجِعَابيّ، ومحمد بن المظفّر، والدَّارَقُطْنِيّ، وابن حُبابة، وأبو طاهر المخَلِّص، وعبد الرحمن بن أبي شريح، وأبو مسلم الكاتب، وأبو ذرّ عمّار بن محمد، وأبو عمر بن حَيوية، وأبو حفص بن شاهين، وخلق آخرون...

أقوال الأئمة فيه[١٠٣]:

قال فيه الدَّارَقُطْنِيّ: "ثقة، ثبت، حافظ".

---

(١٠٣) هذه الأقوال في "تذكرة الحفاظ": ٢/٧٧٦-٧٧٧، وفي غيرها من المصادر التي ترجمته.

وقال أحمد بن عَبْدان الشيرازي: «وهو أكثر حديثاً من محمد البَاغَنْدي، ولا يتقدمه أحد في الدراية».

وقال أبو علي النّيْسابوري: «لم يكن بالعراق في أقران ابن صاعد أحد في فهمه، والفهم عندنا أجلّ من الحفظ، وهو فوق ابن أبي داود في الفهم والحفظ».

وقال الخطيب: «كان ابن صاعد ذا محلّ من العلم، وله تصانيف في السنن والأحكام...».

وقال إبراهيم الحَرْبي: «بنو صاعد ثلاثة أوثقهم يحيى».

وروى أبو حمزة السَّهْمِيّ عن الدَّارَقُطْنِيّ فقال: «سمعت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يقول: بنو صاعد ثلاثة: يوسف، وأحمد، ويحيى، بنو محمد بن صاعد:

يوسف يحدّث عن خلاد بن يحيى ومَنْ دونه، وأحمد يحدّث عن أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، ولهم عمّ يقال له: عبد الله بن صاعد يحدّث عن سفيان بن عيينة. يوسف أكبرهم، وأحمد أوسطهم، ويحيى أصغرهم وأعلمهم، وأثبتهم».

وقال الذهبي: «قلت: لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدّل على تبحّره».

قلت: فتبين بهذا أن يحيى بن صاعد من كبار أهل العلم في وقته، ومن الثقات المتقنين، رحمه الله تعالى.

٢- عبد الله بن محمد، أبو بكر النيسابوري[١٠٤]

هو: عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون، أبو بكر الفقيه، مولى

(١٠٤) له ترجمة في "تاريخ بغداد": ١٢٠/١٠-١٢٢، و"تذكرة الحفاظ": ٨١٩/٣-٨٢١، و"طبقات الشافعية": ٢٣١/٢.

أبَان بن عثمان بن عفان.

مولده، ورحلاته، ووفاته:

ولد في نيسابور في أول سنة ٢٣٨هـ، ورحل في العلم إلى العراق، والشام، ومصر، وسكن بغداد بعد ذلك، وحدّث بها.

وتوفي سنة ٣٢٤هـ رحمه الله تعالى.

شيوخه:

من شيوخه: محمد بن يحيى الذّهلي، وأحمد بن يوسف السُّلَمِيّ، وأحمد بن الأزهر، وأحمد بن حفص بن عبد الله، وعبد الله بن هاشم الطُّوسي، ومحمد ابن الحسين بن إشكاب، والحسن بن محمد الزعفراني، وأحمد بن منصور الرّماديّ، وعباس بن محمد الدوريّ، ومحمد بن إسحاق الصّاغاني، ويونس ابن عبد الأعلى، وأبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وأبو ثور عمرو بن سعد، وأبو إبراهيم المزنيّ، وآخرون كثير.

تلاميذه:

منهم الدَّارَقُطْنِيّ، ودَعْلَج بن أحمد، وأبو عمر بن حَيوية، ومحمد بن المظفر، وابن شاهين، وعمر بن إبراهيم الكتّاني، ويوسف القوّاس، وأبو طاهر المخلّص، وآخرون.

أقوال الأئمة فيه:

قال فيه الإمام الدَّارَقُطْنِيّ: «لم نر مثله في مشايخنا، لم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ، جالَسَ المزنيَّ، والربيع، وكان يعرف زيادات الألفاظ في المتون، ولمّا قعد للتحديث قالوا: حدّثْ. قال: بل سلوا.

فسئل عن أحاديث فأجاب فيها وأملاها، ثم بعد ذلك ابتدأ يحدّث»[(١٠٥)].

وقال الدَّارَقُطْنِيّ أيضاً: «كُنَّا ببغداد يوما جلوساً في مجلس اجتمع فيه جماعة من الحفاظ يتذاكرون، وذكر الدَّارَقُطْنِيّ أبا طالب الحافظ، وأبا بكر الجِعَابي وغيرهما، فجاء رجل من الفقهاء فسأل الجماعة: من روى عن النبي ﷺ: (جعلتْ لِيَ الأرض مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً) فقال الجماعة: روى هذا الحديث فلان وفلان، وسَمّوْهم، فقال السائل: أريد هذه اللفظة: (وجعلت تربتها لنا طهوراً).

فلم يكن عند واحد منهم جواب، ثم قالوا: ليس لنا غير أبي بكر النيسابوري، فقاموا بأجمعهم إلى أبي بكر، فسألوه عن هذه اللفظة، فقال: نعم، حدثنا فلان... وساق في الوقت من حفظه الحديثَ، واللفظة فيه»[(١٠٦)].

وقال الخطيب البغدادي: «وكان حافظا متقنا عالما بالفقه والحديث معاً مُوثّقا في روايته»[(١٠٧)].

وقال أبو بكر النيسابوري نفسه ليوسف بن عمر بن مسرور:

«تعرف من أقام أربعين سنة لم ينم الليل،ويتقوت كل يوم بخمس حبات، ويصلي صلاة الغداة على طهارة العشاء الآخرة؟ثم قال:أنا هو،وهذا كله قبل أن أعرف أم عبد الرحمن، أيش لمن زوجني!!،ثم قال في أثر هذا: «ما أريد إلا الخير»[(١٠٨)].

---

(١٠٥) "تاريخ بغداد": ١٢١/١٠.

(١٠٦) "تاريخ بغداد": ١٢١/١٠، و"تذكرة الحفاظ": ٨٢٠/٣.

(١٠٧) "تاريخ بغداد": ١٢٢/١٠.

(١٠٨) "تاريخ بغداد": ١٢٢/١٠.

فرحم الله الإمام أبا بكر النيسابوري رحمة واسعة.

٣- القاضي الحسين بن إسماعيل المَحَامل:(١٠٩)

هو: الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أَبان، أبو عبد الله الضَّبِّيّ المَحَامل، ولي قضاء الكوفة ستين سنة.

ولادته ووفاته:

ولد سنة ٢٣٥هـ، وسمع الحديث سنة ٢٤٤ وله عشر سنين، وشهد عند القضاة وله عشرون سنة، وتوفي سنة ٣٣٠هـ رحمه الله تعالى، بعد أن قضى عمره بين القضاء والتدريس.

وقد عَقَد في داره مجلساً للفقه سنة ٢٧٠هـ، فلم يزل أهل العلم والنظر يختلفون إليه ويتناظرون بحضرته في كل أسبوع في يوم الأربعاء إلى أن توفي.

شيوخــه:

من شيوخه: يوسف بن موسى القطان، وأبو هشام الرّفاعي، ويعقوب بن إبراهيم الدَّوْرقي، والحسن بن الصباح البزار، وعمرو بن علي الفَلاَّس، ومحمد ابن المثنى العنبريّ، وأبو الأشعث العِجْلي، وإسحاق بن بهلول التنوخي، والحسن بن شَاذان الواسطي، وإسحاق بن حاتم المدائني، وعبد الرحمن بن يونس السرَّاج، وأبو حذافة السهمي... وآخرون كثير.

---

(١٠٩) له ترجمة في "تاريخ بغداد": ١٩/٨-٢٣، و"تذكرة الحفاظ": ٨٢٤/٣-٨٢٦، و"اللباب في تهذيب الأنساب": ١٧١/٣-١٧٢.

تلاميـــــذه:

من تلاميذه: أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، ودَعْلَج بن أحمد، ومحمد بن عمر الجِعابي، ومحمد بن المظفر، وأبو الفضل الزهري، وأبو بكر بن شاذان، وأبو حفص بن شاهين، وأبو حفص الكَتّاني... وطبقتهم.

أقوال الأئمة فيه:

قال فيه الخطيب البغدادي: «وكان فاضلا صادقاً دَيِّناً».

وذكر الخطيب عن أبي بكر الداودي أنه قال: «كان يحضر مجلس المحاملي عشرة آلاف رجل».

وروى الخطيب عنه مناظرة مع بعضهم في التفضيل بين علي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم تدلّ على فقه المحاملي.

وقال أبو نصر محمد بن الحسين الشاهد -وكان عالما بالمحامليّ، قديم الصحبة له-: «القاضي أبو عبد الله تَجَر فَحُمِدَ، وأُتمِنَ فَحُمِدَ، وشهد فَحُمِدَ، وولي القضاء فَحُمِدَ، وأفتى فَحُمِدَ، وحدّث فَحُمِدَ...»(١١٠).

وقال ابن الجزري: «... وكان ثقة»(١١١).

رحمه الله تعالى ورضي عنه.

---

(١١٠) "تاريخ بغداد": ٨/٢٢، و"اللباب في تهذيب الأنساب": ٣/١٧٢.

(١١١) "اللباب في تهذيب الأنساب": ٣/١٧٢.

٤- يعقوب بن إبراهيم البَزَّاز(١١٢)

هو: يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن البُختري، أبو بكر البزَّاز، يعرف بالجِراب.

ولادته، ووفاته:

ولد في سنة ٢٣٧هـ، وتوفي سنة ٣٢٢هـ في شهر ربيع الآخر، وقد مات وهو ساجد في ليلة الجمعة، ودفن يوم الجمعة لثمان بقين من شهر ربيع الآخر، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

شيوخــــه:

من شيوخه: رِزْقُ الله بن موسى، وعلي بن مسلم الطُّوسي، والحسن بن عرفة، وعمر بن شبّة، وجعفر بن محمد بن فضيل الراسبي، وأحمد بن بديل اليامِي، والحسين بن علي بن الأسْود العِجْليّ».

تلاميــــذه:

من تلاميذه: الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، وابن شاهين، ويوسف بن عمر القوّاس، وأبو القاسم الصيدلاني المقرئ.

أقوال الأئمة فيه:

قال الخطيب البغدادي: «وذكر لي الخلاّل أن يوسف بن القوّاس ذكره في جملة شيوخه الثقات».

وقال الخطيب: «أخبرنا الأزهري قال: أخبرنا علي بن عمر الحافظ قال:

---

(١١٢) له ترجمة في "تاريخ بغداد": ١٤/٢٩٣-٢٩٤، و"المنتظم": ٦/٧٥.

يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى أبو بكر البزّاز، لقبه جِرَاب، كتبنا عنه، كان ثقة مأموناً مكثراً.

وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: «يعقوب بن إبراهيم الجِرَاب ثقة»[١١٣].

١٣ - تلاميذه

من الطبيعي أن يكثر الأخذُ عن الدَّارَقُطْنِيّ، هذا الحافظ الذي اشتهر في العالم الإسلامي، وقَطَنَ بغدادَ التي يؤمّها أكثر الرحّالين، ورحل هو وطوّف بكثير من الأقطار الإسلامية، ولذلك يقول الحافظ الذهبي بعد أن ذكر كثيراً من تلاميذه: «...وخَلْقٌ سِواهم من البغاددة، والدماشقة، والمصريين، والرحّالين»[١١٤].

وقد كان حظ الدَّارَقُطْنِيّ من طلاب العلم من الأئمة الحفاظ ليس بالقليل، كما يظهر ذلك بالنظر في فهرس الآخذين عنه، بالإضافة إلى سواهم من أهل العلم.

وأذكر فيما يلي تلاميذ الحافظ الدَّارقطني.

تلاميذ الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ مرتبين على حروف الهجاء

١-أحمد بن الحسن الطيّان.

٢-أحمد بن محمد بن الحارث الإصبهاني النحويّ.

---

(١١٣) "تاريخ بغداد": ١٤/٢٩٤.

(١١٤) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢١.

٣-أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البَرْقانِيّ الحافظ.

٤-أبو بكر محمد بن عبد الملك بن بِشْران.

٥-تمّام بن محمد الرازي.

٦-أبو حامد الإِسْفَرَايِينِي الفقيه.

٧-أبو الحسن بن السّمسار الدّمشقي.

٨-أبو الحسن بن الفرّاء أخو القاضي أبي يعلى.

٩-أبو الحسن العَتِيقي الحافظ.

١٠-أبو الحسن بن محمد الخلاّل الحافظ.

١١-أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن حَسنون النرسي.

١٢-أبو الحسين بن المهتدي بالله الشريف (وهو آخر من حَدَّثَ عنه مع أبي الغنائم).

١٣-حمزة بن محمد بن طاهر.

١٤-حمزة بن يوسف السّهمي الحافظ.

١٥-أبو ذرّ الهروي.

١٦-أبو طاهر العشَاري.

١٧-أبو الطاهر بن عبد الرحيم الكاتب.

١٨-أبو الطيب الطبري القاضي.

١٩-أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.

٢٠-أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ.

٢١-عبد العزيز بن علي الأَزْجِي[١١٥].

٢٢-عبد الغني بن سعيد الأزدي الحافظ.

٢٣-أبو الغنائم عبد الصمد بن المأمون الشريف الهاشمي.

٢٤-أبو القاسم بن بِشران.

٢٥-أبو القاسم التَّنوخي.

٢٦-أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري.

٢٧-محمد بن أحمد أبو الحسن بن الأَبنُوسي[١١٦].

٢٨-أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسن الجوهري.

٢٩-أبو مسعود الدِّمَشْقِي الحافظ[١١٧].

٣٠-أبو نصر بن الجندي.

٣١-أبو النعمان تراب بن عمر المصري.

٣٢-أبو نُعَيْم الأصبهاني الحافظ صاحب "الحِلْيَة".

وبعض هؤلاء يعتبر شيخا أيضاً للدارقطني إلى جانب تتلمذه على الدَّارَقُطْنِيّ.

وأذكر فيما يلي ترجمةً لأربعةٍ من أشهر تلاميذه.

---

(١١٥) نسبة إلى محلة كبيرة ببغداد.

(١١٦) نسبة إلى نوع من الخشب.

(١١٧) هو مؤلف كتاب جواب أبي مسعود على انتقادات الدَّارَقُطْنِيّ لصحيح مسلم.

ترجمة لأربعة من أشهر تلاميذه

وهـــــم:

١- أبو بكر أحمد بن محمد البَرْقانِيّ.

٢- أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ.

٣- عبد الغني بن سعيد الأَزْدِيّ.

٤- حمـــــزة السَّهْمِيْ.

١- أبو بكر أحمد بن محمد البَرْقانِيّ:

هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخَوَارِزمي البَرْقانِيّ، الشافعي، شيخ بغداد.

ولادته، ووفاته:

ولد في آخر سنة ست وثلاثين وثلاثمائة.

ومات سنة خمس وعشرين وأربعمائة في أول يوم من رجب في بغداد(١١٨).

شيوخـــه:

منهم: أبو العباس بن حمدان النيسابوري، ومحمد بن علي الحسَّاني، وأحمد ابن إبراهيم بن حباب الخوارزميان، ومحمد بن جعفر بن هيثم البُنـدار، وأبـو علي بـن الصـوّاف، وأبـو بحر بـن كوثـر البَرْبَهَـارِي، وأبـو بكـر بـن مـالك القَطِيعي، وأحمد بن جعفـر بـن سَلْم، وأبـو بكـر الإسمـاعيلي، وأبـو منصـور

---

(١١٨) انظر: "تاريخ بغداد": ٣٧٦/٤، و"تذكرة الحفاظ"، ١٠٧٥/٣.

الأزهري.... وخلق آخرون كثير.

قلت: ومن جِلّة شيوخه الدَّارَقُطْنِيّ، وقد أخذ عنه كثيراً، ووجَّه له أسئلة دونّها مع أجوبة الدَّارَقُطْنِيّ، وهي الآن موجودة تشتمل على عِلْم في الرجال غزير.

تلاميــــذه:

حدّث عنه الخطيب البغدادي وطبقته من أهل بغداد وغيرهم.

أقوال الأئمة فيه:

قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقــة ورعــاً، متقنـا متثبتـاً فَهْمـاً، لم يـر في شيوخنا أثبتَ منه، حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقـه، لـه حـظ مـن علـم العربيـة، كثير الحديث، حَسَنَ الفهم له، والبصيرة فيه، وصنّف مسنداً ضمَّنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، وجمع حديث سفيان الثوري وشعبة، وأيوب، وعبيد الله بن عمرو، وعبد الملك بن عُمير، وبيّان بــن بِشْـر، ومطـر الـورّاق، وغيرهم من الشيوخ، ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومـات وهـو يجمع حديث مِسْعَر.

وكان حريصاً على العلم، منصرف الهِمَّة إليه، وسمعته يومـاً يقـول لرجـل من الفقهاء -معروف بالصلاح- وقد حضر عنـده: ادع الله أن ينـزع شـهوة الحديث من قلبي، فإن حُبَّه قد غلب عليَّ فليس لِيَ اهتمام بــالليل والنهـار إلا به، أو نحو هذا من القـول، وكنـت كثيرا أذاكـره بالأحـاديث فيكتبهـا عـني ويضمّنها جُمُوعَه»[119].

---

(١١٩) "تاريخ بغداد": ٣٧٤/٤.

وأورد الخطيب فيه أقوال المعاصرين له في الثناء عليه وعلى غزارة علمه وفقهه، وجمعه بين الحديث والفقه والحفظ(١٢٠). رحمه الله تعالى.

٢- أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ(١٢١)

هو: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى، أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ، الصوفي، النيسابوري.

ولادته، ووفاته:

ولد سنة ٣٣٠هـ في نيسابور، ومات في شعبان سنة ٤١٢هـ في نيسابور أيضاً بعد أن رحل إلى مرو، والعراق، والحجاز، رحمه الله رحمة واسعة.

شيوخه:

منهم أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، أبو العباس الأصم، وأحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي، وإسماعيل بن نُجيد السُّلَمِيّ، ومحمد بن المؤمل المَاسَرْجِسي، ومحمد بن أحمد بن سعيد الرازي صاحب ابنِ وارَة، والحافظ أبو علي النيسابوري... وغيرهم كثير.

تلاميذه:

منهم أبو القاسم الأزهري، والقاضي أبو العلاء الواسطي، وأحمد بن عبد الواحد الوكيل، وأحمد بن علي التَّوَّزي، وأبو الحسن محمد بن عبد الواحد،

---

(١٢٠) وانظر: "تذكرة الحفاظ": ٣/١٠٧٤-١٠٧٥.

(١٢١) له ترجمة في "الأعلام": ٦/٩٩، و"تاريخ بغداد": ٢/٢٤٨-٢٤٩، و"تذكرة الحفاظ": ٣/١٠٤٦-١٠٤٧، و"اللباب": ٢/١٢٩.

ومحمد بن علي بن الفتح الحربي، والبيهقي، والقشيري، ومحمد بن يحيى المزكّي، ومحمد بن إسماعيل التَّفْلِيسي، وغيرهم كثير.

أقوال الأئمة فيه:

وصفه الأئمة بالعناية بالعلم، وقيل: بلغت مؤلفاته المائة أو أكثر، قال الخطيب: «قدْر أبي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، ومحلّه في طائفته كبير، وقد كان مع ذلك صاحب حديث، مجوّدا، جمع شيوخا وتراجم وأبوابا»[١٢٢].

وقال الذهبي: «قلت: قد سأل أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن خلقٍ من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن»[١٢٣].

وقد ضُعّف فقال الذهبي: «... إلا أنه ضعيف»[١٢٤].

وقال الذهبي معلقاً على قول الخطيب فيه: «وكان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سُنناً وتفسيراً وتاريخاً»[١٢٥]. «قلت: قد ألّف حقائق التفسير فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية نسأل الله العافية»[١٢٦].

وتكلّم في ثقته بعضهم[١٢٧]، وأنّهُ كان يضع الحديث للصوفية، ولهذا فإن

---

(١٢٢) "تاريخ بغداد": ٢٤٨/٢.

(١٢٣) "تذكرة الحفاظ": ١٠٤٦/٣.

(١٢٤) "تذكرة الحفاظ": ١٠٤٦/٣.

(١٢٥) "تاريخ بغداد": ٢٤٨/٢.

(١٢٦) "تذكرة الحفاظ": ١٠٤٦/٣.

(١٢٧) انظر: "تاريخ بغداد": ٢٤٨/٢، و"تذكرة الحفاظ": ١٠٤٦/٣.

بعض الأئمة لا يروي عنه إلا من كتابه كالبيهقي، فإنه كان يروي من أصل أسئلته، ولا يروي عنه من حفظه.

٣- عبد الغني الأزْدِيّ(١٢٨)

هو: عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان أبو محمد الأَزْدي المصري الحافظ المشهور.

ولادته، ووفاته:

ولد سنة ٣٣٢، وتوفي سنة ٤٠٩ في شهر صفر.

قيل: كان لعبد الغني جنازة عظيمة تحدّث بها الناس، ونودي له: هذا نافي الكذب عن رسول الله ﷺ.

شيوخـــه:

منهم عثمان بن محمد السمرقندي، وأحمد بن بهزاد السِّيْرافِي، وإسماعيل ابن يعقوب الجِراب، وعبد الله بن جعفر بن الورد، وأبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وأحمد بن إبراهيم بن جامع، وأحمد بن إبراهيم بن عطية، ويعقوب بن مبارك، وحمزة بن محمد الحافظ، وأبو بكر المَيَانَجِي، والفضل بن جعفر المؤذن، وغيرهم كثير.

تلاميـــذه:

منهم: محمد بن علي الصُّوري، ورشا بن نظيف، وأبو عبد الله القضاعي،

(١٢٨) له ترجمة في: "الاستدراك"، لابن نقطة ق٣، و"تذكرة الحفاظ": ٣/١٠٤٧-١٠٥٠، و"شذرات الذهب": ٣/١٨٨-١٨٩.

وعبد الرحمن بن أحمد البخاري، وأبو علي الأَهوازي، وأبو إسحاق، النعماني الحبَّال، وخلق كثير.

أقوال الأئمة فيه:

كان الإمام الدَّارَقُطْنِيّ يثني عليه كثيراً، ولما أراد الخروج من مصر خرجوا يُودعونه وبكوا، فقال لهم الدَّارَقُطْنِيّ: تبكون وعندكم عبد الغني بن سعيد وفيه الخلف(١٢٩)؟.

وقال الصُّوري: قال لي أبو بكر البَرْقانِيّ: سألت الدَّارَقُطْنِيّ بعد قدومه من مصر: هل رأيت في طريقك من يفهم شيئا من العلم؟ فقال لي: ما رأيت في طول طريقي أحدا إلا شابا بمصر يقال له: عبد الغني، كأنه شعلة نار، وجعل يُفخّم أمره ويرفع ذكره(١٣٠).

وقال الصُوري: قال أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي: قال لي أبي: خرجنا يوما مع أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ من عند أبي جعفر مسلم الحسيني، فلقينا عبد الغني بن سعيد، فسلَّم على أبي الحسن ووقفا ساعة يتحدثان، ثم انصرف عبد الغني، فالتفتَ إلينا أبو الحسن فقال: «يا أصحابنا، ما التَقَيْتُ(١٣١) من مرة مع شابكم هذا فانصرفت عنه إلا بفائدة. أو كما قال»(١٣٢).

---

(١٢٩) انظر: "تذكرة الحفاظ": ١٠٤٨/٣.

(١٣٠) "الاستدراك"، لابن نقطة: ق٣ب.

(١٣١) في الأصل: ما التفت، وهو تصحيف.

(١٣٢) "الاستدراك": ق٣ب.

وقال فيه أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العَتِيقي: «وكان إمام زمانه في علم الحديث وحفظه، وما رأيت بعد أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ مثله... ثقة مأمون»(١٣٣).

وقد وصل في إمامته في الحديث وعلومه إلى أنه صحح للحاكم أبي عبد الله كتابه المدخل الكبير، فبيّن له الأوهام التي حصلت له فيه، ولا يزال موجودا كتابه هذا بعنوان: "أوهام الحاكم في كتاب المدخل".

يقول الحافظ عبد الغني: «لمّا رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل إلى الصحيح بعث إلي يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل»(١٣٤).

ولهذا فإن الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزديّ المصري مُعْتَمَدٌ لدى أئمة الجرح والتعديل في الكلام على المصريين جرحاً وتعديلاً لثقته وإمامته ومعرفته بهم.

٤- أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمِيّ

هو: حمزة بن يوسف بن إبراهيم بن موسى بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الحافظ الإمام الثبت، أبو القاسم القرشي السَّهْمِيّ الجُرْجاني، صاحب كتاب تاريخ جُرجَان.

ولادته، ووفاته:

لم أر تاريخ ولادته، لكن كان أول سماعه للحديث سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وأول رحلته سنة ثمان وستين...، وتوفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة، وقيل ثمان وعشرين... رحمه الله تعالى.

---

(١٣٣) "الاستدراك": ق٤أ، وانظر: "شذرات الذهب": ٣/١٨٨-١٨٩.

(١٣٤) "تذكرة الحفاظ": ٣/١٠٤٨.

بعد أن رحل إلى أصبهان، والريّ، وبغداد، والبصرة، والكوفة، وواسط، والأهواز، والشام، ومصر، والحجاز، وغير ذلك.

شيوخه:

منهم: الدَّارَقُطْنِيّ، وأبو زرعة محمد بن يوسف الكَشِّيّ، وأبو بكر أحمد ابن إبراهيم الإسماعيلي، وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجاني، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سهل الجُرْجاني، وغيرهم.

تلاميذه:

منهم: أبو القاسم عبد الكريم القُشَيْري، وأبو القاسم بن مَسْعدة الإسماعلي، والحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن، وأبو بكر أحمد بن علي الشِّيرازي.

أقوال الأئمة فيه:

قال الحافظ ابن نقطة:

«طاف البلاد وسمع بها وصنف تاريخ جُرْجان ولَقِيَ الحفَّاظ في عصره... وسأل أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ وغيره من الحفاظ عن أحوال الشيوخ، وكتب جوابهم في جزء له، وله كلام حسن في الجرح والتعديل ومعرفة المتون والأسانيد»(١٣٥).

وقال الذهبي فيه:

«وصنَّف التصانيف، وجرح، وعدّل، وصحح، وعلّل»(١٣٦). رحمه الله تعالى.

---

(١٣٥) "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد": ق٨٩ب.

(١٣٦) "تذكرة الحفاظ": ٣/١٠٩٠، وانظر ترجمته في "شذرات الذهب": ٣/٢٣١، و"الأعلام": ٢/٢٨٠-٢٨١.

١٤- وفاة الدَّارَقُطْنِيّ

هناك إجماع على أنه توفي في شهر ذي القعدة سنة ٣٨٥هـ ببغداد، واختلف في اليوم الذي توفي فيه، فقيل: يوم الثلاثاء الموافق السابع من شهر ذي القعدة، وقيل: الأربعاء الموافق الثامن من ذي القعدة، وقيل: الخميس، وقيل: الجمعة، وقيل: مات في الثلاثاء ودُفِن الأربعاء الثامن من ذي القعدة.

وقيل إنه مات في الثاني من ذي القعدة(١٣٧).

والأمر في هذا سهل فلا طائل تحت هذا الخلاف.

وقيل: إنه توفي في ذي الحجة(١٣٨).

وكانت وفاته بعد أن عاش ثمانين سنة، وصلى عليه الشيخ أبو حامد الإسْفِرَايِيني الفقيه، ودفن قريباً من معروفٍ الكرخي، في مقبرة باب الدير. رحمه الله تعالى.

قال الخطيب البغدادي: «حدثني أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن ماكولا، قال: رأيت في المنام ليلة من ليالي شهر رمضان كأني أسأل عن حال أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ في الآخرة، وما آل إليه أمره، فقيل لي: ذاك يدعى في الجنة الإمام»(١٣٩).

---

(١٣٧) انظر: "تاريخ بغداد": ٤٠/١٢، و"وفيات الأعيان": ٢٩٨/٣، و"طبقات الشافعية"، للأسنوي: ٥٠٩، و"سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٣-٥٢٤، و"تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٦٢.

(١٣٨) انظر: "وفيات الأعيان": ٢٩٨/٣، و"عيون التواريخ": جـ١٢ ق١١١.

(١٣٩) "تاريخ بغداد": ٤٠/١٢.

وقال فيه حمزة بن طاهر الدّقاق[١٤٠]:

جَعلْنـــاك فيمـــا بيننَـا ورسولِنــا   وسيطـاً فلم تَظْلِـمْ وَلَـمْ تَتَحَـوَّبِ
فأنت الذي لولاكَ لم يعـرف الـورى   -ولو جهدوا- ما صادقٌ من مكذّبِ

١٥- أقوال الأئمة فيه

ينقسم الكلام هنا إلى قسمين:

١- ثناؤهم عليه.   ٢- ما قيل فيه من المثالب.

أولاً: ثناؤهم عليه

تقدم جمهرة من ثناء الأئمة عليه في إمامته وحفظه، وسأنقل في هذا المبحث طرفا من تعديل العلماء والأئمة للدارقطني وتوثيقهم له، ووصفهم له بالإمامة، بل إقرارهم بذلك.

أ – أقوال الأئمة المعاصرين له:

١- قال الحاكم:

«حجّ شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذُهل، فكان يصف حفظه وتفرده بالتقدم في سنة ثلاث وخمسين، حتى استنكرت وصفه، إلى أن حججت سنة سبع وستين[١٤١]، فجئت بغداد، وأقمت بها أَزْيَدَ من أربعة أشهر،

(١٤٠) "تاريخ بغداد": ٣٩/١٢، و"سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٥.

(١٤١) الإمام الذهبي وهَّم الحاكم في هذا التأريخ، وقال: "إنما دخل سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وسِنّ أبي الحسن خمس وثلاثون سنة". "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٠.

وكثر اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وصفه ابن أبي ذُهل، وسألته عن العلل والشيوخ...»[١٤٢].

٢- و"ثبت عن السِلَفِيّ عن أبي الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسِيّ، عن الحسين العلوي، عن القاضي أبي الطيب الطبري، قال: رأيت الحاكم أبا عبد الله النيسابوري بين يدي أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ يسأله عن أشياء، فلما خرجنا من عنده قال: ما رأيت مثله"[١٤٣].

٣- وقال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ -فيما نقله عنه الحاكم-:

«شهدتُ بالله أن شيخنا الدَّارَقُطْنِيّ لم يخلّف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله ﷺ، وكذلك الصحابة، والتابعين، وأتباعهم»[١٤٤].

٤- وقال الحافظ عبد الغني الأزدي:

«أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي بن المَدِيني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، والدَّارَقُطْنِيّ في وقته»[١٤٥].

٥- وقال أبو محمد رجاء بن محمد بن عيسى الأنضاوي المعدَّل:

«سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ فقلت له: رأى الشيخ مثل نفسه؟ فقال لي: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ﴾[١٤٦].

---

(١٤٢) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢١.

(١٤٣) "طبقات الشافعية"، لابن الصلاح: ق٦٧ب.

(١٤٤) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٣-٥٢٤.

(١٤٥) "وفيات الأعيان": ٢٩٨/٣.

(١٤٦) النجم: ٣٢.

فقلت له: لم أُرِدْ هذا، وإنما أردت أن أَعْلَمَهُ لأقول: رأيت شيخا لم ير مثله.

فقال لي: إن كان في فنٍّ واحد فقد رأيت مَنْ هو أفضل مني، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع فيّ فلا»(١٤٧).

ب- أقوال مَنْ جاء بعده من الأئِمة:

٦- قال الحافظ الخطيب البغدادي:

«وكان فريدَ عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها: القراءات... ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء،...ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر...»(١٤٨).

٧- وقال الحافظ الذهبي:

«الإمام الحافظ المجوّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن»(١٤٩).

٨- وقال ابن الجَزَري المقرئ:

«... صاحب التصانيف وأحد الأعلام الثقات...»(١٥٠).

٩- وقال الحافظ ابن كثير:

«الحافظ الكبير أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا، سمع

(١٤٧) "تاريخ بغداد": ٣٥/١٢.
(١٤٨) "تاريخ بغداد": ٣٤/١٢-٣٥.
(١٤٩) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥١٩.
(١٥٠) "غاية النهاية في طبقات القراء": ٥٥٨/١.

الكثير، وجمع وصنّف وألّف، وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحُسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية والاطلاع التام في الدراية...»[١٥١].

قلت: فأمر أبي الحسن في الثقة والعدالة، والحفظ، والإمامة، وأوضح من أن يحتاج إلى هذا النقل، وأظهر من إيراد الدليل، وقد ثبت ذلك بطريق الشهرة والاستفاضة.

وهو من الأئمة الذين يُسألون عن الناس، ولا يَسأل الناسُ عنهم، وقد قال غير واحد من أئمة الجرح والتعديل عندما سئلوا عن بعض الأئمة: فلان يسأل عنه؟!!.

أو فلان لا يُسأل عنه، بل هو يُسأل عن الناس.

وإنما أوردت ما أوردته من باب التأكيد، أو من باب ذكر أهل الفضل بالفضل.

ثانياً: ما قيل فيه من المثالب

مقدمـــة:

سأتعرض في هذا المبحث لكل ما قيل في هذا الإمام الجبل من قولٍ، من أي قائل سواء كان من أحد الأئمة المعتبرين أو ممن دونهم، أو من المعاصرين.

ومما لا شك فيه أن الأئمة الأعلام لم يتكلموا في الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ بما يخرم ثقته أو يغض من إمامته، لأن أقوالهم قد تقدمت في الثناء عليه وذكر فضله.

---

(١٥١) "البداية والنهاية": ٣١٧/١١.

لهذا فإن أي قول يقال في الدَّارَقُطْنِيّ لتجريحه فإنه مرفوض سَلَفاً؛ لأنه لا دليل عليه، ولأنه يعارض أقوال الأئمة الثقات المتقدمة فيه.

ولكنني أذكر هذه المثالب -مع كونها مردودة لديّ، وهي ليست معتبرة- لأمرين:

الأول: لأردّ عليها بالدليل، لأن هذا الحكم الإجمالي، وإن كان مقبولاً إلا أنه ليس مقنِعاً.

الثاني: أنه لو تبين لي صحة شيء منها بدليله لَقَبِلَتَهُ وأخذت به، وإن كنت رددت الطعن في هذا الإمام جملة، لأن الحق أحق أن يتبع والله الموفق للسداد وهو المستعان.

١- وصفه بالتدليس:

أ - قال محمد بن طاهر المقدسي: «كان للدارقطني مذهب في التدليس خفيّ: يقول فيما لم يسمعه من أبي القاسم البَغَوِيّ: قريء على أبي القاسم البغوي، حدثكم فلان»[١٥٢].

ب- وذكره الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين.

قلت: الحق أن في وصف الدَّارَقُطْنِيّ بالتدليس نظراً؛ لما يأتي:

١- لأنه لم يَقُلْ هذا فيه -من جميع المعاصرين والمتأخرين عنه- أحد سوى الحافظ ابن طاهر، وهو وإن كان نقله يكفي، لأنه ثقة، إلا أن هذه

---

(١٥٢) "طبقات الشافعية الكبرى": ٣١٢/٢، و"سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٠.

العبارة مما يقع الاختلاف في فهمها، ولم يضرب لنا مثالا لذلك حتى نتبين به ما قال.

فلعله رأى الدَّارَقُطْنِيّ قال في حديث: «قُرِيء على أبي القاسم البغوي: حدثكم فلان...» فظن أنه لم يسمعه من البغوي مع أنه سمعه، أو لعل الدَّارَقُطْنِيّ كان يقول ذلك من باب التحديث بالوِجَادة، ولا يقصد إيهام السامعين أنه سمعه من البغوي فلا يكون تدليساً، لأن من شرط التدليس أن يقصد المدلس التدليس أي إيهام السَّماع.

ثم على فرض التسليم بأن ذلك تدليس، فهل حصل من الدَّارَقُطْنِيّ مرة أو أكثر أو هل كان كثيرا أو قليلاً؟.

٢- لأن ذكر ابن حجر له في المدلسين إنما هو اعتماد على قولة ابن طاهر ولهذا قال: «علي بن عمر بن مهدي الدَّارَقُطْنِيّ الحافظ المشهور. قال أبو الفضل ابن طاهر: «كان له مذهب خفيّ في التدليس، يقول: قرئ على أبي القاسم البغوي: حدثكم فلان فيوهم أنه سمع منه، لكن لا يقول وأنا أسمع»[١٥٣].

وصنيع الحافظ ابن حجر يدل على عدم اعتماد قول ابن طاهر هذا لأمرين:

الأول: أن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يذكر مَنْ ذكر في رسالة المدلسين على وجه التحقيق، بل على وجه الاستقصاء والاستيعاب، بمعنى أنه أورد في الرسالة اسم كل مَنْ قيل إنه يدلس، أي كل من وصف بالتدليس حتى أنه ذكر أناساً لا يَسوغ اعتبارهم مدلسين ولا ينبغي أن

---

(١٥٣) "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، لابن حجر: ص٦.

يُعدّوا في المدلسين، ومن هؤلاء الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام الدَّارَقُطْنِيّ وغيرهم، وهذا الرأي يؤيده الأمر الثاني الآتي:

الثاني: أن ابن حجر لما عدّ الدَّارَقُطْنِيّ في المدلسين إنما جعله في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وأصحاب هذه المرتبة، الحق أنهم ليسوا مدلسين، ولهذا يقول الحافظ ابن حجر في مقدمة رسالة المدلسين:

«أما بعدُ، فهذه مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي...

وهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة...»[١٥٤].

فأصحاب المرتبة الثانية محتج بهم عند ابن حجر، فكيف بالأولى؟!!.

٢- اتهامه بالتشيع:

قال حمزة بن محمد بن طاهر الدّقاق: «كان أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يحفظ ديوان السيد الحِمْيَري[١٥٥] في جملة ما يحفظ من الشعر فنسب إلى التشيع لذلك»[١٥٦].

---

(١٥٤) "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، لابن حجر: ص٦.

(١٥٥) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة الحِمْيَريّ، ولد سنة ١٠٥هـ وتوفي سنة ١٧٣هـ، وقيل: في غيرهما، وهو شاعر قويّ خارجي إباضي، شيعي غال، يقول بالرجعة -عياذاً بالله- وكان مُفْرِطاً في سبّ الصحابة وأزواج النبي ﷺ. نسأل الله تعالى =

فدليل من نسبوه للتشيع هو حفظه لديوان السيد الحِمْيَريّ. والحق أن الدَّارَقُطْنِيّ بعيد عن التشيع كل البعد لما يأتي:

١- للقصة التي ذكرها الإمام الدَّارَقُطْنِيّ عن نفسه مع الذين اختلفوا في الأفضل هل هو عثمان أو عليّ؟ رضي الله عنهما، فتحاكموا إليه فأجابهم بأن «عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يُحَلُّ في الرفض»[١٥٧].

بل ربما يتوهم من هذه القصة أن الدَّارَقُطْنِيّ في الطرف المغالي المقابل للتشيع، وانظر ما علّقه الإمام الذهبي على القصة في الموضع السابق عند الحديث عن: (مذهبه في الأصول).

٢- ولِمَا تدل عليه مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ نفسه رحمه الله تعالى من الاعتقاد السليم في هذا الباب والرفض لمنهج "التشيع"، كما تقدم في النص السابق عنه.

ونحو ما حكاه السُّلَمِيّ عنه بقوله: «وسألته عن محمد بن المظفر فقال: ثقة مأمون، فقلت: يقال إنه يميل إلى الشيعة، فقال: قليلاً، مقداره ما لا يَضُرُّ إن شاء الله»[١٥٨].

= السلامة. انظر: "سير أعلام النبلاء": ٨/٤٠-٤٢.

(١٥٦) "تاريخ بغداد": ٣٥/١٢.

(١٥٧) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٤، وأسئلة السُّلَمِيّ": ق١٨، وقد سبق أن ذكرتُ القصة في: (مذهبه في الأصول).

(١٥٨) "أسئلة السُّلَمِيّ": ق١١أ.

وكما في كتابه "فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض...»
فهو في جُملته ردٌّ على الشيعة الذين أوجدوا الفُرقة والشقاق بين عليّ وآل بيته وبين سائر أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم أجمعين، فلم يورد في الكتاب إلا أقوال آلِ البيت في أبي بكر وعمر رضي الله عن الجميع، وذمٌّ الشيعة الزاعمين الخلاف بين أصحاب النبي ﷺ، أو على الأقل هذا هو الموجود فيما رأيته مما بقي من الكتاب مخطوطاً.

٣- ولقول الإمام الذهبي رحمه الله تعالى فيه: ((...وحدثني حمزة بن محمد بن طاهر أنه (أي الدَّارَقُطْنِيّ) كان يحفظ ديوان السيد الحِمْيَريّ، ولهذا نُسب إلى التشيع، قال ابن الذهبي: ما أبعده من التشيع»[١٥٩].

وذلك أنه إنما حفظ شعر السيد الحِمْيَريّ لِحُسْنِهِ، ولهذا قال الذهبي عن السيد الحِمْيَريّ:

«ونظمه في الذروة، ولذلك حَفِظ ديوانه أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ»[١٦٠].

٣- غَمْزُهُ بأنه إنما سافر إلى مصر من أجل الوزير وعطائه:

معلوم أن الدَّارَقُطْنِيّ سافر من بغداد إلى مصر، فالتقى بابن حِنْزَابَة[١٦١] وزير كافور الإِخْشِيدِي، فأكرمه الوزير إكراماً بالغاً، وأعطاه مالاً جزيلاً، وساعد الدَّارَقُطْنِيّ الوزير.

---

(١٥٩) "تذكرة الحفاظ": ٩٩٢/٣.

(١٦٠) "سير أعلام النبلاء": ٤٢/٨.

(١٦١) ستأتي ترجمته قريباً، إن شاء الله تعالى.

فقيل: إنه إنما ذهب إلى مصر من أجل الدنيا لا لشيء آخر.

يقول اليَافِعِيّ صاحب "مِرْآة الجَنَان وعِبْرة اليَقْظَان..." في نهاية ترجمة الدَّارَقُطْنِيّ:

«قلت: فهذا ما لخّصته من أقوال العلماء في ترجمته، وكل ذلك مدح في حَقّه إلا سفره إلى مصر من أجل الوزير المذكور، فإنه وإن كان ظاهره كما قالوا المساعدة له في تخريج المسند المذكور، فلست أرى مثل هذا الإيقاع بأهل العلم ولا بأهل الدين، نعم لو كان مثل هذا لمساعدة بعض أهل العلم والدين لا يَشوبه شيء من أمور الدنيا كان حسناً منه وفضلا وحرصا على نشر العلم والمساعدة في الخير، وبعيد أن تُطَاوِع النفوس لمثل هذا إلا إذا وفق الله، وذلك نادر أو معدوم.

وما على الفاضل المتديّن من أرباب الولايات ألّفوا أو لم يؤلفوا (؟!!) نعم لو أرسل إليه بعضهم وقال: إرْوِ عني كتابي، وكان فيه نفع للمسلمين فلا بأس فقد روينا عن شيخنا رضيّ الدين أربعين حديثاً تخريج السلطان الملك المظفر صاحب اليمن...»[١٦٢].

قلت: فستند التهمة الظن فقط، وبعض الظن إثم، ولا يجوز هذا الظن بأهل العلم وسَلَفِ الأمّة، لأنه خروج بهم عما هم عليه في الأصل، وعما يُفترض فيهم من الإخلاص والتّقوى والورع.

ولو صحت تلك الدعوى لما أثّرت في حق هذا الإمام، لأنه لو ذهب إلى

---

(١٦٢) "مرآة الجنان وعبرة اليقظان..."، لليافعي: ٢/٤٢٦.

الوزير لِيَسَاعده لكان حكم هذا العمل حكم نيته.

قال الإمام الذهبي معلّقا على قصة إملاء الدَّارَقُطْنِيّ علـى الغريـب وقبولـه الهديّة منه(١٦٣):

«قلت: هذه حكاية صحيحة رواها الخطيـب عـن العَتِيقـي، وهـي دالـة علـى سعة حفظ هذا الإمام وعلى أنه لوّح بطلب شيء، وهذا مذهب لبعض العلماء.

ولعل الدَّارَقُطْنِيّ كان إذ ذاك يحتاجه، وكان يَقبل جوائز دَعْلَج السَـجَزيّ وطائفة، وكذا وَصَلَه الوزيـرُ ابـن حِنْزابـة بجملـة مـن الذهـب لَمّـا خـرّج لـه المسند»(١٦٤).

ثم إن الوزير ابن حِنْزابة وإن كان من أهل الولايات والرياسـات، إلا أنـه من أهل العلم وأهل الفضل، ولذلك يقول الإمام الذهبي في ترجمته:

«الإمام الحافظ الثقة الوزير الأكمل أبو الفضل جعفر بن الوزير أبي الفتـح الفضل بن جعفر بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفـرات البغـدادي، نزيـل مصر، ولد ببغداد في ذي الحجة سنة ثمـان وثلاثمائـة، ووزر أبـوه للمقتـدر... حدّث عنه الدَّارَقُطْنِيّ والحافظ أبو محمد عبد الغني المصري وطائفة...»(١٦٥).

فبهذا يُعلم أن صلة الإمام الدَّارَقُطْنِيّ بالوزير ليست من الباب الـذي ظنّـه اليافعي أو غيره.

---

(١٦٣) مضت القصة في (حفظه وإمامته).

(١٦٤) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٣.

(١٦٥) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٣٧.

٤- اتهامه بأمور أخرى لا تليق به:

لم يتكلم في الإمام الدَّارَقُطْنِيّ أحد من الأئمة المتقدمين من أهل عصره حتى جاء بعض المتأخرين بعده بقرون، فَلَمَزُوه بأمور هو منها بريئ.

والواقع أن تلك الاتهامات ليس عليها دليل -سوى الظن- وفيها مجازفات غير مقبولة. وهي -في تقديري- لا تستحق الإيراد والرد، ومع ذلك فسأوردها ثم أناقشها، وأبين الصواب -في رأيي- حتى لا يقال عني أني قد تجاوزت قاصمة ظهر الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في هذا الباب.

وفيما يلي بيان للشُّبْهِ التي رُمِي بها الدارقطني رحمه الله.

الشُّبَهُ التي رُمِي بها الدارقطني

١- زَعَمَ محمد زاهد الكوثري -بعد أن ذكر عن الدَّارَقُطْنِيّ نفيه سماع الإمام أبي حنيفة من أنس- أن الدَّارَقُطْنِيّ مضطرب في الكلام على الرواة، متكلم بالهوى، وأنه ضال في الأصول والفروع، ومن قوله فيه:

«وهو الذي يستبيح أن يقول: إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ثلاثتهم ضعفاء، وأين هو من محمد بن عبد الله الأنصاري، الذي يقول في إسماعيل: ما ولي القضاء من لدن عمر بن الخطاب إلى اليوم أعلم من إسماعيل بن حماد ابن أبي حنيفة[١٦٦]. يعني بالبصرة.

وأين هو أيضاً من محمد بن مَخْلَد العطار الحافظ الذي ذكر حماد بن أبي

(١٦٦) الدَّارَقُطْنِيّ لم ينكر هذا، ولا تعارض بينه وبين قول الدَّارَقُطْنِيّ فيه.

حنيفة في عداد الأكابر الذين رووا عن مالك[١٦٧]؟، وأين هو أيضاً من هؤلاء الذين أثنوا على أبي حنيفة... و الدَّارَقُطْنِيّ هو الذي يَهْذِي في أبي يوسف بقوله: أَعْوَرٌ بين عُمْيان، وهو الأعمى المسكين بين عُورٍ حيث ضلّ في المعتقد، وتابع الهوى في الكلام على الأحاديث واضطرب»[١٦٨].

وقال أيضاً: «ومن طرائف صنيع الخطيب -أيضاً- روايته عن الدَّارَقُطْنِيّ أنه قال في أبي يوسف: أَعْورٌ بينَ عميان.

و الدَّارَقُطْنِيّ هو الذي يذكر محمد بن الحسن في عداد الثقات الحفاظ حيث يقول في (غرائب مالك) عن حديث الرفع عند الركوع: حدّث به عشرون نفرا من الثقات الحفاظ (منهم محمد بن الحسن الشيباني).

كما تجد نصّ هذا النقل منه في (نصب الراية) ٤٠٨/١، كما سبق وقد اعترف الدَّارَقُطْنِيّ في رواية البَرْقانِيّ بأن أبا يوسف أقوى من محمد، فيكون أبو يوسف حافظاً ثقة، وفوق الثقة عنده، فإذا قال في بعض المجالس في حق مثله: أعورٌ بينَ عميان -كما حكى الخطيب- يكون قوله هَذَياناً بَحْتاً وسفهاً صِرفاً، فلو عارضه أحدُ أصحابنا قائلاً: بل هو الأعمى بين عُورٍ، ما بَعُدَ عن الصواب، لأن الله سبحانه أعمى بصيرة هذا المتسافه في صفات الله سبحانه، حتى دوّن في صفات الله سبحانه ما لا يدوّنه إلا مجسم...»[١٦٩].

---

(١٦٧) الدَّارَقُطْنِيّ لم ينكر هذا، ولا تعارض بينه وبين قول الدَّارَقُطْنِيّ فيه.

(١٦٨) "تأنيب الخطيب"، للكوثري: ص١٦٧ عن "التنكيل..."، للمعلمي: ٣٥٩/١.

(١٦٩) نقلاً عن "التنكيل": ٣٥٩/١-٣٦٠.

٢- وقال الشيخ عبد العزيز الفِنْجابي الهندي في الدَّارَقُطْنِيّ: «من مارس كتابه (يعني كتاب السنن) علم أنه قلما يتكلم على الأحاديث إلا حديثاً خالف الشافعيَّ فيظهر عواره، أو وافقه فيصحّحه[١٧٠] إن وجد إليه سبيلا، لا أقول إنه يفعل ذلك بهوى النفس، ولكن إذا كان ثقة ضعفه بعضهم، أو ضعيفاً فيه كلام لبعضهم، أو ضعيفاً وثقه بعضهم، أو وجد مجهولاً لا يُترقَّب، ويُظهر طرفه الموافق لإمامه...»[١٧١] وهذا محمد بن عبد الرحمن أبي ليلى القاضي رجل واحد، يوثقه في حديث طهارة المني ص٤٦ ويقول: ثقة في حفظه شيء، ويُشدّد القول فيه في حديث شفع الإقامة ص٨٩، ويقول: ضعيف سيّء الحفظ. وفي حديث القارن يسعى سعيين ص٢٧٣ يقول: «رديء الحفظ كثير الوَهَم، كأنه عليه غضبان، وله غائظ»[١٧٢].

وفيما يلي مناقشَةٌ لهذه الاتهامات التي رُميَ بها الإمام الدارقطني رحمه الله.

مُناقشة الاتهامات التي رُمِيَ بها الإمام الدارقطني

قلت: فمحصَّل التهمةِ أن الدَّارَقُطْنِيّ يتكلم في الرجال جرحاً وتعديلاً، وفي الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً بالهوى والعصبية لمذهبه.

---

(١٧٠) هكذا يقول، اتهاماً وسوء ظن بالإمام الوَرع التقي أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ. نسأل الله السلامة.

(١٧١) وأي هوى نفسٍ أشد من هذا؟! عندما يكون قصد الباحث غيرَ الحق. فإنه يكون محكوماً بِهَوى النفس لا ريب.

(١٧٢) "التنكيل": ٣٦٠/١.

ومستند هذا الاتهام أربعة أمور -كما يدل عليها كلام مَنْ رموه بذلك- وهي:

الاتهام الأول: جرح الدَّارَقُطْنِيّ لبعض مَنْ ليس على مذهبه في الأصول أو في الفروع فظنّوه تَعَصَّبَ ضدّهم، وكذا كلامه على الأحاديث تقوية وتضعيفاً فقد كان سبباً لكلامهم فيه.

الاتهام الثاني: اختلاف الدَّارَقُطْنِيّ في باب الاعتقاد مع من تكلموا فيه.

الاتهام الثالث: اختلاف عبارات الدَّارَقُطْنِيّ في الرواة جرحاً وتعديلاً.

الاتهام الرابع: الظن به، لأنه تكلم بغير مُراد من طَعنوا فيه

وفيما يلي الجواب عن ذلك:

الجواب عن الاتهام الأول:

أ - أما كلام الدَّارَقُطْنِيّ في بعض الرواة الذين ليسوا على مذهبه (مذهب الإمام الشافعي رحمه الله) أو في بعض الرواة الذين يختلفون مع الدَّارَقُطْنِيّ في بعض تفصيلات أصول الاعتقاد بالجرح فهو أمر طبيعي، لما يأتي:

١- لأنه -حسب أصول المحدثين- يلزم المحدِّثَ الإنصافُ في الكلام على الرواة، ولا يلزمه أن لا يجرح من يخالفه في المذهب، وإلا لَمَا احتجنا إلى قواعد الجرح والتعديل، ولَمَا كان للإنصاف في ذلك معنى.

ولم يزل أئمة الجرح والتعديل من الخَلَف والسلف يتكلمون -جرحاً وتعديلاً- في الرواة المخالفين لهم والموافقين، ويتناقلون أقوال بعضهم في ذلك على وجه التسليم والعمل بها والاحتجاج، لا على وجه الإنكار والردّ. ولا يردّون من ذلك إلا ما قامت قرينة أو قرائن تحملهم على تركه.

وليس في كلام أحد منهم أَنَّ قول صاحب المذهب فيمن يخالفه في مذهبه مردود.
إنما قالوا: إذا دلّ دليل على اتهام صاحب المذهب في جرحه لِمُخالِفِهِ -كما لو خالفه غيره فيه من الأئمة المنصفين المعتبرين في هذا الشأن- رُدَّ كلامه.
وكلام الدَّارَقُطْنِيّ -في الرواة الحنفية، وغيرهم- ليس من هذا القَبيل حتى يُردّ كلامه، لأنه لم تقم قرائن تدل على تحيزه فيه، وسيتبين هذا الأمر من النقاط التالية، كما يتبين أيضاً من استعراض أقواله في بعض الرواة الذين ليسوا على مذهبه، مقارنةً بأقوال غيره من الأئمة.

٢- ولأن كلام الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في الرواة الذين ليسوا على مذهبه يكون أحياناً مجرّد تاريخ لا دخل للرأي فيه.
كقول السَّهْميّ عنه قال: «سئل الدَّارَقُطْنِيّ عن سماع أبي حنيفة: يصح؟ قال: لا، ولا رواية، ولم يلحق أبو حنيفة أحداً من الصحابة»[(١٧٣)].
فأيّ ذَنْبٍ للدارقطني إذا سئل عن صحة سماع أبي حنيفة من أحدٍ من الصحابة فأجاب بما وَصَلَهُ في ذلك؟!!، وهو الثقة الذي لم يُكَذَّب ولا يستحلّ الكذب، فكيف يسوغ أن يُتهم، وأن يُطعن فيه بسبب ذلك؟!.

٣- ولأن الدَّارَقُطْنِيّ قد قال في بعض الرواة -الذين تُكلّم فيه بسبب جرحه لهم- قولاً لا يمكن حمله على سوء طويته أو تعصبه، بل يدل على أن

---

(١٧٣) "أسئلة السهمي": ق ١٧أ.

قلت: هذا قول الدَّارَقُطْنِيّ، ومما يَلْفِتُ النظرَ، ويُؤكّد قاعدة: "حبّك الشيء يُعمي ويُصم"، أو ما أدري ما تأويله، أنه استُدِلّ (في كتاب: "قواعد في علوم الحديث": ٣٠٦-٣٠٧) على أن أبا حنيفة روى عن أنس بعزو القول به إلى الدَّارَقُطْنِيّ!.

الدَّارَقُطْنِيّ ليس كما قيل.

ومن ذلك:

أ – ما حكاه البَرْقانِيّ بقوله:

«سألته عن محمد بن الحسن صاحب أبـي حنيفـة رحمـه الله، فقـال: قـال يحيى بن معين: كذاب، وقال فيه أحمد -يعني ابن حنبل- نحو هذا.

قال أبو الحسن: وعندي لا يستحق الترك»[١٧٤].

فهو يستدرك هنا على غيره من الأئمة حتى في تضعيفهم لمن ليس على مذهبه.

وقال البَرْقانِيّ: «وسألته عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، فقـال: هـو أقوى من محمد بن الحسن»[١٧٥].

ب– وقول السُّلَمِيّ عنه: «سألته عن أبي حماد الحنفي، فقال: ثقة»[١٧٦].

قلت: مع أن النسائي تركه، وكذا ضعفه غيره من الأئمة، والأمثلة على هذا كثيرة.

٤- ولأن كلام الدَّارَقُطْنِيّ في أولئك الرواة الذيـن جرحهـم لم ينفـرد بـه هـو فقط، بل وافقه عليه أو هو وافق عليه بعض الأئمة النقاد المعتبرين في هذا الشـأن كالإمـام البخـاري، وابـن معين، وأحمـد، وسـواهم مـن الأئمـة، وكُتُبُ التاريخ شاهدة بنقل أقوالهم.

---

(١٧٤) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١٠ب.

(١٧٥) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١٢ب.

(١٧٦) "أسئلة السُّلَمِيّ": ق١٣ب، وانظر: (اعتداله في الجرح والتعديل)، في الفصل الثـاني -الباب الأول.

فأظن أن المنهج العلميَّ لا يُسيغ اتهام هؤلاء جميعاً أو فرادى بسبب جرحهم لراوٍ ما -وإن كان من المحتمل خطأ بعضهم في الحكم على الراوي- لأن الخطأ غير سوء الطوية، ولأنه ليس من المنهج العلمي أن يؤخذ كلام هؤلاء جملة في بعض الرواة، ويردّ جملة في بعض الرواة، فإما أن يؤخذ كلامهم أو يترك.

وكلام الدَّارَقُطْنِيّ في أبي حنيفة رحمه الله، من هذا الباب، فليس الدَّارَقُطْنِيّ وحده الذي ضعفه، وكلام الأئمة فيه مشهور، ولا يَغُضُّ ذلك من إمامته رحمه الله، وليس الحَلّ في هذه المسألة وأمثالها هو اختيارُ أحدِ أمرين: أما تضعيف واتهام جميع الأئمة الذين ضعفوه، وتقوية أبي حنيفة، وإما العكس.

ولكن الحلّ هو النظر بِعِلْمٍ وإنصاف فيُقبلُ ما ينبغي قبوله، ويُرفض ما ينبغي رفضه، والحق أحق أن يُتبع.

وأما ما ادعاه الكوثري ومن وافقه من اتهام الدَّارَقُطْنِيّ، بسبب جرحه للقاضي أبي يوسف، وإسماعيل بن حماد، وحماد بن أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، فإليك أقوال الأئمة فيهم، وبيان حاصلها في كلٍ منهم لبيان هل الدَّارَقُطْنِيّ شذّ بكلامه فيهم، أو أن كثيراً من الأئمة معه في ذلك؟ مع الاعتراف بحق هؤلاء الأئمة المتكلَّم فيهم من جهة قوة حديثهم، والاعتراف بفضلهم وإمامتهم رحمهم الله تعالى، وأكرم مثواهم.

ليظهر لك حقيقة ما رُمي به الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى. والله المستعان.

١- الإمام أبو يوسف القاضي:

أ - الذين وثقوه:

قال عمرو الناقد: «كان صاحب سنّة»[١٧٧].

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»[١٧٨].

ورُوي عن ابن معين أنه قال: «ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا، ولا أثبت من أبي يوسف»[١٧٩].

وقال النسائي: «ثقة»[١٨٠].

وقال ابن عدي: «... وإذا روى عنه ثقة وروى هو عن ثقة فلا بأس به»[١٨١].

ب- الذين تكلموا فيه:

قال الفلاس: «صدوق كثير الغلط»[١٨٢].

وقال البخاري: «تركه يحيى، وابن مهدي، وغيرهما»[١٨٣].

وقال ابن عدي: «ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه، إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بن عمارة، وغيره... وإذا روى عنه ثقة فلا

---

(١٧٧) "ميزان الاعتدال": ٤/٤٤٧.

(١٧٨) "ميزان الاعتدال": ٤/٤٤٧.

(١٧٩) "ميزان الاعتدال": ٤/٤٤٧.

(١٨٠) رسالة "تسمية فقهاء الأمصار"، للنسائي: ١٢٤، مع "كتاب الضعفاء والمتروكين".

(١٨١) "ميزان الاعتدال": ٤/٤٤٧.

(١٨٢) "ميزان الاعتدال": ٤/٤٤٧.

(١٨٣) "كتاب الضعفاء الصغير"، للبخاري: ١٢٣.

بأس به»[١٨٤].

جـ- النتيجــة:

قلت: فهو ثقة في الحديث، إمام في الفقه، ويَروي عن الضعفاء، والدَّارَقُطْنِيّ إنما تكلَّم فيه عند ما جاء في سند حديث بين ضعفاء، وهذا السند هو: "محمد بن موسى الحارثي، عن إسماعيل بن يحيى بن بحر الكِرْماني، عن الليث بن حماد الاصْطَخْرِي، عن أبي يوسف، عن غَوْرَك"[١٨٥].

فلمّا أخبر الدَّارَقُطْنِيّ عن ضعف غَوْرك ومَنْ دونه قيل لـه: إن فيهم أبا يوسف فقال: «أعور بين عميان» يريد أن أبا يوسف وإن كان فيه ضعف ما، فهو أحسن حالاً من غورك، والليث بن حماد، ومن معهما في السند من الضعفاء»[١٨٦].

وقد مرّ كلام الأئمة في أبي يوسف، وإن كان الراجح فيه الثقة، ومع كونه ثقة إلا أنه في هذه الحال روى عن ضعيف جداً، فهذا السبب، والله أعلم.

٢- إسماعيل بن حمّاد بن النعمان بن ثابت:

أ - الذين وثقوه:

وثقه السبط في "المرآة" فقال: «وكان إسماعيل بن حماد ثقة صدوقاً، لم يغمزه سوى الخطيب -فذكر المقالة في القرآن- قال السبط: "إنما قاله تَقِيّةً كغيره»[١٨٧].

---

(١٨٤) "ميزان الاعتدال": ٤/٤٤٧.

(١٨٥) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٢/١٢٦.

(١٨٦) "التنكيل..."، للمعلمي: ١/٣٦١.

(١٨٧) "لسان الميزان": ١/٣٩٩.

وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: «ما ولي القضاء من لدن عمر بن الخطاب ﷺ إلى اليوم أعلم من إسماعيل بن حماد، قيل: ولا الحسن البصري؟ قال: ولا الحسن»(١٨٨).

ب- الذين تكلموا فيه:

قال أبو علي صالح بن محمد (صالح جَزَرَة): «... ليس بثقة»(١٨٩). وكذا قال مُطَيّن، وهو من دعاة المأمون في المحنة بخلق القرآن، وكان يقول في دار المأمون: هو دِيني، ودِين أبي، وجَدِّي، وكذب عليهما»(١٩٠).

وقال سعيد بن سالم الباهلي: «سمعت إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة -في دار المأمون- يقول: القرآن مخلوق، وهو دِيني، ودِين أبي، ودِين جَدِّي»(١٩١).

وقال ابن عدي: «ثلاثتهم ضعفاء»(١٩٢)، يعني إسماعيل وأباه وجدَّه رحمهم الله تعالى.

وقال ابن حجر رداً على قول السبط في "المرآة" السابق ذكره-: «قلت: قد غمزه من هو أعلم به من الخطيب، فبطل الحصر الذي ادعاه»(١٩٣).

جـ- النتيجــة:

يظهر مما تقدم أنه ضعيف، لأن الأئمة ضعفوه، ولم يوثقه أحد سوى

(١٨٨) "لسان الميزان": ١/٣٩٩.

(١٨٩) "لسان الميزان": ١/٣٩٩.

(١٩٠) "لسان الميزان": ١/٣٩٩.

(١٩١) "تاريخ بغداد": ٦/٢٤٥.

(١٩٢) "لسان الميزان": ١/٣٩٨.

(١٩٣) المصدر السابق: ١/٣٩٩.

صاحب "المرآة، وقد ردّ عليه الحافظ ابن حجر -كما رأيتَ- وأما الثّناء على علمه فشيء آخر ليس هو مما نحن فيه، وإن اعتبره الكوثري توثيقاً، فليس معه على هذا المبدأ -توثيق كل عالم- أحد من الأئمة، سوى ما حكى عن ابن عبد البر، وقد ردّه عليه الجمهور.

٣- حَمّاد بن النعمان بن ثابت:

أ - الذين وثقوه:

لم أر فيه توثيقاً.

ب- الذين تكلموا فيه:

قال الذهبي في "الميزان": «ضعفه ابن عدي، وغيره، من قبل حفظه»[١٩٤].

وقال ابن عدي: «...وحماد بن أبي حنيفة لا أعلم له رواية مستوية...»[١٩٥].

جـ- النتيجـــة:

قلت: فهو ضعيف في حفظه، لِتضعيف مَنْ ضعّفه، ولعدم ورود توثيقه عن أحد، وقد سكت الذهبي بعد نقل تضعيفه في "الميزان"، ولو لم يثبت ذلك عنده لردّه.

ونقل تضعيفه -أيضاً- صاحب "الفوائد البهية في تراجم الحنفية"[١٩٦] عن الذهبي وسكت مثله.

---

(١٩٤) "ميزان الاعتدال": ١/٥٩٠.
(١٩٥) "لسان الميزان": ٢/٣٤٦.
(١٩٦) في ص: ٦٩.

٤- محمد بن الحسن الشَّيْباني:

أ - الذين وثقوه:

في "لسان الميزان": «وكان من بحور العلم والفقه، قويّاً في مالك»[١٩٧].

وقال أبو داود: «لا يستحق الترك»[١٩٨].

وقال ابن المديني عن أبيه: «محمد بن الحسن صدوق»[١٩٩].

وأثنى الشافعي على فصاحته وعقله، وقال: «كان يملأ العين والقلب»[٢٠٠].

وقيل لأحمد بن حنبل: «هذه المسائل الدقاق من أين هي لك؟ قال: من كتب محمد بن الحسن رحمه الله»[٢٠١].

ب- الذين تكلموا فيه:

"ليّنه النسائي وغيره من قبل حفظه"[٢٠٢].

وفي "لسان الميزان" أن شريكاً القاضي كان لا يُجُوِّز شهادة المرجئة فشهد عنده محمد بن الحسن فردّ شهادته، فقيل له في ذلك، فقال: أنا لا أجيز من يقول: الصلاة ليس من الإيمان»[٢٠٣].

---

(١٩٧) "لسان الميزان": ١٢١/٥، و"ميزان الاعتدال": ٥١٣/٣.

(١٩٨) "لسان الميزان": ١٢٢/٥.

(١٩٩) انظر: "تاريخ بغداد": ١٨١/٢.

(٢٠٠) "البداية والنهاية: ٢٠٢/١٠-٢٠٣.

(٢٠١) "البداية والنهاية: ٢٠٢/١٠-٢٠٣.

(٢٠٢) "لسان الميزان": ١٢١/٥، و"ميزان الاعتدال": ٥١٣/٣.

(٢٠٣) "لسان الميزان": ١٢٢/٥

"ومن طريق أبي نُعَيْم قال: قال أبو يوسف[٢٠٤]: محمد بن الحسن يَكْذب عليَّ. قال ابن عدي: «ومحمد لم تكن له عناية بالحديث، وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج حديثه»[٢٠٥].

وقال أبو إسماعيل الترمذي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان محمد بن الحسن في الأول يذهب مذهب جهم»[٢٠٦].

وضعّفه الأحوص بن الفضل العلائي، والفلاّس، وابن معين[٢٠٧].

وذكره العُقَيْلي في "الضعفاء" ونقل فيه عن يحيى بن معين أنه قال: «جهمي كذاب»[٢٠٨].

وقال النسائي: «ضعيف»[٢٠٩].

وذكره ابن حبان في "المجروحين" ٢/٢٧٥ وغلا في تضعيفه بما أظهر لي تعصبُّه ضده لأجل المذهب، سامحه الله، والله أعلم.

جـ- النتيجـــة:

قلت: يظهر لي مما سبق وغيره أنه رحمه الله: إمام في الفقه، ضعيف في الحديث، ولا اعتبار لقول من غلا في تضعيفه، لا سيما ما كان بسبب المذهب.

---

(٢٠٤) في "لسان الميزان": ١٢٢/٥ عن أحمد أن أبا يوسف مُضعَّف في الحديث. قلت: إن كان هو القاضي -وهو الظاهر- فقد مرّ أن الراجح فيه أنه ثقة.

(٢٠٥) انظر: "لسان الميزان": ١٢٢/٥.

(٢٠٦) انظر: "لسان الميزان": ١٢٢/٥.

(٢٠٧) انظر: "لسان الميزان": ١٢٢/٥.

(٢٠٨) انظر: "لسان الميزان": ١٢٢/٥.

(٢٠٩) رسالة: "تسمية فقهاء الأمصار": ص:١٢٤، مع نسخة "الضعفاء والمتروكين"، له.

ب- وأما ادعاء الشيخ الفنجابي أن الدَّارَقُطْنِيّ إنما يصحح ما يوافق مذهب الشافعي، وإنما يضعّف ما يخالفه، فهو خلاف الواقع الذي يشهد به كتاب الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله.

فقد ضعّف أحاديث يؤيد مذهب الشافعي، وصحح أحاديث تخالف مذهب الشافعي، وهذا هو المفترض في حق العلماء المخلصين.

وما كان ينبغي التوقف عند هذه التهمة -لوضوح الأمر فيها- لولا إرادة الذبِّ عن العلماء الفضلاء.

ومن الأمثلة التي توضّح الحقيقة في هذا الأمر أن الدَّارَقُطْنِيّ:

١- في السنن ١/٩١ ضعّف ما روي في مسح الرأس ثلاثاً، وهو يؤيد مذهب الشافعي.

٢- وفي السنن ١/٦٢-٦٣ ضعّف أحاديث في طهارة سؤر السباع، وهي تؤيد مذهب الشافعي كما تراه في "الأم" للشافعي ١/٥ حيث قال: «وسؤر الدواب والسباع كلها طاهر إلا الكلب والخنزير».

٣- وكذا ضعّف حديثاً في طهارة سؤر الهرة في السنن ١/٦٦-٦٧، وهو يؤيد مذهب الشافعي، كما سبق.

٤- وسكت أيضاً عن أحاديث كثيرة ضعيفة أوردها في سننه، وهي تؤيد مذهب الحنفية. ومن تلك الأحاديث: حديث رقم ٢/ من السنن ١/٢٣٠، وحديث ٥/ من السنن ١/٢٣١، وحديث ١٢/ من السنن ١/٣٠٥، وحديث ٢٥/ في السنن ١/٣٠٨ وغيرها.

٥- ومما يستدل به -أيضاً- على إنصافه لمن يخالفه في المذهب، وردّ دعوى

أنه متعصب على الحنفية -أن الحافظ الزيلعي، وهو من الأئمة المشهود لهم بالإنصاف وردّ دعوى العصبية من أي شخص كانت، قد استعرض في كثير من الأبواب في "نصب الراية" أحاديث الحنفية التي رواها الدَّارَقُطْنِيّ، ونقل تضعيفه لها -وهي كثيرة جداً، لا سيما في بعض الأبواب- فلم ينتقد الإمامَ الدَّارَقُطْنِيّ في شيء من ذلك.

وانظر مصداق هذا في أحاديث رفع اليدين في الصلاة، وانظر أحاديث الجهر بالبسملة، وهي تؤيد مذهب الشافعية، و لم يقل الزيلعي مرة: إن الدَّارَقُطْنِيّ إنما أورد أحاديث الجهر بالبسمة تعصباً للشافعي، بل قال: إنما أورد هذه الأحاديث لأنه قصد إيراد الأحاديث الضعيفة في كتابه. كما لم يقل في أحاديث رفع اليدين: إنه لم يضعفها الدَّارَقُطْنِيّ إلا لأنها تؤيد الحنفية.

الجواب عن الاتهام الثاني:

أما اختلاف الدَّارَقُطْنِيّ في باب الاعتقاد، مع من تكلموا فيه، فلا يُبيح الكلام فيه بأي أسلوب يرتضيه المتكلم، فإن أخطأ في بعض المسائل فإنه يلزمه أن يبين ذلك بأسلوب علميّ ليس فيه خروج عن أدب الإسلام، ثم بعد ذلك إما أن يُقْبَل منه رأيه أو يردّ كأي شخص آخر.

أما اتهام الكوثري له بأنه ضال في الأصول أو في المعتقد فهذه قضية وقع الخلاف فيها بين السلف والخلف، ولا يحق للكوثري أن يطعن في الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لأنه ليس على مذهبه في ذلك.

على أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ يعتقد اعتقاد السلف رضي الله عنهم، الذين

جمعوا بين الإيمان بالنصوص الثابتة عن الله وعن رسوله، وبين التنزيه، فلم يتبنّوا تنزيه الله تعالى بالعقل معرضين عن الشرع والنصوص الواردة[٢١٠]، كما أنهم لم يتبنّوا الإيمان بظاهر النصوص معرضين عن التنزيه.

فآمنوا بالله تعالى وبأسمائه وصفاته حسب ما ورد عن الله تعالى، وعن رسوله ﷺ، وعلى ما يليق بجلاله سبحانه، مع نفي التشبيه، والتأويل، والتعطيل، والتكييف.

فإن كانت عنده هذه العقيدة عَيباً في الإمام الدَّارَقُطْنِيّ فَكَفَى بذلك العيب مدحاً له وثناء.

الجواب عن الاتهام الثالث:

أما التعارض -في الظاهر- بين عبارات الدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل، فلم أر ذلك عنده -في حدود معرفتي به- ولم يَذكره أحد من الأئمة الذين نَخَلُوا عباراته واعتمدوا عليه كثيراً في الجرح والتعديل كالإمام الذهبي والحافظ ابن حجر، وأمثالهما، وهم الذين يُنبهون كثيراً عند نقل الأقوال غير المعتبرة أو قول من لا يعتبر قوله.

ولو رأيتُ في عباراته تناقضاً أو تعارضاً لذكرته -عَلِمَ الله- وليس لي مصلحة في نَفْي أو إثبات التعارض في عبارات الدَّارَقُطْنِيّ، لولا أن الأمانة

---

(٢١٠) وما ضلّ المعتزلة وَمَنْ شابههم إلا من هذا الطريق، حتى أوصلهم قصدُ التنزيه -إن كانوا قصدوه فعلاً- إلى أن قالوا: يجب على الله أن يعذب العاصي ويثيب المطيع!! ويَحْرُمُ عليه أن يُعذّب الطفل!!. تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

العلمية تقتضي أن أثبت ما توصلت إليه.

وقد عقدت مبحثاً مستقلاً في (الفصل الأول) من (الباب الرابع)، لبحث هذا الموضوع، وتعرّضت فيه إلى ما ادعاه الكوثري والفنجابي من اختلاف عبارات الدَّارَقُطْنِيّ في الشخص الواحد كمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أو غيره.

وا لله الموفق للصواب.

الجواب عن الاتهام الرابع:

وهو اتهامه بالتشدّد في الجرح والتعديل للمخالفين له. ويتلخص الجواب عن ذلك فيما يلي:

لم يتهمه أحد بالتشدد عموما، إنما اتهمه بعض الحنفية بأنه متشدد متعنت في الجرح والتعديل في حقهم، وأنه متعنت في تضعيف الرواة والأحاديث التي تؤيد مذهب الحنفية.

وأنه متعصب لتصحيح الأحاديث التي تؤيد مذهبه مذهب الشافعية.

وممن ذهب إلى هذا المذهب: الشيخ اللّكْنَوِي في كتابه: "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"[٢١١].

والشيخ عبد العزيز الفنجابي الهندي فيما نقلته عنه في الفقرة السابقة، والكوثري في كثير من كتبه كالتأنيب وغيره.

مع أن اعتدال الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل معلوم حتى لدى هؤلاء الذين نسبوه إلى التعنت.

---

(٢١١) ص٥٤، ٥٥، ٦٣.

فهذا كتاب "قواعد في علوم الحديث" يذكر في صفحة: ١٨٩ الدَّارَقُطْنِيّ في الأئمة المعتدلين في الجرح، وفي صفحة: ١٩٣ يذكره في المتعنتين في جرح أهل بعض المذاهب (يعني الحنفية).

وفي كتاب "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" يذكر الدَّارَقُطْنِيّ في صفحة: ١٨٦ في قسم المعتدلين من الأئمة في الجرح والتعديل. وفي صفحة ٥٤، و٥٥ يعدّه في المتعنتين المتعصبين في الجرح والتعديل.

فإن قيل: لا تعارض بين القولين. قلت: ولْتَكُنْ كذلك، فقد سلّمتم بأنه معتدل عموما، وادعيتم أنه متعنت في الحنفية خصوصاً.

ولم تثبت -عندي هذه الدعوى؛ لأن الذي أوجب كلامَ هؤلاء في الإمام الدَّارَقُطْنِيّ -عندهم- وطعنَهم فيه هو كلامُه في الجرح والتعديل -وهو اختصاصه- وهو علم لا يُداهِن ولا يجامل أحداً، "إنما هذا العلم دين".

ولهذا تكلم علي بن المديني في أبيه وقال: إنه أبي، ولكنه الحديث.

وقال محمد بن محمد الباغندي: «لا تكتبوا عن أبي فإنه يكذب»[٢١٢].

وهذا هو الأصل الذي يدور عليه كلام الأئمة رحمهم الله تعالى في الرواة بغض النظر عن مذاهبهم الفقهية أو غيرها وعن جلالتهم وإمامتهم، لأن هذا شيء، وضبط الحديث شيء آخر، وكم من إمام جليل اعتَرَفَ أئمة الجرح والتعديل بإمامته وجلالة قدره ومع ذلك ضعّفوه في حفظه أو في شيخ من شيوخه أو في أمرٍ آخر.

ولما تكلم الإمام الدَّارَقُطْنِيّ -كآخرين غيره من الأئمة- في حفظ الإمام أبي حنيفة رحمه الله تكلم فيه من تكلم من الحنفية، وبالغ بعضهم فاتهمه في

---

(٢١٢) "أسئلة السَّهْمِي": ق٦ب.

دِينه، لأنه -في رأيه- متكلّم بالهوى غير منصف.

ولَمّا تكلم الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في بعض الرواة وكانوا حنفية، ذمّه بعض الحنفية وطعنوا فيه.

ولَمّا ضعّف الدَّارَقُطْنِيّ بعض الأحاديث حسب قواعد وأصول المحدّثين في قبول وردّ الأخبار، وصادف أنَّ تلك الأحاديث تؤيد مذهب الحنفية تكلم فيه بعضهم.

ولَمّا صحح أحاديث وافقت مذهب الشافعي اتهمه بعضهم بأنه متعصب لمذهب الشافعي... حتى أن بعض متأخري الحنفية -وهو الشيخ بدر الدين محمود العَيْني- ضعّف الإمام الدَّارَقُطْنِيّ بكلام مُجْمل من غير دليل فقال: «هو مستحق للتضعيف»[٢١٣].

إن الأمر أكبر من هذا المسلك الذي سلكه هؤلاء، إنه دِين، وإنه عِلْم، وإنه قواعد وأصول، وليس العصبية والهوى.

فإن ساغ لبعض الحنفية أن يتكلم في الدَّارَقُطْنِيّ لمجرد أنه أَفْتى بما يعلمه في راوٍ حنفي، فإنه كذلك يسوغ للمالكية أن يسلكوا مسلكهم، ويسوغ أيضاً الحنبلية... ثم بعد ذلك ما قيمة علم الجرح والتعديل؟!.

وهل من المنطق العلميّ أن يحكم الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في (الحسن بن عِمارة) مثلا بأنه: "ضعيف"، "متروك الحديث" في القرن الرابع، ثم يأتي بعض الناس في القرن الرابع عشر -أي بعد عشرة قرون- فيصدر بياناً بعنوان: "بيان

---

(٢١٣) "البناية شرح الهداية"، في بحث (القراءة)، نَقْلاً عن أبي الطيب محمد شمس الحق آبادي في ترجمة الدَّارَقُطْنِيّ مِن تعليقه في أول "السنن": ٩/١.

منشأ تضعيف (الحسن بن عِمارة) والقول الفصْل فيه"[٢١٤]!! وجاء فيه بكلام لا يستحق إصدار البيان. وقال في نهايته:

«وقد تعسّف الدَّارَقُطْنِيّ في قوله: إنه متروك، نقول: وكيف يروي عنه السفيانان، وابن القطان لو كان متروكاً؟!!، والله يقول الحق، ويهدي السبيل»[٢١٥].

قلت: و لم يتعرّض لمناقشة الدَّارَقُطْنِيّ بأكثر من هذه الكلمات، ومثل هذا قول أحدهم مُعَلِّقاً على كلام للكوثري:

«قال الرَّاقم: وكأن الأستاذ الكوثري يعرّض إلى كثير من الحفاظ الشافعية ولا سيما حامل لوائهم في المتأخرين، الحافظ ابن حجر، فإنه بِضد الحافظ الزيلعي، يبخس الحنفية حقهم في أمثال هذه المواضع، ويتكلم فيما لا يكون للكلام فيه مجال، ومن دَأبه في كتبه -ولا سيما فتح الباري- أنه يغادر حديثاً في بابه يكون مؤيداً للحنفية، مع علمه، ثم يذكره في غير مظانه، لئلا ينتفع به الحنفية»[٢١٦].

قلت: سامح الله هذا الراقمَ،فقدرقم مالا يحل له رقمه، وما معنى هذا الكلام؟!!.

ويقول هو أيضاً: «بخلاف الحافظ ابن حجر، فيتطلب دائماً مواقع العلل، ويتوخّى مواضع الوهن من الحنفية، ولا يأتي في أبحاثه بما يفيد الحنفية، ويقول شيئاً وهو يعلم خلافه،...»[٢١٧].

قلت: سبحان الله، سبحان الله!! ليس أمير المؤمنين في الحديث بعالم سوء.

وليس مرادي الطعن على أحد، لكن أردتُ أن أبيّن أن هذا الأسلوب لا

---

(٢١٤) انظره في أول الجزء الثالث من "نصب الراية": ص:٢٢.

(٢١٥) "نصب الراية": ٢٣/٣.

(٢١٦) "نصب الراية": ٧/١ في ترجمة الزيلعي.

(٢١٧) "نصب الراية": ٨/١.

يجوز، وأن هذا الكلام في الإمام الدَّارَقُطْنِيّ ونحوه مردود بمقتضى قواعد الجرح والتعديل.

كما أنه مردود بالمبدأ الذي ادعوا به الطعن فيه، وذلك:

١- لأن قول المخالف في المذهب لا يُقبل فيمن يخالفه إذا عارضه قول غيره من الأئمة.

وقول هؤلاء في الدَّارَقُطْنِيّ يخالف قول الجمهور من الأئمة فيه.

٢- وكذا لا يقبل قول المتأخر في المتقدم إذا لم يؤيده كلام المعاصر.

كما هو حال المتكلمين في الدَّارَقُطْنِيّ، لِما علمتَ أنه لم يوجد فيه كلام لأحد من الأئمة المتقدمين.

٣- وكذا لا يقبل قول صاحب المذهب المتعصب ضد غيره فيمن يخالفه.

كما هو حال المتكلمين في الدَّارَقُطْنِيّ أيضاً.

وما ذكروه من ادعاء تشدّد الدَّارَقُطْنِيّ في الجرح يردّه ما قاله الإمام الذهبي في الردّ على ابن الجوزي عندما قال في حديث أعلّه الدَّارَقُطْنِيّ: «إنه لا يقبل حتى يبين سببه»[٢١٨]. فقال الذهبي مُعلّقاً على ذلك: «هذا يدل على هوى ابن الجوزي، وقلة علمه بالدَّارَقُطْنِيّ، فإنه لا يُضعّف إلا من لا طِبَّ فيه»[٢١٩].

وهذا حكم عامّ من الذهبي رحمه الله، ولو كان يرى أن الدَّارَقُطْنِيّ متشدد في الحنفية لخصصه. والله أعلم.

وسيأتي في (الفصل الثالث) من (الباب الرابع) دراسة مقارنة لأقواله في الجرح والتعديل لبيان هل هو متشدد في الجرح والتعديل أو متساهل؟.

---

(٢١٨) "فيض القدير": ٢٨/١.

(٢١٩) "فيض القدير"، للمناوي: ٢٨/١.

الفصل الثاني

(مكانته في الحديث وعلومـه)

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: حفظه للحديث، وبراعته فيه.

المبحث الثاني: رسوخه في معرفة العلل.

المبحث الثالث: إمامته في الجرح والتعديل، واعتداله فيه.

المبحث الرابع: استدراكاته على الأئمة.

المبحث الخامس: في موقفه من الصحيحين.

تظهر مكانة الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، في الحديث وعلومه، في: حفظه للحديث وبراعته فيه، وفي رسوخه في معرفة العلل، وفي إمامته في الجرح والتعديل، وفي استدراكاته على الأئمة، وفي مصنفاته.

وفيما يلي الحديث عن مكانته في الحديث وعلومه، من خلال الحديث عن هذه الأمور كلها:

المبحث الأول

حفظه للحديث، وبراعته فيه

كان الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى آية في حفظ حديث رسول الله ﷺ، ودقائق علومه.

وقد اجتمع له مع الحفظ النادر، الدراية التامة، وقد سبق الحديث عن حفظه أقوال الأئمة في ذلك.

وهذا الحفظ الفريد، والخبرة والدراية العجيبتان، التي توافرت في أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يمكن أن يتبينها الإنسان من الأمور الآتية:

١- من أقوال الأئمة فيه.

٢- من خلال كتبه، وموضوعاتها وإبداعه فيها.

٣- من خلال نماذج من الأسئلة التي وجهت إليه، فأجاب عنها بما يدهش المرء، في باب الحفظ والدراية.

وإليك الحديث عن هذه الجوانب الثلاثة فيما يلي:

١- أما أقوال الأئمة فيه، فقد مضى بعضها، لا سيما في موضوع: (إمامته

وحفظه)، وفيه كفاية؛ فلا حاجة إلى زيادة النقل، أو إعادته هنا.

٢- وأما مصنفاته: ففيها الدلالة الظاهرة على حفظه للحديث، سواء إن نظرنا إلى استيعابه للمسائل والروايات التي يتعرض لها في كتبه أو إلى الموضوعات التي يقصدها بالتأليف:

فهو قد أَلَّف في (علل الحديث) وفي (الأفراد والغرائب) من الحديث، وفي (التصحيف) وفي (الاستدراكات) على الأئمة ونقدهم، وفي (الجرح والتعديل) وفي (المؤتلف والمختلف من أسماء الرجال).

وكل هذه الموضوعات -كما ترى- لا يتأهّل للكلام فيها -فضلاً عن التأليف فيها- إلا الأئمة الأفذاذ من أئمة هذا الشأن، وقد أَلّف فيها الدَّارَقُطْنِيّ وأجاد وأتى في كل موضوع بما دعا الأئمة الحفاظ إلى التسليم له بالتقدم، والرجوع إليه في ذلك، وانظر ما قلته في كل مصنف من مصنفاته في هذه الفنون.

٣- وأما إحاطته بالروايات والمسائل التي يوردها في كتابه، فسأضرب أمثلة عليها بما يأتي:

المثال الأول: حديث (الأذنان من الرأس) وما جمع فيه من الروايات والطرق. فقد قال الدَّارَقُطْنِيّ: "باب ما روي من قول النبي ﷺ (الأذنان من الرأس).

حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا الجراح بن مخلد، نا يحيى ابن العريان الهروي، نا حاتم بن إسماعيل، عن أسامة بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: (الأذنان من الرأس). كذا قال،

وهو وَهَمٌ، والصواب عن أسامة بن زيد، عن هلال بن أسامة الفهري، عن ابن عمر موقوفاً، هذا وهم لا يصح وما بعده، وقد بينت عللها"[٢٢٠].

ثم أخذ يسرد الروايات فذكر سبعة وأربعين طريقاً في معنى هذا الحديث!!.

وتكلم على كل طريق بالتضعيف، بالوقف أو الإرسال أو الانقطاع أو ضعف أحد الرواة بما يريح القارئ في بيان الحكم من غير تطويل وبما يدهش المرء كذلك إذا نظر إلى جانب الاستيعاب والإحاطة في الحكم.

وقد بدأ الحديث عن هذه الروايات من ٩٧/١ إلى ١٠٧.

المثال الثاني: حديث الحج عن "شبرمة"، وما جمعه من طرقه.

ذكره الدَّارَقُطْنِيّ في "السنن" ٢٦٧/٢-٢٧١ فسرد له ثلاثة وعشرين طريقاً- وإن سكت عنها في الجملة.

المثال الثالث: أحاديث القهقهة في الصلاة، إذ جمع الطرق التي وردت فيها من ص١٦١ إلى ١٧٥ في ٦٨ طريقاً، وبيّن عللها.

المثال الرابع: حديث القلتين -أول حديث ذكره في سننه ١٣/١-٢٥ في كتاب الطهارة- وما جمعه فيه من الطرق واختلاف الروايات فيه في شيخ "الوليد بن كثير" ففي بعض الروايات: (عن أبي أسامة، عن الوليد ابن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير). وفي بعضها: (عنه عن محمد بن عباد بن جعفر). فجمع الدَّارَقُطْنِيّ بين الروايات في ذلك بطريقة تدل على حفظه وبراعته في الفهم فقال:

---

(٢٢٠) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٩٧/١.

«فلما اختلف على أبي أسامة أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب، فنظرنا في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب، قد رواه عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً، عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم اتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر، فصح القولان جميعا عن أبي أسامة وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً...»[٢٢١].

وذكر ٢٨ طريقاً للحديث.

المبحث الثاني

رسوخه في معرفة العلل

الإمام الدَّارَقُطْنِيّ واسع المعرفة بعلل الحديث، انتهت إليه فيها الإمامة في عصره، وكتابه في العلل لعله أجود الكتب السابقة واللاحقة في العلل.

وقد أثنى عليه الأئمة بذلك، كما أثنوا على كتابه، وقد تميز الدَّارَقُطْنِيّ بمعرفة العلل حفظاً وفهما، ويظهر هذا بوضوح لمن تأمّل كتابه "العلل" وعلم أنه أجود وأجمع كتب العلل، وأنه أملاه من حفظه، فقال الذهبي عن ذلك:

«قلت: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدَّارَقُطْنِيّ من حفظه -كما دل عليه هذه الحكاية- فهذا أمر عظيم، يُقْضى به للدارقطني أنه

---

(٢٢١) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١٧/١، وروايات حديث القلتين ذكرها في "السنن"، من ١٣/١ إلى ٢٥.

أحفظ أهل الدنيا، وإن كان أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن...»[٢٢٢].

قلت: الذي تدل عليه الحكاية أنه أملى جميع كتاب العلل الموجود، كما هو الظاهر، وراويها إمام من الأئمة الثقات، وتلميذ من تلاميذ الدَّارَقُطْنِيّ، وهو أبو بكر البَرْقانِيّ[٢٢٣].

قال القاضي أبو الطيب الطبري: «وسألت البَرْقانِيّ: قلت له: كان أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يملي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم...»[٢٢٤].

والإمام الذهبي على هذا الرأي، إلا أنه قال هذا لِبيان عِظَم الأمر، ولذلك علّق على القصة في "تاريخ الإسلام" بقوله:

«قلت: وهذا شيء مدهش، كونه يملي العلل من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك فليطالع كتاب "العلل" للدارقطني ليعرف [كيف][٢٢٥] كان الحفاظ»[٢٢٦].

والحديث عن كتاب الدَّارَقُطْنِيّ في العلل جزء من الحديث عن رسوخ الدَّارَقُطْنِيّ في معرفة العلل، وقد تحدثت عنه في مبحث مؤلفاته بما يَفِي بالغرض المطلوب هنا.

وفيما يلي بعض النقول، من كتاب "العلل" للدارقطني رحمه الله تعالى،

---

(٢٢٢) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٣.

(٢٢٣) انظر: ترجمته في الفصل الأول، من الباب الأول.

(٢٢٤) "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٦٢أ.

(٢٢٥) زيادة من عندي ليستقيم الكلام.

(٢٢٦) "تاريخ الإسلام": جـ٥ ق٥.

نماذج لتأكيد المعنى المتقدم.

جاء في كتاب "العلل" ما يلي:

١- "وسئل عن حديث قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ قَطَع في مجن".

فقال: يرويه ابن أبي عَروبة، وشعبة، وأبو هلال الراسبي، وأبان العطار، عن قتادة، واختلف فيه عنهم: فرواه عبيد بن الأسود، وسعيد بن عامر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ قطع في مجن.

وغيرهما عن شعبة أن أبا بكر قطع...

ورواه يحيى بن أبي بُكير، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً أيضاً، وكذلك روي عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة، والمحفوظ: عنه موقوفاً.

وروي عن عبد الله بن الصباح العطار، عن أبي علي الحنفي، عن هشام، ورفعه أبو هلال، عن قتادة.

والصواب: عن قتادة، عن أنس أن أبا بكر قطع... -غير مرفوع-"[٢٢٧].

فانظر كيف جمع الطرق، وبيّن أن الراجح فيها الوقف لا الرفع، فأعلّ الحديث بذلك.

٢- "وسئل عن حديث يروى عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الوليمة: (من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله).

فقال: يرويه أبو عون، واختلف عنه:

فرواه أبو صالح الفراء عن ابن الميول، عن ابن عون، عن مجاهد، عن ابن

---

(٢٢٧) "العلل"، للدارقطني: جـ٤/ق٣٠أ.

عمر، عن النبي ﷺ.

وغيره يرويه عن ابن عون، عن مجاهد، عن ابن عمر: (من دعي فأجاب...) ولم يرفعه.

والصحيح من الإسناد الموقوف»[٢٢٨].

وهنا وَازَنَ بين طرق الحديث، فوجد بعضها ينتهي إلى رفعه، وبعضها إلى وقفه، فبين أن الصواب الوقف، فالحديث معلّ به.

٣- "وسئل عن حديث عروة، عن عائشة: (سمى رسولُ الله ﷺ الغرابَ فاسقاً).

فقال: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه:

فرواه أبو أويس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

وخالفه شريك: رواه عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وكلاهما وَهَمٌ، والصحيح ما رواه ليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وأبو معاوية، والمحاربي، رووه عن هشام، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً"[٢٢٩].

فانظر كيف استوعب الطرق، وأبان أوجه الاختلاف بينها، ورجح رواية الأوثق، والأكثر عددا، وبيّن أن ما عداه وَهَم، فالحديث عنده معلّ بالإرسال.

٤- "وسئل عن حديث القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ: (أَعلِنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال).

---

(٢٢٨) "العلل": جـ٤ ق٤٨ب.

(٢٢٩) العلل": جـ٥ق١٢٥أ.

فقال: حدّث به ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فروى حديثه عيسى بن يونس، واختلف عنه فيه:

فرواه جماعة من الحفاظ عنه، منهم: نصر بن علي، وعلي بن خَشْرم، وأبو همام، والحسين بن حريث أبو عمار المروزي، ومخلد بن مالك.

رووه عن يونس، عن خالد بن إلياس، عن ربيعة.

وخالفهم أبو خيثمة مصعب بن سعيد، فرواه عن عيسى، عن حسين المعلم، عن ربيعة، ووهم في ذلك، وإنما هو: خالد بن إلياس.

وكذلك رواه المعافى بن عمران الموصلي، عن خالد بن إلْياس، عن ربيعة، وهو الصواب"[٢٣٠].

وهنا -أيضا بعد جمع الطرق- رجّح رواية العدد الكثير من الثقات، وعلى هذا الرأي جمهور المحدثين.

٥- "وسئل عن حديث قتادة، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: (لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له).

فقال: تفرد به أبو هلال الراسبي عنه.

وغيره يرويه عن قتادة، عن الحسن مرسلا، والمرسل أصح"[٢٣١].

وهنا أعلّ الحديث بالإرسال.

٦- "وسئل عن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أم سلمة: "كان رسول

---

(٢٣٠) "العلل": جـ٥ق١٤٣ب.

(٢٣١) "العلل": جـ٤/ق٢٨ب.

الله ﷺ يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك".

فقال: يرويه شعبة، واختلف عنه:

فرواه أحمد بن الصباح بن أبي سريج، عن شبابة، عن شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن أم سلمة.

وعن شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى مرسلا، وكذلك قال أصحاب شعبة عن شعبة، وهو الصواب"[٢٣٢].

أيضاً أعلّه بالإرسال.

وينبغي أن يُعلم هنا، أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، قد أعلّ الأحاديث في الأمثلة السابقة بالوقف أو بالإرسال، وللعلماء في ذلك خلاف معلوم، لكن الراجح من أقوالهم: أن زيادة الثقة مقبولة إذا لم يخالِف من هو أوثق منه.

ولذلك اختلفوا هل إسناد المرسل أو الموقوف يكون هو الراجح أو العكس؟.

والصواب أنه لا يعتبر إسناد المرسل أو الموقوف زيادة ثقة مقبولة إلا إذا لم يخالِف من هو أوثق منه.

قال ابن رجب: «... وكذلك قال الدَّارَقُطْنِيّ: المرسل لا تقوم به حجة»[٢٣٣].

وقال أيضاً: «وهكذا الدَّارَقُطْنِيّ يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يردّ في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجّح الإرسال على الإسناد، فدلّ على أن مرادهم زيادة الثقة في تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرّزا في الحفظ.

---

(٢٣٢) "العلل"، للدارقطني: جـ٥ ق١٧٢ب.

(٢٣٣) "شرح علل الترمذي": ص ٢٢٠.

وقال الدَّارَقُطْنِيّ في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلا، وخالفهما الثوري فلم يذكره، قال: لولا أن الثوري خالف لكان القول قولَ من زاد فيه، لأن زيادة الثقة مقبولة.

وهذا تصريح بأنه إنما تقبل زيادة الثقة إلى لم يخالِف من هو أحفظ منه"[٢٣٤].

قلت: وهذا التفصيل ينزّل على الأمثلة السابقة، وبناء عليه يؤخذ بالمسند أو المرسل والموقوف.

ومن خلال هذه النصوص -المتقدمة القليلة- عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، في تعليل الأحاديث من حفظه، يظهر للناظر مدى تمكّن هذا الإمام من معرفة العلل، وتبصره بالأحاديث، وأن الأئمة النقاد لم يبالغوا حين قالوا عنه:

«انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله...»[٢٣٥].

«وحيد عصره، وبه خُتم معرفة العلل...»[٢٣٦].

«انتهى الحفظ إلى أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ...»[٢٣٧].

وقال الحاكم:

«وسألته عن العلل والشيوخ، ودوّنت أجوبته في سؤالاتي، وقد سمعها مني أصحابي»[٢٣٨]. إلى آخر ما قاله عنه الأئمة في هذا الشأن.

---

(٢٣٤) "شرح علل الترمذي": ص٣١٢.

(٢٣٥) الذهبي في "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق٥٢٠.

(٢٣٦) الذهبي في "من يعتبر قوله في الجرح والتعديل": ق١٥.

(٢٣٧) الحافظ الخطيب الغدادي، قاله لمن قال له: "أنت الشيخ الحافظ أبو بكر؟". "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٦١ب.

(٢٣٨) "تاريخ دمشق": جـ٢٢ ق٢٤٠ب.

المبحث الثالث

إمامته في الجرح والتعديل

أولاً: قبول قوله فيه:

الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى، كان اهتمامه بالجرح والتعديل وتاريخ الرواة ومعرفة أسمائهم، ونحو ذلك، أكثرَ من اهتمامه بغيره، سوى الحديث.

ولهذا ألّف في علوم الحديث كثيرا، وحكم على الرواة، جرحاً وتعديلاً، بكثرة بالغة.

وقد اعتمد حكمه في الرواة أئمة الحديث من لدن عصره إلى اليوم في الجملة، وإن ردوه أحيانا حين يظهر خطؤه.

وإن المتأمل في الأقوال المنقولة في الرواة المعاصرين للدارقطني يجد العلماء أكثر ما ينقلون من الأقوال فيهم -جرحاً وتعديلا- قول الدَّارَقُطْنِيّ نفسه، أو قول تلميذه الإمام الحاكم أبي عبد الله، وتلميذه الإمام البَرْقانِيّ.

وقد تأمّلت كتاب "العِبَر..." للحافظ الذهبي فوجدته لا ينقل الجرح والتعديل -غالباً- في الرواة المعاصرين للدارقطني إلا عنه أو عن الحاكم أو عن البَرْقانِيّ، ومثله في ذلك الخطيب في "تاريخ بغداد".

وللحافظ الذهبي كتاب ذَكَر فيه من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وقال في مقدمته: «ونشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قبل قوله، ورجع إلى نقده، ونسوق من يسّر الله تعالى منهم على الطبقات

والأزمنة، والله المسئول الموفق للسداد بمنه»[٢٣٩].

وذكر الدَّارَقُطْنِيّ فيهم فقال: «أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ وحيد عصره، وبه ختم معرفة العلل»[٢٤٠].

وقال الذهبي -أيضاً- في ترجمة (محمد بن الفضل عَارِم السدوسي) بعد نقله قول الدَّارَقُطْنِيّ فيه: «قلت فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخَسّاف المُتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدِّث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة...»[٢٤١].

وكذا عوّل أئمة الحديث على أقواله في الجرح والتعديل، ولم أعلم أحدا ردّ قوله في الجرح والتعديل في الجملة أو في قاعدة معينة، اللهم إلا أقواله في انتقاده لبعض رجال الصحيحين فإنه قد ردّ عليه عدد من الحفاظ كما هو معلوم.

إلا أنه ربما تكلم فيه من هذه الناحية من ليس بإمام، ولا معتبر قوله فيه، وما سَلِم من الكلام أحد كما قال الإمام الذهبي:

«فمن يسلم من الكلام بعد أحمد؟!»[٢٤٢].

---

(٢٣٩) "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، للذهبي: ق٣.

(٢٤٠) المصدر السابق: ق١٥.

(٢٤١) "ميزان الاعتدال": ٤/٨.

(٢٤٢) "رسالة من تكلم فيه وهو موثّق أو صالح الحديث"، للذهبي: ص٣٣. ويَقْصد بأحمد الإمام أحمد بن حنبل. وقد تكلّم في الدَّارَقُطْنِيّ بعض المتأخرين كمحمد بن طاهر، ومحمد بن زاهد الكوثري، وغيرهما، ومضت مناقشتهم في: "١٤- أقوال الأئمة فيه"، =

ومما يدل دلالة قوية -عندي- على اعتماد قوله في هذا الشأن لدى الأئمة سؤالات الأئمة له، وتدوينها، وتدوين أجوبته عليها، فلولا اعتمادهم لأجوبته لَمَا وجَّه الإمام الحاكم النيسابوري أسئلة إليه، ولَمَا دوّن أجوبته، وكذا الإمام البَرْقانِيّ، وكذا السهْمي، وكذا السُّلَمِيّ، ولما تناقلها الرواة(٢٤٣).

ثانياً: اعتداله فيه:

وكان الدَّارَقُطْنِيّ -رحمه الله تعالى- معتدلا في الجرح والتعديل، فليس هو بالمتشدد ولا بالمتساهل في ذلك.

ولم أعلم له قاعدة في الجرح والتعديل أو في التصحيح والتضعيف معلومة الفساد، لأنه كان بصيراً بالأمور الجارحة والمعدّلة للراوي، فكان يميز بين الجرح المطلق والجرح المقيد في كلامه في الرواة دائماً، فلم يقع فيما وقع فيه بعض المحدِّثين.

ولهذا كان قوله معتبرا في هذا الشأن عند الأئمة، وعدّوه في جملة أئمة الجرح والتعديل المعتدلين.

وأستدلّ على أن الأئمة قد اعتبروا الدَّارَقُطْنِيّ معتدلا في الجرح والتعديل بثلاثة أمور هي:

=

في (الباب الأول).

(٢٤٣) وقد وقفت على عبارة لطيفة أثناء أسئلة الإمام البَرْقانِيّ للدارقطني، ونصها: "سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله، ونضّر وجهه، وغفر لنا، وله، ولجميع المسلمين، عن...". "البَرْقانِيّ": ق٦أ.

الأمر الأول: اعتمادهم لأقواله في الرواة، ونقلهم لها، وعدم استدراكهم عليه بإنكار تشدّد أو تعصّب أو نحو ذلك.

ولم أر أحدا منهم حكم عليه بالتشدد أو التساهل في ذلك، سوى أقوال متأخرة ذكرت فيه من غير دليل، قيلت فيه لأسباب تسقط حكم قائليها في هذا الإمام الجليل، وقد ذكرتها، وناقشتها في مبحث: "أقوال الأئمة فيه".

الأمر الثاني: ذكر بعضهم له في المعتدلين، وممن عدّ الدَّارَقُطْنِيّ في المعتدلين في الجرح والتعديل الإمام الذهبي، إذ قسّم المتكلمين في الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث...

٢- وقسم منهم متسمّح كالترمذي والحاكم...

٣- وقسم معتدل كأحمد والدَّارَقُطْنِيّ وابن عدي..."[٢٤٤].

الأمر الثالث: نتيجة موازنة أقواله في الرواة بأقوال غيره، وقد جعلتها في فصل مستقل[٢٤٥].

ويُلمح اعتداله في الجرح والتعديل في الثلاثة الأمور الآتية:

١- في مسلكه في الجرح والتعديل مع من يخالفه في المعتقد، أو ضُعّف بسبب المعتقد:

إذ أنه أنصف في هذا الجانب أيما إنصاف، وإليك الأمثلة على ذلك، من

---

(٢٤٤) "فتح المغيث"، للسخاوي: ٣٢٥/٣، و"الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ": ١٦٧-١٦٨.

(٢٤٥) الفصل الثالث، من الباب الرابع.

خلال النصوص الثابتة عن الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى:

أ – قال السُّلَمِيّ: «وسألته عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي. فقال: "ثقة"[٢٤٦]. فمن إنصافه واعتداله –وهو سلفي كما تقدم في ترجمته– أن يقول هذا الحكم في أحمد الصوفيّ.

ب– وقال السُّلَمِيّ –أيضاً–: «وسألته عن إبراهيم بن أَدْهم. فقال: «إذا حدّث عنه ثقة فهو صحيح الحديث»[٢٤٧]. ومعلوم ما يقوله بعض المتعنتين في إبراهيم بن أدهم ممن هو على مذهب الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى.

جـ– وقال السُّلَمِيّ: «وسألته عن عدي بن ثابت:

فقال: "ثقة إلا أنه كان رافضيا غالياً فيه»[٢٤٨]!!.

ومعلوم ما يقوله كثير من المحدثين في من هذا حاله من الرواة، رحم الله الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لقد كان معتدلاً منصفاً في الجرح والتعديل.

د– وقال: «وسألته عن إبراهيم بن طَهْمان.

فقال: ثقة، وإنما تُكُلّم فيه بسبب الإرجاء»[٢٤٩]!!.

هـ– وقال السُّلَمِيّ أيضاً: «وسألته عن ابن عقدة.

فقال: حافظ، محدث، لم يكن في الدين بالقويّ، ولا أَزِيدُ على هذا»[٢٥٠].

---

(٢٤٦) "سؤالات السُّلَمِيّ": ق١أ.

(٢٤٧) "سؤالات السُّلَمِيّ": ق١أ.

(٢٤٨) "السُّلَمِيّ": ق٦ب.

(٢٤٩) السُّلَمِيّ: ق١أ.

(٢٥٠) "السُّلَمِيّ": ق٢أ.

فاعترف له بما له من فضيلة رغم ما جرحه به!.

و- وقال السُّلَمِيّ: «وسمعته يقول: منع أحمد بن حنبل عبد الله ابنه أن يحدث عن علي بن الجعد، فسألته: ما سبب ذلك؟ فقال: لأنه وقف في حديث القرآن. وعلي بن الجعد ثقة، قد أخرج عنه البخاري. قال: وسئل علي ابن المديني: أيهما أحب إليك في شعبة: علي بن الجعد أو شَبابه؟ فقال: خَرَّب الله بيت علي إن كان في شعبة مثل شَبابة. سمعت أبا طالب الحافظ يقول: سمعت عثمان بن خرزاذ يقول: سألت يحيى بن معين عمن أكتب حديث شعبة؟. فقال: عن علي بن الجعد، وضرب على جنبه.

قلت: وإن كان الدَّارَقُطْنِيّ يطريه، وثبت عن يحيى هذا. فقد جعل[٢٥١] علي بن المديني في طبقات أصحاب شعبة علي بن الجعد في آخرهم، وجعله في الطبقة السابعة.

ولا يقبل من يحيى هذا، ويدع أصحاب شعبة مثل: يحيى بن سعيد، وغُنْدَر، وابن أبي عدي، وأمثالهم»[٢٥٢].

فانظر كيف وقف الدَّارَقُطْنِيّ من علي بن الجعد هذا الموقف العدل، فلم يتركه لما صار منه في تلك المسألة -وإن خالفه فيها- إنما وثّقه -أداء للأمانة- لما عُلِمَ من عدالته وضبطه للحديث، حتى اشتهر بروايته للحديث بنصه بالحرف.

والدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله أنصف -أيضاً، إلى جانب هذا- في الجرح والتعديل

---

(٢٥١) في الأصل: جعله.

(٢٥٢) "السُّلَمِيّ": ق٧ب.

في حق من يخالفه في المذهب الفقهي، كما يظهر من التمثيل الذي سبق[٢٥٣] على ذلك بقوله، في أبي حماد الحنفي، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف القاضي.

٢- في مسلكه فيمن هو ضعيف بسبب غير الاعتقاد، كسوء الحفظ ونحوه، فإنه لا يردّه دائماً، بل يردّه حين لا يأمن منه عاقبة سوء الحفظ، ويقبله حين يأمن عاقبته، كما لو وافقه على حديثه عدد من الحفاظ الثقات.

وهذا هو المعمول به عند المحدثين.

فالدَّارَقُطْنِيّ يفرّق بين الضعف الشديد، والضعف غير الشديد، في تضعيفه للراوي، فهو يقول أحياناً: ضعيف لا يعتبر به. وأحيانا يقول: ضعيف يعتبر به.

وعلماء المصطلح يستشهدون بمسلكه هذا، للتدليل على التفريق بين ضَعْف وضَعْف.

ومن ذلك قول ابن الصلاح فيمن يصلح للمتابعات والشواهد من الضعفاء.

"وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدَّارَقُطْنِيّ وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به"[٢٥٤].

ويقول أحياناً: فلان ضعيف لا يستحق الترك، أو ليس بمتروك، أو مقبول حيث يتابع، أو يكتب حديثه، أو لا يكتب حديثه، ونحو ذلك من العبارات الدالة على تضعيف الراوي مع عدم طرحه بِمَرَّة أو تضعيفه بِمَرة.

---

(٢٥٣) في (ما قيل فيه من المثالب: رقم ٤، الفقرة الثالثة من المناقشة).

(٢٥٤) "علوم الحديث"، لابن الصلاح: ص١٨٣، (نسخة المحاسن).

وإليك الأمثلة على هذا:

أ - قال البَرْقانِيّ في أسئلته: «سألته عن قابوس بن أبي ظبيان.

فقال: ضعيف، ولكن لا يترك»[٢٥٥].

ب- وقال: «وسألته عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

فقال: أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيف، فيعتبر به»[٢٥٦].

جـ- وسأله البَرْقانِيّ عن شخص. فقال: «ضعيف يعتبر به»[٢٥٧].

د- وقال الدَّارَقُطْنِيّ في راو: «صويلح، يعتبر به»[٢٥٨].

هـ- وقال السُّلَمِيّ: «وسألته عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فقال: خالف محمد بن إسماعيل البخاري الناس فيه، وليس هو بمتروك»[٢٥٩].

ولهذا المسلك فإن الدَّارَقُطْنِيّ ضعّف (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى) في حفظه فقال فيه: «ضعيف الحديث، سيىء الحفظ...»[٢٦٠].

وقال فيه في موضع آخر: «ثقة في حفظه شيء»[٢٦١].

وضَعّف الحجاج بن أرطاة -أيضاً- في مواضع كثيرة من سننه، ومع

---

(٢٥٥) "البَرْقانِيّ": ق٩ب.

(٢٥٦) "البَرْقانِيّ": ق٧أ.

(٢٥٧) انظر: "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٨أ.

(٢٥٨) "البَرْقانِيّ": ق١١ب.

(٢٥٩) "أسئلة السُّلَمِيّ": ق٧أ.

(٢٦٠) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/٢٤١.

(٢٦١) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/١٢٤.

ذلك فقد قَبِل حديثه في موضع من سننه، فقال فيه: «حسن صحيح»(٢٦٢).

وكذا قَبِل حديثه في موضع آخر لموافقة الثقات له.

والسبب أنه يقدّر ضعف الحفظ هذا، هل هو شديد بمرة، بحيث لا ينجبر؟ أو أنه ضعف يحتمل... والأمثلة على هذا كثيرة من كلام الدَّارَقُطْنِيّ وسائر أئمة الحديث المعتدلين في الجرح والتعديل. والله الموفق.

٣- في اقتصاده في ألفاظ الجرح فيقتصر على ما يؤدي الغرض من ذلك:

كقوله السابق في شيخه ابن عُقدة: «حافظ، محدث، لم يكن في الدين بالقوي، ولا أزيدُ على هذا»(٢٦٣). فلا يزيد على العبارة المؤدية للغرض.

ولهذا نجده رحمه الله لا يجيب -غالباً- في بيان حال الراوي إلا بكلمات مختصرة نحو: متروك، لا يعتبر به، لا يكتب حديثه، ولا يبين حال المجروح بالتفصيل إلا إذا دعت إلى ذلك حاجة.

ومن شاء أن يقف على هذا فلينظر سؤالات تلاميذه له وأجوبته لهم، وكذا فهرس أقواله في الرواة المتكلم فيهم في "السنن".

وكان إذا سئل عن راو لا يعلم حاله يقول: لا أدري، أولا أعرفه...

١- ومن ذلك: ما قال السهمي في أسئلته:

«وسألت الدَّارَقُطْنِيّ عن تمّام بن الليث بن إسماعيل الصايغ بالرملة. فقال: ما أعرفه»(٢٦٤).

---

(٢٦٢) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٣٤٢/١.

(٢٦٣) "السُّلَمِيّ": ق٢أ.

(٢٦٤) "السهمي": ق١١أ.

٢- وقال البَرْقانِيّ: «قلنا له: جعفر بن عمران، يحدث عنه أحمد بن يونس؟ فقال: لا أعرفه»(٢٦٥).

٣- وقال البَرْقانِيّ -أيضاً-: «قلت لأبي الحسن: روى حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن باب بن عمير، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة؟ قال: باب لا أدري من هو؟ يحدّث عنه الأوزاعي، ويحيى، يُترك»(٢٦٦).

إن هذا من اعتداله في الجرح رحمه الله تعالى، عملاً بما قرره علماء الإسلام في باب الجرح، بأنه ضرورة تقدّر بقدرها، حفظا للشريعة، وصيانة لأعراض المسلمين.

ثالثاً: إمامته فيه:

مما تقدم يتبين أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله إمام في الجرح والتعديل وهذا أمر لا شك فيه، ولا يحتاج إلى تدليل، وإذا أردت ما يُبرز إمامته في هذا الفن فإنه يتعين الإشارة إلى ذلك في النقاط الأربع الآتية:

أ - حفظه وخبرته العجيبة بالرجال وأسمائهم وأنسابهم وأحوالهم:

فقد بلغ في هذا شأوا بعيداً، وخلف لنا آثارا تدل على تلك الخبرة بالرجال. والحافظة المدهشة، تدل على أنه ألمّ بالرواة أسماء وأنسابا وأحوالا وتاريخاً.

وإليك الأمثلة على ذلك:

١- يقول السُّلَمِيّ: «وسئل عن الماجشون فقال: «يعقوب بن أبي سلمة، ومن

---

(٢٦٥) "البَرْقانِيّ": ق٢أ.

(٢٦٦) "البَرْقانِيّ": ق٢أ.

ولده: يوسف بن يعقوب، وعبد العزيز بن يعقوب.

فأما يوسف فروى عن الزهري وصالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عون وصالح بن كيسان وابنه يعقوب.

وأما أخوه عبد العزيز بن يعقوب فيروي عن محمد بن المنكدر أحاديث مراسيل، حدث عنه أحمد بن حنبل، ومحمود بن خِدَاش، والحسن الزعفراني، وعبد العزيز هذا يكنى أبا الأصبغ.

وعبد الله بن أبي سلمة الماجشون أخو يعقوب، يروي عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، وعبدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج، وهو مولى أبي قتادة، وغيرهم.

وابنه عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الفقيه، يروي عن زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، والزهري، وغيرهم.

وابنه عبد الملك بن عبدالعزيز بن الماجشون كان فقيها من أصحاب مالك. ويوسف بن عبدالعزيز، حدث عنه الزبير بن بكار.

فهذا ما حضرني في أولادهم في الوقت، وإنما لُقب الماجشون لحمرة وجهه»[٢٦٧].

٢- «وسأله الشيخ أبو سعد رحمه الله عن أبي حازم[٢٦٨]، فقال: «الذي يحضرني: أبو حازم الأشجعي اسمه سليمان مولى عزة الأشجعية.

---

(٢٦٧) "سؤالات السُّلَمِيّ": ق١٣ب.

(٢٦٨) في الأصل: أبا حازم.

وأبو حازم الأعرج، واسمه سلمة بن دينار المدني.

وأبو حازم التمّار، اسمه دينار مولى أبي رُهْم الغفاري.

وأبو حازم الأحمسي عبد عوف، له صحبة، وهو أبو قيس بن أبي حازم.

وأبو حازم نبيل يحدّث عن ابن عباس.

وأبو حازم عبدالرحمن بن حازم، سمع مجاهداً.

وأبو حازم صخرة بن العبلة الأحمسي، له صحبة ورواية عن النبي ﷺ.

وأبو حازم ميسرة بن حبيب النهدي الكوفي يحدّث عن المنهال بن عمرو.
هذا ما حضرني في الوقت وهو مستوفى إن شاء الله»[٢٦٩].

٣- وقال السُّلَمِيّ: «سئل أبو الحسن علي بن عمر الحافظ، سأله ابن سعد الإسماعيلي رحمهما الله: كم من المشايخ مَنْ اسمه عياش؟ فقال: «عياش بن أبي ربيعة بن المغيرة بن مخزوم له صحبة ورواية عن النبي ﷺ.

وعياش بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أخو أبي بكر، وأمه أم حسن بنت الزبير بن العوام.

وعياش بن عمرو المعافري، كوفي سمع عبد الله بن أبي أوفى، روى عنه الثوري وشريك.

وعياش بن مؤنس، عداده في الشاميين، يحدّث عن شداد بن شرحبيل.

وعياش بن يزيد الشامي، يحدّث عن عطية.

وعياش الكلبي، يحدّث عن أنس، روى عنه شعبة.

---

(٢٦٩) "السُّلَمِيّ": ق١٤ب.

وعياش بن عباس القتباني، مصري روى عنه الليث بن سعد، وابنه عبدالله.

وعياش بن أبي سنان العَتَكي، سمع أبا نضرة، روى عنه أبو الوليد، يُعد في البصريين.

وعياش بن عبدالله، كاتب عثمان، روى عنه قتادة.

وعياش بن عبدالله بن عمرو بن سلمة، عداده من الكوفيين.

وعياش بن عبد الله بن أبي ثور، روى عنه محمد بن إسحاق حجازي.

وعياش بن سعيد بن أبي المعلى الأنصاري.

وعياش الدعيني، يروي عن معاوية بن جريج، عِداده في البصريين.

وعياش بن الوليد الرقّام.

وعياش بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني.

وعياش والد أبي بكر بن عياش.

هذا ما حضرني في الوقت»[٢٧٠].

فتأمل هذه الأجوبة التي لم يلقها الإمام الدَّارَقُطْنِيّ من كتاب بل من ذاكرته، فيقول في نهاية كل جواب: «هذا ما يحضرني في الوقت»، إنها الحافظة القوية والعناية التامة بالرجال، والإمامة الفذة في هذا الشأن.

ب- إحاطته بأحوال من سبقه وبأهل عصره وشيوخه:

وقد أحاط بتاريخ وأحوال الرواة السابقين له، والذين عاصروه. وسبق التمثيل -في الفقرة السابقة- لإدراكه لِتاريخ مَنْ سبقه.

---

(٢٧٠) "السُّلَمِيّ": ق٧ب-٨أ.

أما معرفته بحال من عاصره فلا ينازع فيها أحد. بل العلماء اعتمدوه كثيرا جرحاً وتعديلاً فيمن عاش في عصره.

فأئمة الجرح والتعديل ينقلون عنه في ذلك كثيرا، وأكثر ما يظهر هذا في كتب الذهبي.

وتناقلوا حكمه في شيوخه توثيقاً وجرحاً.

وإليك الأمثلة على ذلك:

١- قال السُّلَمِيّ: «وسألته عن أبي القاسم بن الثَّلاَّج، فقال: لا تشغل به، فوالله ما رأيته قط في مجلس من مجالس العلم إلا بعد رجوعي من مصر، رأيته أولاً في مجلس أبي حامد الهمْداني المروزي، ولا رأيت له سماعا في كتاب أحد، ثم لا يقتصر على هذا حتى يضع الأحاديث والأسانيد ويركّب، وقد حدّث بأحاديث فأخذها وترك اسمي واسم شيخي، وحدّث عن شيخ شيخي.

وسألته عن مكي بن بندار الزنجاني فقال: مثله أو قريباً منه، إلا أن مكيا كتب الحديث»[٢٧١].

٢- ومن الأدلة على خبرته بشيوخه قول السُّلَمِيّ: «وسألته عن ابن منيع[٢٧٢]، فقال: ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت، أقل المشايخ خطأ، وكان ابن صاعد أكثر حديثاً من ابن منيع، إلا أن كلام ابن منيع في

---

(٢٧١) "أسئلة السُّلَمِيّ": ق١٤ب.

(٢٧٢) هو: أبو القاسم بن منيع، أحد شيوخ الدّارَقُطْنِيّ، وروى عنه كثيراً في السنن.

الحديث أحسن من كلام ابن صاعد»[٢٧٣].

٣- «وسئل أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي فقال: أبو بكر جبل ثقة مأمون، ما كان في ذلك الزمان أوثق منه، ما رأيت له إلا أصولا صحيحة متقنة، قد ضبط سماعه فيها أحسن الضبط، والله سبحانه أعلم بالصواب»[٢٧٤].

جـ- استقلاله في الجرح والتعديل:

والإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى اتصف بالاستقلال في الجرح والتعديل، في كثير من أحكامه التي يصدرها في الرواة.

ذلك أن الجرح والتعديل لمن سبق المحدّث ولم يره، ينقسم إلى قسمين:

١- قسم نقليّ، لا مجال للاجتهاد فيه، كوصف حاله الظاهرة ممن عايشه، أو الحكم عليه بحكم يتوقف على معرفة حاله، بالمعاشرة والخِلطة، كأن يقول: فلان عدل، أو صادق، أو نحوه.

فهذا النوع لا طريق للاجتهاد فيه لمن يأتي بعد وفاة الراوي إلا بالاعتماد على النقل عمن عاصره.

٢- وقسم: يحتاج إلى نظر المحدّث وحكمه في الراوي، من خلال معاصرته له ومعاشرته إياه، أو من خلال بحثه في أحاديثه ومروياته، أو من خلال النظر في أقوال الأئمة فيه والموازنة بينها.

---

(٢٧٣) "السُّلَمِيّ": ق٦ب.

(٢٧٤) "السَّهْمي": ق١٨أ.

فيدعوه ذلك إلى أن يُصدر حكما مستقلا، قد يَـردّ بـه بعـض أقـوال مـن سبقه بالكلام في الراوي.

وهذا القسم الأخير، هو الذي ظهر استقلال الإمام الدَّارَقُطْنِيّ فيه، إذْ أنه:

أ - تكلّم كثيرا في الرواة جرحاً وتعديلاً، من غير أن يعتمد علـى غـيره، سواء فيمن سبقه من الرواة، أو فيمن عاصره.

ب- اصطلح اصطلاحات خاصة به في الجرح والتعديل.

جـ- استدرك على بعض الأئمة في حكمهم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

ومن تتبع كتبه وكلامه في الرواة تيقن هذه الأمور السابقة لدى الدَّارَقُطْنِـيّ، مما يؤكد استقلال الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل، وعلم الرجال.

أمـا الأمثلـة علـى الفقـرة الأولى: "فقـرة أ"، فمعظـم كـلام الدَّارَقُطْنِـيّ في الرواة شاهد بها، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

١- قوله في إبراهيم بن طهمان: «ثقة، وإنما تكلّم فيه سبب الإرجاء»[٢٧٥].

٢- وقوله في أبي حمزة السكري: «ثقة، أخرج عنه في الصحيح»[٢٧٦].

٣- وقوله في الزبيري: «ضعيف، ذكره البخاري في الاحتجاج»[٢٧٧].

وكذلك كل أمثلة استدراكه على الأئمة في الجـرح والتعديـل تصلـح أن تكون أمثلة لهذا الباب.

---

(٢٧٥) "السُّلَمِيّ": ق١أ.

(٢٧٦) "السُّلَمِيّ": ق١١ب.

(٢٧٧) "البَرْقانِيّ": ق١٦ب.

وكذلك كل كلامه في شيوخه، وقد نقلت بعضها في فقرة (ب) السابقة[٢٧٨].

وهكذا ترى أن الدَّارَقُطْنِـيّ عندما يقول الحكم في الراوي -غالباً- لا يقوله تقليداً لغيره ونقلا، إنما استنتاجا واجتهاداً.

بل أنه لا يكتفي بهذا، إنما يستدرك على الأئمة الكبار -أحياناً- فلا يوافقهم في حكمهم.

وإذا كان لا يعلم حال الراوي المسئول عنه فإنه يتوقف، إنصافاً، وخوفاً من الله عز وجل، يقول السُّلَمِيّ: «وسألته عن أبي مروان العثماني، فقال: ما أحكم في بشيء»[٢٧٩].

وقال البَرْقَانِيّ: «وسألته عن عبد الرحمن بن محمد، يروي عن السائب بن يزيد، فقال: هو شيخ مدني، لا أدري من هو، يعتبر به»[٢٨٠].

وكأنه قال: «لا أدري من هو» من باب التثبّت، بدليل أنه قال: «هو شيخ مدني»، وقال: «يعتبر به».

أو أنه قال فيه ذلك لأنه مجهول عنده، فحكمه أنه يعتبر به.

وأما أمثلة الفقرة الثانية: "فقرة ب": فمثل: اصطلاحه في "آية" و"آية من آيات الله"، واصطلاحه في "ليّن"، وغير ذلك، وقد تحدّثت عن هذا تفصيلاً في (الباب الرابع)، (الفصل الأول).

وأما الفقرة الثالثة: "فقرة جـ": فإليك الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الآتي:

---

(٢٧٨) في فقرة: "ب-إحاطته بأحوال من سبقه وبأهل عصره وشيوخه".

(٢٧٩) "السُّلَمِيّ": ق١٤أ.

(٢٨٠) "البَرْقَانِيّ": ق٧أ.

المبحث الرابع
استدراكاته على الأئمة

مقدمة:

برّز الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في الحديث وعلومه، فأسهم في هذا الفن بجهد كبير، توخّى فيه الإنصاف، وقصد الحق والإخلاص، وإصلاح الأخطاء، فكان من الطبيعي أن يستدرك على غيره من الأئمة والعلماء.

وهذه الاستدراكات منه ثروة علمية رائعة، أسهمت في إثراء هذا العلم بصورة ظاهرة لأكثر المهتمين بالحديث وعلومه، سواء كانت الاستدراكات هذه مخطئة أو صائبة.

وكانت استدراكاته في علوم الحديث خاصة لا سيما علم الرجال.

أولاً: الأئمة الذين استدرك عليهم، وأنواع استدراكه:

والأئمة الذين استدرك عليهم كثير، فقد استدرك على البخاري ومسلم، والنسائي، وغيرهم، واستدراكه عليهم أنواع:

أ – لأنه إما أن يستدرك على أحدهم بكلمة عابرة، يردّ بها حكم ذلك الإمام المعيّن في الراوي، ومن أمثلته ما يأتي:

١– قال السُّلَمِيّ في أسئلته: «وسمعته يقول: منع أحمد بن حنبل عبدالله ابنه أن يحدّث عن علي بن الجعد.

فسألته: ما سبب ذلك؟

فقال: لأنه وقف في حديث القرآن.

وعلي بن الجعد ثقة قد أخرج عنه البخاري...»[٢٨١].

٢- قوله في إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق: "ثقة"، استدراكاً على أبي عبد الرحمن النسائي لأنه قال فيه: «ليس بالقوي»[٢٨٢].

٣- ومنها استدراكه على قول النسائي في إسحاق بن محمد الفروي: "ليس بثقة" حيث قال الدَّارَقُطْنِيّ فيه: «لا يترك»[٢٨٣].

٤- ومنها استدراكه على قول النسائي في أحمد بن صالح المصري: "ليس بثقة" حيث قال الدَّارَقُطْنِيّ فيه: «ثقة»[٢٨٤].

ب- أو يستدرك على المحدِّثين عموماً على وجه الإجمال فيردّ حكمهم في الراوي.

ومن أمثلة ذلك:

١- قوله في زياد بن عبدالله البَكّائي: قال فيه النسائي: ليس بالقوي، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «مختلف فيه، وليس عندي به بأس»[٢٨٥].

٢- وقوله في (عمرو بن أبي قيس) قال فيه النسائي: ليس بالقوي. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «ليس به بأس، وقد لينوه، لم يحدّث عنه مالك»[٢٨٦].

---

(٢٨١) "السُّلَمِيّ": ق٧ب.

(٢٨٢) "السُّلَمِيّ": ق٧ب.

(٢٨٣) رسالة ذكر فيها أقوام من رجال الصحيحين ضعفهم النسائي، فسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ: ق١.

(٢٨٤) المصدر السابق: ق١.

(٢٨٥) المصدر السابق: ق١.

(٢٨٦) المصدر السابق: ق٢.

٣- وقوله في فُلَيْح بن سليمان، قال فيه النسائي: ليس بالقوي. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «مختلفون فيه، ليس به بأس»[٢٨٧].

٤- وقوله في «أصبغ بن زيد الوراق: واسطي، ثقة عندي، يروي عن ثور بن يزيد وقد تكلم فيه»[٢٨٨].

جـ- استدراكه على البخاري ومسلم:

استدرك الدَّارَقُطْنِيّ على البخاري ومسلم في صحيحيهما وفي غيرهما، وتبدو استدراكاته في الصحيحين في صورة تختلف عن الصورتين السابقتين في فقرة (أ)، و(ب)، من استدراكاته.

لأنه يتبادر إلى الذهن من استدراكاته على الصحيحين أن ذلك استدرك عليهما في منهجهما في الصحيحين بدليل أنه ألّف كتاب "التتبع لما أخرج في الصحيحين وله علّة».

والصواب أن ذلك ليس من هذا الباب بل هو من نوع الاستدراكات التي ذكرتها في فقرة "أ"، لأنه مؤاخذة لا في المنهج، بل هو مُسَلِّم بسلامة منهج الشيخين في كتابيهما، ويدل على ذلك أمور كثيرة سيأتي تفصيلها في (الباب الثالث) إن شاء الله تعالى.

ثانياً: مَوَاطِن استدراكاته:

بعض استدراكاته مفرقة في مؤلفاته في الرجال والعلل وغيرها، وبعضها

---

(٢٨٧) المصدر السابق: ق٢.

(٢٨٨) "أسئلة البَرْقَانِيّ": ق٢أ.

مجموع في رسائل، وهي:

١- رسالة في "الإلزامات على الصحيحين" وهي في مثل موضوع المستدرك للحاكم تماما.

٢- رسالة في (التتبع لما أخرج في الصحيحين من الأحاديث وله علّة).

٣- رسالة في ذكر أقوام من رجال الصحيحين ضعفهم النسائي، أو ذكرهم في "الضعفاء والمتروكين" وسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ فأجاب فيهم، واستدرك في أجوبته على النسائي في أكثرهم، حيث قوّى ما يقرب من اثنين وعشرين، وليّن تسعة أشخاص تقريباً.

وقد طُبع(٢٨٩).

ثالثاً: ذكر أمثلته من استدراكاته على الإمام النسائي:

رسالةُ: "ذكر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في "كتاب الضعفاء" وسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ فأجاب بتوثيق أكثرهم" رسالة مهمّة، لأنها تُصوّر حقيقة ذكرته من الاستدراك على النسائي الشيخ المبجّل عند الدَّارَقُطْنِيّ.

وفيما يلي سأذكر أمثلة من استدراكاته عليه في هذه الرسالة:

١- "قال أبو عبد الرحمن: إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق: ليس بالقوي. سئل عنه الدَّارَقُطْنِيّ، فقال: ثقة".

---

(٢٨٩) دراسة وتحقيق علي حسن عبد الحميد، عمان، الأردن، دار عمار، ١٤٠٨هـ.

٢- "إسحاق بن محمد الفَرْوي: ليس بثقة.

سئل عنه علي بن عمر فقال: لا يترك".

٣- "أحمد بن صالح المصري: ليس بثقة.

سألت أبا الحسن عنه فقال: ثقة".

٤- "حسّان بن إبراهيم الكِرْماني: ليس بالقوي.

سألت أبا الحسن عنه فقال: ثقة".

٥- "عبد الرزّاق بن همّام: فيه نظر لمن حدَّث عنه بأَخَرة.

سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عنه فقال: ثقة يخطيء على مَعْمر في أحاديث لم تكن في الكتاب".

٦- "يحيى بن عبد الله بن بكير: ضعيف.

سألت أبا الحسن عنه فقال: ما عندي به بأس".

المبحث الخامس
في موقف الدَّارَقُطْنِيّ من الصحيحين

أولاً: عرض موقفه من الصحيحين:

مقدمـــة:

المشهور عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ أنه ينتقد الصحيحـين، ولم يشتهر عنه أي موقف آخر تجاه الصحيحين، فإذا ذُكر رأي الدَّارَقُطْنِيّ في الصحيحـين، فإن الأذهان لا تنصرف إلا إلى نقده لهما.

والواقع أن للدارقطني موقفين من الصحيحين، يَبْدُوَان -في الظاهر- متعارضين، ولكن لا تعارض بينهما، وهما:

١- موقف المؤيّد المناصر، المعترف بمكانة الصحيحين، وصحة منهجهما.

٢- موقف الناقد لبعض أحاديث الصحيحين.

لا تعارض بين الموقفين:

ولا بدّ أن أبيّن أنه لا تعارض بين الموقفين، لأنه:

في الأول: يرى سلامة منهج الشيخين في صحيحيهما، وصحته، وموافقته لأصول المحدثين المعتبرة في قبول الأخبار وردها.

وفي الثاني: يخالفهما في بعض الجزئيات التطبيقية، فيرى أن بعض الأحاديث معلّة، أو منتقدة من الناحية الصناعية الحديثية، أو ضعيفة أحياناً قليلة في نظره.

ثانياً: بيان الموقف الأول:

بعد أن يتتبع المرء كتابات الدَّارَقُطْنِيّ بإمعان، يسلّم بيقين أنه معترف بصحة منهج الصحيحين، ومطابقتهما لأصول المحدّثين الصحيحة في قبول الأخبار وردِّها، بل تمكنها في ذلك.

وقد نخلْت كتاب "السنن" وأسئلة تلاميذ له، فاستخرجت منها ما يدل على موقفه هذا أو ذاك.

وإليك -فيما يلي- الأدلة على الموقف الأول:

١- الدليل الأول:

إحالته في توثيق بعض الرواة عليهما، واعتباره إخراج الشيخين بعض الرواة في صحيحيهما غالباً، دليلاً على ثقتهم.

ومن الأمثلة على هذا:

أ - قال الحاكم: «قلت (أي للدارقطني): فإسحاق بن راشد الجَزَري؟ قال: تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا إنه وَجَدَه في كتاب، والقول عندي قول مسلم بن الحجاج فيه»(٢٩٠).

ب- وقال -أيضاً-: «قلت: فمحمد بن عبد الرحمن الطفاوي؟ قال: احتج به البخاري»(٢٩١).

جـ- وقال: «قلت: فميمون بن سِياه؟ قال: محتج به في الصحيح قلت:

---

(٢٩٠) "أسئلة الحاكم": ق١٠أ.

(٢٩١)"أسئلة الحاكم": ق١٠ب.

فمنصور بن سعد؟ قال: كمثله»[٢٩٢].

د- وقال: «قلت: فيونس الإسْكاف عن قتادة؟ قال: قد خرّجه البخاري»[٢٩٣].

هـ- وقال: «قلت: فطلحة بن عبد الملك؟ قال: ثقة مخرّج في الصحيح»[٢٩٤].

و- وقال: «قلت: فعبد الله بن عمر النميري؟ قال: ثقة محتج به في كتاب البخاري»[٢٩٥].

ز - وقال: «قلت: فعلى بن الحكم المروزي؟ قال: ثقة، يروي عنه البخاري»[٢٩٦].

ح- وقال: «قلت: فمحمد بن إبراهيم بن دينار؟ قال: ثقة مخرّج في الصحيح»[٢٩٧].

ط- وقال: «قلت: فعمر بن يحيى بن سعيد بن العاص؟ فقال: مخرّج في الصحيح»[٢٩٨].

ي- وقال السُّلَمِيّ: «وسألته عن أبي حمزة السكري، فقال: ثقة أخرج عنه

(٢٩٢) "أسئلة الحاكم": ق١٠أ.

(٢٩٣) "أسئلة الحاكم": ق١٠ب.

(٢٩٤) "أسئلة الحاكم": ق٩أ.

(٢٩٥) "أسئلة الحاكم": ق٩أ.

(٢٩٦) "أسئلة الحاكم": ق٩ب.

(٢٩٧) "أسئلة الحاكم": ق١٠أ.

(٢٩٨) "أسئلة الحاكم": ق٩ب.

في الصحيح»[٢٩٩].

قلت: فمن خلال النصوص السابقة، عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، في توثيق الرواة، يتضح أنه يجلّ الصحيحين، ويعترف بصحة منهجهما ويعتبر إخراجهما للراوي في الجملة توثيقاً، ولهذا يقول في الرواة السابقين، الذين هم ثقات عنده، عند ما يسأله أحد تلاميذه عن واحد منهم: قد أخرجه البخاري، أو مسلم، أو أخرج في الصحيحين. وكأن هذا من الأدلة في نظره على ما يراه من توثيق الراوي، والله أعلم.

٢- الدليل الثاني:

إحالته في تصحيح الأحاديث -أحياناً- على الصحيحين أو أحدهما، كما حصل له هذا في مواضع كثيرة من كتاب (السنن) منها:

أ - في (السنن) ١/٣٨٠ قال في حديث: "أخرجه البخاري".

ب- في (السنن) ٢/١٦٢ قال في حديث: "أخرجه البخاري".

جـ- في (السنن) ٢/٢٨٣ قال في حديث: "إسناد ثابت صحيح أخرجه مسلم بهذا الإسناد".

د- في (السنن) ٣/٦٥ قال في حديث: "أخرج في الصحيح".

هـ- في (السنن) ٣/٦٥ أيضاً قال في حديث: "هذا صحيح أخرجه البخاري".

و- في (السنن) ٣/٩٠ قال في حديث: "أخرجه البخاري".

ز- في (السنن) ٣/٩٢ قال في حديث: "صحيح أخرجه مسلم".

---

(٢٩٩) "السُّلَمِيّ": ق١١ب.

فكأن الدَّارَقُطْنِيّ في هذه المواضع يصحح الأحاديث، ويعتبر من الأدلة على صحتها إخراج الصحيحين أو أحدهما لها.

٣- الدليل الثالث:

كتاب "الإلزامات" الذي ألّفه لإلزام صاحبي الصحيحين بإخراج أحاديث يرى صحتها، مثل ما أخرجاه -في الجملة- في صحيحيهما.

فموضوع الكتاب من لازمه تصويب منهج الصحيحين -في الجملة-، ولهذا فإنه يقول في الكتاب: «يلزم مسلما إخراج حديث كذا...»، أو «يلزم البخاري إخراج حديث كذا...»، أو «يلزمهما إخراج حديث كذا...».

وقال في مقدمة الكتاب:

"ذِكْرُ ما حضرني ذكره، مما أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما، من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيها به، ولم يخرجاه أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما فيما نذكره إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق»[٣٠٠].

ومضمون الكتاب يؤكد -أيضاً- رأي الدَّارَقُطْنِيّ هذا -تصريحا لا تلميحا- زيادة على الذي مرّ آنفاً.

ومن ذلك قوله: «واتفقا على إخراج حديث معيقيب، ولم يَرْوِ عنه غير أبي سلمة من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاري بحديث سنين بن جميلة، ولم يرو عنه غير الزهري من

---

(٣٠٠) "الإلزامات" للدارقطني: ص٧٣-٧٤.

وجه يصح مثله...

وانفرد البخاري بحديث شيبة بن عثمان، ولم يرو عنه غير أبي وائل من وجه يصح مثله...

وانفرد مسلم بحديث الأغر المزني، ولم يروه عنه غير أبي بردة بن أبي موسى، من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم بحديث أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي، من وجه يصح مثله.

وانفرد مسلم برافع بن عمرو الغفاري أخي الحكم بن عمرو، ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت، من وجه يصح مثله، ...إلخ»[٣٠١].

ومن ذلك قول الدَّارَقُطْنِيّ -بعد أن ذكر أحاديث لبعض الصحابة، فلخصهم بقوله:

ذِكْر أحاديث رجال من الصحابة ﷺ رووا عن النبي ﷺ، رُويت أحاديثهم من وجوه لا مطعن في ناقلهما، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما، وعلى ما قدّمنا ذكره ما أخرجاه أو أحدهما، وبالله التوفيق.

١-[٣٠٢] قد بدأنا في أول الورقة[٣٠٣] بحديث قيس بن أبي حازم عن دُكين ابن سعيد.

---

(٣٠١) "الإلزامات" للدارقطني: ص٩٢-٩٤.

(٣٠٢) الأرقام من وضعي.

(٣٠٣) يعني: أول "الإلزامات".

٢- وحديثه عن الصنابح بن الأعسر.

٣- وحديثه عن أبيه أبي حازم.

٤- وحديثه عن أبي شهم، عن النبي ﷺ.

٥- وحديث نبيط بن شريط، من رواية أبي مالك الأشجعي.

٦- وحديث محمد بن حاطب، من رواية سماك بن حرب.

٧- وحديثه أيضاً من رواية أبي مالك الأشجعي.

٨- وحديث قتادة، عن أبي المليح بن أسامة بن عمير، عن أبيه.

٩- وحديث أبي المليح عن أبي عزة يسار بن عبد، رواه أيوب عنه.

١٠- وحديث أبي الأحوص الجشمي، عن أبيه، من رواية ابن إسحاق، وأبي الزعراء، وعبد الملك بن عمير، عنه.

١١- وحديث الحسن بن أحمر بن جزء السدوسي، من رواية عباد بن راشد، عنه»[٣٠٤].

قلت: وقد بلغت الأحاديث في الإلزامات نحو سبعين حديثاً. وأظن هذا الرأي واضحاً في الكتاب، لا يحتاج إلى توضيح أكثر من هذا.

وهو موقف من الصحيحين يقابل موقفه رحمه الله من الصحيحين في كتاب: "التتبع..." ظاهراً.

ولكن الذي أعجب منه هنا شهرة موقفه منهما في "التتبع..." عند عامة طلاب العلم، وعند المعاصرين بخاصة، بحيث إنه عند إطلاق رأي الدَّارَقُطْنِيّ

---

(٣٠٤) "الإلزامات": ص٩٧-٩٨.

في الصحيحين، لا يتبادر إلى الذهن سوى هذا، ولا يخطر بالبال أن له "كتاب الإلزامات" وغيره من الأمور التي تدل على الرأي المقابل. وموقفه هذا شبيه بموقف الحاكم تماما.

لكن الحاكم رحمه الله، يعذر الشيخين في ترك ما تركاه من الحديث الصحيح كما هو معلوم عنه، وكما يدل عليه قوله في مقدمة "المستدرك": «...ولم يحكما (يعني الشيخين)، ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه...»[٣٠٥].

في حين أن الدَّارَقُطْنِيّ -فيما يبدو لي- لا يعذرهما في ترك ما تركاه من الأحاديث على شرطهما أو مثله، ويدل على هذا اسم كتابه "الإلزامات"، ومقدمته، وما نقلته منه قريباً، وغيره كثير من الكتاب. والله أعلم.

وقد صرّح الدَّارَقُطْنِيّ نفسه بذلك في النصوص السابقة على أن رأي الدَّارَقُطْنِيّ هذا مردود عند الأئمة بالنصوص المأثورة عن الشيخين رحمهما الله تعالى في أنهما لم يقصد كلٌّ منهما جمع كل حديث صحيح في كتابه.

وفوق ذلك فإن الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى قد أورد بعض الأحاديث في "الإلزامات" مدعيا أنها على شرط الشيخين، وليست كذلك، كما في حديث رقم ٣٥،و٣٦، و٥٢، و٥٦، و٦٤، وغيرها من الإلزامات.

وأيضاً فإنه ليس كل رجل أخرج له الشيخان يكون من شرطهما على الإطلاق، لأنه قد يكون على شرطهما في بعض شيوخه، وليس على

---

(٣٠٥) "المستدرك" للحاكم: ٢/١.

شرطهما في بعض شيوخه الآخرين، ونحو ذلك.

وعلماء الحديث بعامة على هذا الرأي، ولم يقبلوا ما ادعاه الدَّارَقُطْنِيّ أو غيره.

قال السخاوي: «... فإلزام الدَّارَقُطْنِيّ لهما، في جزء أفرده بالتصنيف بأحاديث رجال من الصحابة رويت عنهم من وجوه صحاح، تركاهما مع كونهما على شرطهما، وكذا قول ابن حبان: ينبغي أن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج أحاديث هي من شرطهما. ليس بلازم»[٣٠٦].

ثم إن الأحاديث التي ينطبق عليها شرط الشيخين أو أحدهما كثيرة إذا تتبعها الحافظ المحدث واستقصاها، فلا معنى لذكر سبعين حديثاً وإلزام الشيخين بها.

إلا أن عذر الدَّارَقُطْنِيّ في هذا أنه أراد ضربَ الأمثلة فقط، لا سيما أنه أورد في كتاب "الإلزامات" ما جال بخاطره وَقْتَ الكتابة، ولذلك قال في مقدمته: «ذِكْر ما حضرني ذكره...إلخ».

٤- الدليل الرابع:

رسالته في "ذِكْر أقوام أخرج لهما الشيخان في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتابه: "الضعفاء..."، وسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ، فأجاب في أكثرهم بالتوثيق، فخالف النسائيَّ فيهم.

وهذه الرسالة دليل قوي على هذا المسلك من الإمام الدَّارَقُطْنِيّ تجاه الصحيحين، وقد ضربت أمثلة من هذه الرسالة في المبحث الرابع من هذا الفصل.

---

(٣٠٦) "فتح المغيث": ٣١/١.

فمجموع هذه الأدلة الأربعة تؤكّد هذا الموقف -في نظري- والله أعلم.

ثالثاً: بيان الموقف الثاني:

الموقف الثاني هو نقد، للصحيحين، وذلك بتضعيف راوٍ فيهما، أو في أحدهما، أو بتضعيف حديثٍ فيهما، أو في أحدهما.

ويمثّل هذا الموقف كتابه: "التتبع، لما أخرج في الصحيحين، وله علّة"، إذ تتبع فيه كل حديث ينتقده على الصحيحين، وبلغ مجموعها ٢٠٠ مائتي حديث، وليست كلها عنده بعلة قادحة.

وهذا لا يتعارض مع رأيه السابق -كما تقدم-، لأن هذا نقد للصحيحين ليس في منهجهما جملة بل في بعض الجزئيات التطبيقية.

والإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى منتقد في أكثر آرائه في هذا الموقف.

والحث أن "كل حديث في الصحيحين متصل السند فهو حديث صحيح" وهذه قاعدة أُسلّم بها.

وقبول العلماء للصحيحين، وإجماعهم على ذلك على مرّ العصور يؤيدها، وأقوالهم كذلك تؤيدها، وإن كان هناك أقوال أخرى لبعض الأئمة -كالدَّارَقُطْنِيّ في موقفه هذا- تُعارِض عموم هذه القاعدة، إلا أنه لا معوّل عليها، وليست هي المعتمدة، لأن تلك الأقوال لا تخرج عن أمرين:

الأول: إما أن تكون مبنيّة على سبب أو أسباب مسلّم بها، ولكنها لا تضرّ بصحة الحديث في منهج المحدثين.

الثاني: وإما أن تكون مبنيّة على سبب أو أسباب غير مسلّم بوجودها في

الحديث أو الأحاديث فتُردّ أصلا.

فتكون هذه الأقوال على كلا الحالين غير مقبولة وغير مؤثرة في مكانة الصحيحين وفي صحة جميع ما فيهما من الأحاديث المتصلة.

ولست أرى حاجة لسرد أقوال الأئمة في الثناء على الصحيحين ومنهجهما، والاعتراف بصحتهما، لأن أقوالهم في ذلك معروفة، موجودة في الكتب، فنقْلها من جديد لن يفيد بل هو عَبَث. ولأن السامع أو القارئ سيقول إذا قرأها: إن هناك أقوالا تعارضها.

ولديّ قناعة بمطابقة الصحيحين في منهجهما لأصول المحدثين في قبول الأخبار وردِّها وأن كل ما فيهما من الحديث المتصل صحيح.

وأرى أن يكتب في هذا الموضوع على ضوء دراسة تطبيقية موضوعية وستؤكد هذه الدراسة -إذا خرجت بعلم ومنهج سليم- قاعدَةَ: "كل حديث في الصحيحين متصل السند فهو حديث صحيح"(٣٠٧).

وقد درس العلماء انتقادات الناقدين للصحيحين بعامّة، وانتقادات الدَّارَقُطْنِيّ بخاصة، فردوا عليها.

---

(٣٠٧) وقد كنت أردتُ تسجيل بحثي في هذا الموضوع، لقناعتي الشديدة بما ذكرت، ولكن لم يقدر الله تعالى ذلك، وفي تقديري أن الموضوع يحتاج إلى دقة، وسعة اطلاع، وسداد منهج.
ولا يمكن أن يبحث الموضوع هنا على أنه جزئية في موضوع آخر، لأن هذه الأحاديث، يحتاج -على أقل تقدير- كل حديث منها ثلاث صفحات، فيكون المجموع ستمائة صفحة، ولو تجاوزْتُ هذا كله فكتبت فيه بهذا الحجم لخرجت عن الموضوع.

ومن ذلك -على سبيل المثال-:

١- جوابات أبي مسعود الدمشقي (إبراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ) لانتقادات الدَّارَقُطْنِيّ لصحيح مسلم.

وقد أورد فيه أوهاما للدارقطني -رحمه الله تعالى- في تتبعاته.

٢- "هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري" لابن حجر، فقد أجاب فيه ابن حجر رحمه الله تعالى عن تلك الانتقادات، على وجه الإجمال ثم على وجه التفصيل.

٣- "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" لابن حجر أيضاً، تعرّض فيه للردّ على تلك الانتقادات في مواضعها.

٤- "شرح صحيح مسلم" للإمام النووي، تعرّض فيه للردّ على الانتقادات الموجهة لمسلم أو للشيخين أحيانا.

وكذا غالب شروح الصحيحين.

٥- "المدخل" الكبير للحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب المستدرك وأحد تلاميذ الدَّارَقُطْنِيّ، عقد فيه بابا طويلا خاصا بالدفاع عن البخاري ومسلم في إخراجهما لبعض المنتقدين عليهما.

وسواها من المؤلفات التي تولّت الدفاع عن الصحيحين إجمالاً أو تفصيلاً، على وجه الشمول أو الاقتصار على بعض المواضع، مما يفيد بمجموعه مكانة عظيمة للصحيحين.

ودرس هذا الموضوع بعض الباحثين المعاصرين، منهم الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، في رسالته للدكتوراه، بعنوان: "بين الإمامين: مسلم والدَّارَقُطْنِيّ".

وتوصَّل الشيخ ربيع -بعد دراسةٍ نَقْدية تطبيقية، أجْراها على الأحاديث المنتقدة على الإمام مسلم من قِبل الدَّارَقُطْنِيّ -إلى نتائج لا تختلف- في الجملة- مع الحقيقة التي ذكرتها تجاه أحاديث الصحيحين بل تؤيدها، ولخص ما توصّل إليه بقوله: «يمكن إرجاع انتقادات الدَّارَقُطْنِيّ وتتبعاته للإمام مسلم إلى الأقسام الآتية:

١- انتقاد موجّه إلى أسانيد[٣٠٨] معينة، فيبدي لها عللا من إرسال، أو انقطاع، أو ضعف راو، أو عدم سماعه، أو مخالفته للثقات في أمرٍ ما. ويتبين في ضوء الدراسة والبحث أنه غير مصيب فيما أبداه من علة. وهذا النوع من الانتقادات لا يكون له تأثير في متون تلك الأسانيد لعدم ثبوت العلل التي أبداها.

٢- انتقاد موجّه إلى الأسانيد، فيبدي لها عللا من انقطاع، أو عدم سماع، ...إلخ، ويكون مصيبا فيما أبداه من علّة، لكن تأثيره قاصر على ذلك الإسناد المعين. والمتن يكون صحيحاً من طريق أو طرق أخرى، وله من المتابعات والشواهد ما يزيده قوة.

٣- انتقاد موجّه إلى المتن، كأن يدعي في حديثٍ ما أنه لا يصح إلا موقوفا ولم يثبت رفعه، أو يدعي أنه من قول أحد التابعين، ولا يصح رفعه أو يدعي أن جملة معينة قد زِيدت في متنٍ بسبب وهم أحد الرواة.

ويكون مصيبا في ذلك، ويكون لهذا الانتقاد أثره، لثبوت دعواه، ولعدم

---

(٣٠٨) في الأصل: "أسناد".

المتابعات والشواهد لذلك المتن. وهذا النوع قليل جداً لا يجاوز خمسة أحاديث.

٤- انتقاد موجَّه إلى المتن، كأن يدعي في حديثٍ ما أنه لا يصح إلا موقوفاً على[٣٠٩] صحابي معين، أو مرسلاً من قول فلان، ويبين في ضوء الدراسة أن دعواه لا تثبت. وهذا يكون بالبداهة لا أثر له في ذلك المتن الذي ادعى فيه تلك العلة"[٣١٠].

(٣٠٩) في الأصل: "عن".

(٣١٠) "بين الإمامين: مسلم والدَّارَقُطْنِيّ"، للشيخ ربيع مدخلي: ٢/٢٣٣.

الباب الثاني

مُصنّفاتُه والكلام عنها

ويشتمل على تمهيد وأربعة فصول:

- تمهيد: مكانته في التصنيف.

الفصل الأول : مؤلفاته الموجودة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول : المطبوع منها.

المبحث الثاني : المخطوط منها.

الفصل الثاني : مؤلفاته المفقودة.

الفصل الثالث : المؤلفات المنسوبة له خطأً.

الفصل الرابع : سرد جميع مؤلفاته، مرتبةً على حروف المعجم.

تمهيد: مكانته في التصنيف:

كما أصبح الدَّارَقُطْنِيّ مرجعاً للعلماء والطـلاب في زمنـه، فقـد أصبحـت مؤلفاته مرجع الناس من لدن زمنه إلى الوقت الحاضر.

ولهذا يقول ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- بعد أن ذكر أصحاب الكتـب الخمسة المعتمدة في الحديث: «سبعة من الحفاظ في ساقتهم، أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا:

أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي... ثم الحـاكم أبـو عبـد الله ابن البيِّع النيسابوري... ثم أبـو محمـد عبـد الغـني بـن سعيد الأَزْدي حـافظ مصر... ومن الطبقة الأخرى:

أبو عمر بن عبد البَرِّ النمري حافظ أهل المغرب... ثم أبو بكر أحمـد بـن الحسين البيهقي... ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي... رحمهم الله وإيانا والمسلمين أجمعين، والله أعلم»[١].

ويقول الحافظ ابن كثير، رحمه الله تعالى، مُثْنياً على الدَّارَقُطْنِـيّ ومؤلفاتـه: "الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة: ... سمع الكثـير، وجمـع وصنـف وألّـف وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحـده، وإمـام دهـره في أسمـاء الرجـال وصناعـة التعليـل، والجـرح والتعديل، وحسن التصنيف والتـأليف، واتسـاع الروايـة، والاطـلاع التـامّ في الدراية، له كتابه المشهور[٢]، من أحسن المصنفات في بابه، لم يسبق إلى مثله،

---

(١) "علوم الحديث"، لابن الصلاح (مع المحاسن): ٥٨٦-٥٨٧، وانظر: "أسمـاء الرجـال"، للطيبي: ق٤٧ب.

(٢) يريد: كتاب "السنن".

ولا يُلحق بشكله، إلا من استمدّ من بحره وعمل كعمله.

وله كتاب "العلل"، بيَّن فيه الصواب من الدَخَل، والمتصل من المرسل والمنقطع من المعضل.

وكتاب "الأفراد" الذي لا يفهمه، فضلاً عن أن ينظمه، إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد.

وله غير ذلك من المصنفات، التي هي كالعقود في الأجياد»[٣].

وقد ألَّف الإمام الدَّارَقُطْنِيّ مؤلفات عديدة أكثرها في الحديث ونقده. ومؤلفاته في علوم الحديث أكثر منها في الحديث وغيره.

وقد تميزت بالأَصالة العِلْمية، فلم يعتمد فيها على النقل، بل كل مصنفاته مستقلٌ في إنشائها، فلم يكن فيها كتاب مختصراً لكتابِ غيره، أو شرحا أو نحو ذلك.

ومؤلفاته بعضها مَوْجود، وبعضها لازال مفقوداً.

والموجود منها أكثره مطبوع، وقد كنت قلتُ في وقت إعداد هذه الرسالة، بأن أكثرها مخطوط[٤]. أمّا الآن، فالحمد لله قد طُبع كثيرٌ مِن مؤلفاته، إنْ لم يكن جلّها، كما هو واضحٌ مِن بيان المطبوع والمخطوط مِن مؤلفاته.

وسأَذكر فيما يلي مصنفات الدَّارَقُطْنِيّ على الوجه الآتي:

الفصل الأول: مؤلفاته الموجودة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المطبوع منها. المبحث الثاني: المخطوط منها.

الفصل الثاني: مؤلفاته المفقودة. الفصل الثالث: المؤلفات المنسوبة له خطأً.

الفصل الرابع: سرد جميع مؤلفاته، مرتبةً على حروف المعجم.

---

(٣) "البداية والنهاية": ٣١٧/١١.

(٤) كنتُ قلت في ذلك الوقت: "فلم يطبع من مؤلفاته -على أهميتها- إلا القليل".

الفصل الأول

مؤلفاته الموجودة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المطبوع من مصنّفاته: بيانها، والكلام عنها.

المبحث الثاني: المخطوط من مصنّفاته: بيانها، والكلام عنها.

المبحث الأول

المطبوع من مصنّفاته: بيانها، والكلام عنها

فيما يلي أذكرُ ما اطّلعتُ عليه مِن مصنّفات الإمام أبي الحسن الدارقطني، رحمه الله تعالى، المطبوعة، مرتّبةً على حروف الهجاء، مع الكلام عليها بما ظهر لي تجاه كلٍّ منها، وذلك مِن خلال الوقوف على الكتاب.

وربما كان مِن المهمّ الإشارة هنا إلى أن تلك الكتب قد كنتُ اطّلعتُ عليها مخطوطاتٍ، غالباً، ولهذا كانت إحالاتي عليها في صورتها الخطّيّة، وإنْ طُبع أكثرها فيما بعد.

فمِن مصنّفات الإمام الدراقطنيّ المطبوعة ما يلي:

١- "الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس":

عَزاه ابن خير الإشبيلي للدارقطني في "الفهرست": ١٨٠ والذهبي في "سير أعلام النبلاء": ٧٧/٨.

وفؤاد سزكين في ١/٥١٤.

ويوجد منه نسخة في "الظاهرية" بدمشق في مجموع رقم ٢١/٦٣ من ق٢٥٥أ - ٢٦٧ب، ثم زيدت إلى ق٢٧٠. ويبدو من آخرها أنها نسخة ناقصة أيضاً.

ولها صورة في المكتبة الصدّيقية بمكة(٥)، بمجموع رقم ١٦ حديث.

---

(٥) هي مكتبة للشيخ عبد الرحيم بن صدّيق، جزاه الله خيراً، وقفها سلفاً على الحرم المكي بعد وفاته.

وكذا لها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وفي أوله:

«الجزء فيه الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس ﷺ، وفي تضاعيفها أحاديث حدّث بها مالك في الموطأ على وجه، وحدّث بها في غير الموطأ على وجه آخر. تخريج أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ مختصراً غير مستقصى»(٦).

والكتاب لا يقل أهمية عن مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ الأخرى المشهورة، لنفاسة موضوعه، وهو يَلْفت نظر القارئ إلى قوة حافظة الإمام الدَّارَقُطْنِيّ وسعة اطّلاعه.

وللتدليل على ما أقول: أنقل أنموذجاً من أول الكتاب:

«... أنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ الحافظ في كتابه، قال: ذِكْر الأحاديث التي رواها مالك بن أنس عن الزهري، وخالفه أصحاب الزهري فيها.

روى مالك بن أنس، عن الزهري، عن طلحة بن عبدالله بن عوف، عن عبد الرحمن بن سهيل، عن سعيد بن زيد قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (من ظلم شبراً من الأرض طُوّقه من سبع أَرضين). وربما قال: عن عبد الرحمن بن عمرو ابن سهيل، هكذا حدّث به عبد الله بن وهب عن مالك. وليس هو في الموطأ.

روى هذا الحديث معمر، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن خالد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وأبو أويس، وغيرهم عن الزهري عن طلحة بن عبدالله بن عوف، وشعيب بن أبي حمزة، وهبّار بن

---

(٦) ق١ (صفحة العنوان).

عقيل، وغيرهم فرووه عن الزهري عن عروة عن عائشة. منهم من أضاف إلى عروة رجلا وأسندوه عن عائشة. وأسنده شعيب عن عائشة وأم سلمة.

وخالفوه أيضاً في اسم بنت أخي حذيفة بن عتبة فسموها هنداً[٧] بنت الوليد وهو الصواب. والله أعلم»[٨].

وقد طبع الكتاب[٩].

٢- "أحاديث الصفات":

هي رسالة صغيرة، جمع فيها الدَّارَقُطْنِيّ بعض أحاديث الصفات التي وردت عن النبي ﷺ وصفاً لله تعالى كاليدين، والأصابع، والضحك والكلام، والكرم، والرحمة...إلخ صفاته العلا سبحانه وتعالى على الوجه الذي يليق به سبحانه.

وبعض الأحاديث التي أوردها مروية في البخاري أو في مسلم أو فيهما، والدَّارَقُطْنِيّ أحيانا يشير إلى ذلك، وأحيانا يقول: رواه أبو داود، أو النسائي، وهكذا.

وقد جمع فيها أحاديث الصفات على غير تبويب موضوعي، إلا أنه يأتي بأحاديث النزول مثلا، فإذا انتهى مما قصد إيراده فيه انتقل إلى أحاديث إثبات اليدين، مثلاً، وهكذا.

ولم يتكلم فيها على الأحاديث صحةً وضعفاً، كما لم يتكلم عليها فقهاً

---

(٧) في الأصل: "هند".

(٨) "الأحاديث التي خولف فيها مالك"، للدارقطني: ق٢أ-ب.

(٩) الرياض، مكتبة الرشد، وشركة الرياض، ط.الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

أو تأويلاً، بل ترك ذلك لفقه الفقيه.

والرسالة في عشر صفحات، الصفحة ٣٣ سطراً، ومجموع أحاديثها نحو من ستين حديثاً.

منها نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٣٣١٤ب من ورقة ١٠٣-١١٥ بدار الكتب المصرية بالقاهرة، ولها نسخة أخرى في الظاهرية. وصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وصورة عند الشيخ حماد الأنصاري.

وطُبعت هذه الرسالة[١٠].

٣- "أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه وزياداتهم، ونقصانهم":

منه نسخة مخطوطة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ١٥٧٩م (من ق٩٨-١٢١).

بدأه بنسب الإمام مالك فيما يقرب من صفحة. ثم قال: «ذكر ما أسند مالك مما روي عنه في الموطأ -على اختلاف الرواة عنه فيه- بذكر اختلافهم، واتفاقهم، وانفراد بعضهم بالرواية عنه فيه على بعض دون غير الموطأ من حديثه»[١١].

ثم قال: «ذكر ما أسند في الموطأ عن الزهري عن أنس بن مالك: خمسة

(١٠) بتحقيق عبد الله الغنيمان، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. كما طُبعت في: مصر، دار إحياء السنّة، وطبعت في: سوريا، دار الثقافة، ١٤١٤هـ.

(١١) "أحاديث الموطأ...": ق٢أ.

أحاديث...»[١٢].

ثم سردها وبيّن اختلاف الرواة واتفاقهم فيها... وهكذا، وذكر فيه الرواة للموطأ في جميع أسانيده على كثرتهم.

وهو كتاب قيّم -على صغر حجمه- له أهميّة كبرى في موضوع دراسة الموطأ وتحقيقه.

وهو -على صغر حجمه- يدل على قوة حافظة هذا الإمام لدرجة تدهش المرء.

وقد طبع[١٣].

٤- "أحاديث النزول":

رسالة صغيرة في ١٩ صفحة في مجموع رسائل مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكذلك عند الشيخ حماد الأنصاري، تبدأ من ص١٠٤، وتنتهي بصفحة ١٢٢.

والرسالة لها نسختان: نسخة بمكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد، ونسخة بمكتبة "سراي ريڤان كشك" بتركيا[١٤].

ساق فيها المؤلف الروايات الواردة في نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا،

---

(١٢) "أحاديث الموطأ....": ق٢أ.

(١٣) القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٥هـ، بعناية السيد عزت العطار الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

(١٤) انظر: فؤاد سزكين: "تاريخ التراث العربي": ١/٥١١-٥١٥.

ورتبها على مسانيد الصحابة.

فبدأ بمسند علي بن أبي طالب ﷺ، ثم جبير بن مطعم، ثم جابر بن عبدالله، ثم عبدالله بن مسعود، ثم أبي هريرة -وهو مسند أطال فيه- ثم عمرو بن عَبَسَة، ثم رفاعة بن عرابة الجهني، ثم عثمان بن أبي العاص الثقفي، ثم أبي الدرداء، ثم سلمة جد عبد الحميد[١٥] بن يزيد بن سلمة.

ثم ذكر أحاديث النزول ليلة النصف من شعبان على المسانيد أيضاً، فبدأ بمسند أبي بكر الصديق، ثم معاذ بن جبل، ثم أبي ثعلبة الخُشَني، ثم كثير بن مرة الحضرمي، ثم عائشة أم المؤمنين، ثم أبي موسى الأشعري.

ثم قال في الآخر: "ذكر الرواية حديث من قال: إن الله عز وجل ينزل إلى الدنيا..."، فذكر فيه حديثين.

ولم يتحدث عن فقه النصوص، بل اكتفى بإيرادها فقط، ليبين أن الأحاديث متواترة في إثبات النزول للباري تعالى، على ما يليق بجلاله.

وتَحْمل هذه الرسالة في بعض النسخ عنوان: "كتاب في بيان نزول الجبار كل ليلة رمضان، وليلة النصف من شعبان، ويوم عرفات، إلى سماء الدنيا".

وطُبع[١٦].

---

(١٥) في الأصل: عبد الحميدي، وهو خطأ.

(١٦) بتحقيق د.علي بن محمد فقيهي، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٥- "أخبار عمرو بن عبيد[17]، وإظهار بدعته":

وهو مجموع أخبار شنيعة يرويها الدَّارَقُطْنِيّ بأسانيدها إلى عمرو بن عبيد هذا الذي تفوّه بكلام في ذات الله تعالى، وفي كتابه العزيز لا يطيق النطقَ به مؤمن.

والإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى لم يعلّق على ما أورده عن هذا المنحرف من أخبار، اكتفاء بما تنادي به على نفسها من ضلال وانحراف.

وقد طبع الكتاب "نشره وتَرْجَمَهُ إلى الألمانية: المستشرق "يوسف فان إس"، الطبعة الأولى، ٥٧ النص العربي + ٥٦ الترجمة.

(المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٦٧م))[18].

منه صورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وصورة بمكتبة الشيخ عبد الرحيم بن صديق بمكة.

٦- "الإخوة والأخوات"(١٩):

وموضوعه أوضحه الدَّارَقُطْنِيّ في أوله بقوله:

«ذكر الإخوة ممن صحب النبي ﷺ، وروى عنه أو رآه ولم يرو عنه، أو

---

(١٧) "هو أبو عثمان البصري، المعتزلي، القَدَريّ، مع زهده وتألُّهه. قال ابن معين: "لا يكتب حديثه"، وقال النسائي: "متروك الحديث". "ميزان الاعتدال": ٢٧٣/٣.
وضعّفه الأئمة وحذّروا منه ومن مجالسته، لأنه كان على بدعة المعتزلة والقدرية، فتكلّم في ذات الله وأسمائه وصفاته بما لا يليق به تعالى.

(١٨) "معجم المخطوطات المطبوعة": ٨٢/٣.

(١٩) وقع خطأ في اسمه في "تاريخ التراث العربي": ٥١٥/١، حيث سماه بـ"كتاب الإخوة والأخوة"!!.

وُلد في عهده، أو ولد أخوه بعد وفاة النبي ﷺ، من الرجال والنساء.

فأول من نقدم ذكره من الإخوة من كان منهم من بني هاشم بن عبد مناف، ونبدأ منهم بذكر أولاد رسول الله ﷺ إذْ كانت ابنتاه فاطمة وزينب عليهما السلام قد روي عنهما الحديث، فنذكرهما وإخوتهما، ونبين من روي عنه منهم، ومن لم يرو عنه، والله الموفق للصواب»[٢٠].

وهو كتاب مفيد في معرفة أنساب أصحاب النبي ﷺ ومن عاش في زمنهم.

سلك فيه المؤلف مسلك الاختصار ليوقف القارئ على الحقيقة بأقصر عبارة مع استيفاء الموضوع.

ورتبه المؤلف على الترتيب الآتي:

الإخوة من أولاد رسول الله ﷺ.

الإخوة من ولد عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف.

الإخوة من ولد أبي طالب بن عبد المطلب.

الإخوة من ولد الحارث بن عبد المطلب.

الإخوة من ولد العباس بن عبد المطلب.

الإخوة من ولد الخطاب بن نفيل.

الإخوة من ولد عمر بن الخطاب.

واعتبر هذه عناوين مباحث الكتاب.

ويوجد نسخة من الكتاب في "تشستربيتي" برقم ٦/٣٨٥٤ في تسع

---

(٢٠) "كتاب الإخوة والأخوات": ق ٢ أ.

أوراق ذات وجهين. وهي نسخة ناقصة، حيث قال في آخر ورقة منها: «يتلوه في الذي يليه الإخوة من ولد عفان بن أبي العاص...»[٢١]. ومنها صورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ويلزم التنبيه هنا إلى أن السخاوي أشار في "فتح المغيث..." في (الإخوة والأخوات) أن الدَّارَقُطْنِيّ ألّف كتاباً في "خصوص الإخوة من ولد كلٍ من عبد الله وعتبة بن مسعود"[٢٢].

قلت: فإن قصد به هذا الكتاب الذي تحدثت عنه آنفا فقد وهم، لأن موضوعه كما أسلفت، وإن قصد به كتاباً آخر للدارقطني فهو مفقود.

والله أعلم.

وقد طُبع هذا الجزء الصغير منه[٢٣].

٧- "أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبدا لله بن أبي بُردة -١٤٠هـ، عن جده أبي بُردة بن موسى، عن أبي موسى الأشعري":

ذكره فؤاد سزكين في ١/٥١٥-٥١٦، وقال: إنه موجود في مكتبة "شهيد علي، ٥٤١، (١٣٦أ-١٧٤أ...".

ولم أستطع الحصول عليه.

وقد طُبع[٢٤].

---

(٢١) "الإخوة والأخوات"، للدارقطني: ق ٩ ب.

(٢٢) "فتح المغيث..."، للسخاوي: ٣/١٦٣.

(٢٣) بتحقيق د.باسم فيصل الجوابرة، الرياض، دار الراية، ط.الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(٢٤) بتحقيق محمد عبد الكريم عبيد، مكة المكرمة، جامعة أُم القرى، ١٤٢٠هـ.

٨- "أسئلة البَرْقانِيّ":

ذكر فيه جملة وافرة من الرجال، الذين حكم عليهم الدَّارَقُطْنِيّ جرحاً وتعديلاً، بعبارة وجيزة، يظهر فيها حصافة هذا الإمام، وإنصافه، وسعة اطلاعه.

ويقع في ثلاث عشرة ورقة، في الوجه الواحد خمسة وعشرون سطرا تقريباً.

وقد رتبهم البَرْقانِيّ على حروف المعجم.

وممن ذكره: البَرْقانِيّ، والخطيب، والسخاوي، وخلق كثير.

له نسخة في مكتبة "سراي"، أحمد الثالث: ١٢/٦٢٤ (من ق ١٠٤أ-١١٦أ)، ونسخة في (دار الكتب بالقاهرة: حديث ١٥٥٨ من ٥٣٩-٥٤٦) قال في أول الجزء:

«أخبرنا الشيخ أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الكرجي، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقانِيّ الحافظ قال: "هذه فصول نقلتها من رقاعٍ كنت أثبتُّ فيها مما سألت الشيخ أبا الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ الحافظ، فنقلتها الآن بما أجابني عنه ما سألته من ذلك، ورتبتُها على حروف المعجم ليقرب على الطالب إدراكها إن شاء الله تعالى»[٢٥].

وعليه ذيل في نحو ثلاث ورقات، رواه الخطيب، عن البَرْقانِيّ، عن الدَّارَقُطْنِيّ، أوله: "قال الخطيب: وكانت عند أبي بكر في جزأين تعليقات عن أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ من جزء ثالث..." فأوردها.

وطبع[٢٦].

(٢٥) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١أ.

(٢٦) تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، لاهور، أحمد ميان تهانوي، ١٤١٤هـ، وطُبع بتحقيق مجدي السيد إبراهيم، القاهرة، مكتبة القرآن، ١٩٨٩م.

٩- "أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه":

كتاب يقع في إحدى عشرة ورقة، في الصفحة الواحدة ما بين أربعة وعشرين وخمسة وعشرين سطراً.

منه نسخة مخطوطة في "سراي" أحمد الثالث: ٦٢٤/٢٣ من ق٢٦٨ب-٢٧٩أ.

ومنها صورة لدى الشيخ حماد الأنصاري، في المدينة المنورة.

وهو أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه، قال في أوله:

«ذكر أسامي مشايخ من أهل العراق خفي عليَّ أحوالهم في الجرح والتعديل، علقت أساميهم، وعرضته على شيخنا أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ الحافظ رحمه الله تعالى فعلّق بخطه تحت أساميهم ما صحّ له من أحوالهم. ثم سألته فشافهني بها»[٢٧].

ومن هنا تأتي أهمية الكتاب، إذ أنه خلاصة ما صحّ لدى هذا الإمام من أقوال الأئمة في بعض الرواة والمشايخ، يبين به الحكم في الشخص جرحا وتعديلا، في كلمة موجزة فيقول: فلان ضعيف. فلان ثقة، فلان تكلموا في حفظه، وهكذا.

وأحيانا يتعرض لإيراد بعض ما انتقد على الراوي في إيجاز. وقد رتب الأسماء في أول الكتاب على حروف المعجم، ثم ترك الترتيب، وتزداد أهمية الكتاب -أيضاً- من جهة كونه أبان الحكم في كثير من الرواة المعاصرين للدارقطني الذين لم تهتم بهم كتاب التراجم، وقلّما يذكرون فيها.

ومن ذكر هذا الكتاب الإمام الحاكم نفسه، والذهبي، وابن حجر،

---

(٢٧) "أسئلة الحاكم للدارقطني": ق١أ.

وأصحاب الكتب الفهارس.

وقد طبع أخيراً[٢٨].

١٠- "أسئلة السُّلَمِيّ للدارقطني":

هي مجموعة أسئلة في الرجال من جهة جرحهم وتعديلهم، والمفاضلة بينهم أحيانا، وجّهها أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِيّ، للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، فأجاب عنها.

وقد رتب السُّلَمِيّ الأسماء على حروف المعجم.

ويقع الكتاب في خمس عشرة ورقة، في الوجه الواحد قرابة خمسة وعشرين سطراً.

وأحيانا تتفق هذه السؤالات وأجوبتها مع أسئلة الحاكم، وأسئلة السهْمي، وهذه السؤالات جميعاً ليست في الرجال خاصة في الجرح والتعديل، بل هي أعم إذ تخرج عن هذا أحياناً فتتعرض لذكر تواريخ الوفاة والحكم على بعض الأسانيد، والروايات، والأحاديث، وانتقاد بعض الآراء، وسرد الأنساب، ونحو ذلك من أنواع علوم الحديث.

لها نسخة في "سراي"، أحمد الثالث ١٦/٦٢٤ من ق١٥٧ب-١٧٢أ.

وممن ذكر هذه السؤالات: الذهبي في "تذكرة الحفاظ"، والبيهقي، وأصحاب الكتب الفهارس.

وطبع[٢٩].

---

(٢٨) بدراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بعنوان: "سؤالات الحاكم"، الرياض، مكتبة المعارف، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٢٩) دراسة وتحقيق سليمان آتش، الرياض، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

١١- "أسئلة السهمي للدارقطني":

منه نسختان: إحداهما: مطوّلة، توجد لها نسخة في "سراي"، أحمد الثالث ١٢/٦٢٤ من ق١٧٢ب-١٨٩ب. يذكر فيها الأسانيد، تقع في ست عشرة ورقة، مرتبة فيها الأسماء على حروف المعجم، وبدأ فيها بأسماء المحمّدين في ست ورقات.

وهذه السؤالات ليست كلها موجّهة للدارقطني -وإن كان كثير منها مما وجّهه السهْمي للدارقطني- ففيها سؤالات موجّهة إلى غيره من الأئمة المعاصرين للسهْمي.

ومن الأمثلة على ذلك أنه قال في: ق٤أ:

"سمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول ... وسمعت أبا محمد يقول... وسمعت أبا محمد يقول... وسألت أبا زرعة الجرجاني عن محمد بن حملون المستملي...".

وقال في: ق٤ب:

"سمعت أبا بكر بن عبدان الحافظ يقول... سمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول... وسمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول... وسمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول... سألت أبا محمد بن غلام الزهري... وسألت الحسن بن النضر بن زوران... وسألت أبا الحسن التمّار... وسألت أبا الحسن بن حماد القرشي... سألت أبا محمد بن غلام الزهري وأبا بكر بن زحر المنقري...".

فبهذا التمثيل، يظهر كثرة الأجوبة المنقولة في أسئلة السهمي عن غير الإمام الدَّارَقُطْنِيّ.

وبعد أن لاحظت ذلك رأيت في آخر سؤالات السُّلَمِيّ -وهي في

المجموع نفسه قبل سؤالات البَرْقَانِيّ- مكتوباً:

«يتلوه إن شاء الله تعالى بمقلوبها سؤالات أبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي عن الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ وغيره من المشايخ والحفاظ في الجرح والتعديل، رضي الله عنهم بكرمه أجمعين».

أما النسخة الأخرى: فهي نسخة "الظاهرية" بدمشق، في مجموع رقم ١١١ من ق٢٠٥-٢١٥، نسخة مختصرة إِذْ:

١- حُذفت منها الأسانيد.

٢- اختُصرت مادتها، فيوجد في النسخة الأولى ما لا يوجد فيها.

ومن الأمثلة على هذا: أن أول النسخة المطوّلة ليس موجوداً في المختصرة، وفي باب المحمدين بدأ في المطوّلة بستة أشخاص ثم بمحمد بن غالب تمتام، أما في المختصرة فإنه حذف الستة الأشخاص وبدأ بمحمد بن غالب.

والنسخة المختصرة يبلغ حجمها بالسماعات المثبتة نصف حجم المطوّلة تقريباً، وهي نسخة ليست جيدة ولا ينبغي الاعتماد عليها -في نظري- لأنه وقع فيها خلط فلم يميز فيها بين ما أخذه السهمي عن الدَّارَقُطْنِيّ، وبين ما أخذه عن غيره، وحذف منها الأسئلة وذُكرت الجوابات فقط.

وقد ذكر أسئلة السهمي أكثر مَنْ تكلم في الجرح والتعديل كابن حجر في "تهذيب التهذيب" كثيراً، والذهبي وسواهما.

وطبع(٣٠).

---

(٣٠) بدراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بعنوان: "سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره مِن المشايخ"، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ.

١٢- "الاستدراكات":

ذكره ابن خير في "الفهرست": ص٢٠٤، وقال: إنه جزءان.

كما عدّه غيره من الأئمة في مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ، كابن الصلاح، وابن كثير والذهبي، وابن حجر.

ويسمى: "التتبع" أيضاً.

منه نسخة في "السعيدية، حيدر آباد، حديث ٣٥٥ (١١٥ب-١٣٤ب،٧٨٦هـ)»[٣١].

وأما موضوع الكتاب فهو ذكر الأحاديث التي في الصحيحين ولها عِلّة في رأي الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، سواء كانت تلك العلة قادحة في صحة الحديث، أو غير قادحة عنده.

وقد اشتمل الكتاب على مائتي حديث، وليس الصواب فيها غالباً في جانب الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله، أو أنه في جانبه ولكن نقده لا يؤثر في صحة الحديث، وقد مضى بحث خاص برأي الدَّارَقُطْنِيّ في هذا الموضوع (في المبحث الخامس من هذا الفصل).

وقد أخطأ المستشرقون أصحاب "دائرة المعارف (الإسلامية)" إذْ قالوا عن الكتاب: «وهو بيان بمائتي حديث من الأحاديث الضعيفة التي أوردت في البخاري ومسلم»[٣٢]؛ فأوهموا أنه في بيان أحاديث ضعيفة في الصحيحين،

---

(٣١) "تاريخ التراث العربي": ١/٥١٤.

(٣٢) "دائرة المعارف (الإسلامية)": ٩/٨٩.

وهذه مغالطة!!، وكأن الأحاديث المذكورة متفق على ضعفها -كما يدل على هذا العبارة السابقة- وهذه مغالطة أيضاً!!. ومعلومٌ أن مِثْل هذا لا يؤخذ عن هؤلاء، وينبغي اطّراح هذه الدائرة، وإكمالها، وعدم اتّخاذها مرجعاً في أيٍّ مِن العلوم الإسلامية، أو التصوّرات عن دين الإسلام.

وقد طبع الكتاب محققاً، حققه -مع الإلزامات للدارقطني- مُقْبل بن هادي بن مُقْبل، بعنوان: "الإلزامات والتتبع"،وطُبع [٣٣].

١٣- "الأسخياء":

ذكره فؤاد سزكين، وقال: إنه يوجد في: "بنكي بور: ٥- القسم الثاني: ١٠١ رقم ٣٧٢ (٢٦ ورقة، القرن السادس الهجري) وطبع "مخطوط مدرسة كلكتا" سنة ١٩٣٤م بعناية وجاهة حسين في كلكتا، انظر كذلك: وجاهة حسين في "كتاب الأسخياء" للدارقطني في مجلة JASR 1914-548"[٣٤].

قلت: ولم أطلع عليه، لأن طبعه مضى عليه ما يقرب من سبعين عاماً؛ فهو في حكم المخطوط.

وذكره محمد بن أحمد بن محمد المالكي الأندلسي في جزء: "تسمية ما ورد به أبو بكر الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته، من الأجزاء

---

(٣٣) المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٣٩٩هـ، وهي طبعةٌ رديئة، وطُبع ط.٢: الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٢هـ، وطُبع طبعة مزيدة ومنقحة: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

(٣٤) فؤاد سزكين: "تاريخ التراث العربي": ٥١٢/١.

المسموعة والكبار المصنفة، وما جرى مجراها...»[٣٥]، وذكره بعنوان: "كتاب الأجواد"[٣٦].

ولا يَبعد أن يكون كلٌّ مِن كتاب: "الأسخياء"، و"الأجواد"، و"المستجاد مِن فعل الأجواد"=كتاباً واحداً، لكن اختلفت العناوين بحسب ذكْر النسّاخ أو الرواة، أو المؤلف؛ بدليل أنها كلها في موضوعٍ واحدٍ، والله أعلم. وانظر: "المستجاد" الآتي في موضعه.

١٤- "الإلزامات":

وهو جزء صغير، ذكر فيه الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ الأحاديث التي يرى أنها صحيحة على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما، أو يماثل شرطهما وليست في صحيحيهما، فهو في موضوعه نظير كتاب: "المستدرك على الصحيحين" للحاكم أبي عبد الله، مع الفارق الذي ذكرته فيما سبق.

وقد ذكره ابن خير في "الفهرست": ٢٠٣.

وذكره السخاوي، في "فتح المغيث": ٣١/١، وابن حجر.

وله نسخة في الآصفية بالهند ٣: ٢٦٠، حديث ٩٨٠ (٥٤ ورقة)[٣٧].

---

(٣٥) منه نسخة في الظاهرية: مجموع ١٨، الرسالة السادسة منه.

انظر: "الحافظ الخطيب البغداد وأثره في علوم الحديث"، للدكتور: محمود الطحان: ٢٨٢- وقد نقل الجزء كله.

(٣٦) المصدر السابق: ٢٩٦.

(٣٧) "تاريخ التراث العربي": ٥١٢/١.

ونسخة أخرى بالمكتبة "السعيدية" بحيدر آباد، حديث: ٣٥٥، (١١١ب-١١٥ب، ٧٨٦هـ)»[٣٨].

وقد طبع الكتاب محققاً مع كتاب "التتبع" في مجلد واحد بعنوان: "الإلزامات والتتبع"[٣٩]-كما سبق في "التتبع"-.

وقد مضى ذكر أمثلة وافية من "الإلزامات"، والموازنة بينه وبين "المستدرك" للحاكم في (المبحث الخامس من هذا الفصل).

وصُنّف في الرد عليه:

"جواب أبي مسعود محمد بن إبراهيم بن عبيد الدمشقي، عما بين فيه غلط أبي الحسين مسلم بن الحجاج".

منه نسخة في "السعيدية"، حديث ٣٥٥ (١٣٤ب-١٤١ب، ٧٨٦هـ)[٤٠].

ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وألّف أبو ذر الهروي كتاب: "تخريج الإلزامات" هذا في أربعة أجزاء حديثية[٤١].

● - "كتاب التتبع":

هو "كتاب الاستدراكات"، وقد مرّ، مع الكلام عليه.

---

(٣٨) "تاريخ التراث العربي": ٥١٢/١.

(٣٩) المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٣٩٩هـ، وهي طبعةٌ رديئة، وطُبع ط.٢: الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٢هـ، وطُبع طبعة مزيدة ومنقحة: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

(٤٠) "تاريخ التراث العربي": ٥١٢/١.

(٤١) انظر: "فهرست ابن خير": ص٢٠٣.

١٥- تعليقات على المجروحين، لابن حبان:

مثبتة على النسخة المحفوظة من كتاب المجروحين بدار الحديث النورية بدمشق.

ومن كتاب المجروحين نسخة منقولة عن هذه النسخة محفوظة بأيا صوفيا، برقم ٤٩٦.

وقد طُبع بعض هذه النسخة إلى نهاية الجزء الثاني، وتوقف الطبع قبل ترجمة: مندل بن عبد الله العبدي.

وطُبع في حواشي هذه النسخة، تعليقات الإمام أبي الحسن الدارقطني، إضافة إلى تعليقات أبي إسحاق بن شاقلا[٤٢]، وهي تعليقات واستدراكات وجيزة قليلة.

ثم طُبعت هذه الحواشي مجموعة مفردةً[٤٣]، بعنوان: "تعليقات الدارقطني على المجروحين، لابن حبان البستي، ومعه نقولات مِن كتاب الضعفاء للساجي مِن رواية ابن شاقلا...".

● - "الجرح والتعديل":

هو "كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين".

١٦- "ذِكْر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري":

يقول لطفي عبد البديع[٤٤] إنه يوجد منه: "نسخة نقلت من خط الدَّارَقُطْنِيّ

(٤٢) حيدر آباد، الهند، المطبعة العزيزية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

(٤٣) بيروت، الفاروق الحديثة-القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط.الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٤٤) في "فهرس المخطوطات المصورة"، لطفي عبد البديع، ١٣٧/٢.

عن نسخة الحميدي، مكتبة "كوپري" ٧،٤/٤٠ ق ٢٥٥×١٦٨ سم ف ٧٥٤".

قلت: لهذه النسخة صورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولكن عدد أوراقها ١٤ ورقة، وقد وضع لها هي والرسالة الآتية بعدُ عنوان واحد هو: "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم وذكراه في كتابيهما الصحيحين أو أحدهما".

وجُعلت الرسالة جزأين: **الأول**: "ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب محمد ابن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عنده عن رسول الله ﷺ من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه على حروف المعجم...".

والثاني: "في ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب مسلم بن الحجاج الملقب بالصحيح من التابعين فمن بعدهم على حروف المعجم".

فأما رسالة رجال البخاري فقد سرد فيها الدَّارَقُطْنِيّ الذين روى لهم البخاري في صحيحه مرتبين على حروف المعجم، لكنه ليس ترتيبا دقيقاً بل هو ترتيب تقريبي فيه تقديم وتأخير.

وجرى في هذه الرسالة على أن يرمز بالحرف "م" أمام رجال البخاري الذين روى لهم مسلم أيضاً، إلا أنه ترك الرمز لأشخاص هم من رواة مسلم أيضاً.

وهو جهد قيم، يدل على حافظة هذا الإمام؛ إذ كتب هذه الرسالة في وقتٍ لم تتوافر فيه الكتب والفهارس الخاصة برجال الصحيحين أو الكتب الستة، وعند مراعاة هذا يُعذر الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في المؤاخذات على الرسالة، وتبقى هي في حاجة إلى جهد وتكميل، وفيما يلي بعض الملاحظات التي رأيتها عليه:

أ – أنه ترك بعض من روى لهم مسلم في صحيحه فلم يرمز لهم بالحرف "م" مثل:

الاسم	الورقة	السطر
١– إياس بن سلمة الأكوع	٣ أ	١٠
٢– بشير بن نُهَيك	٣ أ	١٩
٣– بكر بن عمرو المَعافِري	٣ أ	١٧
٤– إدريس بن يزيد الأودي	٣ أ	٠٩
٥– أُبي بن كعب بن مالك	٣ أ	١٠
٦– أوس بن عبد الله أبو الجوزاء	٣ أ	١١
٧– الأحنف بن قيس	٣ أ	١٢

ب– أنه ذكر في رواة البخاري من لم يرو له البخاري مثل:

الاسم	الورقة	السطر
١– أنس بن أبي أنس	٣ أ	٥

جـ– أنه ترك ذِكر أشخاص روى لهم البخاري في صحيحه، مثل:

أشعث بن عبد الملك الحمراني روى له البخاري تعليقاً.

أشعث بن عبد الله بن جابر روى له البخاري تعليقاً.

مع أنه ذكر: أبان بن صالح، وبشر بن ثابت، ولم يرو لهما البخاري إلا تعليقاً.

هذا ما رأيته في صفحة واحدة فقط، وقد كتب الحافظ أبو عبد الله محمد ابن علي الصُّوري في حواشي النسخة الأصل زيادات وانتقادات واستدراكات.

والنسخة رواية أبي طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي المعروف بالعُشَاري أملاها عن الدَّارَقُطْنِيّ.

●- "ذِكْر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم:

هي قرينة الرسالة التي قبلها - كما سبق - وعليها تعليقات الحافظ الصُّوري التي تقدمت الإشارة إليها في تلك، وتقع في ١٦ ورقة.

وذكر فيها رجال مسلم على نسق صنيعة في رجال البخاري، إلا أنه لم يرمز للبخاري عند من روى له البخاري منهم.

وقد طبع الكتاب أخيراً، في طبعةٍ ضمّت الرسالتين، كلٌّ منهما في جزء(٤٥).

١٧- "ذِكْر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في "كتاب الضعفاء"، وسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ":

وهي سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني.

وهي رسالة صغيرة، في أربع أوراق، والمُطابق للعنوان فيها ورقتان تقريباً، ذكر فيهما نحو ثلاثين رجلاً، روى لهم الشيخان، وأخرجهم النسائي في كتاب "الضعفاء"، وسُئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ؛ فأجاب في أكثرهم بالتوثيق والتعديل، على مختلف مراتب التعديل.

وتأتي أهمية هذه الرسالة من حيث أنها تبين دفاع الدَّارَقُطْنِيّ عن الصحيحين، وأنه ليس الحال، غالباً، كما حكم النسائي في رجال الصحيحين أولئك بالتضعيف.

ثم تبحث بقية الرسالة عن أقوى أصحاب بعض أئمة الحديث عند

---

(٤٥) بتحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، بيرت، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

الدَّارَقُطْنِيّ، حيث سئل عنهم فأجاب عنه.

وهذه الرسالة توجد نسخة لها في: "سراي"، أحمد الثالث برقم، ٢١/٦٢٤ من ق٢٥٣أ-٢٥٤ب.

ومنها صورة عند الشيخ حماد الأنصاري.

طُبعت[٤٦].

- "كتاب الرؤية": انظر: "الرؤية"، الآتي.
- "كتاب الأسخياء": انظر: "الأسخياء"، السابق ذكره.
- "كتاب الاستدراكات": انظر: "الاستدراكات"، السابق ذكره.
- سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني:

هي: "ذِكْر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في "كتاب الضعفاء"، وسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ"، السابق ذكرها.

١٨- "الرؤية":

منه نسخة ضمن مخطوطات "دير الأسكوريال" ٨٣/٣[٤٧] في ١٥٤ ورقة كتبت سنة ٦٥٢هـ بخط ممتاز للغاية.

ويوجد في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة نسخة مصورة عنها في مجلدين.

---

(٤٦) بتحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، بعنوان: "سؤالات أبي عبد الله بن بكيروغيره للدارقطني"، عمان، الأردن، دار عمان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ولفظة: "وغيره" في العنوان ليس لها داعٍ.

(٤٧) "فهرس مخطوطات الأسكويال": رقم ١٤٤٥.

قال الدَّارَقُطْنِيّ في أول الكتاب:

«هذا كتاب حافل، جمعت فيه ما ورد من النصوص الواردة في كتاب الله تعالى، وأحاديث النبي ﷺ، المتعلقة برؤية الباري جلا وعلا، وبعض أمور الآخرة:

قوله تعالى: ﴿**ولقد رآه نزلة أخرى، عند سدرة المنتهى**﴾، قال: رأى ربه عز وجل، فكان قاب قوسين أو أدنى...»[٤٨]. وهكذا دخل في الموضوع حتى أنهاه، دون أن يُبوبه تبويبا موضوعيا.

وروى فيه الأحاديث بسنده إلى النبي ﷺ وعزاها إلى أصحاب الكتب المشهورة. استقصى فيه جميع الروايات في الموضوع.

وممن ذكر هذا الكتاب ابن تيمية في "منهاج السنة"، وابن القيم في "زاد المعاد...".

وطبع[٤٩].

● - "سؤالات..."، انظر: "أسئلة..."، فيما مضى.

١٩- "السنن عن رسول الله ﷺ":

طُبع عدة طبعات، وقد أفردت الحديث عنه في باب مستقل هو (الباب الثالث).

٢٠- "الضعفاء والمتروكون من المحدثين":

في ثلاث عشرة ورقة بالسماعات ولوحة العنوان.

وهي نسخة موثقة، وقد رواها عن الدَّارَقُطْنِيّ أبو محمد الحسن بن علي

---

(٤٨) "كتاب الرؤية": ق ١-٢.

(٤٩) بتحقيق إبراهيم محمد العلي، وأحمد فخري الرفاعي، الزرقاء، الأردن، مكتبة المنار، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

ابن محمد الجوهري.

وهذا الكتاب يُمثل منهجاً رائعاً في التأليف هو التأليف الجَمَاعيّ وهو أحكم وأجود -أحياناً- من التصنيف الفردي لا سيما في المسائل العلمية التي تحتاج إلى أكثر من عقل أو شخص، وقد سبق إليها السلف رحمهم الله تعالى في كثير من الكتب، وهذا واحد منها إذ يقول جامعة الكتاب الحافظ أبو بكر البَرْقانِيّ في المقدمة:

«قال أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البَرْقانِيّ: طالت محاورتي مع أبي منصور إبراهيم بن الحسين بن حَمْكان لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ عفا الله عني وعنهما في المتروكين من أصحاب الحديث فتقرر بيننا وبينه على ترك من أثبتُّه على حروف المعجم في هذه الورقات»[٥٠].

فكأنه اشترك فيه ثلاثةٌ، شيخهم الدَّارَقُطْنِيّ، رحمهم الله جميعاً، وقد سرد البَرْقانِيّ أسماء الضعفاء والمتروكين سرداً، متجاوزاً ذكر شيء من ألفاظ الجرح والتعديل ونحوها، إلا أحياناً، حيث يقول: متروك أو كذاب أو صالح الحديث. أو روى عنه فلان، وروى عن فلان... إلخ.

وقد تردد ذكر الكتاب كثيراً في كتب الجرح والتعديل كتهذيب التهذيب، وغيره.

وطبع[٥١].

---

(٥٠) "كتاب الضعفاء والمتروكين": ق ٢ أ.

(٥١) بدراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط.الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، وطُبع بتحقيق محمد لطفي الصباغ، بيروت، المكتب =

٢١- "العلل الواردة في الأحاديث النبوية":

طبع منه بعضه في أحد عشر جزءاً، انتهى الجزء الحادي عشر بآخر ما سئل عنه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، بنهاية السؤال رقم ٢٣٣٦(٥٢).

كتاب كبير الحجم، غزير النفع، جمع في بابه فأوعى، إلا أنه يحتاج إلى ترتيب ليسهل الرجوع إليه، والإفادة منه، لأنه رتبه البَرْقانِيّ على المسانيد من غير مراعاة الترتيب المعجمي، ولو رتب على حروف المعجم لما أمكن الإفادة منه، إلا إن رتب على أبواب الفقه، وفهرست أحاديثه على حروف المعجم، وكذلك الرجال المتكلم فيهم جرحاً وتعديلاً. ويقع الكتاب في أربع مجلدات خطية كبيرة.

وذكره العلماء كثيرا، وورد ذكره في معظم كتب المصطلح كمقدمة ابن الصلاح وغيره.

هو من أجود كتب العلل، لكنه أجمعها:

قال الإمام البلقيني:

«وأجلّ كتاب في العلل، كتاب: "الحافظ ابن المديني"، وكذلك كتاب:

=

الإسلامي، ١٤٠٠هـ، وطُبع بتحقيق وتعليق صبحي البدري السامرائي، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، وطُبع -ضمن مجموعٍ في الضعفاء- بتحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان، بيروت، دار القلم، ١٤٠٥.

(٥٢) بتحقيق د. محفوظ الرحمن بن زين الله الهندي، الرياض، دار طيبة، ط. الأولى، وقد نُشر الجزء الأول منه سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، والجزء الحادي عشر سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

"ابن أبي حاتم"، وكتاب: "العلل" للخلال، وأجمعهما كتاب الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ»(٥٣).

وقال ابن الصلاح في كتب العلل التي ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بها:

«ومن أجودها (كتاب العلل) عن أحمد بن حنبل، و(كتاب العلل) عن الدَّارَقُطْنِيّ»(٥٤).

وقال ابن الصلاح أيضاً:

«وبلغنا عن أبي عبدالله الحميدي الأندلسي "أنه قال ما تحريره: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها:

١- العلل، وأحسنُ كتابٍ وُضع فيه: كتاب الدَّارَقُطْنِيّ... إلخ»(٥٥).

وقال الحافظ ابن كثير:

«ومن أحسن كتاب وضع ذلك وأجلّه وأفحله (كتاب العلل) لعلي بن المديني، شيخ البخاري، وسائر المحدثين بعده، في هذا الشأن على الخصوص، وكذلك (كتاب العلل) لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه، و(كتاب العلل) للخلاّل، ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزّار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد.

وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، في كتابه

---

(٥٣) "محاسن الاصطلاح...": ٢٠٣.

(٥٤) "علوم الحديث"، لابن الصلاح (المذيلة بمحاسن الاصطلاح: ص٣٧٣).

(٥٥) "علوم الحديث"، لابن الصلاح: ٥٧٨.

في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله، وأكرم مثواه.

ولكن يُعْوِزُه شيء لابد منه، وهو أن يرتب على الأبواب، ليقرب تناوله للطلاب، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتّبين على حروف المعجم، ليسهل الأخذ منه، فإنه مبدّد جداً، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة. والله الموفق»[٥٦].

طريقة تأليفه:

وطريقة تأليف كتاب العلل هذا من دلائل حفظ الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله، ذلك أنه أملاه من حفظه على تلميذه الإمام الحافظ أبي بكر البَرْقَانِيّ، روي عن القاضي أبي الطيب الطبري قال: «وسألت البَرْقَانِيّ: قلت له: كان أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ يملي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم، ثم شرح لي قصة جمع العلل فقال: «كان أبو منصور بن الكرخي[٥٧]، يريد أن يصنّف مسنداً معللا، فكان يدفع أصوله إلى الدَّارَقُطْنِيّ يعلّم[٥٨] له على الأحاديث المعللة ثم يدفعها أبو منصور إلى الورّاقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة فإذا أردت تعليق كلام الدَّارَقُطْنِيّ على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن، ثم أملى عليّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش عن وائل، عن عبدالله

(٥٦) "اختصار علوم الحديث"، لابن كثير: ص٦٤-٦٥.

(٥٧) هو إبراهيم بن الحسين بن حَمْكان.

(٥٨) في الأصل: "يتعلم"، وهو تصحيف.

ابن مسعود، الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث.

فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لِمَ تنظر -قبل إملائك الكلام- في الأحاديث؟.

فقال: أتذكّر ما في حفظي بنظري.

ثم مات أبو منصور والعلل في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عزمت على أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء، وأرتبها على المسند؛ فأَذن لي في ذلك.

وقرأتها عليه في كتابي، ونقلها الناس من نسختي»[(٥٩)].

وقد مضت أمثلة كثيرة منه في (المبحث الثاني) من هذا الفصل.

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى:

«قلت: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدَّارَقُطْنِيّ من حفظه كما دلت هذه الحكاية فهذا أمر عظيم يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن.

---

(٥٩) "تاريخ دمشق"، لابن عساكر: جـ٢٢ ق ٢٦٢ أ، و "تاريخ بغداد": ٥٩/٦، و"المنتظم": ١٨٣/٧، بنحو ذلك.

ووهم السخاوي، رحمه الله، حيث ذكر في "فتح المغيث...": ٣٣٤/٢، أن البَرْقانِيّ لم يجمع العلل إلا بعد وفاة الدَّارَقُطْنِيّ، كأنه اشتبه عليه موت أبي منصور بموت أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، والصواب ما ذكرته، لثبوته بالسند إلى البَرْقانِيّ، وأنه استأذن الدَّارَقُطْنِيّ في جمعه، وقرأه عليه.

وقد جمع قبله كتاب العلل علي بن المديني حافظ زمانه»[٦٠].

عناية المحدثين بكتاب "العلل" للدارقطني:

ويعتبر هذا الكتاب ثروة علمية رائعة، وموردًا للعلماء والمحدثين يغترفون من بحره الزاخر، ما يُتحفون به طلاب العلم، ويكون ذكرًا حسنًا لهم.

فهذا الحافظ ابن حجر رحمه الله، أمير المؤمنين في الحديث، يعتني بـ"العلل" للدارقطني ويستخرج منه كتبا كثيرة في (علوم الحديث)، إذ أفرد منه بالتأليف ما كان له لَقَب خاص من علوم الحديث.

قال السخاوي:

«وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ما له لقب خاص كالمقلوب، والمدرج، والموقوف، فجعل كلاً منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجرّدة في تصنيف مستقل.

وأما أنا فشرعت في تلخيص الكتاب مع زيادات... انتهى منه الربع، يسّر الله إكماله، هذا مع علم وقوعه هو وغيره من كتب العلل لي بالسماع...»[٦١].

وقال السخاوي أيضاً:

«ولمضطربَيْ المتن والسند أمثلة كثيرة، فالذي في السند -وهو الأكثر- يؤخذ من "العلل" للدارقطني، ومما التقطه شيخنا منها مع زوائد وسماه (المقترب في بيان المضطرب)»[٦٢].

---

(٦٠) "سير أعلام النبلاء": جـ١٠ ق ٦٢٣.

(٦١) "فتح المغيث...": ٢/٣٣٥.

(٦٢) "فتح المغيث...": ١/٢٢١.

وقال السخاوي أيضاً:

«وأما شيخنا فإنه أفرد من علل الدَّارَقُطْنِيّ -مع زيادة كثير- ما كان من نمط المثالين اللذين قبله، وسماه: (جلاء القلوب في معرفة المقلوب)، وقال: إنه لم يجد من أفرده[٦٣] مع مسيس الحاجة إليه، بحيث أدى الإخلال به إلى عدّ الحديث الواحد أحاديث، إذا وقع القلب في الصحابي، ويوجد ذلك في كلام الترمذي -فضلاً عمن دونه- حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، ويكون في الواقع أنه حديث واحد اختُلف على راوية»[٦٤].

فانظر كم كتاباً ألّف ابن حجر من علل الدَّارَقُطْنِيّ؟!.

● "كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين":

انظر: "الضعفاء والمتروكين".

٢٢- "المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال":

قال في "كشف الظنون"، تحت رقم ١٦٣٧: "المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال"، صنف فيه الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ البغدادي، المتوفى سنة ٣٨٥ كتاباً حافلاً.

وأخذ منه الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ومن مشتبه النسبة وزاد عليهما، وجعله كتاباً سماه: "المؤتنف[٦٥] تكملة المختلف"...

---

(٦٣) قلت: قد سبقه الخطيب البغدادي بتأليفٍ اسمه: "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب".

(٦٤) "فتح المغيث...": ٢٢٢/١.

(٦٥) في الأصل: "المؤتلف"، وهو تصحيف.

وجاء الأمير الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا؛ فزاد عليه وجعله كتاباً حافلاً سماه: "الإكمال"، أجاد فيه... واستدرك عليهم ما فاتهم في كتاب آخر سماه: تهذيبُ مستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة(٦٦) وأُولي الأفهام».

ثم جاء الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة الحنبلي وذيّل على الإكمال في مجلد.

وجمع كتاباً آخر سماه: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد...»(٦٧).

قال ابن نقطة الحافظ في ترجمة الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي:

«هو أول من صنّف في علم المؤتلف والمختلف في أسماء الرواة وأنسابهم...»(٦٨).

قلت: فالدَّارَقُطْنِيّ يعتبر ثاني من صنّف في هذا الباب، وقد أخذ الحافظ عبدالغني كثيراً مما في كتابه عن الدَّارَقُطْنِيّ، وقد تتبعت كتاب الحافظ عبدالغني فرأيته عزَا للدارقطني في اثنين وثلاثين موضعاً-على صغر حجم الكتاب-.

ويظهر -مما تقدم، وما سيأتي- أن للإمام الدَّارَقُطْنِيّ في كتابه هذا بعض الأوهام.

يقول محمد بن شريفة (محقق كتاب الذيل والتكملة):

«وكتابه -أي الدَّارَقُطْنِيّ- في المؤتلف مخطوط، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٨٨٧ ح، وقد ذيّله الرشاطي النسّابة بكتاب: "الإعلام

---

(٦٦) في الأصل: "ذوي التمني والأحلام"، وصوابه ما ذكرت.

(٦٧) في الأصل: "والأسانيد"، وهو تصحيف.

(٦٨) "الاستدراك"، لابن نقطة: ق ٣ أ.

بما في كتاب المؤتلف والمختلف من الأوهام"، وهو مفقود»[٦٩].

وذكر الكَتّاني الكتابين في "الرسالة المستطرفة": ص٨٦-٨٧ وأثنى على كتاب الدَّارَقُطْنِيّ.

ويوجد كتاب الدَّارَقُطْنِيّ بمعهد جامعة الدول العربية للمخطوطات نسخ خطية مصورة من "المؤتلف والمختلف"[٧٠].

وطبع الكتاب في خمس مجلدات بالفهارس، بتحقيق د. موفق بن عبد الله ابن عبد القادر[٧١].

٢٣- "المستجاد من فعل الأجواد:

انظر الذي بعده، وانظر: "الأسخياء".

وقد طُبع[٧٢].

● - "المستجاد مِن كتب الحديث":

عدّه له في "كشف الظنون..." برقم ١٤٥٨ و١٦٧١، وانظر: "دائرة المعارف...": ٨٩/٩، وذكره له في "هدية العارفين"[٧٣].

ولم أقف عليه. ولكن يبدو أنه هو الذي مضى قبله-"المستجاد مِن فعْل

---

(٦٩) حاشية ص ٧ من السفر الأول من كتاب "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة"، القسم الأول، لأبي عبدالله المراكشي.

(٧٠) "فهرس المخطوطات المصورة"، لطفي عبد البديع: ٢٤٠/٢، وفؤاد سيد: ١٦٤، الجزء الثاني، القسم الثاني - تاريخ.

(٧١) بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٧٢) بتحقيق محمود الحداد، الرياض، دار سعد.

(٧٣) في "هدية العارفين...": ٦٨٣/٥: لكن بعنوان: "المستجار في الحديث".

الأجواد"، وإنما حصل تحريف في عنوانه، والله أعلم.

●- "النزول"، انظر: "أحاديث النزول".

بيان بعض تخريجاته المطبوعة:

٢٤- الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي القاضي، رحمه الله، ت٣٦٧هـ:

انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. طُبع[٧٤].

٢٥- الغَيلانيات:

(وهي الفوائد الغرائب العوالي): لابن غيلان وهو: أبو طالب محمد بن محمد بن غيلان البزّاز - ٣٤٣هـ، قال ابن الأثير: "... وهو راوي الأحاديث المعروفة بالغيلانيات التي خرجها الدَّارَقُطْنِيّ له، وهي من أعلى الحديث وأحسنه..."[٧٥]. وطُبع[٧٦].

٢٦- فوائد ابن الصواف:

انتقاء الدَّارَقُطْنِيّ[٧٧]. في ٣٦ ورقة. وطُبع[٧٨].

---

(٧٤) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٧٥) "الكامل في التاريخ": ٥٥٢/٩، وتوجد نسخة منه في "الظاهرية" ق ٨ من مجموع ٧٣.

(٧٦) بتحقيق حلمي كامل أسعد، ومراجعة وتعليق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية، الدمام، دار ابن الجوزي، ط.الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٧٧) منه نسخة من الجزء الثالث برواية أبي نعيم في "الظاهرية" ١٢ من مجموع ١٠٥.

(٧٨) تخريج محمود بن محمد الحداد، الرياض، دار العاصمة، ط.الأولى، ١٤٠٨هـ، ضمن: (بلوغ الأماني من الأجزاء والأمالي-٤).

المبحث الثاني

المخطوط من مصنّفاته: بيانها، والكلام عنها

مِن مصنّفات الإمام الدراقطني المخطوطة ما يلي:

١- "الأحاديث الرباعيات":

في الظاهرية بمجموع ٨٥/٢، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

وهو كتاب خرّجه الدَّارَقُطْنِيّ من أحاديث الشافعي، قال الكتّاني في "الرسالة المستطرفة...":

«الرباعيات"، للإمام الشافعي، من تخريج أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وهي الجزء الرابع والثامن من فوائد أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، وهي جزء ضخم، وقد تكون في جزئين»[٧٩].

وممن ذكره أيضاً وفؤاد سزكين في "تاريخ التراث...": ٥١٦/١.

٢- "كتاب الأربعين":

ذكره حاجي خليفة في: "كشف الظنون..."، ٥٥/١، رقم ٤٠٦. والظاهر أنه مفقود إن لم يكن هو كتاب: "أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبدالله بن أبي بُردة..".

● - "رجال البخاري ومسلم":

منه نسخة في الآصفية، رجال ١٧٢ (٤٠ ورقة، القرن الثامن الهجري)[٨٠].

---

(٧٩) ص: ٩٨.

(٨٠) "تاريخ التراث العربي": ٥١٣/١.

ومنه صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، وكُتب في ملاحظات التصوير: "ومعها رسالة أخرى في الرجال الذين انفرد بهم مسلم، اختلطت أوراقهما في التجليد، ومن ثم صوّرتا معا".

قلت: هذا الكتاب يتجزأ إلى ثلاثة كتب هي(٨١):

٣- الأول في: "أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما":

وقد سردهم، فقط، على حروف المعجم، وقال في أوله:

«الصحابة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه مما اعتنى به الحميدي ونبّه عليه»، ثم الصحابيات.

وقال في آخر الأسماء: «ما حُمِّر على عدده فذلك العدد في الصحيحين، وما لم يُحمّر ففي البخاري...»(٨٢).

قلت: ولم يظهر في النسخة المصورة عددٌ أصلاً.

٤- "رسالة في ذِكر روايات الصحيحين":

توجد في: "رامبور ٢: ٢٨٦، ١٠٧"(٨٣).

ولم أطلع عليها.

---

(٨١) وكأن كل رسالة من هذه الثلاث قد انفصلت واستقلت عن الأخريين في التأليف والرواية، وإن كانت الرسالة الثانية والثالثة ألصق ببعضهما من الأخرى.

(٨٢) ق:٣أ.

(٨٣) "تاريخ التراث العربي": ١/٥١٢.

٥- عشرون حديثاً منتقاة من "كتاب الصفات":

وهو جزء فيه عشرون حديثاً، اختارها الدَّارَقُطْنِيّ من رسالته السابق بعنوان: "أحاديث الصفات".

وتقع في ثمان أوراق بالسماعات المثبتة في آخرها، وقد أورد فيه الأحاديث على منهج الرسالة السابقة نفسها، إلا أنه رقّم فيها الأحاديث، فقال الحديث الأول. الحديث الثاني. إلى تمام العشرين.

ويرويها عن الدَّارَقُطْنِيّ أبو طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري.

ومنها صورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ومنها نسخة في "الظاهرية مجموع ٩/١١٧ (٢٠٥ أ - ٢١٣ب، القرن السادس الهجري"[٨٤].

٦- "غريب الحديث":

ذكره فؤاد سزكين، وقال إنه توجد منه نسخة في: "رامپور: ١/٥١١ لغة ٣١٦ (٩٢ ورقة، ٥٦٦هـ) ...».

وفي تقديري أن هذا وهم، وأن صوابه: "الغرائب..."، إذ لم يذكر للدارقطني كتاب في غريب الحديث -فيما أعلم- إلا ما في "دائرة المعارف" ٩/٩٠ نقلا عن حاجي خليفة رقم ٨٦٢٠، ومن عادته الوهم في مثل هذا.

---

(٨٤) "تاريخ التراث العربي": ١/٥١١.

تخريجه وانتخابه وانتقاؤه على الشيوخ:

بالإضافة إلى مؤلفات الإمام الدَّارَقُطْنِيّ السابقة، فإنه انتخب الأحاديث وانتقاها على الشيوخ، وخرّج لبعض الناس أحاديثهم التي جمعوها أو رووها عن شيوخهم.

قال ابن الصلاح:

«... وقد كان جماعة من الحفاظ متصدين للانتقاء على الشيوخ، والطَّلَبةُ تسمع وتكتب بانتخابهم، منهم: إبراهيم بن أرمة الأصبهاني... وأبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ... وكانت العادة جارية برسم الحافظ علامةً في أصل الشيخ على ما ينتخبه، فكان النعيمي أبو الحسن يعلّم بصاد ممدودة... وعلّم الدَّارَقُطْنِيّ في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحمرة...»[٨٥].

بيان بعض تخريجاته المخطوطة وأماكن وجودها:

٧- "الفوائد المنتقاة الغرائب":

انتخاب الدَّارَقُطْنِيّ[٨٦] في ١٢ ورقة.

٨- "الفوائد المنتقاة الغرائب عن الشيوخ العوالي":

في ١٦ ورقة[٨٧].

---

(٨٥) "علوم الحديث"، لابن الصلاح (مع المحاسن) ص: ٣٧٢.

(٨٦) منه نسخة في "الظاهرية": ١٨ مجموع رقم ٩٠.

(٨٧) منه نسخة في "الظاهرية": ٧ من مجموع رقم ٨٠.

٩- حديث أبي عمر محمد بن العباس بن حيوية الخزاز:

انتقاء الدَّارَقُطْنِي[٨٨]. في ٣٢ ورقة.

١٠- حديث عمر الكناني رواية محمد الآبنوسي:

وفيه من الأخبار رواية الدَّارَقُطْنِي[٨٩]، رواه عنه الآبنوسي ٢٧ ورقة.

١١- الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي:

(الجزء الأول)، للدارقطني في ٣٠ ورقة[٩٠].

---

(٨٨) منه نسخة من الجزء الثالث برواية الجوهري في "الظاهرية" مجموع ٩٣.

(٨٩) من نسخة في "الظاهرية" ٩ مجموع ١٢٠.

(٩٠) "الظاهرية": مجموع، ٤٩.

الفصل الثاني

مؤلفاته المفقودة

وتنقسم إلى قسمين: ١- مفقود كله. ٢- مفقود بعضه.

القسم الأول: المفقود كله:

١- "أحاديث مالك التي ليست في الموطأ":

ذكره له البلقيني في محاسنه: ص١٧٥، ولم يذكر شيئاً عن وصفه أو حجمه.

وهو "غرائب مالك". قال الكتّاني في "الرسالة المستطرفة": «وككتاب: "غرائب مالك"، أي "الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ" للدارقطني.

قال ابن عبد الهادي: وهو كتاب ضخم»[٩١].

وقال ابن حجر: «وعزمي أني أتتبع ما في كتاب الغرائب عن مالك الذي جمعه الدَّارَقُطْنِيّ، فإن فيه من الأحاديث مما ليس في الموطأ شيئاً كثيراً، ومن الرواة كذلك»[٩٢].

٢- "أحاديث الوضوء من مس الذكر":

ذكره السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ...".

---

(٩١) "الرسالة المستطرفة": ٨٤.

(٩٢) "تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة": ١١.

وانظر: "تاريخ بغداد": ١٢/٣٨.

فقد ذكر عن القاضي أبي الطيب قال: «حضرت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ وقد قرئت عليه الأحاديث التي جمعها في الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً لاستفاد من هذه الأحاديث». قلتُ: وربما عَنَى الإمام الدارقطني بهذا القول الاستفادة في القول بما دلت عليه الأحاديث مجموعةً؛ كنايةً عن استقصائه في جمْعه لها، وسعة اطّلاعه وحفْظه. والله أعلم.

٣- "أطراف موطأ الإمام مالك":

ذكره له الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء": ٨/٧٧

ولم أجد له ذكراً في الفهارس والمكتبات.

٤- "أطراف مراسيل موطأ الإمام مالك":

ذكره له أيضاً الذهبي في "سير أعلام النبلاء": ٨/٤٧، وهو مفقود -حسب اطلاعي-.

قال الذهبي: «وفي الموطأ عدة مراسيل أيضاً عن الزهري، ويحيى الأنصاري، وهشام بن عروة، عمل الدَّارَقُطْنِيّ أطراف جميع ذلك، في جزء كبير، فشفى وبيّن...»[٩٣].

٥- كتاب في "أسماء المدلسين":

ذكر فيه أسماء المدلسين، وقد نسبه له الحافظ ابن حجر فقال: «وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكرابيسي، صاحب

(٩٣) "سير أعلام النبلاء": ٨/٤٧.

الإمام الأعظم الشافعي، ثم النسائي، ثم الدَّارَقُطْنِيّ ....إلخ»[٩٤].

قلت: وقد ذكر الدَّارَقُطْنِيّ جملة من أسماء المدلسين، ففي السؤالات للسّلمي: «قال الشيخ أبو الحسن: قرأت بخط أبي بكر الحداد، عن أبي عبد الرحمن النسائي، قال: ذِكْر المدلسين: الحسن، وقتادة، وحميد الطويل، ويحيى بن أبي كثير والتيمي، ويونس بن عبيد، وابن أبي عروبة، وهشيم، وأبو إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن أبي خالد، والحكم، والحجاج بن أرطاة، ومغيرة، والثوري، وأبو الزبير المكي، وابن أبي نجيح، وابن عيينة»[٩٥].

٦- "أسئلة البَرْقانِيّ للدارقطني":

غير المشهورة الموجودة، كما يدل عليه كلام السخاوي في "الإعلان...»:١١٦.

٧- "كتاب الأمالي":

ذُكر في "دائرة المعارف (الإسلامية)": ٨٩/٩، ولم أقف عليه، ولم أر من أشار إلى وجوده.

٨- "تاريخ الضَّبِّيين":

ذكره الدكتور أكرم ضياء العمري في "موارد الخطيب...": ٣٧٦.

٩- "تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة":

ذكره المالكي فيما ورد به الخطيب دمشق[٩٦].

(٩٤) "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس": ص٢.

(٩٥) "سؤالات السُّلَمِيّ": ق١٥ ب.

(٩٦) انظر: "الحافظ الخطيب البغدادي"، د.محمود الطحان: ٢٩٦.

١٠- "تصحيف المحدثين":

ذكره ابن خير فقال:

«وقد ألّف أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله، في تصحيف المحدثين كتاباً مفيداً»[٩٧].

وذكره المالكي فيما ورد به الخطيب دمشق.

وقال ابن الصلاح في "علوم الحديث" في (النوع الخامس والثلاثون): «هذا فنّ جليل، إنما ينهض بأعبائه الحُذّاق من الحافظ، و الدَّارَقُطْنِيّ منهم، وله فيه تصنيف مفيد»[٩٨].

وكذا ذكره أبو علي الغساني في كتابه "الأوهام الواقعة في الصحيحين": ق ١٦١ أ.

وذكره العراقي في ألفيته والسخاوي في "فتح المغيث...": ٦٧/٣.

١١- كتاب "الجهر بالبسملة":

ذكره الدَّارَقُطْنِيّ نفسه في سننه ٣١١/١، بعد أن ذكر أحاديث الجهر بالبسملة، فقال:

«وروى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه، ومن أزواجه -غير من سمينا- كتبنا أحاديثهم بذلك في (كتاب الجهر بها) مفرداً، واقتصرنا ها هنا على ما قدمنا ذكره، طلبا للاختصار والتخفيف،

---

(٩٧) "فهرست ابن خير": ١٧.

(٩٨) "علوم الحديث" (مع المحاسن): ص٤١٠.

وكذلك ذكرنا في ذلك الموضع أحاديث من جهر بها من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم والخالفين بعدهم رحمهم الله».

●- "حواشٍ" له على "الضعفاء" لابن حبان.

ذكر ذلك الكتّاني في "الرسالة المستطرفة": ص١٠٨. وأغلب الظن أنه هو تعليقاته على "كتاب المجروحين"، لابن حبان، الذي مضى ذكره في المطبوع مِن مؤلفاته.

١٢- "ذِكْر من روى عن الشافعي الحديث":

عزاه له أبو إسحاق الشيرازي(٩٩).

١٣- "ذيل على كتاب التاريخ الكبير للبخاري":

استدرك فيه على البخاري في باب المحمّدين خاصة.

ذكره السخاوي في "الإعلان...": ١١٠-١١١.

وقال: "في كراسة، واستدرك ابن المُحب على الدَّارَقُطْنِيّ تراجم يسيرة".

١٤- "كتاب الرَّمْي والنضال":

ذكره المالكي فيما ورد به الخطيب دمشق(١٠٠).

١٥- "الرواة عن مالك":

ذكره السخاوي في "الإعلان...": ١١٧.

---

(٩٩) المتوفى سنة ٤٧٦، صاحب "طبقات الفقهاء الشافعية": ص١٠٣-١٠٤.

(١٠٠) انظر: "الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث": ص٢٩٤.

●- "غرائب مالك": (هو "أحاديث مالك التي ليست في الموطأ"، تقدم).

١٦- "كتاب القراءات":

وهو كتاب مختصر موجز، جمع أصول القراءات في أبوابٍ عقدها في أول الكتاب، وهو أول من سلك هذا المسلك، ثم صار القراء بعده ينهجون طريقته.

وهو كتاب عظيم، قال عنه ابن الجزري:

"وألّف في القراءات كتاباً لم يؤلف مثله، وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفَرْش، ولم يَعرف مقدار هذا الكتاب إلا من وقف عليه، ولم يكمل حسن "جامع البيان"[١٠١] إلا لكونه نسج على منواله.

وروى عنه الحروف من كتابه هذا محمد بن إبراهيم بن أحمد"[١٠٢].

قلت: وهو كتاب مفقود لم أر أحد أشار إلى وجوده.

١٧- "القضاء باليمين مع الشاهد":

ذكره السخاوي في "فتح المغيث...": ٢/٣٤٣، وأشار إلى أنه من كتب الحديث التي صنّفت في باب من الأبواب.

١٨- "المدبّج":

المدبج في اصطلاح المحدّثين هو رواية الأقران كلٌّ منهم عن الآخر[١٠٣].

---

(١٠١) كتاب ألفه الدَّاني.

(١٠٢) "غاية النهاية في طبقات القراء"، لابن الجزري: ٥٥٩.

(١٠٣) انظر: "نزهة النظر": ص ٦٠، و"فتح المغيث": ٣/١٦٠.

وقد نَسب الكتاب للدارقطني الحافظ ابن حجر في كتابه: "نزهة النظر"، فقال عند الحديث عن "المدبّج": "وقد صنّف الدَّارَقُطْنِيّ في ذلك"[١٠٤].

وقال السخاوي -بعد أن عرّف المدبّج بأن يروي كل من القِرْنين عن الآخر-: "وبذلك سماه الدَّارَقُطْنِيّ (أي سمى كتابه)... ولكن لم يتقيد الدَّارَقُطْنِيّ في مصنفه الآتي ذكره بالقرينين، بل أدرج فيه ما يكون من أمثلة القسم الآتي"[١٠٥].

"وفي الأول صنّف الدَّارَقُطْنِيّ كتاباً حافلا في مجلد. وفي الثاني صنّف أبو الشيخ بن حبان الأصبهاني، وأبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشيباني.

وفيهما شيخنا[١٠٦] ملخصا لذلك منهما، فسمى الأول: "التعريج على التدبيج"، ويسمى أيضاً: "المخرج من المدبّج" والثاني: "الأفنان في رواية الأقران"[١٠٧].

وذكره -أيضاً- ابن خير في "الفهرست": ص٢١٨ وقال: إنه في عشرة أجزاء.

ووقع تحريف في اسم الكتاب، انظر: "دائرة المعارف (الإسلامية)": ٨٩/٩-٩٠.

وصوابه ما أثبتّ.

---

(١٠٤) "نزهة النظر": ص ٦٠.

(١٠٥) يعني به انفراد أحد القرينين بالرواية عن الآخر، ويسمى رواية الأقران. والمدبّج أخص منه.

(١٠٦) يعني به الحافظ بن حجر.

(١٠٧) "فتح المغيث...": ١٦٠/٣-١٦١.

١٩- "كتب المساجد":

نسبه له صاحب "هدية العارفين" في ٦٨٣/٥.

ولم أجد ذِكراً لوجوده.

٢١- "مسند أبي حنيفة":

ذكره المالكي فيما ورد به الخطيب دمشق[١٠٨].

٢٢- "المسند":

صنّفه لابن حِنْزابة بالاشتراك مع الحافظ عبد الغني، كما في "تاريخ بغداد"، وغيره[١٠٩].

●- "المصحّف من أسانيد الحديث ومتونها":

تقدم بعنوان: "تصحيف المحدثين".

القسم الثاني: المفقود بعضه:

١- "كتاب الإخوة والأخوات"(١١٠):

وقد مضى الكلام عنه في قسم المطبوع.

---

(١٠٨) انظر: "الحافظ الخطيب البغدادي، وأثره في علوم الحديث": ٣٠٠.

(١٠٩) انظر: "تاريخ بغداد": ٢٣٤/٧، و"عيون التواريخ": ج١٢ ق ١١١.

(١١٠) وقع خطأ في اسمه في "تاريخ التراث العربي": ٥١٥/١، حيث سماه بـ"كتاب الإخوة والأخوّة"!!.

٢- "الأفراد والغرائب[١١١] من حديث رسول الله ﷺ":

ذكره كثير من العلماء لا سيما المحدثين، إذ أوردوه في أكثر كتب المصطلح كاختصار علوم الحديث، ومقدمة ابن الصلاح وغيرهما.

لم أر له نسخة كاملة، إنما يوجد منه الجزء الثاني، والجزء الثالث، لهما صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وأصلهما في "الظاهرية"، الأول في مجموع ٣٥ (ق ١ - ١٠) والآخر في مجموع ٥٦ (ق ١١٠-١٢٣).

لكن رتب الحافظ محمد بن طاهر المقدسي -٥٠٧هـ هذا الكتاب على الأطراف في كتاب: "الأطراف للأفراد للدارقطني".

ويوجد كتاب الأطراف هذا كاملاً، منه نسختان لهما صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد طُبِع كتاب ابن طاهر هذا[١١٢]، وهو يُعَدُّ حفظاً لكتاب الإمام الدارقطني.

ألّف الدَّارَقُطْنِيّ كتاب الأفراد على مسانيد الصحابة، ولم يرتب المسانيد على ترتيب معين، بل كان يذكر المسانيد كيف ما اتفق.

ورتّب ابن طاهر الكتاب على الأطراف على أسماء الصحابة، مرتبة على

---

(١١١) غلط صاحب "كشف الظنون"، فعدّ هذا الكتاب للدارقطني بعنوان: "غريب اللغة، للدارقطني، وعليه أطراف لابن القيسراني محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧هـ". كشف الظنون": ١٢٠٨/٢، وهذا وهم غريب!!.

(١١٢) بتحقيق محمود محمد محمود، والسيد يوسف، بيروت، ط.الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، في خمس مجلدات.

حروف المعجم، بعد أن ذكر مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم جاء بالباقين على حروف المعجم، وإذا كانت أحاديث الصحابي كثيرة، فإنه يرتبها على أسماء من روى عنه على حروف المعجم. وفي الآخر ذكر النساء على حروف المعجم أيضاً.

وهو كتاب عظيم، فريد في بابه، أبان عن قوة ذاكرة الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، وجودة فهمه اللذين لا يكاد يلحقه فيهما أحد.

ويقع الكتاب في مائة جزء كما ذكر ابن خير[١١٣] وغيره.

قال الحافظ ابن كثير:

«وللحافظ الدَّارَقُطْنِيّ كتاب في الأفراد في مائة جزء، ولم يسبق إلى نظيره. وقد جمعه الحافظ محمد بن طاهر في أطراف رتبه فيها"[١١٤].

وقال ابن كثير أيضاً:

«... وكتاب الأفراد الذي لا يفهمه، فضلا عن أن ينظمه، إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد...»[١١٥].

ونستطيع أن نتبين مكانة الكتاب ومقدرة المؤلف رحمه اله تعالى إذا تصورنا عدد الأحاديث التي دونها في الكتاب، والأحكام التي يُصدرها في كل حديث، فإنه يقول: هذا الحديث تفرد به فلان عن فلان. وهذا الحديث لم يروه إلا

---

(١١٣) في فهرسته: ص ٢٢٧، والمقصود أجزاء حديثية.

(١١٤) "اختصار علوم الحديث"، لابن كثير (مع شرحه: الباعث الحثيث). ص ٦١.

(١١٥) "البداية والنهاية"، لابن كثير: ٣١٧/١١.

فلان... وإذا قلنا إن مثل هذا الحكم لا يستطيع أن يصدره في حديث واحد إلا من كان مثل الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ فكيف به في مجموع تلك الأحاديث؟ !!.

وهو يكاد يكون خاصا بالأحاديث الغريبة والشاذة والمنكرة والضعيفة والموضوعة.

وقد سبقه الطبراني إلى تأليف مثل هذا الكتاب.

ولهذا يقول الإمام الذهبي عن المعجم الأوسط للطبراني:

«والمعجم الأوسط في ست مجلدات كبار، على معجم شيوخه، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب "الأفراد" للدارقطني. بيّن فيه فضيلته، وسعة روايته، وكان يقول: هذا الكتاب روحي...»(١١٦).

وقال محمد بن علي الشوكاني:

«وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونفوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المزورين، وهم رحمهم الله تعالى قسمان:

قسم: جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين، والضعفاء، وما هو أعمّ من ذلك.

وبيّنوا في تراجمهم ما رووه من موضوع، أو ضعيف، كمصنّف ابن حبان، والعقيلي، والأزدي في الضعفاء، وأفراد الدَّارَقُطْنِيّ، وتاريخ الخطيب والحاكم، وكامل ابن عدي، وميزان الذهبي.

---

(١١٦) "تذكرة الحفاظ"، للذهبي: ٩١٢/٣.

وقسم: جعلوا مصنفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعة، كموضوعات ابن الجوزي، والصّغاني، والجوزقاني، والقزويني"(١١٧).

قلت: وكثيراً ما تنقل الكتب المتأخرة المصنَّفة في هذا الباب عن كتاب الأفراد للدارقطني. رحمه الله.

٣- "فضائل الصحابة ومناقبهم، وقول بعضهم في بعض صلوات الله عليهم":

يوجد منه ١٢ ورقة بالسماعات المثبتة عليه.

ولم يذكر الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى في هذا الجزء إلا أقوال أهل البيت في أبي بكر وعمر، رضي الله عن جميعهم.

وقد أورد الأقوال بأسانيدها المتصلة منه إليهم.

ولم يتكلم على الأسانيد رغم أن في بعضها ضعفاً كما يبدو، وربما كان ذلك عملاً بقول من يذهب إلى جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل.

وأحسب أن هذا الكتاب كبير الحجم، إلا أنه فُقد، فلم يوجد منه إلا هذا القدر، وقد كتب على النسخة: "الجزء الحادي عشر من فضائل الصحابة ومناقبهم، وقول بعضهم في بعض، صلوات الله عليهم".

منه نسخة في الظاهرية مجموع ٤٧/٢ من ق ١٤ أ-٢٤ب.

وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة صورة لها.

وقد طُبع هذا القدْر منه(١١٨).

---

(١١٧) "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، للشوكاني: ص٣-٤.

(١١٨) بتحقيق محمد بن خليفة، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط.الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤- "مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين":

ذكره ابن خير في "الفهرست": ص٢٠٩، وقال: إنه جزء واحد.

ولم أر أحداً أشار إلى وجود هذا الكتاب.

وقد نقل السيوطي منه كثيراً، بل أحسب أنه نقله كله في كتابه: "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص".

وهذه المقدمة كتبها الدَّارَقُطْنِيّ في التحذير من الكذب على النبي ﷺ، أو التساهل في رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وهي تشبه مقدمة كتاب "المدخل الكبير" للحاكم رحمه الله تعالى، إلا أن مقدمة "المدخل" لم تنفصل عنه في الرواية والتصنيف، بخلاف "مقدمة كتاب الضعفاء..." في التأليف والرواية.

وقد نقلت النصوص التي وجدتها من هذا الكتاب في "تحذير الخواص..." في الملحق في آخر هذا البحث.

الفصل الثالث

المؤلفات المنسوبة له خطأً

ما وقفت عليه مما نُسِب للدارقطني من المؤلفات خطأً ما يلي:

١- غريب الحديث:

ذكره له فؤاد سزكين -على ما سبقت الإشارة إليه- وقال: إن منه نسخة في رامپور، وأرجح أن تلك النسخة إنما هي من كتاب "الغرائب الأفراد..." للدارقطني.

إن لم يصحّ أن الكتاب المذكور إنما هو في غريب الحديث، وهو الراجح لأنه لم يذكره أحد في مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ -فيما أعلم-.

٢- غريب اللغة:

ذكره صاحب "كشف الظنون" في ١٢٠٨/٢، ووهم -كما سبقت الإشارة إليه عند الكلام على كتاب "الأفراد"- لأن مقصوده كتاب "الغرائب والأفراد"، وليس للدارقطني كتاب في غريب اللغة -فيما أعلم-.

٣- معرفة مذاهب الفقهاء:

ذكره له إسماعيل باشا البغدادي في "هدية العارفين" ٦٨٣/٥، وهو خطأ، فليس للدارقطني كتاب بهذا العنوان.

والذي أوقعه في هذا الخطأ هو قول الخطيب البغدادي متحدثا عن الدَّارَقُطْنِيّ.

"ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء[١١٩]، فتوهّم أن الخطيب يَعدّ كتبا للدارقطني، في حين أنه يعدّ العلوم التي برّز فيها.

وقد أشار إلى هذا الوهم أصحاب "دائرة (المعارف الإسلامية)" في ٩/٩٠.

كما قلّد إسماعيل البغدادي في هذا الخطأ عمر رضا كحالة في كتابه: "معجم المؤلفين": ٧/١٥٧.

(١١٩) "تاريخ بغداد": ١٢/٣٥.

الفصل الرابع

سرد جميع ما تقدم من مؤلفاته مرتّبةً على حروف المعجم

سأذكر فيما يلي جميع مؤلفات الإمام الدراقطني، السابق ذكْرها، وذلك على وجه الحصر -حسب علمي- ويدخل فيها ما نُسب له خطأً، للتنبيه عليه.

وإذا كان للكتاب أكثر من اسمٍ فإني أذكره بكل اسمٍ في موضعه، وأُعطيه الرقم في موضع ترجمة الكتاب فقط، ولا أُعطيه رقماً متسلسلاً فيما عداه، كما لو كان منسوباً له خطأً، فإني لا أضع له رقماً هنا(١٢٠).

١- **"الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس"**، مطبوع.

٢- **"الأحاديث الرباعيات"**، مخطوط.

٣- **"أحاديث الرؤية"**، مطبوع.

٤- **"أحاديث الصفات"**، مطبوع.

٥- **"أحاديث مالك التي ليست في الموطأ"**، مفقود.

٦- **"أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه، وزيادتهم ونقصانهم"**، طبع.

٧- **"أحاديث النزول"**، طُبع.

٨- **"أحاديث الوضوء من مس الذكر"**، مفقود.

---

(١٢٠) ويلاحظ أن الكلام عن هذه المؤلفات قد مضى في الفصل الأول والثاني من هذا الباب.

٩- "أخبار عمرو بن عبيد وإظهار بدعته"، مطبوع.

١٠- "كتاب الإخوة والأخوات"، مطبوع بعضه، ومفقود بعضه.

١١- "أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبدالله بن أبي بُردة، عن جده أبي بُردة بن موسى، عن أبي موسى الأشعري"، مطبوع.

١٢- "كتاب الأربعين"، مفقود، والله أعلم.

١٣- "أسئلة البَرْقانِيّ"، مطبوع.

١٤- "أسئلة البَرْقانيّ"، (نسخة أخرى)، مخطوط.

١٥- "أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه"، مطبوع.

١٦- "أسئلة السُّلَمِيّ للدارقطني"، مطبوع.

١٧- "أسئلة السهمي للدارقطني"، مطبوع.

● - "كتاب الاستدراكات" = التتبع.

١٨- "كتاب الأسخياء"، مطبوع.

١٩- "أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما"، مخطوط.

٢٠- كتاب في "أسماء المدلسين"، مفقود.

٢١- "أطراف مراسيل موطأ الإمام مالك"، مفقود.

٢٢- "أطراف موطأ الإمام مالك"، مفقود.

٢٣- "الأفراد والغرائب من حديث رسول الله ﷺ"، مفقود بعضه.

٢٤- "الإلزامات"، مطبوع.

٢٥- "كتاب الأمالي"، مفقود.

٢٦- "تاريخ الضَّبيين"، مفقود.

٢٧ - كتاب "التتبع"، مطبوع.

٢٨- "تسمية من رُويَ عنه من أولاد العشرة" مفقود.

٢٩- "تصحيف المحدثين"، مفقود.

٣٠- "تعليقات على المجروحين، لابن حبان"، مطبوع.

● - "كتاب الجرح والتعديل" (هو "كتاب الضعفاء والمتروكين" أو مقدمته. والله أعلم).

٣١- "الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي القاضي، رحمه الله، ت٣٦٧هـ"، مطبوع.

٣٢- "كتاب الجهر بالبسملة"، مفقود.

٣٣- "حديث أبي عمر محمد بن العباس بن حيويه الخزاز". مخطوط.

٣٤- "حديث عمر الكناني، رواية محمد الآبنوسي"، مخطوط.

● - "حواشٍ على كتاب الضعفاء"، لابن حبان = لعله؛ "تعليقات على المجروحين، لابن حبان".

٣٥- "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري"، مطبوع.

٣٦- "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم"، مطبوع.

٣٧- "ذكر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما، وضعّفهم

النسائي في كتاب "الضعفاء"، سئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ"، مطبوع.

٣٨- رسالة في **"ذكر روايات الصحيحين"**، مخطوطة.

٣٩- **"ذكر من روى عن الشافعي الحديث"**، مفقود.

٤٠- **"ذيل على كتاب التاريخ الكبير للبخاري"**، مفقود.

● - **"رجال البخاري ومسلم"**، (يشتمل على ثلاث رسائل منفصلة عن بعضها، ذكرتها في الهمزة).

٤١- **"كتاب الرمي والنضال"**، مفقود.

٤٢- **"الرواة عن مالك"**، مفقود.

● - **"الرؤية"**، انظر: "أحاديث الرؤية".

● - **"سؤالات أبي عبد الله بن بكير"** للدارقطني = **ذكر أقوام روى لهم البخاري ومسلم، وضعفهم النسائي في كتاب "الضعفاء"، وسئل عنهم الدارقطني.**

● - **"سؤالات..."**، انظر: **"أسئلة..."**، فيما مضى.

٤٣- **"السنن عن رسول الله ﷺ"**، مطبوع.

٤٤- **"الضعفاء والمتروكون من المحدثين"**، مطبوع.

● -**"كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين"**، انظر: **"الضعفاء والمتروكون من المحدثين"**.

٤٥- **"عشرون حديثاً منتقاة من كتاب الصفات"**، مخطوط.

٤٦- **"العلل الواردة في الأحاديث النبوية"**، مطبوع بعضه.

● - "**غرائب مالك**"، (هو أحاديث مالك التي ليست في الموطأ، تقدم).

٤٧- "**غريب الحديث**"، مخطوط (إن صحّ النقل في ذلك).

● - "**غريب اللغة**"، نسب له خطأ.

٤٨- "**الغَيلانيات**"، مطبوع.

٤٩- "**فضائل الصحابة ومناقبهم، وقول بعضهم في بعض، صلوات الله عليهم**" مطبوع بعضه، ومفقود بعضه.

٥٠- "**فوائد ابن الصواف**"، مطبوع.

٥١- "**الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي**"، مخطوط.

٥٢- "**الفوائد المنتقاة الغرائب**"، انتخاب الدارقطني. مخطوط.

٥٣- "**الفوائد المنتقاة الغرائب عن الشيوخ العوالي**". مخطوط.

٥٤- "**كتاب القراءات**"، مفقود.

٥٥- "**القضاء باليمين مع الشاهد**"، مفقود.

٥٦- "**المدبّج**"، مفقود.

٥٧- "**كتاب المساجد**"، مفقود.

٥٨- "**كتاب المستجاد مِن فِعْل الأجواد**": مطبوع.

● - "**كتاب المستجاد مِن كتب الحديث**"، يبدو أنه محرّف عن الذي قبله.

٥٩- "**المسند**"، (صنّفه بالاشتراك مع الحافظ عبد الغني بن سعيد)، مفقود.

٦٠- "**مسند أبي حنيفة**"، مفقود.

● - "**المصحّف من أسانيد الحديث ومتونها**"، (هو "تصحيف المحدثين"، تقدم).

● - **"معرفة مذاهب الفقهاء"**، نسب له خطأ.

٦١- **"مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين من المحدثين"**، مفقود بعضه (إن لم تكن النصوص المنقولة عنه هي كله).

٦٢- **"كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال"**، مطبوع.

● - **"النزول"**، انظر: **"أحاديث النزول"**.

الخاتمــة:

في ختام هذا الباب، لعل من المناسب أن أَلْفِـتَ نظر القـارئ الكريـم إلى أمرٍ مهمٍّ، وهو هذا الجهد العظيم الذي بذله الإمام أبــو الحسـن الدارقطـني في التأليف، حتى لقد أَرْبَتْ مؤلفاته على الستين مؤلَّفاً، وذلك في وقتٍ لم تتوافر للإنسان فيه أسباب الكتابة التي أصبحت لدى النــاس في هـذا العصـر، سواءٌ الورق والأقلام، وسائر الأسباب.

ثم أودّ أن ألفتَ نظر القارئ الكريم ثانيةً، إلى نوعية هذا الجهد وطابعـه، ألا وهو أنَّ كل هذه المؤلفات قد جـاءت في مجـال الروايـة والسـند، وتدويـن السنّة، والحفاظ عليها، والذبّ عنها، وذلك في مختلف الموضوعات: العقديـة، والأحكام، والأخلاق والآداب!.

رحم الله أبا الحسن؛ فكم تَرَكَ لنا مِن فِعلٍ حَسَن، ومِن مؤلَّفٍ فيه الإتقان والحُسْن، وذلك في وقتٍ لم يكن فيه كل شيءٍ حَسَن!.

الباب الثالث

دراسةٌ لكتابِهِ: "السُّنَن"

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : تحقيق نسبته للإمام الدَّارَقُطْنِيّ.

المبحث الثاني : وصف كتاب السنن.

المبحث الثالث : موضوعه.

المبحث الرابع : أهمية كتاب "السنن"، ومكانته بين كتب "السنن" الأخرى.

المبحث الخامس: منهج الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في كتاب السنن.

المبحث السادس: مقدار الصحيح والضعيف في سنن الدَّارَقُطْنِيّ، ودرجة ما سكت عنه.

المبحث الأول
"تحقيق نسبته للإمام الدَّارَقُطْنِيّ"

١- لئن كان الحكم على راوٍ بأنه "ثقة" يثبت له بالشهرة والاستفاضة، فإن كتاب "السنن" للدارقطني قد ثبت له، وعُرف أنه من تأليفه بطريق الشهرة والاستفاضة، حتى صار يَعلم ذلك عامة طلاب العلم.

٢- وقد رواه عنه العلامة محمد بن خير الإشبيلي، فيما رواه من الكتب عن شيوخه بالسند المتصل إلى مؤلفيها، وذكره في "الفهرست" ص١٢١، وأورد سنده فقال: «كتاب السنن عن رسول الله ﷺ، لأبي الحسن علي ابن عمر الدَّارَقُطْنِيّ الحافظ رحمه الله، حدثني به الفقيه القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي رحمه الله، قراءة عليه في مسجده بإشبيلية، قال: أنا به أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار الصيرفي المشهور بابن الطّيوري، قال: أنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، عن أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، مؤلفه رحمه الله تعالى»[١].

٣- وذكره الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ في "تاريخ بغداد"، فقال: «فإن كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه...»[٢].

---

(١) "فهرست ابن خير": ص١٢١-١٢٢.

(٢) "تاريخ بغداد": ٣٥/١٢.

٤- وذكره أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خِلّكان المتوفى سنة ٦٨١هـ في كتابه "وفيات الأعيان..." في ترجمة الدَّارَقُطْنِيّ فقال: «وصنّف كتاب السنن...»[٣].

٥- وذكره -أيضاً- عز الدين بن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٣٠هـ في "اللباب في تهذيب الأنساب" فقال: «وكان عالما بالفقه واختلاف الفقهاء، وكتابه في السنن يدل على ذلك...»[٤].

٦- وذكره كثيراً الإمام ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وكذا البلقيني، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم من الأئمة كثير جداً.

فلا مجال للشك في نسبة كتاب سنن الدَّارَقُطْنِيّ إلى الإمام الدَّارَقُطْنِيّ أبي الحسن رحمه الله.

رواة السنن عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ:

٧- وقد رواه عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ جمع من الرواة.

وهؤلاء الرواة يثبت -أيضاً- بروايتهم صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف. ذكر الحافظ ابن نقطة جملة منهم في كتابه: "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد"، في مواضع منه متفرقة.

وقد حصرتُ الرواة الذين ذكرهم، بعد أن جَرَدتُ الكتاب كلّه من أوله إلى آخره.

---

(٣) "وفيات الأعيان...": ٢٩٧/٣.

(٤) "اللباب...": ٤٨٣/١.

فظهر لي منه أن أربعة من الرواة المشهورين ممن روى السنن قد أورد ذكرهم الحافظ ابن نقطة، وهم:

١- أبو بكر محمد بن عبد الملك بن بِشْران[٥]، المتوفى سنة ٤٤٨هـ.

٢- محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو منصور التَّوْقاني[٦] (من توقان طوس)، وتوفي سنة ٤٤٨هـ.

٣- القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري[٧]، المتوفى سنة ٤٥٠هـ.

٤- أبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحيم[٨]، المتوفى سنة ٤٤٥هـ.

ثم -عن هؤلاء الرواة، وعن سواهم- انتشر الكتاب، وبالنظر إلى عدد الرواة المباشرين للدارقطني، ومن أخذوا عنهم، إلى نهاية سلسلة الأسانيد يُعلم ثبوت كتاب "السنن" للدارقطني.

وأَذكُرُ فيما يلي شجرةً؛ لبيان تسلسل رواة السنن، جمعتهم من مواطن متفرقة من كتاب: "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد".

وأظن أني حصرت الرواة الذين ذكرهم الحافظ ابن نقطة في كتابه، من خلال تتبعي الدقيق.

وهو لم يذكر سنداً واحداً كاملاً في موضع واحد، إنما كلما ذكر أحدَهم يقول: روى كتاب السنن عن فلان... وهكذا.

(٥) له ترجمة في "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد": ق٣٢ب - ٣٣أ.

(٦) له ترجمة في "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد": ق٣٩أ.

(٧) له ترجمة في "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد": ق١٠٤أ.

(٨) له ترجمة في "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد": ق١٨ب.

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني

- أبو بكر(١) محمد بن عبدالملك بن بشران
  - أبو طاهر(٢) عبد الرحمن بن أحمد ابن عبدالقادر بن محمد بن يوسف
  - محمد بن عبد الباقي بن محمد(٣) بن أبي اليسر بن عبد العزيز ابن إبراهيم بن إسحاق بن بخيت أبو عبدالله الدوري
    - عبد الحق(٤) بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن يوسف أبو الحسين
    - أبو نصر(٤) عبد الرحيم ابن عبدالخالق (ابن يوسف)
      - محمد بن(٤) أبي القاسم الخضر بن محمد الفقيه أبو عبدالله بن تيمية الخطيب الحراني
    - هبة الله(٥) بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن عساكر أبو الحسين
      - أبو الفضل(٥) أحمد بن محمد بن الحسن
- محمد(٦) بن محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو منصور التوقاني
  - أبو القاسم(٦) الفضل بن محمد بن أحمد الأبنوردي العطار
- القاضي أبو الطيب(٧) طاهر بن عبدالله ابن طاهر الطبري
  - سعد(٧) بن علي بن الحسن بن القاسم بن عنان أبو منصور العجلي
    - محمد(٨) بن بقيمان بن يوسف أبو الفضل
  - أبو الحسن(١١) المبارك بن عبد الجبار الصيرفي (ابن الطيوري)
    - أبو بكر(١١) محمد بن عبدالله بن العربي
      - محمد(١١) بن خير الإشبيلي
- أبو طاهر محمد(٩) بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحيم
  - محمد(١٠) بن علي بن أبي ذر أبو بكر الصالحاني
  - إسماعيل(٩) بن الفضل بن أحمد بن محمد أبو الفتح أبو السراج الأصفهاني المعرف بابن الإخشيد
  - الحافظ(٩) أبو زكريا يحيى ابن عبدالوهاب ابن منده

---

(١) "التقييد": ق ٣٢ب – ٣٣ أ.

(٢) "التقييد": ق ٣٣أ ، ١١١٧أ.

(٣) "التقييد": ق ٣٢أ ، ٣٣أ، وسمعه أيضاً من كليب بن عبد المنعم بإجازته من أبي عبدالله الدوري.

(٤)،(٤)،(٤) "التقييد": ق٢٥ أ، ب.

(٥)،(٥) "التقييد": ق١٦٢ب، ١٦٦أ.

(٦)،(٦) "التقييد": ق٣٩أ، وقد فات الفضل بن محمد سماع جزئين من السنن رواهما عن أبي عثمان الصابوني قراءة عليه عن الدارقطني إجازة. انظر: "التقييد": ق ١٤٥ ب.

(٧) ، (٧) "التقييد": ق ١٠١ أ ، ١٠٤ أ.

(٨) "التقييد": ق ٢٢ ب ، ١٠١ أ.

(٩)،(٩)،(٩) "التقييد": ق١٨ب، ٧٤ب.

(١٠) "التقييد": ق٣٥ أ.

(١١)،(١١)،(١١) "فهرسة ابن خير" ص: ١٢١.

وساق الشيخ أبو الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي فصْلا في مقدمة "التعليق المغني على سنن الدَّارَقُطْنِيّ"، أورد فيه رواة السنن عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، وأوضح اختلاف نسخ الكتاب، ومن المفيد أن أنقله بكامله فيما يلي:

"... فمنهم الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الملك بن بِشْران رحمه الله تعالى، قال الشيخ الواعظ أبو سعد هبة الله بن القاسم بن عطاء المهراني، أخبرنا الشيخ الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن أحمد المنصوري الطوسي، قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ برهان الدين أبو الفتوح نصر بن الفرح بن علي الحصري قال: أخبرنا الشيخان أبو الحسن عبد الحق وأبو نصر عبدالرحيم بن أبي الفرح عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف الأصفهاني قراءة عليهما وأنا أسمع فأقرّ به وذلك يوم الأحد عشر ذي الحجة سنة خمس وخمسين وخمسمائة قال:

أخبرنا عمنا عبد الرحمن بن أحمد بن عبد القادر، قال: أنا أبو بكر محمد ابن عبد الملك بن بِشران، قال: حدثنا الإمام الدَّارَقُطْنِيّ.

ومنهم: الشيخ الإمام أبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم رحمه الله تعالى:

قال الشيخ الإمام الحافظ شمس الدين أبو الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي: أنبأنا أبو الفتح ناصر بن محمد بن أبي الفتح الوبري، قال: أنبأ أبو الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد الإخشيد السراج، قال: أنبأ أبو طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم، قال: أنبأ أبو الحسن علي ابن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ ببغداد قراءة عليه.

ومنهم: الإمام أبو بكر أحمد بن محمد[٩] بن غالب المعروف بالبَرْقانِيّ:

سمع ببلده من أبي العباس النيسابوري وغيره، ثم خرج إلى جرجان فسمع أبا بكر الإسماعيلي، ثم إلى بغداد فاستوطنها وحدّث بها، وكان ثقة ورعا متقنا فهما ثبتا، قال الخطيب: لم أر في شيوخنا أثبت منه، كان حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية، وله تصانيف في علم الحديث، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، ومات في رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة، وله من العمر تسع وثمانون سنة.

والبَرْقانِيّ بكسر الباء الموحدة وفتحها، وبالقاف والنون، كذا في الإكمال.

قال الشيخ العلامة المحدّث عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي في "بستان المحدثين: هذه النسخ الثلاثة[١٠]: أي نسخة ابن بِشْران، ونسخة أبي طاهر، ونسخة البَرْقانِيّ، وقع فيها اختلاف وتفاوت في التقديم والتأخير في بعض الأحاديث، وفي أنساب الرواة، وفي بعض الألفاظ أيضاً.

وأما الأحاديث ففي كل من النسخ الثلاثة موجودة بالاستيفاء ما عدا نسخة أبي الطاهر بن عبد الرحيم، فإن كتاب السبق ليس فيه بأسره. انتهى كلامه معرّباً.

ومنهم: القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري رحمه الله المتوفى سنة اثنين وعشرين وأربعمائة، قاله ابن الأثير في الكامل.

ومنهم: الشريف أبو الحسن محمد بن علي بن عبدالله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله، هو آخر من حدث عن الدَّارَقُطْنِيّ، توفي سنة خمس وستين وأربعمائة.

كذا في الكامل"[١١].

---

(٩) في الأصل، محمد بن أحمد، وهو خطأ.

(١٠) كذا في الأصل.

(١١) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/٩-١٠ ط. عبدالله هاشم يماني.

المبحث الثاني
وصف كتاب السنن(١٢)

يشتمل كتاب: "السنن عن رسول الله ﷺ" للدارقطني علـى أربعـة أجـزاء مطبوعة في مجلدين، في طبعته الأخيرة.

وهو يحمل عنوان: "السنن"، ومراد المحدثين بها في باب التأليف عادة: الكتـاب، الذي يضم جملة الأحاديث النبوية المحتج بها غالباً، الخاصة بالأحكام الشرعية.

وعلى هذا المعنى "سنن أبي داود"، و"سنن النسائي" و"سنن ابـن ماجـه"، فهذه وأمثالها هي كتب الحديث، المشتملة على أحكام التشريع الإسلامي.

إذن فالإمام الدَّارَقُطْنِيّ، وضع هـذا الكتـاب في أحـاديث الأحكـام وسمـاه بهذا الاسم، إلا أنه خرج عن اصطلاح المحدثين بجمعه الأحاديث المـردودة في الكتاب -وهي الأغلب- والموقوفة، والمقطوعة، وما أكثر الأحاديث الموقوفـة والمقطوعة في الكتاب. حتى إنه -أحياناً- يعقد ترجمة لموضوعٍ مـا فـلا يـورد فيها حديثاً "مرفوعاً".

فمادة الكتاب مادة حديثية، سواء كانت حديثاً نبويا، أو شيئاً يتصل بفقهه، فيما يتعلق بطريقة التصنيف والتبويب- أو ما يتصل بالحديث، من تصحيح، أو تضعيـف، أو كشف علة، أو نحو ذلك من تطبيقات مصطلح الحديث.

---

(١٢) انظر -أيضاً-: "موضوع الكتاب".

وقد حوى الكتاب جملة وافرة من الأحاديث بلغ عددها -٥٦٨٧[١٣] حديثاً تقريباً، بين حديث مرفوع، وحديث موقوف، ومقطوع[١٤]. وهذا عدد ليس بالقليل.

والمؤلف بيّن حكم بعض هذه الأحاديث صحة وضعفا، وسكت عن البعض الآخر، وهذا المسكوت عنه فيه الصحيح والحسن، والضعيف، والموضوع.

وقد رجحت أن الدَّارَقُطْنِيّ ألّفه لجمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة، على أبواب الفقه. وفي الكتاب أبواب كاملة ليس فيها حديث صحيح[١٥].

وهو بهذه المثابة لا يجوز الاعتماد على الحديث المخرّج فيه بمجرد وجوده فيه.

كما أنه يعدّ -في نظري- من الكتب المهمّة التي يحتاج إليها في تخريج الحديث ومعرفة حكمه صحة وضعفاً.

كما أن الكتاب مجال واسع لاستخراج أمثلةِ "المصطلح"، كالمرسل والموقوف، والمقطوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر...إلخ وما أكثر هذه الأنواع في الكتاب.

وأعتبر أن من أهم صفات الكتاب عنايته بكشف علل الأحاديث، وبيان حكمها من حيث الصحة والضعف -رغم كثرة ما سكت عنه- وجمع

---

(١٣) حسب عدّ الناشر لها تحت الأبواب وجمعي لها.

(١٤) ويدخل في هذا العدد كلام بعض الأئمة وكلام الدَّارَقُطْنِيّ أحيانا على الرواة جرحاً وتعديلاً، حيث يرقم الطابع ذلك فيعدّها مع الأحاديث، لا يتجاوز ٥٠ موضعاً.

(١٥) كما أن فيه بعض الأبواب التي لم يرو فيها حديثا ضعيفاً بل ما أورد فيها إلا صحيحا أو حسنا.

طرقها وبيان الاختلاف فيها، واختلاف ألفاظها.

كما أن الكتاب تفرد بعدد من الأحاديث الضعيفة التي لا توجد في غيره.

وفيما يلي الحديث عن الأمور الآتية:

١- اسم الكتاب.

٢- تاريخ تأليفه.

٣- نُسَخُهُ الخطية والمطبوعة.

١- اسم الكتاب:

١- اسم الكتاب "السنن عن رسول الله ﷺ" كما ذكره ابن خير في فهرسته: ص١٢١. واشتهر الكتاب بين العلماء وسائر الناس بـ"السنن" وذُكر في الكتب كذلك.

وممن ذكره بهذا الاسم -على سبيل المثال- ابن الصلاح في مقدمته في ص١٠٩[١٦] وص١٢٨، وغيرها.

وعزّ الدين بن الأثير الجزري في "اللباب" ٤٨٣/١. والبلقيني في "المحاسن" ص:١٢٨، ومواضع أخرى متعددة. والإمام الذهبي وابن حجر وآخرون كثيرون من الأئمة الأعلام، وأصحاب مؤلفات التراجم، وفهارس الكتب المؤلفة.

٢- ولم يُذكر للكتاب اسم غير هذا الاسم سوى ما جاء في نسخة: "تشستربيتي" حيث كتب عليها عنوان: "المجتنى من السنن المأثور عن النبي ﷺ، والتنبيه على الصحيح منها والسقيم، واختلاف الناقلين لها في ألفاظها".

---

(١٦) نسخة "المحاسن".

رواية أبي بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بِشْران. وهو عنوان وضع بتصرّف من الناسخ -على ما يبدو- وفيه مخالفة للواقع على وجه الدقة، إذ سكت الدَّارَقُطْنِيّ في السنن عن بيان أحاديث بعض الكذابين والمتروكين، وسكت عن بيان بعض الأحاديث الصحيحة -كما سيأتي بيانه-.

٣- وأيضاً فإن الكتاب يضم -بالإضافة إلى صفاته الأخرى- صفات كتب السنن وإن خالفها في بعض الصفات، كعدم اقتصاره على المحتجّ به من الحديث.

٤- وورد اسم الكتاب في النسخ الخطية بعنوان: "السنن..." كذلك.

فمجموع هذه الأمور تبين أن اسم الكتاب هو "السنن عن رسول الله ﷺ" ويكفي في إثبات هذا الاسم رواية الإمام الثقة المتقن محمد بن خير الإشبيلي، الذي روى الكتاب عن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ بسنده إليه، والذي أثبته في "الفهرست"[١٧]: ص١٢١، وهو يعتبر قريباً من عصر الدَّارَقُطْنِيّ إلى حد ما، إذ توفي سنة ٥٧٥ في حين أن الدَّارَقُطْنِيّ قد توفي سنة ٣٨٥، والواسطة بينه وبين الدَّارَقُطْنِيّ في رواية السنن ثلاثة أشخاص فقط.

٢- تاريخ "تأليف السنن":

لم أعثر على شيء يدل على تاريخ تأليف الدَّارَقُطْنِيّ لكتاب "السنن" سوى ما ورد في النسخة الخطية للسنن بمكتبة تشستربيتي في الجزء الثالث عشر من تجزئة النسخة ق٢أ: "حدثنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد

---

(١٧) انظر سنده في موضوع: "نسبة الكتاب لمؤلفه".

الدَّارَقُطْنِيّ الحافظ سنة ثمانين وثلاثمائة".

وهذا النصّ يدلّ على أن الدَّارَقُطْنِيّ كان في ذلك التاريخ قد ألّف كتاب السنن أو كان يؤلف فيه. وهذا التاريخ يسبق وفاته بنحو خمس سنين. -والله أعلم-.

٣- نُسَخُ كتاب السنن الخطية والمطبوعة:

أ - النسخ الخطية:

لكتاب "السنن" للدارقطني نسخ متعددة، اطلعت على بعضها دون البعض الآخر، وهي على نوعين: ١- نسخ كاملة. ٢- نسخ ناقصة. وفيما يأتي بيانها:

١- نسخة مكتبة دار العلوم لندوة العلماء -لكنو- الهند. منها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، وهي نسخة كاملة.

٢- نسخة الظاهرية في مجموع ٣٥ (ق١١٧-١٣٩) بعنوان: "السنن المأثورة" القسم ٣٨، وهو جزء صغير من الكتاب منها صِورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، وهي: "نسخة عتيقة، جيدة، على هامشها تعليقات موجزة لبعض المحدثين العارفين، فيها الكلام على بعض الأحاديث تقوية وتضعيفا، وعلى بعض الرواة"(١٨).

قلت: فيها الكلام على أكثر الأحاديث، وبالمقارنة بينها وبين السنن المطبوعة ظهر لي الفرق بينهما حيث زادت فيها أكثر تلك التعليقات، التي لا توجد في المطبوعة وقد كتبت تلك التعليقات بالقلم الأحمر، وذكر في آخرها

---

(١٨) "فهرس الظاهرية"، للألباني: ص٢٧٤.

أن ما كُتب بالقلم الأحمر نقل من خط الدَّارَقُطْنِيّ.

فلا يبعد أن تكون تلك التعليقات نقلها أحد المحدِّثين من مؤلفات الدَّارَقُطْنِيّ الأخرى، -والله أعلم-.

وكذا النسخة الأولى (نسخة دار العلوم لندوة العلماء) تختلف أحياناً عن النسخة المطبوعة بزيادة بعض التعليقات على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفا.

٣- نسخة مكتبة "تشستربيتي" برقم ٣٤٩٨ (قسم واحد: ٧٦ ورقة) وفيها تكرار لبعض الأبواب، وخلل في الترتيب أحيانا. وهي نسخة جيدة، مقروءة ومقابلة، خطها واضح، وعليها سماعات، وتملّكات وهي في التعليق على الأحاديث مطابقة للنسخة المطبوعة.

٤- نسخة مكتبة: "نور عثمان ٨٢٩ (٥٤٧ ورقة)[١٩].

٥- نسخة مكتبة: أيا صوفيا ٥٥٠ (قسم واحد: ١٩٠ ورقة)[٢٠].

٦- نسخة مكتبة: "رئيس الكتاب ١٥٧ (قسم واحد، ١٥٠٩ ورقة)[٤١٤].

٧- نسخة مكتبة:"البنغال: ٢/٨٦رقم ١٩٢(مجلدان: ٢٢٦ورقة،٢٢٩ ورقة)[٤١٤].

ب- النسخ المطبوعة:

طبع الكتاب عدة طبعات[٢١] منها:

---

(١٩) "تاريخ التراث العربي": ٥١٠/١، ولم أطّلع على هذه النسخة.

(٢٠) "تاريخ التراث العربي": ٥١٠/١٠، ولم أطلع على هذه النسخة.

(٢١) انظر المصدر السابق: ٥١٠/١، و"دليل مولفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، محيي الدين عطية، ومَن معه، بيروت، دار ابن حزم، ط.الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، في مواضع متفرقة منه.

- طبعة في دلهي، سنة ١٣٠٦هـ، عليها شرح بعنوان: "التعليق المُغني على سنن الدَّارَقُطْنِيّ"، لمحمد شمس الحقَّ بن أمير العظيم آبادي.

- طبعة في دلهي -أيضاً- المطبع الأنصار، سنة ١٣٠٩هـ. وبذيله التعليق المغني على سنن الدارقطني، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي. ويليه: البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل، لحسين بن محسن الأنصاري.

- طبعة في دلهي -أيضاً- سنة ١٣١٠هـ.

- طبعة في القاهرة، مطبعة دار المحاسن، سنة ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م. نشر السيد عبد الله بن هاشم يماني المدني. وهي الطبعة التي رجعت إليها في دراستي للسنن وفهرسة الذين تكلم فيهم الدَّارَقُطْنِيّ في السنن بجرح أو تعديل وفيها أخطاء وتصحيفات ظاهرة.

أما الطبعات الهندية السابق ذكرها، فقد أصبحت في حكم المخطوطات؛ لندرتها، بل لانعدامها في الأسواق.

- طبعة ٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

-طبعة ٤، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

ولم أقف على بعض هذه الطبعات؛ لعدم توافرها وقت إعداد هذه الرسالة.

المبحث الثالث

موضوعه: (هل هو لجمع الأحاديث الصحيحة أو الضعيفة أو ماذا؟)

الذي يتبادر إلى الذهن من تسمية الكتاب بـ"السنن..." أنه يشبه أمثاله من كتب السنن، في جمع المحتج به في منهج مؤلفه من السنن المروية عن رسول الله ﷺ، والمعتبر به، مما يصلح للشواهد والمتابعات، الذي هو الأصل المقصود بهذا النوع من التصنيف.

يقول الحافظ ابن حجر: "... ولأن أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب: أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف من رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه: مطلق الجمع"(٢٢).

ويقول الكتاني في "الرسالة المستطرفة..." عن (كتب السنن): "وهي في اصطلاحهم: الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية: من الإيمان، والطهارة والصلاة، والزكاة، إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنّة، ويسمى حديثاً"(٢٣).

والحق أنه ليس الأمر في سنن الدَّارَقُطْنِيّ على ما وصفوا به كتب السنن، بل إن الذي يستنتج من الكتاب -بعد الدراسة- أن موضوعه يكاد يكون

---

(٢٢) "تعجيل المنفعة..."، لابن حجر: ص٨.

(٢٣) ص: ٣٢.

العكس تماما، لأن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ قد خالف هذا الأصل الذي ذكره ابن حجر والكتّاني ومشى عليه جمهور المحدثين من قبل ومن بعد.

أي أن موضوع الكتاب هو: جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمضطربة والمعللة -وإن خرج عن ذلك أحيانا- مرتبة على أبواب الفقة.

فموضوع كتب السنن هو: جمع أحاديث الأحكام مرتبة على أبواب الفقه ليحتج بها الفقهاء، ويستدلوا بها على ما ذهبوا إليه من الأحكام.

في حين أن موضوع سنن الدَّارَقُطْنِيّ جمع أحاديث الأحكام التي استدل بها بعض الفقهاء، وبيان عللها، واختلاف طرقها وألفاظها، وأنها لا تصلح دليلا على ما ذهب إليه من احتج بها من الفقهاء.

فالدَّارَقُطْنِيّ في جمعه هذه الأحاديث في كتابه "السنن..." كأنه قصد الردّ على بعض الفقهاء، وبيان أن استدلالهم بهذه الأحاديث غير سديد.

هذا في الغالب. وإلا فإنه توجد بعض الأبواب يسوقها الدَّارَقُطْنِيّ للاحتجاج بها -كما سيأتي ذكر بعضها- وهذا لا يخرج الكتاب عن وضعه الأصلي -جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة- ما دام أن الأصل هو ذاك[٢٤].

وما خرج عن هذا القصد، من إيراد حديث صحيح أو حسن، أو الحكم على حديث ما بأنه كذلك -إنما جاء تبعا، ولم يأت قصدا، وهو أمر لم تَخْلُ منه مؤلفات العلل في الحديث ونحوها، وقد جاء في الكتاب من هذا النوع من الحديث المحتج به قدر لا بأس به. قد يصل إلى أربعمائة حديث فقط.

---

(٢٤) كما لا يخرجه عن ذلك سكوته على الأحاديث الضعيفة، لما ذكرت، ولأنه ذكر الأسانيد.

إذ قد يضع المؤلف شرطاً أو منهجاً في التأليف، ولكن يخرج عنه، لطول الكتاب، ولتجدد بعض الدواعي أو العوارض الصارفة أحياناً عن دائرة المنهج المختط.

كأن يكون منهجه إخراج الأحاديث الضعيفة في الفقه على الأبواب، ثم في باب من الأبواب يتجدد عنده بعض الدوافع لإخراج الأحاديث الصحيحة فيه: كما لو أراد الردّ على الأحاديث الضعيفة بذكر الأحاديث الصحيحة. أو كأن يكون منهجه إخراج الأحاديث الضعيفة وبيان ضعفها فيَجِدّ داعٍ، أو أكثر، لذكر الطرق المتعددة والشواهد للحديث لبيان ما يجبر ذلك الضعف.

وقد قرّر بعض العلماء أن الغرض من تأليف سنن الدَّارَقُطْنِيّ جمع غير المحتج به من الحديث، وممن ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله تعالى، أثناء كلامه على حديث: (من حج ولم يزرني فقد جفاني) وأمثاله، فقال: «فهي أحاديث ضعيفة، بل موضوعة، لم يرو أهل الصحاح والسنن المشهورة والمسانيد منها شيئاً.

وغاية ما يعزى مثل ذلك إلى كتاب الدَّارَقُطْنِيّ، وهو قصد به غرائب السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف، والموضوع، ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه ومن كتب من أهل العلم بالحديث فيما يروي في ذلك يبين أنه ليس فيها حديث صحيح»[٢٥].

وكذا قرر نحو هذا ابن عبد الهادي رحمه الله في "الصارم المنكي في الردّ على السبكي"[٢٦].

---

(٢٥) "الفتاوى الكبرى": ١٦٦/٢٧.

(٢٦) ص: ١٢، ٣٧.

وقال الزيلعي رحمه الله تعالى، بعد أن روى حديث فِطْر بن خليفة، عن أبي الضُّحى... في الجهر بالبسملة: «... وأحمد بن حماد ضعّفه الدَّارَقُطْنِيّ، وسكوت الدَّارَقُطْنِيّ، والخطيب، وغيرهما من الحفاظ عن مثل هذا الحديث بعد روايتهم له قبيح جدا...»[٢٧].

وقال الزيلعي أيضا أثناء كلامه على حديثٍ:

«وهذه الرواية انفرد بها عنه ابن سمعان، وهو كذاب، ولم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا في "المصنفات المشهورة، ولا المسانيد المعروفة"، وإنما رواه الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" التي يروي فيها غرائب الحديث، وقال عقيبه: وعبدالله بن زياد بن سمعان متروك الحديث. وذكره في "علله" وأطال فيه الكلام...»[٢٨].

وقال الزيلعي أيضاً رحمه الله في معرض حديثه عن أحاديث الجهر بالبسملة.

«فهذا أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، مع اشتمال كتبهم على الأحاديث السقيمة، والأسانيد الضعيفة، لم يخرجوا منها شيئاً، فلولا أنها عندهم واهية بالكلية لما تركوها، وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة، وهو أقوى ما فيها عندهم، وقد بينّا ضعفه، والجواب عنه من وجوه متعددة وأخرج الحاكم منها: حديث علي، ومعاوية، وقد عرف تساهله.

وباقيها عند الدَّارَقُطْنِيّ في سننه "التي (هي)[٢٩] مجمع الأحاديث المعلولة،

---

(٢٧) "نصب الراية": ٣٤٩/١.

(٢٨) "نصب الراية": ٣٤٠/١.

(٢٩) زيادة من عندي.

ومنبع الأحاديث الغريبة، وقد بيّناها حديثاً حديثاً»[٣٠].

قلت: وقد روى الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" من أحاديث الجهر بالبسملة واختلاف الروايات فيها نحواً من ٣٤ حديثاً، وسكت على كثير منها، وهو يرى أنه لم يصحّ في الجهر بها حديث، يقول ابن تيمية رحمه الله عن أحاديث الجهر بالبسملة:

«وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر بها حديث صريح، ولم يرو أهل السنن المشهورة: كأبي داود، والترمذي، والنسائي شيئاً من ذلك.

وإنما يوجد الجهر بها صريحاً في أحاديث موضوعة، يرويها الثعلبي والماوردي، وأمثالهما، في التفسير، أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره، بل يحتجون بمثل حديث الحميراء.

وأعجب من ذلك أن من أفاضل الفقهاء من لم يعز في كتابه حديثاً إلى البخاري إلا حديثاً في البسملة، وذلك الحديث ليس في البخاري، ومَنْ هذا مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حالهم في هذا الباب؟.

أو يرويها مَنْ جمع هذا الباب: كالدَّارَقُطْنِيّ، والخطيب، وغيرهما فإنهم جمعوا ما روي، وإذا سئلوا عن صحتها قالوا بموجب علمهم.

كما قال الدَّارَقُطْنِيّ لما دخل مصر. وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها فجمعها، فقيل له: هل فيها شيء صحيح؟.

فقال: أما عن النبي ﷺ فلا، وأما عن الصحابة فمنه صحيح، ومنه

(٣٠) "نصب الراية": ٣٥٦/١.

ضعيف...»[٣١].

قلت: فكيف يروي الإمام الدَّارَقُطْنِيّ -مع ما ذكرت عنه- هذا العدد الكثير من أحاديث الجهر بالبسملة، وذلك العدد الكثير من أحاديث القهقهة في الصلاة؟ لولا أن مراده في الأصل جمع الأحاديث الضعيفة والمردودة.

فالخلاصة أن "سنن" الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى كتاب حديث يُعنى بالفقه من خلال اهتمامه بالأحاديث التي تدخل تحت أبواب الفقه.

كما يُعنى بذكر الأحاديث الضعيفة، وهو يبين ضعفها أحياناً، وأحياناً يسكت عليها. وأورد أحاديث صحيحة أو حسنة، حكم على بعضها وسكت عن بعضها، إلا أن ذلك لا يُخرج الكتاب عن كونه مراداً به جمع الأحاديث الضعيفة والمتروكة، والموضوعة قال الكتاني: (وسنن الدَّارَقُطْنِيّ"، جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة[٣٢].

التنبيه على خطأٍ شائعٍ تجاه الكتاب:

إنّ مِن الخطاء الشائعة في التعامل مع كتاب السنن، للإمام الدارقطني، ما عليه بعض الناس: مِن غير المتخصصين، ومِن الفقهاء، وغيرهم، حيث يَخْفى عليهم موضوع هذا الكتاب، ويتوهمون أن سنن الدارقطني-بحكمِ اسمه- كتابٌ للاحتجاج، فيوردون ما يوردون من الحديث فيه، ويَحتجّون به؛ على

---

(٣١) "الفتاوى الكبرى": ٢٢/٤١٥-٤١٦.

(٣٢) "الرسالة المستطرفة": ص٣٥.

الرغم من أنه ضعيف؛ اغتراراً بإيراد الدارقطني له، ومن الأمثلة على هذا:

إيراد الإمام ابن قدامة لحديث مُسَّة الأزدية في رفع تحديد مدة النفاس بأربعين يوماً (كما في المغني ١/٤٢٧-٤٢٨)، وقد أورده الدارقطني في السنن: ١/٢٢٣، وسكت عليه، وكان قد ضعف مُسّة قبل ذلك، وقال: مسة لا تقوم بها حجة.

قلت: وليس في مسة قولٌ لغيره جرحاً، أو تعديلاً؛ وحينئذٍ فإنّ المتعيّن هو قبول قوله فيها. وهكذا يمكن تتبع المغني للوقوف على ما قد يكون فيه مِن أمثلة غير هذا.

وإذا كان هذا بالنسبة للإمام ابن قدامة، العالم الجِهْبِذ؛ فغيره أقرب للوقوع في مثل هذا الخطأ.

المبحث الرابع

أهمية كتاب "السنن" للدارقطني، ومكانته بين كتب السنن

لكتاب "سنن الدَّارَقُطْنِيّ" أهمية بقدر أهمية مؤلفه، وبقدر ما فيه من صفات جعلته من أهم كتب التخريج.

ويدرك هذا الأمر من يطلع على كتاب "السنن"، فيرى ما فيه من سعة الرواية، وتمام الدراية.

١- وقد أثنى عليه بعض الأئمة المعتبرين بما يستحقه.

أ - فقال الحافظ الخطيب البغدادي:

«... فإن كتاب السنن الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام»(٣٣).

ب- وقال الحافظ ابن كثير فيه:

«له كتابه المشهور، من أحسن المصنّفات في بابه، لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله، إلا من استمد من بحره، وعمل كعمله»(٣٤).

ولقد صدق الحافظ ابن كثير رحمه الله، فإنه لم يوجد شيء من "كتب السنن" على طريقة "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": في جمع الأحاديث الغريبة، والمعللة،

(٣٣) "تاريخ بغداد": ٣٥/١٢.

(٣٤) "البداية والنهاية": ٣١٧/١١، وكذلك: "عيون التواريخ": جـ١٢ ق ١١٠.

والضعيفة -وإن كان لا يغني عن غيره من كتب السنن، بل ليس هو من بَابَتِها[٣٥]- إلا أنه في بابه لم يأت مثله، كما قال ابن كثير.

ولهذا اعتنى به الأئمة وأهل العلم في الفقه وتخريج الحديث، ولذلك كثرت إحالتهم عليه في كتب التخريج وغيرها.

٢- وتأتي أهمية الكتاب -أيضاً- من حديث تفرده بأحاديث عن الكتب الستة -على أن أحاديثه ليست للاحتجاج بها- ومن فوائد روايته لها أن تعرف درجتها من الصحة، وكذلك كثرة عدد أحاديثه المخرّجة فيه.

٣- ومن مظهر عناية الأئمة وغيرهم بسنن الدَّارَقُطْنِيّ، التي تعكس أهمية الكتاب عندهم: أنهم ألّفوا حوله كثيرا من المؤلفات، ومن هذه المؤلفات:

أ- "تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدَّارَقُطْنِيّ" للحافظ أبي محمد عبدالله بن يحيى الغَساني الجزائري، المتوفى سنة ٦٨٢هـ.

ب- "زوائد سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لزين الدين قاسم بن قَطْلُوبَغا المتوفى سنة ٨٧٩هـ.

جـ- "رجال الدَّارَقُطْنِيّ" للزين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ.

د- "من تكلم فيه الدَّارَقُطْنِيّ في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين"، تأليف محمد بن عبد الرحمن المقدسي، المتوفى سنة ٨٠٣هـ.

---

(٣٥) أي لا يصلح مثالا لها، وفي "القاموس المحيط": "وهذا بَابَتُه أي يصلح له".

قلت: وقد استخدم المحدّثون هذه اللفظة للمقايسة بين المحدّثين والموازنة بينهم وتشبيه بعضهم ببعض، فيقولون: فلان من بابة فلان، وفلان ليس من بابة فلان.

هـ- "السامعون لسنن الدَّارَقُطْنِيّ"، لعبد الرحمن بن يوسف المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ.

و- "التعليق المغني على سنن الدَّارَقُطْنِيّ"، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي - سنة ٩٨٦هـ.

ز- "كتاب في الأحاديث الخماسيات في سنن الدَّارَقُطْنِيّ"، مؤلفه مجهول.

حـ- "المتروكين ومروياتهم في سنن الدَّارَقُطْنِيّ"، لمحمد راضي بن حاج عثمان (معاصر).

الفرق بين سنن الدَّارَقُطْنِيّ وبين غيره من كتب السنن

اتفق كتاب "السنن" للدارقطني في الاسم مع غيره من كتب السنن وخالفها في المضمون، وبعد الموازنة بينه وبين غيره من "السنن" ظهرت لي الفروق المميزة له التالية:

١- أنه يذكر الأحاديث الضعيفة، والغريبة، والواهية، وهي الغالبة فيه بخلاف غيره من كتب السنن.

٢- أنه يذكر الموقوفات والمقطوعات، من فتاوى وغيرها.

وهي فيه كثيرة جدا - بخلاف غيره من كتب السنن- فقد أخرج في الجزء الأول فقط ٢٢٦ حديث منها ١٦٧ موقوفات، و٢٤ مقاطيع و٣٥ مراسيل.

٣- أنه يعتني بطرق الأحاديث، واختلاف الروايات في السند والمتن، ويوجد بعض ذلك في سنن النسائي، وسنن الترمذي، إلا أن ذلك قليل.

٤- أنه اعتنى فيه ببيان ضعف الضعيف من الأحاديث والرواة كثيرا -رغم كثرة ما سكت عنه- ويشابهه في ذلك سنن النسائي وسنن الترمذي، والأول أكثر من الثاني، إلا أن النسبة فيهما قليلة بالنظر إلى ما في سنن الدَّارَقُطْنِيّ.

٥- أنه لم يؤلّف للاستدلال بأحاديثه على الأحكام الشرعية، بخلاف غيره من كتب السنن كسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

ولهذا فإن وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه لا يشينه، بل هو سبب ازدادت به قيمته لدى المحققين، بخلاف السنن الأخرى فإنها أُلّفت للاحتجاج بها، ولذلك يُزري بالكتاب منها وجود أحاديث ضعيفة أو واهية فيه، ولذلك انحطت رتبة سنن ابن ماجه عن بقية السنن عند المحققين.

٦- كثرة أحاديثه، فلم يسبقه في العدد من السنن الأربعة سوى سنن النسائي، ففيه ٥٧٢٠ حديث تقريباً، وبلغ عدد أحاديث الدَّارَقُطْنِيّ ٥٦٨٧ حديث تقريباً، وسنن أبي داود ٥٢٧٤ حديث، وسنن ابن ماجه ٤٣٤١ حديث.

الكلام على المؤلفات حول سنن الدَّارَقُطْنِيّ

أ - "تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدَّارَقُطْنِيّ":

للحافظ أبي محمد عبدالله بن يحيى (الغساني) الجزائري المتوفى سنة ٦٨٢هـ: المحدث، نزيل دمشق، روى عن أبي الخطاب ابن دحية، والسخاوي، وخلق، وكتب الكثير، وصار من أعيان الطلبة، مع العبادة والتواضع..."[٣٦].

(٣٦) "شذرات الذهب": ٥/٣٧٦.

وهو كتاب ذكر فيه مؤلفه الأحاديث الضعاف في سنن الدَّارَقُطْنِيّ، وبيّن بعد كل حديث ضعفه غالباً.

بلغ مجموع ما ضعّفه فيه ٨٧٠[٣٧] حديثاً تقريباً.

وحجمه ٥٤ ورقة، منه نسخة في: أيا صوفيا ٤٦٤ وله صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

والكتاب ليس له مقدمة تبيّن منهج المؤلف، شأن كتاب السنن نفسه، ولكنه مرتب على ترتيب السنن، حسب أبواب الفقه، واختصر فيه الأسانيد.

والأحاديث التي يوردها: أحيانا يكون سبب ضعفها الذي يذكره الجزائري هو نص كلام الدَّارَقُطْنِيّ في الموضع نفسه من كتاب السنن، أو يكون كلام الدَّارَقُطْنِيّ في غير السنن، وقد يكون حسب ما يراه المؤلف (الجزائري).

والكتاب مفيد من جهة جمع الأحاديث الضعيفة في السنن كما أنه مفيد من جهة حصر الرواة الضعفاء في "السنن" وبيان أنهم ضعفاء، وذلك أثناء الكلام على سبب ضعف كل حديث.

بَيْدَ أن عليه مآخذ، منها:

١ - ترك ذكر أحاديث ضعيفة في "السنن" ضعفها الدَّارَقُطْنِيّ في حين أنه ذكر أحاديث أخرى مثلها ضعفها الدَّارَقُطْنِيّ.

---

(٣٧) رغم أن النسخة التي رأيت وقابلتها بكتاب "السنن" لاحظت فيها الانتقال من: ٢١١/٣ إلى: ٢٠٠/٤، ثم استمر إلى ما يقابل: ٢٢٠ من جزء ٤ من السنن، ثم عاد إلى "كتاب النكاح" في: ٢١٦/٣، وذكر منه حديثا ثم ذكر العنوان: "كتاب النكاح" كما في "التخريج": ق٤٩ب.

٢- إذا كان الحديث الضعيف في السنن مكررا فيها فإنه لا يكرره سواء ذكر في السنن في موضع واحد أو في موضعين متفرقين. كما في السنن ١/٧٦ (حديث ابن لهيعة) و١/٧٧ (حديث علي بن زيد)، كرره في "السنن"، ولم يكرره في "تخريج الأحاديث الضعاف".

وكما فعل في (حديث مصعب بن شيبة)، ذكره في "السنن" في ١/١١٣، وفي ١/١٣٤، وفي "تخريج الأحاديث الضعاف" لم يذكره إلا في الموضع الأول.

٣- ذكر فيه أحاديث صحاحاً، من ذلك الحديث رقم ١ من باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة: (السنن) ١/٣٠٢، سكت عنه الدَّارَقُطْنِيّ، وذكره الجزائري في: ق ١٧ ب - ١٨أ، وقال "هذا إسناد علوي لا بأس به".

ومن ذلك -أيضاً- ما في "السنن" ١/٣٠٣-٣٠٤ حديث رقم ٧ أورده الدَّارَقُطْنِيّ وسكت، وذكره الجزائري في ١٨أ، وقال: "إسناد صالح، ليس في رواته مجروح". ومن ذلك ما في "السنن" ١/٣٠٤، حديث رقم ٨، كالذي قبله.

ومن ذلك ما في "السنن" ١/٣٠٥-٣٠٦، حديث رقم ١٤ قال فيه الدَّارَقُطْنِيّ: "هذا صحيح، ورواته كلهم ثقات". ومع ذلك ذكره الجزائري.

ومن ذلك ما في "السنن" ١/ ٣٠٦-٣٠٧، حديث رقم ١٧، ذكره الدَّارَقُطْنِيّ وسكت، وذكره الجزائري، وقال: "كلهم ثقات".

ونحو ذلك ما في "السنن": ١/٣٠٨-٣٠٩، الأحاديث رقم: ٢٣،٢٦،٢٨، نحو ما تقدم.

وكذلك ما في "السنن" ١/٣١١، حديث رقم ٣٣، قال فيه الدَّارَقُطْنِيّ:

"كلهم ثقات"، وذكره الجزائري في: ق ١٨ ب، لكنه ضعّف أحد رواته.

ومن ذلك ما في "السنن": ١/٣١٢-٣١٣، الأحاديث رقم: ٣٦،٣٧، ٤٠، فيها نحو ما تقدم في الأحاديث السابقة.

وقد قابلت هذا الكتاب كله بسنن الدَّارَقُطْنِيّ فظهرت لي مفارقات لفتت نظري، -كالاختلاف في اسم راو، أو لفظ الحديث أو الحكم زيادة ونقصاً- وتستدعي دراسة كتاب "السنن" بعد تحقيقه. والله أعلم.

ب- "زوائد سنن الدَّارَقُطْنِيّ":

تأليف زيد الدين قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة ٨٧٩هـ، لم أعلم وجوده.

ذكره في "الرسالة المستطرفة": ص١٢٩[٣٨].

جـ- "رجال الدَّارَقُطْنِيّ":

تأليف الحافظ زيد الدين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ.

لم أعلم وجوده، ذكره السخاوي في "الإعلان..." ص١١٦.

د- "من تكلم فيه الدَّارَقُطْنِيّ في كتاب السنن من الضعفاء، والمتروكين، والمجهولين":

تأليف محمد بن عبد الرحمن المقدسي[٣٩] المتوفى سنة ٨٠٣هـ مرتبا على

---

(٣٨) من الطبعة الثانية، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣٩) الحنبلي، المعروف بابن زُرَيْق، تفقه وطلب الحديث وتمهّر في فنون الحديث، وسمع العالي والنازل، وخرّج ورتب المعجم الأوسط على الأبواب، وصحيح ابن حبان.

قال ابن حجر: "استفدت منه كثيراً، وسمع معي على الشيوخ بالصالحية، وغيرها، ولم =

حروف المعجم وهو كتاب مفيد، لكن مضمونه يختلف عن عنوانه، لأن مفهوم العنوان يدل على أن الكتاب في: ذكر الضعفاء الذين تكلم فيهم الدَّارَقُطْنِيّ في سننه، في حين أن الأمر ليس كذلك بل إن المؤلف ألفه لبيان الضعفاء عند الدَّارَقُطْنِيّ، الذين روى لهم في سننه، سواء كان تضعيفه لهم جاء في كتاب السنن أو في غيره.

والدليل على ذلك أنني فهرست كل الرواة الذين تكلم عليهم الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في سننه بجرح أو تعديل، فعرضت كتاب المقدسي هذا على الفهرس فوجدته انفرد بذكر ما يقرب من ٢٣٣ شخصاً، ليس منهم أحد في الفهرس الذي عملته.

والسبب أنه ذكرهم لأن الدَّارَقُطْنِيّ ضعفهم خارج السنن، أما في "السنن" فسكت عنهم حسبما في نسخة السنن الذي عندي.

ووافقت المقدسي في ٢٥٣ شخصاً تقريباً، في حين أن الأشخاص المتكلم فيهم -جرحاً وتعديلاً- في "السنن" يقربون من ألف شخص.

وسأذكر قريباً بعض ما يدل على أنه قصد ذكر الرواة الضعفاء عند الدَّارَقُطْنِيّ، سواء كان ضعّفهم في كتاب "السنن" أو خارجه.

فكتاب المقدسي مع ما عليه من ملاحظات في الاسم والمضمون، مفيد في موضوعه، ومفيد في دراسة سنن الدَّارَقُطْنِيّ.

=

أو في دمشق من يستحق اسم الحافظ غيره".

انظر: "شذرات الذهب": ٣٦/٧.

وفيما يلي ذكر بعض الملاحظات التي ظهرت لي حول الكتاب:

١- أنه ليس فيه إشارة إلى مواضع التضعيف في "السنن" بالجزء والصفحة، شأن الأقدمين، لأن النسخ متعددة في ذلك الوقت ولا ضير في ذلك على مؤلفه. لكن هذا الأمر مراعاته أصبحت ضرورية في عصرنا - وقد يذكر حديث الراوي أحيانا.

٢- أنه لم يستوعب الرواة المتكلم فيهم بالجرح في "السنن".

٣- أنه لم يرتب الرواة ترتيبا معجميا دقيقا...

٤- أنه لم يستوعب نقل أقوال الدَّارَقُطْنِيّ المتعددة في الراوي الواحد، وإن كان يشير إلى ذلك أحيانا قليلة.

٥- أنه خاص بالمتكلّم فيهم بالجرح فقط، و لم يتعرض للمعدّلين.

٦- أنه لم يراع التفريق بين كلامه في الراوي مع جملة رواة وبين كلامه فيه وحده[٤٠].

بعض المواضع الدالة على أن المقدسي وضع كتابه في رواة سنن الدَّارَقُطْنِيّ الذين ضعّفهم، سواء كان تضعيفه في السنن أو خارجه.

١- قال ابن زُريق المقدسي في ق ١٠: «أجلح عن أبي الزبير، عن جابر»، وساق الحديث في جزاء المحرم إذا اصطاد، وقال: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: أجلح ليس بالقوي».

قلت: ذكر الدَّارَقُطْنِيّ الحديث بسنده في ٢/٢٤٦-٢٤٧، و لم يقل شيئا

(٤٠) انظر: مقدمة "فهرس الرواة المتكلم فيهم بالجرح أو التعديل"، في (الباب الرابع) الفصل الثاني.

في "أجلح"، كما أنه لم يقل فيه شيئا لا سابقا ولا لاحقاً.

٢- وقال في ق ١٠: «أيوب بن النعمان، قال: صليت خلف زيد بن أرقم على جنازة، فكبر خمسا،
قال الدَّارَقُطْنِيّ: أيوب ليس بقوي».
قلت: لم يقل ذلك في السنن، إذ ذكر الحديث في ٧٣/٢، وسكت عن أيوب، و لم يتكلم فيه سابقا ولا لاحقا.

٣- وقال في ق ١٠: «أيوب بن سويد، عن ابن شوذب، عن أبي التَّياح، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: (أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك).
قال الدَّارَقُطْنِيّ: أيوب بن سويد ضعيف».
قلت: لم يقل الدَّارَقُطْنِيّ ذلك في السنن، لأنه روى الحديث بسنده في السنن ٣٥/٣، وسكت عنه، و لم يتكلم عليه سابقاً أو لا حقا، وقد تفرد به سويد هذا.

٤- وقال المقدسي في ق ١١أ: «ثابت بن زهير، عن نافع، عن ابن عمر، قال النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل).
قال الدَّارَقُطْنِيّ: ثابت بن زهير ضعيف».
قلت لم يقل ذلك الدَّارَقُطْنِيّ في السنن، لأنه ذكر الحديث في السنن ٢٢٥/٣، وسكت عنه، و لم يتكلم عليه في السنن سابقا ولا لاحقاً.
وقد قال الدَّارَقُطْنِيّ في ثابت بن زهير: «منكر الحديث»، كما في كتاب: (الضعفاء والمتروكون) له: ق٤ب.

٥- وقال ابن زُريق المقدسي في ق١١ب: «جارية بن هرم، عن حميد، عن

أنس، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يلقن بعضهم بعضا في الصلاة».

قال الدَّارَقُطْنِيّ: جارية بن هرم ضعيف».

قلت: لم يقل الدَّارَقُطْنِيّ ذلك في السنن، لأنه ذكر الحديث بسنده في السنن ١/٤٠٠-٤٠١، وسكت عنه، ولم يتكلم على جارية سابقا ولا لاحقاً.

وقد قال الدَّارَقُطْنِيّ في جارية بن هرم في كتاب "الضعفاء والمتروكون": ق٥أ: "متروك".

٦- حماد بن المنهال البصري، قال الدَّارَقُطْنِيّ فيه في السنن ١/٢١٩: "مجهول".

ومع ذلك ذكره ابن زُريق في كتابه: ق١٢ب، وقال: «ضعيف قاله الدَّارَقُطْنِيّ».

٧- حيّان بن عبيد الله، قال الدَّارَقُطْنِيّ في السنن ١/٢٦٥: «ليس بقوي».

ومع ذلك ذكره ابن زُريق في كتابه: ق١٢ب، وقال -بعد أن ساق الحديث والسند الذي هو فيه، في الموضع نفسه-: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: حيّان ضعيف».

٨- خِشْف بن مالك: قال الدَّارَقُطْنِيّ في السنن ٣/١٧٤، «رجل مجهول».

وذكره ابن زريق في ق١٣أ، فقال: «ضعيف الحديث، قاله الدَّارَقُطْنِيّ».

٩- داود الأودي، قال الدَّارَقُطْنِيّ في السنن ٣/٢٤٦: «لقّن غياث بن إبراهيم داود الأودي: عن الشعبي، عن علي: لا مهر أقل من عشرة دراهم، فصار حديثاً».

ولم يزد على ذلك في الموضع أو قبله أو بعده.

وذكره ابن زريق في ق١٣ب، وقال: «ضعيف، قاله الدَّارَقُطْنِيّ».

١٠- رحمة بن مصعب. قال الدَّارَقُطْنِيّ في السنن ٢/٢٤١: «ضعيف...».
وذكره ابن زريق في ق١٣ب، وقال: «ليس بقوي، قاله الدَّارَقُطْنِيّ».
١١- عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العُمري، قال الدَّارَقُطْنِيّ في ١/١٤٨: «ضعيف».
وذكره ابن زُريق في ق١٩أ، وقال: «ضعيف متروك، قاله الدَّارَقُطْنِيّ».
١٢- مَسّة الأزدية، في السنن ١/٢٢٢ روى لها حديثاً في مدة النفاس، وسكت عنه، ولم يتكلم عليها سابقا أو لاحقاً.
وذكرها ابن زريق في قال الإمام ابن حجر رحمه الله: ٢٤ب، وقال: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: مَسّة لا تقوم بها حجة».
١٣- إسحاق بن عمر، في السنن ١/٢٤٩، عن عائشة قالت: (ما صلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر إلا مرتين، حتى قبضه الله عز وجل).
وسكت، ولم يتكلم فيه سابقا ولا لاحقاً.
وذكره ابن زريق في ق٨أ، وقال: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: إسحاق بن عمر مجهول».
١٤- قال ابن زُريق في كتابه ق١٣أ: «الحارث الأعور عن علي، قال: هو كلام -يعني الفتح على الإمام».
قال الدَّارَقُطْنِيّ: الحارث لا يحتج به».
قلت: ذكر الدَّارَقُطْنِيّ الأثر عنه في السنن ١/٤٠٠، وسكت عن الحارث، ولم يتكلم فيه سابقا أو لا حقاً في "السنن".
١٥- عبد الله بن بزيع في "السنن" ١/٣٩٩ روى حديث أنس: كنا نفتح على الأئمة على عهد رسول الله ﷺ. وسكت عنه، ولم يتكلم فيه

الدَّارَقُطْنِيّ سابقا أو لاحقا.

وذكره ابن زُريق في ق١٨ب، وقال: "قال الدَّارَقُطْنِيّ: ابن بزيع ليس بقوي".

١٦- سليمان بن داود اليمامي. في السنن ١/٤٢٠ روى له حديث أبي هريرة: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)، وسكت عنه. ولم يتكلم فيه سابقاً أو لا حقاً.

وذكره ابن زُريق في ق١٥ب، وقال: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: سليمان بن داود هذا ضعيف».

١٧- عدي بن الفضل. في "السنن" ١/٢٢١-٢٢٢ روى له حديثاً تفرد به، وقال: «رفعه عدي بن الفضل، ولم يرفعه غيره».

ولم يزد على ذلك. ولم يتكلم فيه سابقا أو لاحقاً.

وذكره ابن زُريق في ق٢١ب، وقال: «ضعيف، قاله الدَّارَقُطْنِيّ».

١٨- الفضل بن السكن، في "السنن" ٢/٧٥ روى له حديثا، وسكت عنه.

وقال ابن زُريق في ق٢٢أ: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: الفضل ضعيف».

١٩- معلى بن عبد الرحمن، عن الليث بن سعد. في السنن ١/٢٤٩ روى له الدَّارَقُطْنِيّ حديثا، وسكت، ولم يتكلم سابقا أو لاحقاً.

وذكره ابن زريق في ق٢٥أ، وقال: «ضعيف، قال الدَّارَقُطْنِيّ».

٢٠- عبد الرحمن بن مالك بن مِغْول. في السنن ٢/٧١:"متروك".

وذكره ابن زُريق في ق١٩أ، وقال: ضعيف، قاله الدَّارَقُطْنِيّ".

إلى غير ذلك من المواضع التي تؤكد أن ابن زريق ألّف كتابه فيمن روى له الدَّارَقُطْنِيّ في سننه من الضعفاء عنده، الذين ضعفهم في كتاب السنن

أو خارج كتاب السنن على حد سواء.

ومن أوضح الأدلة على هذا انفراد كتابه بما يقرب من ٢٣٣ شخصاً عن الفهرس الذي وضعُه للمتكلم فيهم في سنن الدَّارَقُطْنِيّ.

وبالتالي إذا تصورنا هذا العدد من الرواة وكم لهم من الأحاديث في السنن، مع سكوت الدَّارَقُطْنِيّ عن بيان حالهم من الضعف عنده، فإنه يظهر لنا كم كان يسكت الدَّارَقُطْنِيّ عن بيان الأحاديث الضعيفة في سننه، حتى في أحاديث الضعفاء التي انفردوا بها.

هـ- "السامعون لسنن الدَّارَقُطْنِيّ":

لعبد الرحمن بن يوسف المزّي. ذكر فيه أسماء الذين سمعوا منه سنن الدَّارَقُطْنِيّ[٤١]، ومنه نسخة في الظاهرية بدمشق، مجموع رقم ٦٧ من ق١٣٦أ-١٤٢ب[٤٢].

و- "التعليق المغني على سنن الدَّارَقُطْنِيّ":

تأليف الشيخ أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المشهور بـ"ملك المحدّثين"، صاحب التصانيف المعروفة، كـ"مجمع البحار" وغيره، توفي سنة ٩٨٦هـ.

وهو كتاب طبع على حاشية "سنن الدَّارَقُطْنِيّ" علق فيه مؤلفه على أحاديث الدَّارَقُطْنِيّ مبينا صحتها أو ضعفها، وثقةَ أو ضعف رواتها، ويشير إلى من أخرج الحديث سوى الدَّارَقُطْنِيّ -إن شاركه في إخراجه غيره-

---

(٤١) انظر: "فهرس الظاهرية"، للألباني: ص٤٠٧.

(٤٢) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٧/١.

وينقل أقوال الأئمة فيه.

كما يتطرق أحيانا إلى ذكر آراء العلماء تجاه العمل بالحديث لا سيما أصحاب المذاهب الأربعة.

كما يشرح المفردات الغامضة أحيانا بإيجاز.

وكثيرا ما ينقل أقوال الدَّارَقُطْنِيّ في تضعيف رواة سكت عنهم في "السنن" وهو كتاب مفيد، إلا أنه يميل إلى الاختصار أحيانا.

ولم يستوعب الكلام على جميع أحاديث سنن الدَّارَقُطْنِيّ، بل ترك كثيرا منها.

وقد أشار مؤلفه إلى ذلك بقوله في المقدّمة: "وهذه تعليقات شتى علقتها على "السنن" للإمام علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ، وقت مطالعة ذلك الكتاب المبارك، اكتفي فيها على تنقيد بعض أحاديثه وبين علله، وكشف بعض مطالبه على سبيل الإيجاز والاختصار، آخذا مِن كُتب هذا الفن المبارك، عسى الله أن ينفع بها من يريد مطالعته، أسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه، ويدخرها ذخيرة لعاقبتي، وسميتها (بالتعليق المغني على سنن الدَّارَقُطْنِيّ)"[٤٣].

ز- (كتاب في الأحاديث "الخماسيات" في سنن الدَّارَقُطْنِيّ):

ذكره الكتّاني، في "الرسالة المستطرفة" ص٩٩، ولم يذكر مؤلفه، ولم أر له ذكرا عند غيره، وكذا ذكره من قبل السخاوي في "فتح المغيث"[٤٤]، ولم يذكر مؤلفه.

---

(٤٣) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/٧.

(٤٤) ٣/١١.

ح- "المتروكون، ومروياتهم في سنن الدَّارَقُطْنِيّ":

رسالة ماجستير، نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قدّمها: محمد راضي بن حاج عثمان، وهي جهد يستفيد منه من أراد دراسة كتاب "السنن".

وإن كانت هناك بعض الملاحظات على الرسالة منها:

١- أن الرسالة اقتصرت على ذكر المتروكين الذين نصّ الدَّارَقُطْنِيّ على تركهم في السنن، ولم يُذْكر فيها المتروكون عند الدَّارَقُطْنِيّ في سننه الذين سكت عليهم في السنن وحكم بتركهم خارج السنن.

٢- أن صاحب الرسالة جمع شواهد أحاديث المتروكين الذين أخذهم من "السنن" لتقويتها، في حين أن الدَّارَقُطْنِيّ لم يزعم أنها قوية أو يحتج بها.

فالحاصل أن مميزات "السنن" للدارقطني جعلته من أهم الكتب، التي ينبغي أن يعتني بها المحدّث والفقيه على حد سواء، ولهذا:

- أثنى عليه الأئمة واهتموا به.
- وألّفوا حوله المؤلفات التي تظهر قيمة الكتاب عندهم.
- وعُني المحدثون بروايته حتى رواه الجم الغفير منهم على اختلاف العصور.

وإن "السامعون لسنن الدَّارَقُطْنِيّ" للمزّي يبين مدى اهتمام المحدثين بسنن الدَّارَقُطْنِيّ حتى بلغ عدد السامعين له من المزّي فقط إلى أن يؤلف فيهم تلك الرسالة.

ولو كان كتاب الدَّارَقُطْنِيّ كتاباً عاديّاً لم يستحق هذا كله. وبغض النظر عن ذلك فإنه يمكن أن يحكم للكتاب بهذه المكانة بمجرد النظر للمميزات التي تميز بها عن بقية كتب السنن. والله أعلم.

وقد ظهرتْ في الآونة الأخيرة بعض الكتب والفهارس حول سنن

الدارقطنيّ، ومِن ذلك ما يلي:

ط- "فهارس سنن الدارقطني":

إعداد د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي[٤٥]. ويؤخذ عليه عدم الاستيعاب.

ي- "فهرس أحاديث وآثار سنن الدارقطنيّ":

إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة، وعلي حسن الطويل، وآخرِين[٤٦].

ك- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في سنن الدارقطني:

إعداد د.يوسف عبد الرحمن المرعشلي[٤٧]. ويؤخذ عليه عدم الاستيعاب أيضاً.

ل- تراجم رجال الدارقطنيّ في سننه الذين لم يُترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم":

لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي[٤٨]. وهو تراجم مختصرة، وهو مفيد للباحث عن تراجم الرواة المتأخرين المذكورين في سنن الدارقطنيّ، لا سيما شيوخه، لكن ينبغي عدم التسرّع في قبول كل ما فيه مِن الأحكام.

---

(٤٥) بيروت، لبنان، دار المعرفة، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٤٦) بيروت، لبنان، عالم الكتب، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٤٧) بيروت، لبنان، دار المعرفة، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٤٨) صنعاء، اليمن، دار الآثار، ط.الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. وعلى الكتاب بعض المآخذ، كما سبقت الإشارة إليه في مقدّمة هذا البحث. وأهمّها أنّه يَعزو جميع الأخطاء الواقعة في السنن المطبوعة، التي استدركها، إلى الإمام الدارقطنيّ؛ وهذا ليس بصحيح؛ وماذا على الإمام الدارقطنيّ مِن أخطاء النسّاخ!.

المبحث الخامس
منهج الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في كتاب "السنن"

أولاً: درجة أحاديثه:

لما لم يكن غرض الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى بتأليف كتابه جمع المحتج به من السنن من حسن وصحيح -فقد اشتهر هذا الأمر عن "سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لدى بعض الأئمة- كمن سبق النقل عنهم- وممن صرح بذلك ابن عبد الهادي رحمه الله، قال مضعفاً لحديثٍ مذكور في سنن الدَّارَقُطْنِيّ.

"... فكيف وهو حديث منكر، ضعيف الإسناد، واهي الطريق، لا يصلح الاحتجاج بمثله، ولم يصححه أحد من الحفاظ المشهورين، ولا اعتمد عليه أحد من الأئمة المحققين، بل إنما رواه مثل الدَّارَقُطْنِيّ، الذي يجمع في كتابه غرائب السنن، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، بل والموضوعة ويبين علة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره في بعض المواضع"(٤٩).

ويقول في موضع آخر:

"... لأن من عادة الدَّارَقُطْنِيّ وأمثاله أن يذكروا هذا(٥٠) في السنن ليعرف، وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك"(٥١).

---

(٤٩) "الصارم المُنكي...": ص١٢.

(٥٠) أي هذا النوع من الحديث.

(٥١) المصدر السابق: ص٣٧.

قلت: فالأمر كما قال ابن عبد الهادي وغيره من الأئمة، إلا أن قوله: "وهو (أي الدَّارَقُطْنِيّ) وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك" ليس بلازم دائماً، فكم من حديث متروك سكت عليه الدَّارَقُطْنِيّ في السنن. وقد ذكر أكثر من ١٣٢ حديث لبعض المتروكين الذين نص على تركهم في السنن، ولم يبين ضعفها، وهناك أحاديث أناس متروكين عنده لم يبين ضعفهم في السنن أصلا.

ومن أمثلة الكذابين أو المتروكين الذين روى عنهم في السنن وسكت عنهم ولم يتكلم عليهم في السنن أصلا ما يأتي:

١- ٤/١٥ حديث رقم ٤٥ الوليد بن سلمة الأزدي، قاضي الأردن كذاب، يضع الحديث.

٢- ٤/٣٥ حديث ٩٧ علي بن قرين، كذاب.

٣- ٤/٢٨٣ حديث ٤٥ سعيد بن سلام العطار، متروك عند الدَّارَقُطْنِيّ.

٤- ١/٢٤٩ حديث ١٧ إسحاق بن عمر، متروك عند الدَّارَقُطْنِيّ.

٥- ١/٣٠٥ حديث ١٢ أبو الطاهر أحمد بن عيسى، كذبه الدَّارَقُطْنِيّ.

٦- ١/٣٠٧ حديث ١٨، ١٩ خالد بن إلياس، متهم عند الأئمة.

٧- ١/٣٠٣ حديث ٦ عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي. اتهمه ابن عدي وغيره.

وغير هؤلاء.

وأما الذين بين حالهم في موضع من السنن دون موضع فكثير. ويحصل له أحياناً أنه يذكر الراوي الضعيف أو المتروك في أول الكتاب ويسكت عنه، ويذكره في آخر الكتاب ويبين حاله.

والدَّارَقُطْنِيّ في الحكم على الأحاديث في "السنن" له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يحكم على الحديث بالصحة أو الحسن، وهذا قليل جدا.

الحالة الثانية: أن يحكم على الحديث بالرّد، وهذا كثير جداً.

الحالة الثالثة: أن يورد الحديث ويسكت، وهذا كثيرا جداً أيضاً.

ثانياً: مقاصد الكتاب:

بما أن كتاب السنن قد أُلف لجمع غير المحتج به من السنن -في الغالب لأنه يخرج أحاديث محتجّاً بها أحيانا- فإن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ قد عنى فيه بثلاثة أشياء هي:

أ - علل الحديث.

ب- الفقه.

جـ- الكلام عن الرجال جرحاً وتعديلاً.

وسأتحدث عن هذه الأمور كلها على الترتيب:

١- عنايته بعلل الحديث:

سنن الدَّارَقُطْنِيّ في حقيقته إذا نظرنا إليه من زاوية كشف علل الحديث، فإننا لا نشك أنه يقرب كثيرا من كتب "علل الحديث"، حتى لا أكاد أُنكر على من يُصنف هذا الكتاب ضمن كتب العلل ككتابه في العلل، والعلل

لابن المديني، والعلل لابن أبي حاتم.

وقد تبدو هذه دعوى عريضة ليس عليها حجة، ولكن إليك الدليل:

أولاً: لقد اجتمع في الكتاب كثير من صفات كتب العلل، وتمكنت منه تلك الصفات حتى لا تكاد تخلو صفة فيه من تلك الصفات منها نحو:

أ – جمع الطرق الكثيرة للحديث الواحد –وإن كان قد يجمعها أحيانا ليقوي الحديث بكثرة الطرق، كما في حديث شبرمة، وغيره–.

ب– بيان على الضعيف منها، من إرسال، أو انقطاع، أو وقف، أو غيره.

جـ– المقارنة بين تلك الطرق، إذا اقتضى الأمر ذلك.

ثانياً: بالنظر إلى نسبة الأحاديث التي أوضح عللها أو أبان ضعفها، في جنب الأحاديث التي حكم بصحتها أو حسنها يتبين أن النوع الأول من الأحاديث هو الأكثر جدا، بحيث أن الإنسان لا يتردد في أن الغرض الأساس من تأليف الكتاب لدى المؤلف هو كشف علل أحاديث الأحكام في أبوابها –وإن خرج عن هذا القصد أحيانا، لسبب أو آخر– كأن يورد أحاديث صحيحة تعارض الحديث الضعيف ليبين ضعفه(٥٢).

وإلا فما الذي يلجئ الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى –وهو الإمام الحافظ– إلى إيراد هذا النوع من الحديث –أي الأحاديث الضعيفة والواهية الساقطة– والعدول عن الأحاديث الصحيحة في كل باب تحت عنوان "السنن"؟ رغم أنه كان ذلك الرجل الذي انبرى لنقد أحاديث صحيح

---

(٥٢) ارجع إلى المبحث الثالث من هذا الباب.

البخاري، وصحيح مسلم اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله!!

ثالثاً: وبالنظر -أيضاً- إلى بعض الأبواب يتضح للمرء أن المؤلف لم يعقد ذلك الباب، ويورد ما فيه من الأحاديث إلا ليذكر عللها فقط، وها هي الأمثلة:

أ - قال الدَّارَقُطْنِيّ في "السنن" ١/١٦١: "باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها" ثم أوردها، وذكر عللها في ١٦ صفحة تقريباً.

ب- وقال في "السنن" ١/٩٧: "باب ما روي من قول النبي ﷺ (الأذنان من الرأس) ثم أورد الأحاديث في ذلك في أكثر من عشر صفحات وأبان عللها، وقال في أول حديث منها "هذا وهم، ولا يصح، وما بعده (أي كذلك) وقد بينت عللها".

ولم يورد حديثاً واحدا صحيحاً عنده في هذا الباب.

جـ- عُني الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله تعالى في سننه بجمع طرق الحديث، وبيان اختلاف الروايات، وهو -أي اختلاف الروايات- إحدى دلالات العلة في الحديث، إذا أفضى ذلك إلى الحكم على الحديث بالاضطراب- سواء تطرق لبيان اختلاف الروايات تحت عنوان: "ما ورد في كذا... واختلاف الروايات في ذلك" أو تطرق إليه من غير عنوان، وفيما يلي بعض العناوين التي ذكرها لاختلاف الروايات- أذكرها للتمثيل لا للحصر:

١- قال في ١/١٩٤: "باب الرخصة في المسح على الخفين وما فيه، واختلاف الروايات".

٢- وقال في ١/٢٣٣: "باب ذكر أذان أبي محذورة، واختلاف الروايات فيه".

٣- وقال في ١/٢٣٦: "باب ذكر الإقامة، واختلاف الروايات فيها".

٤- وقال في ١/٢٥٠: "باب ذكر المواقيت، واختلاف الروايات فيها".

٥- وقال في ١/٢٦٤: "باب الحث على الركوع بين الأذانين في كل صلاة، والركعتين قبل المغرب، والاختلاف فيه".

٦- وقال في ١/٢٨٧: "باب ذكر التكبير، ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه، وقدر ذلك، واختلاف الروايات".

٧- وقال في ١/٣٠٢: "باب وجوب قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" في الصلاة والجهر بها، واختلاف الروايات في ذلك". وذكر فيها ٤٠ حديثاً.

٨- وقال في ١/٣١٤: "باب ذكر اختلاف الرواية في الجهر بـ"بسم الله الرحمن الرحيم، وأورد فيه نحو ١٠ أحاديث، مع أنه لما سئل هل صح في الجهر بالبسملة حديث؟ قال "أما عن النبي ﷺ فلا، وأما عن الصحابة فمنه صحيح، ومنه ضعيف..."[٥٣].

٢- عنايته بالفقه:

حوى كتاب الدَّارَقُطْنِيّ جل الكتب والأبواب الفقهية، التي تدخل في "كتب السنن"، مبتدئا من (كتاب الطهارة)، ومنتهيا بباب (الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك)، أو بباب (السبق بين الخيل) على الرواية في بعض النسخ.

وقد جاءت هذه العناية بالأبواب الفقهية، حتى ليشعر من يتصفح الكتاب

---

(٥٣) "الفتاوى الكبرى": ٢٢/٤١٦، وانظر: "نصب الراية": ١/٣٥٨-٣٥٩.

أن مؤلف الكتاب من كبار أئمة الفقه، الذين يعنون بالمسائل الفقهية أكثر من عنايتهم بالحديث.

المقصود أن هذا التبويب الفقهي، والترتيب -في الجملة- والعناية الواضحة بالفقه في "سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لا يقوم به في عصر الدَّارَقُطْنِيّ إلا من كان من الأئمة الفقهاء كالدَّارَقُطْنِيّ وأمثاله.

وشاركه في هذه الصفة السنن الأربعة الباقية، وباقي كتب السنن قبله وبعده كسنن الكبرى، لأن مؤلفيها كانوا من الفقه بمكان رحمهم الله تعالى.

على أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لم يتكلم على فقه الحديث في كتاب السنن بحال من الأحوال إلا نادراً[٥٤] جدا كما في ٤/٢١٧ حديث ٤٩.

وكذلك قد ترك بعض الأبواب الفقهية القليلة.

لكن لا يتنافى هذا مع ما ذكرت من العناية بالفقه الظاهرة في الترتيب والتبويب.

وإليك استعراضا لبعض العناوين التي ساقها تحت (كتاب الطهارة) لتدرك ما قلته:

كتاب الطهارة:

باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة.

باب الماء المتغير.

باب الوضوء بماء أهل الكتاب.

باب البئر إذا وقع فيها الحيوان.

---

(٥٤) ولكن تعليقه الفقهي الموجز على الحديث، إذا جاء يكون (كالمسمار في الساج) يدل على فقهه وحصافته، كما في السنن: ١/٣٢٢ في حديث: "الإمام ضامن، فما صنع فاصنعوا" علق عليه بقوله "قال أبو حاتم" هذا تصحيح لمن قال بالقراءة خلف الإمام"!!

باب في ماء البحر.

باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دَمٌ.

باب الماء المسخن.

باب الماء يبل فيه الخبز.

....

باب الأسآر.

باب ولوغ الكلب في الإناء.

باب سؤر الهرة.

باب التسمية على الوضوء.

باب الحث على التسمية ابتداء الطهارة.

باب وضوء رسول الله ﷺ.

باب ما روي في الحث على المضمضة والاستنشاق والبداءة بهما أول الوضوء.

باب المسح بفضل اليدين.

باب ما روي في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى.

باب صفة وضوء رسول الله ﷺ.

باب تجديد الماء للمسح.

باب دليل تثليث المسح.

باب ما يستحب للمتوضيء والمغتسل أن يستعمله من الماء.

باب السنن في الرأس والجسد.

.... إلخ.

وكأني بمن يرى هذه العناوين ينصرف ذهنه أول ما ينصرف إلى أنها

منقولة من أحد كتب الفقه في الفروع.

وزيادة على ما تقدم فقد اعتنى الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله في كتابه بذكر أقوال وفتاوى الفقهاء من كبار الصحابة والتابعين ومن بعدهم بالأسانيد إلى أصحابها في صورة حديث موقوف أو مقطوع.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

أ – المثال الأول: "باب الوضوء بماء أهل الكتاب" في السنن ١/٣٢ فإنه لم يذكر فيه حديثاً مرفوعا واحدا.

ب– المثال الثاني: "باب البئر إذا وقع فيها حيوان" ١/٣٣، وهو يلي الباب السابق ذكره مباشرة، ولم يذكر فيه حديثاً مرفوعا واحداً.

جـ– المثال الثالث: "باب الماء الذي يبل فيه الخبز" ١/٣٩ كسابقيه.

د– المثال الرابع: "باب تأويل: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة**﴾" ١/٣٩ كالأبواب السابقة أيضاً.

هـ– المثال الخامس: "باب الوضوء بفضل السواك" ١/٣٩، ذكر فيه أثرين عن جرير (هو ابن حازم)، وذكر فيه أيضاً حديثين مرفوعين والأبواب التي يورد فيها الدَّارَقُطْنِيّ الآثار إلى جنب الأحاديث المرفوعة كثيرة جدا في السنن تمثل أغلبية الأبواب.

و– المثال السادس: "باب السواك" ١/٥٨، ذكر فيه حديثاً واحداً فقط عن ابن عباس مرفوعاً.

ز– المثال السابع: "باب ما روي في مس الإبط" ١/١٥٠، لم يورد فيه

حديث مرفوعا واحداً.

وهكذا... إلخ هذا النوع من الأبواب.

حقا، إن الدَّارَقُطْنِيّ قد اعتنى في سننه بالمسائل الفقهية، وجعلها الغاية الأولى من تصنيفه هذا الكتاب، لذلك نراه يتفنن في تسمية الأبواب وتنويعها وسرد طرق الأحاديث وبيان وجوه اختلافها والتعقيب عليها ليصل في النهاية إلى غرضه.

وهو إفهام القارئ أن هذا الحكم الفقهي صحيح أو ليس بصحيح.

وما أجدر أن يعتني بالكتاب الفقيه الذي يروم التثبت في صحة السنن والآثار إلى جانب الفهم الاجتهاد.

ولكل ما تقدم رأيت بعض الباحثين يذكرون أن للدارقطني كتاباً في فقه المذاهب، وما أظنهم يعنون إلا كتاب "السنن"[٥٥].

ولا أظن أن له كتاباً في الفقه غيره.

فالخلاصة أن كتاب "السنن" للدارقطني وإن كان كتاب حديث إلا أنه في تبويبه وترتيبه وإلماحه إلى آراء العلماء وفتاويهم، يدل على فقه مؤلفه وعنايته بالفقه.

٣- عنايته بالرجال جرحاً وتعديلاً:

إن عناية الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في سننه بالرجال جرحاً وتعديلاً أمر واضح جداً في كل صفحة تقريباً، وفي كثير من الأحاديث التي ذكرها.

وإن أكبر دافع لي في اختيار البحث هو الثروة الكبيرة في كلامه على الرواة توثيقاً وتجريحاً.

---

(٥٥) انظر: بحث (المصنفات المنسوبة له خطأ)، في (الباب الثاني).

وعندما تلحظ هذا في كتاب السنن يخيل إليك أن الكتاب كتاب تخريج على غِرار كتب التخريج التي تُعنى بتصحيح الحديث وتضعيفه.

وقد عَمِلتُ في نهاية البحث فهرساً شاملاً لأقوال الدَّارَقُطْنِيّ في سننه على الرواة جرحاً وتعديلاً، واشتمل الفهرس على نحو ألف شخص تكلم فيهم الدَّارَقُطْنِيّ بالجرح أو التعديل.

وقمت بدراسة جملة من أقواله في الرواة: لبيان هل هو متشدد في الجرح والتعديل أو متساهل؟.

وتميزت أحكامه في الرواة في سننه بالاختصار، وعدم التطويل، وترك سرد أقوال الأئمة السابقين في الراوي إلا قليلاً، حيث يطيل في بعض الرواة فيتكلم عليهم صفحة أو أقل.

وكلامه في الرواة في الجزء الأول أكثر منه في الجزء الثاني، وهو في الثاني أكثر منه في الجزء الثالث، وهكذا، لأنه أحيانا يترك جرح الراوي بناء على أنه ذكره من قبل، وأحيانا يتركه لأنه مشهور، وأحيانا يتركه اعتماداً على ذكر السند.

وينشط للكلام على الأحاديث والرواة في بعض الأبواب أكثر من بعض بناء على ذلك أو لأسبابٍ أخرى لم تظهر لي.

ثالثاً: تبويب وترتيب كتاب السنن:

من خلال قراءتي الكتاب ومعايشتي له، ظهر لي أنه -مع عنايته بمعظم أبواب الفقه وتفصيلاتها- ليس دقيقاً في ترتيبه وفي وضع كل حديث في

مكانه المناسب، حيث يضع بعض الأحاديث في أبواب لا تدخل تحتها، ومن الأمثلة على ذلك.

١- أنه أورد في السنن ١/١١٠-١١١ تحت باب التنشف من ماء الوضوء حديثين.

أحدهما في الباب، والآخر لا علاقة له بالباب -فيما يظهر لي- وهو: "... عن جابر قال: توضأ رسول الله ﷺ فأخذت من وضوئه فصببته في بئري".

٢- وذكر في باب طلوع الشمس بعد الإفطار حديث ابن عمر في زكاة الفطر، قال: "أمر رسول الله ﷺ عمرو بن حزم في زكاة الفطر نصف صاع من حنطة، أو صاع من تمر"، في السنن ٢/٢١٣، ولا علاقة له بالباب، في حين أن عنده كتاب زكاة الفطر مستقلا، ذكره في السنن ٢/١٣٨، وذكر فيه هذا الحديث في ٢/١٤٥ برقم ٢٨.

٣- ومن ذلك أنه قال في السنن ٢/٧٦: "باب حَثْي التراب على الميت" ثم أورد تحته حديثاً واحداً في الموضوع، وذكر بعده: "عن مسروق قال: صلى عمر على بعض أزواج النبي ﷺ، فسمعته يقول: لأصلين عليها مثل آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ على مثلها، فكبر عليها أربعاً".

وأورد حديث أنس بن مالك "أن رسول الله ﷺ لم يكن يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يُرى بياض إبطيه".

وكذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: ليس عليكم في ميتكم غسل إذا غسلتموه، وإن ميتكم ليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم".

فانظر كم أورد من موضوع تحت باب واحد لا يدخل فيه؟!!! على أنه لو

وضع كل حديث في باب مستقل على الترتيب نفسه لم يكن في ذلك بأس.

٤- ومن ذلك أنه تحت (باب الصلاة في الثوب الواحد) في السنن ١/٢٨٢ ذكر حديثاً في الباب، ثم أورد حديثاً آخر لا علاقة له بالباب وهو حديث عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (لم يمت نبي حتى يؤمّه رجل من قومه). (وهو حديث ضعيف).

٥- ومن ذلك أنه قال في السنن ١/١٧٥: "باب التيمم"، ثم قال في ١/١٨٤: "باب التيمم وأنه يفعل لكل صلاة".

٦- ومنه أنه أدخل أحاديث الحجامة في باب القُبلة للصائم في السنن ٢/١٨٠.

وهكذا، فإن ترتيب "السنن" في بعض المواضع فيه نظر، ولعله راجع إلى عدم جودة النسخة أو عدم قصد العناية بهذا الجانب من جهة المؤلف رحمه الله، إنما كان قصده إيراد الأحاديث لذاتها، ولو في صورة ترتيب ليس بالدقة المطلوبة في بعض المواطن، لأن الترتيب في ذاته ليس مطلوبا. والله أعلم.

ولا يقال هنا إن السبب في ذلك هو كون المؤلف لم ينقّح الكتاب أو لم يبيضه، لأن الظاهر أنه ألّف الكتاب وقرئ عليه في حياته، كما يدل عليه ما حكاه الخطيب البغدادي في تاريخه من أنه لما كانت (السنن) تقرأ على الدّارَقُطْنِيّ بلغ حديثا[٥٦] فيه (غَوْرك) فقال: "تفرد به غَوْرك عن جعفر وهو ضعيف جدا ومَنْ دونه ضعفاء" فقيل له إن فيهم أبا يوسف ...إلخ"[٥٧].

---

(٥٦) في "السنن": ٢/١٢٦.

(٥٧) انظر: (التنكيل...)، للمعلمي: ١/٣٦١.

وكما يدل على ذلك إحالات المؤلف في الكتاب في بعض الأحيان كما في (السنن) ١٦٧/١ قال في حديث: "وقد كتبناه قبل هذا".

وكما في "السنن": ٨١/٤ قال: "وحديث مسعدة يأتي بعد هذا"، فذكر حديث مسعدة في ٩٩/٤.

ولكنني أرجح أن بعض هذا الخلل في الترتيب راجع إلى السبب الأول وهو نسخة السنن، بدليل ما يأتي:

١- في "السنن": ٦٧/٤ قال: "كتاب الفرائض والسير، وغير ذلك". فأورد فيه الأحاديث إلى ص ١٠١، وكلها في الفرائض فقط، ثم ذكر كتاباً آخر فقال في ١٠١/٤: "كتاب السير".

وأورد الأحاديث فيه إلى ص١١٩، ثم قال: "بقية الفرائض" فما سبب هذا لولا أنه النسخة؟.

٢- ومثل هذا أنه بعد (كتاب الصلاة) ذكر (كتاب الجمعة) ثم (كتاب الوتر) ثم (كتاب العيدين) ثم (كتاب الجنائز) ثم بعد هذا كله ذكر (جواز العمل القليل في الصلاة)، (قضاء المغمى عليه ووقت صلاة التطوع)، (الرجل يغمى عليه وقت الصلاة هل يقضي؟)، (الالتفات في الصلاة)، (الإشارة في الصلاة).

فهذه الأبواب الأخيرة ظاهر أن مكانها في كتاب الصلاة، فما الذي أخرها هذا التأخير.

٣- وفي ٢١٢/٢، ٢١٣ ذكر أحاديث كان قد ذكرها في ١٨٧/٢. فمثل هذا التصرف في السنن يجعلني أرجّح ما رجّحت، والله أعلم.

رابعاً: تكراره للأحاديث:

كرر في "السنن" أحاديث، اقتضى تكرارَها أحيانا تعدُّدُ الأبواب وتنوعها في الموضع الواحد.

ومن الأحاديث المكررة في "السنن":

١- حديث رقم ١٩ في ١/٣٣١، كرره في ١/٣٣٣.

٢- حديث رقم ٩ في ١/٣١٩، كرره في ١/٣٢٠.

٣- حديث رقم ١ في ١/٣٥٩، كرره في ١/٣٧٩.

٤- حديث رقم ١٦ في ١/٨٣ ، كرره في ١/٩٤.

٥- حديث رقم ٣٠ في ١/٣٣٣، كرره في ١/٤٠٣ بأطول منه.

٦- حديث رقم ٢ في ١/٢٧٩، كرره في ١/٤٠٣.

٧- حديث رقم ٨ في ١/١١٣، كرره في ١/١٣٤.

إلى غير ذلك من الأحاديث المكررة.

وقد لاحظت أنه إذا كرر الحديث يحاول أن يغير فيه عن طريقة سياق الرواية السابقة، كأن يغير بعض الإسناد ابتداء من شيخه، فيرويه عن شيخ له آخر، أو يغاير في سياق المتن بين المرتين، فيزيد في إحداهما لفظة، أو يحذف لفظة، أو يبدل لفظة بأخرى حسبما جاء في الروايات.

وربما أورد الحديث كما هو في المرة الأولى، وقد يلاحظ الإنسان أن تكرار بعض الأحاديث لا داعي له، لأن أحد الموضعين يغني عن الآخر.

خامساً: تفرد الإمام الدَّارَقُطْنِيّ بأحاديث في سننه:

الأحاديث التي أخرجها الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في سننه شاركه في إخراج بعضها أصحاب الكتب الستة أو بعضهم وغيرهم، وتفرد بإخراج بعضها.

وموافقة غير أصحاب الكتب الستة له أكثر من موافقتهم، كالبيهقي في (السنن الكبرى)، والحاكم في (المستدرك)، والعقيلي في (الضعفاء) وابن الجوزي في (الموضوعات)، والخطيب في (تاريخه)، وابن عدي في (الكامل)، وعبد الحق في (الأحكام الوسطى).

وكثيرا ما ينقل هؤلاء من الأحاديث عن سنن الدَّارَقُطْنِيّ، وينقلون كلامه عليها تصحيحاً وتضعيفا.

وعزا الدَّارَقُطْنِيّ بعض الأحاديث للصحيحين، أو لأحدهما، أو لأبي داود، أو للنسائي، كما في السنن ١/٢٠٠، ٣/٦٥، ٣/٩٠،٩٢، ٢/١٦٢، ١/٢٦٧،٣٨٠، ٢/٢٨٣، ٤/١٩٣.

وأما الأحاديث التي تفرد بها فليست قليلة في تقديري[٥٨]، وفيما يلي أمثلة عليها[٥٩]:

١- حديث سليمان بن أرقم أن النبي ﷺ قال: (إذا رعف أحدكم في صلاته أو قلس، فلينصرف فليتوضأ، وليرجع فليتم صلاته على ما مضى منها ما لم يتكلم).

---

(٥٨) وإلا لم يؤلف زين الدين قاسم بن قَطْلُوبَغَا كتابا في (زوائد الدَّارَقُطْنِيّ). ولم أعثر عليه.

(٥٩) أخذتها من رسالة: "المتروكون ومروياتهم في سنن الدَّارَقُطْنِيّ": للأخ محمد راضي ابن حاج عثمان.

(السنن ١/١٥٥ برقم ١٧).

٢- حديث سوّار بن مصعب أن النبي ﷺ قال: (القلس حدث).

(السنن ١/١٥٥ برقم ٢٠).

٣- حديث سليمان بن أرقم في باب زكاة الإبل والغنم في السنن ٢/١١٢، ١١٣، أن رسول الله ﷺ قال في صدقة الإبل: (في خمس من الإبل سائمة شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمسة عشر[٦٠] ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين خمس شياه، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض، فإن لم يوجد فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين، فإن زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى خمسة وأربعين[٦١]، فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الجمل إلى ستين، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإن زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإن زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإن زادت واحدة ففي كل أربعين جذعة، وفي كل خمسين حقة طروقة الجمل).

٤- حديث سليمان بن أرقم في السنن ٢/١٥٠ برقم ٥١، عن زيد بن ثابت قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: (من كان عنده فليتصدق بنصف صاع من برّ، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من دقيق، أو صاع من زبيب، أو صاع من سَلْت).

٥- حديث عمر بن صبح في باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، في

---

(٦٠) هكذا في السنن المطبوعة.

(٦١) هكذا في السنن المطبوعة.

السنن ٢/٥٧ برقم ١١، أن النبي ﷺ قال: (ثلاث من السنة، الصف خلف كل إمام، لك صلاتك وعليه إثمه، والجهاد مع كل أمير، لك جهادك وعليه شره، والصلاة على كل ميت من أهل التوحيد وإن كان قاتل نفسه).

٦- حديث مبشر بن عبيد في باب الاستنجاء في السنن ١/٥٦-٥٧ برقم ١١، عن عائشة رضي الله عنها قالت: مرّ سراقة بن مالك المدلجي على رسول الله ﷺ فسأله عن التغوط، فأمره أن يتنكب القبلة، ولا يستقبلها ولا يستدبرها، ولا يستقبل الريح، وأن يستنجي بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع، أو ثلاثة أعواد، أو ثلاث حثيات من تراب).

٧- حديث محمد بن سعيد (هو المصلوب) في باب ما يلزم المرأة في الصلاة إذا طهرت من الحيض في السنن ١/٢٢٣ عن عبادة بن نُسَيْ عن عبدالرحمن بن غنم أخبره قال: سألت معاذ بن جبل عن الحائض تطهر قبل غروب الشمس بقليل؟ قال: تصلي العصر، قلت: قبل ذهاب الشفق؟ قال: تصلي المغرب، قلت: قبل طلوع الفجر؟ قال: تصلي العشاء، قلت: فقبل طلوع الشمس؟ قال: تصلي الصبح، هكذا كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نعلم نساءنا).

٨- حديث عطاء بن عجلان في باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين وإن لم ينزل، في السنن ١/١١٢، عن عبدالله بن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قال: اغتسل رسول الله ﷺ من جنابة، فرأى لمعة بجلده لم يصبها الماء، فعصر خصلة من شعر رأسه فأمسها ذلك الماء).

٩- حديث نوح بن أبي مريم في (باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها) في السنن ٢/١٢، برقم ١١، عن الزهري، عن ابن المسيب عن

أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من أدرك الإمام جالساً قبل أن يسلم فقد أدرك الصلاة).

١٠- حديث عثمان بن عبد الرحمن الوقّاصي في كتاب الحدود والديات وغيره في السنن ٣/١٤٥، في أن رسول الله ﷺ جعل دية المعاهد كدية المسلم.

١١- حديث عمر بن صبح في كتاب الحدود والديات وغيره، في السنن ٣/١٧٠، برقم ٢٥٥، عن مقاتل بن حيان، عن صفوان بن سليم عن سعيد ابن المسيب أنه قال: (لما حجّ عمر حجته الأخيرة التي لم يحجّ غيرها، غودر رجل من المسلمين قتيلا في بني وادعة، فبعث إليهم عمر، وذلك بعد ما قضى النسك، فقال لهم: هل علمتم لهذا القتيل قاتلا منكم؟ قال القوم: لا، فاستخرج منهم خمسين شيخا، فأدخلهم الحطيم، فاستحلفهم بالله ربّ هذا البيت الحرام وربّ هذا البلد الحرام، وربّ هذا الشهر الحرام أنكم لم تقتلوه، ولا علمتم له قاتلا، فحلفوا بذلك، فلما حلفوا قال: أدوا ديته مغلظة في أسنان الإبل أو من الدنانير والدراهم دية وثلثا، فقال رجل منهم يقال له سنان: يا أمير المؤمنين أما تجزيني يميني من مالك؟ قال: لا، إنما قضيت بقضاء نبيكم ﷺ، فأخذ ديته دنانير: دية وثلث دية).

إلى غيرها من الأحاديث.

ويلاحظ أن كل هذه الأحاديث السابقة التي تفرد بها الدَّارَقُطْنِيّ ضعيفة جدا، لأن كل حديث منها تفرد به راو متروك، وأن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ قد حكم بالترك على كل حديث منها.

المبحث السادس

مقدار الصحيح والضعيف فيه، ودرجة ما سكت عنه

أ- خطواتي في بحث الموضوع:

أذكر فيما يلي بعض الخطوات التي اتبعتها لمعرفة الحقيقة في هذا الموضوع، ثم أذكر النتيجة التي وصلت إليها:

أولاً: استعرضت كتاب "السنن" لحصر الأحاديث الضعيفة التي حكم الدَّارَقُطْنِيّ بضعفها، وكذلك الضعيفة التي سكت عنها ويكون ضعفها ظاهراً لي بمجرد النظر من غير بحث، بوجود راو فيه ضعيف أو نحو ذلك. ولحصر ما سكت عنه عموما (الضعيفة والصحيحة) وتحديد الأحاديث الصحيحة التي حكم بصحتها. وحصر الرجال الذين تكلم فيهم في "السنن" وأقواله فيهم.

ثانياً: قارنت كتاب "السنن" بكتاب "تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لأبي محمد عبدالله بن يحيى الغساني الجزائري، لمعرفة عدد الأحاديث الضعاف التي ذكرت في كتاب الجزائري من جهة، ومعرفة مقدار كم من الأحاديث الضعيفة في "السنن" سكت عليها الدَّارَقُطْنِيّ من جهة أخرى.

ثالثاً: قارنت الفهرس الذي عملته لأقواله في الرجال في سننه، بكتاب ابن زُريق في الضعفاء والمتروكين والمجهولين في السنن، لمعرفة كم كان

يسكت على الرواة الضعفاء في سننه؟

رابعاً: تتبعت كتاب "التعليق المغني على سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لحصر أحاديث سنن الدَّارَقُطْنِيّ التي أشار صاحب "التعليق" إلى أنها في الصحيحين، أو أحدهما، كما هي عادته في ذلك.

خامساً: جمعت أحاديث كتاب السنن بتتبع الكتاب من أوله إلى آخره.

سادساً: تتبعت الجزء الأول من "سنن الدَّارَقُطْنِيّ" لحصر الأحاديث الموقوفة، والمقطوعة، والمرسلة، لتصور نسبة وجودها في الكتاب.

سابعاً: استعرضت أبواب كتاب "السنن"، لاستقراء هل هناك أبواب ليس فيها أحاديث صحيحة أو العكس؟

ثامناً: ثم تتبعت أخيراً المظان في مؤلفات العلماء، لعلني أجد فيها شيئا عن الأئمة حول "سنن الدَّارَقُطْنِيّ".

وغير ما تقدم من الطرق في البحث لعلني أصل إلى شيء يدل على الحقيقة في هذا الموضوع.

ب- بيان مجمل بالملاحظات والنتائج التي استنتجتها من الدراسة السابقة حول موضوع الصحيح والحسن في (السنن) وحكم ما سكت عنه:

١- مجموع ما نص الدَّارَقُطْنِيّ على تضعيفه ٥٢٠ حديثاً تقريباً.

٢- مجموع ما سكت عليه الدَّارَقُطْنِيّ من الضعيف ٣٨٠ حديثاً تقريباً.

٣- مجموع ما حكم الدَّارَقُطْنِيّ بصحته أو حسنه أو صحة سنده ١٨٨ حديثاً (وقد وضعت بيانا بهذه الأحاديث ومواضعها في السنن، وألحقته

بعد هذه الملاحظات).

٤- مجموع ما ضعفه الغساني الجزائري ٨٧٠ حديثاً تقريباً.

٥- مجموع الأحاديث الضعاف التي لم يذكرها الغساني (سواء حكم عليها الدَّارَقُطْنِيّ أو لا) ٣٨٣ حديثاً تقريباً.

٦- ذكر الدَّارَقُطْنِيّ أبوابا كاملة ليس في شيء منها حديث صحيح، بلغ عدد هذه الأبواب في الجزء الأول من السنن: ٣٤ بابا تقريباً (ألحقتها ببيان بعد هذه الملاحظات).

٧- وذكر أبوابا الغالب فيها أحاديث ضعاف نص على ضعفها وسكت عن الباقي مثل (١/٣٢٣) (باب ذكر قوله ﷺ: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة واختلاف الروايات فيه) ذكر فيه نحوا من ٣٣ حديثاً ضعف منها نحو ٢٤ حديثا، ومثل (١/١٣٣ باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة) ذكر فيه ٤٦ حديثاً الضعيف منها أكثر من ٣٠ حديثاً والباقي يحتاج لبحث، وفيها أحاديث صحيحة.

٨- ذكر أبوابا كاملة ليس في شيء منها حديث ضعيف، مثل:

أ - ١/١٢٥ باب الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل ويشرب كيف يصنع؟

ذكر فيه ثلاثة أحاديث صحيحة.

ب- ١/١٢٦ باب نسخ قوله الماء من الماء.

ذكر فيه حديثين أحدهما صحيح والآخر ضعيف لكنه شاهد.

جـ- ١/١٣٠ باب ما روى في النوم قاعداً لا ينقض الوضوء فيه ثلاثة أحاديث كلها صحيحة.

د- ١/٣٤٩ باب صفة الجلوس للتشهد وبين السجدتين.

فيه ثلاثة أحاديث وهي صحيحة.

٩- أحاديث المتروكين في (السنن) الذين نص على تركهم ٢٣١ حديثاً تقريباً نص على تركهم في ٩٩ حديثاً فقط، وسكت عن بيان تركهم في ١٣٢ حديثاً من رواياتهم.

١٠- هذه النتائج بعضها ليس بعد تخريج ودراسة الأحاديث بل بحسب ظاهر النظر.

١١- ذكر مجموعةَ أحاديث صحيحة وسكت عنها.

١٢- مجموع ما ذكره في "السنن" من الأحاديث التي أخرجها الستة أو الشيخان فقط أو أحدهما ٢٩٣ حديث. سكت عن أكثرها.

جـ- بيان بالأحاديث التي حكم عليها في "السنن" بالصحة أو الحسن أو على سندها:

١/٣٦ «إسناد حسن».

١/٤٠ «هذا إسناد صحيح».

١/٤٠ «إسناده حسن».

١/٤٤ «هذه أسانيد صحاح».

١/٤٨ «إسناد حسن».

١/٤٩ «إسناد حسن، كلهم ثقات».

١/٤٩ «إسناد حسن».

١/٥٠ «إسناد حسن».

١/٥٠ «وهذا إسناد حسن أيضاً».

١/٥٢ «إسناد صحيح».

١/٥٣ «إسناد صحيح».

١/٥٣ «إسناد صحيح».

١/٥٤ «إسناد صحيح».

١/٥٦ «إسناد صحيح».

١/٥٦ «إسناد حسن».

١/٥٨ «هذا صحيح، كلهم ثقات».

١/٦١ «لا بأس به».

١/٦٤ «صحيح».

١/٦٤ «صحيح، إسناده حسن، ورواته كلهم ثقات».

١/٦٤ «صحيح موقوف».

١/٦٤ «هذا صحيح».

١/٦٤ «هذا صحيح).

١/٦٤ «هذا صحيح».

١/٦٥ «صحيح».

١/٦٦ «هذا صحيح».

١/٧٧ «هذا الصحيح عن ابن مسعود».

١/٨٥ «صحيح إلا التأخير في مسح الرأس فإنه...إلخ».

١/٨٩ «صحيح».

١/٩٠ «...وبعضهم يزيد على بعض الكلمة والشيء، ومعناه قريب صحيح».

١/١٠٨ «هذا إسناد ثابت صحيح».

١/١١٨ «هذا صحيح على علي».

١/١٢٠ «إسناده صالح».

١/١٢٤ «المعنى قريب، كلها صحاح».

١/١٢٤ «وهذا مثله».

١/١٢٤ «كلها صحاح».

١/١٢٥ «صحيح».

١/١٢٥ «صحيح».

١/١٢٦ «صحيح».

١/١٢٦ «صحيح».

١/١٢٦ «صحيح».

١/١٢٦ «صحيح».

١/١٢٨ «صحيح».

١/١٢٨ «لا بأس به».

١/١٣٠ «صحيح».

١/١٣١ «صحيح».

١/١٣١ «صحيح».

١/١٣٤ «صحيح».

١/١٤٣ «صحيح».

١/١٤٤ «صحيح».

١/١٤٤ «صحيح».

١/١٤٤ «صحيح».

١/١٤٥ «صحيح».

١/١٤٥ «صحيح».

١/١٤٥ «صحيح».

١/١٤٥ «صحيح».

١/١٤٥ «صحيح».

١/١٤٦ «صحيح».

١/١٤٦ «صحيح».

١/١٤٨ «صحيح».

١/١٧١ «هذا صحيح».

١/١٧١ «وهذا صحيح».

١/١٧١ «وهذا صحيح».

١/١٧١ «وهذا إسناد صحيح».

١/١٧٦ «هذا إسناد حسن صحيح».

١/١٧٧ «هذا إسناد صحيح».

١/١٧٨ «هذا إسناد صحيح».

١/١٨٠ «هذا إسناد صحيح».

١/١٨٠ «هذا إسناد صحيح».

١/١٩٦ «وهو صحيح الإسناد».

١/٢٠٠ «أخرجه البخاري... وأخرجه مسلم... ».

١/٢٩٤ «وهذا هو الصواب».

١/٢٩٥ «وهو الصواب».

١/٢٩٩ «وهو الصواب».

١/٢٩٩ «هذا صحيح عن عمر قوله».

١/٣٠٦ «هذا صحيح... ».

١/٣١٣ «إسناد صحيح وكلهم ثقات».

١/٣١٦ «هذا إسناد صحيح».

١/٣١٧ «هذا إسناد صحيح».

١/٣١٧ «هذا إسناد حسن».

١/٣٢٠ «هذا إسناد حسن، ورجاله كلهم ثقات».

١/٣٢٢ «هذا إسناد صحيح».

١/٣٢٢ «هذا إسناد صحيح أيضاً».

١/٣٢٢ «هذا إسناد صحيح عن شعبة».

١/٣٢٢ «وهذا إسناد صحيح».

١/٣٣٤ «وهذا صحيح، والذي بعده».

١/٣٣٤ «وهو الصواب».

١/٣٣٥ «هذا إسناد صحيح».

١/٣٣٥ «هذا إسناد حسن».

١/٣٣٧ «هذا ثابت صحيح».

١/٣٣٨ «هذا إسناد حسن، وفيه حجة قوية لمن يقول إن معنى قوله ﴿فاقرؤا ما تيسَّر منهُ﴾، إنما هو بعد قراءة فاتحة الكتاب. والله أعلم».

١/٣٣٩ «هذا إسناد ثابت صحيح».

١/٣٤٠ «هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد».

١/٣٤٢ «وهذا إسناد حسن صحيح».

١/٣٤٦ «هذا إسناد صحيح ثابت».

١/٣٤٦ «هذا صحيح».

١/١٤٦ «هذا صحيح».

١/٣٤٨ «هذا إسناد ثابت صحيح».

١/٣٤٩ «هذه كلها صحاح، لم يروها إلا الثقفي».

١/٣٥٠ «هذا إسناد صحيح».

١/٣٥٠ «هذا إسناد صحيح».

١/٣٥١ «هذا إسناد صحيح».

١/٣٥١ «هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي».

١/٣٥٢ «وهذا إسناد متصل حسن».

١/٣٥٥ «هذا إسناد حسن متصل».

١/٣٥٦ «هذا إسناد صحيح».

١/٣٨٠ «أخرجه البخاري».

انتهى الجزء الأول

٢/٦٠ «صحيح».

٢/٦١ «صحيح».

٢/١١٦ «إسناد صحيح، وكلم ثقات».

٢/١٥٧ «هذا إسناد حسن صحيح».

٢/١٥٧ «هذا إسناد حسن صحيح، ورواته كلهم ثقات».

٢/١٦٠ «هذه أسانيد صحاح».

٢/١٦٢ «وأخرجه البخاري... ».

٢/١٦٥ «إسناد صحيح».

٢/١٦٦ «وهذا إسناد صحيح».

٢/١٦٧ «إسناده صحيح».

٢/١٦٧ «هذا إسناد متصل صحيح».

٢/١٦٨ «هذا صحيح».

٢/١٦٩ «هذا إسناد حسن ثابت».

٢/١٧٠ «هذا إسناد حسن، وما بعده أيضاً».

٢/١٨٢ «كلهم ثقات، ولا أعلم له علة».

٢/١٨٥ «هذا إسناد صحيح».

٢/١٨٥ «... وإسناده حسن».

٢/١٨٦ «هذا إسناد صحيح».

٢/١٨٦ «إسناد صحيح».

٢/١٨٨ «الأول متصل، وهو حسن».

٢/١٨٩ «وهذا إسناد صحيح».

٢/١٩٠ «هذا إسناد صحيح».

٢/١٩٢ «هذا إسناد صحيح، والذي بعده أيضاً».

٢/١٩٤ «إسناد حسن إلا أنه مرسل... ولا يثبت متصلا».

٢/١٩٥ «هذا إسناد صحيح».

٢/١٩٧ «إسناد صحيح موقوف».

٢/١٩٧ «إسناد صحيح موقوف».

٢/١٩٧ «إسناد صحيح».

٢/١٩٨ «إسناد صحيح».

٢/١٩٨ «إسناد صحيح».

٢/١٩٨ «هذا إسناد صحيح حسن... ».

٢/١٩٩ «إسناد صحيح».

٢/١٩٩ «إسناد ثابت».

٢/٢٠١ «وهذا إسناد حسن»[٦٢].

٢/٢٠٤ «إسناد صحيح».

---

(٦٢) ثم قال: "تفرّد بهذا اللفظ سعيد بن بشير، عن عبيد الله". وقد ضعّف الدارقطنيُّ سعيداً هذا في مواضع أُخرى. انظر ذلك في فهرس الرواة الذين تكلم عليهم الدارقطني في سننه بجرحٍ أو تعديل، مِن هذا البحث.

٢٠٤/٢ «هذا إسناد صحيح ثابت».

٢٠٥/٢ «إسناد صحيح ثابت».

٢٠٥/٢ «هذا إسناد صحيح».

٢٠٥/٢ «وهذا إسناد صحيح».

٢٠٥/٢ «وهذا إسناد صحيح».

٢٠٥/٢ «وهذا صحيح».

٢٠٦/٢ «إسناد صحيح».

٢٠٧/٢ «هذا صحيح».

٢٠٧/٢ «وهذا صحيح، وما بعده».

٢٥٣/٢ «وهو حسن».

٢٦٩/٢ «هذا هو الصحيح عن ابن مسعود».

انتهى الجزء الثاني.

٣٢/٣ «وهذا إسناد حسن متصل».

٦٥/٣ «أخرج في الصحيح».

٦٥/٣ «هذا صحيح أخرجه البخاري».

٩٢/٣ «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم».

١٠٨/٣ «هذا ثابت صحيح».

١٧٢/٣ «وهذا إسناد حسن رواته ثقات».

٢٢٣/٣ «هذا حديث صحيح أخرجه البخاري».

٣١٠/٣ «موقوف، وهو الصواب».

انتهى الجزء الثالث.

٤/٣٣ «قال أبو داود: هذا حديث صحيح».

٤/٣٨ «والصحيح عن ابن عمر ما رواه سالم ونافع عنه من قوله».

٤/٣٩ «عن ابن عمر موقوفا وهذا هو الصواب... ».

٤/٧٥ «موقوف، وهو المحفوظ».

٤/١١٦ «وهو صحيح».

٤/١٣٨ «هذا هو الصحيح، موقوف».

٤/٢٢٠ «الصحيح من الحديث مرسل، ومن أسنده فقد وهم».

٤/٢٢٢ «مرسلا وهو الصواب».

٤/٢٥١ «هذا هو الصحيح عن حماد أنه من قول إبراهيم».

٤/٢٥٦ «وهذا هو الصواب عن ابن عباس».

٤/٢٥٩ «وهذا هو الصواب».

٤/٢٦٨ «رووه موقوفا وهو الصوب».

٤/٢٦٩ «موقوف وهو الصحيح».

د- بعض الأبواب الضعيفة في السنن:

من الأبواب الضعيفة في سنن الدارقطني ما يلي:

(١)- ١/٨٧ باب المسح بفضل اليدين.

فيه حديث من طريقين وفيهما عبدالله بن محمد بن عقيل متكلم يه ويخالفه حديث أصح منه كما يقول الترمذي.

(٢)- ١/ ٩٤ باب السنن التي في الرأس والجسد.

فيه حديث واحد ضعيف ضعفه الدَّارَقُطْنِيّ.

(٣)- ١/ ٩٧-١٠٧ باب ما روي من قول النبي ﷺ: (الأذنان من الرأس).

فيه ٥٥ حديثا، لم يورد فيها حديثاً صحيحاً عنده.

(٤)- ١/ ١١٠ باب التنشف من ماء الوضوء.

أورد فيه حديثين أحدهما في الباب وهو ضعيف، والآخر ليس في موضوع الباب وسكت عنه.

(٥)- ١/ ١١١ باب في نضح الماء على الفرج بعد الوضوء.

فيه حديثان ضعيفان.

(٦)- ١/ ١١٥ باب ما روي في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة.

فيه عشرة أحاديث بين ضعيف ومرسل (أي كلها ضعيفة).

(٧)- ١/ ١١٦ باب النهي عن الغسل بفضل غسل المرأة.

فيه حديث مرفوع قال فيه: خالفه شعبة. ثم عارضه بحديث آخر موقوف صحيح.

(٨)- ١/ ١٢٤ باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطباً ويابساً.

فيه ستة أحاديث ضعيفة إلا حديثين صحيحين ذكرهما للردّ على الأحاديث الضعيفة.

(٩)- ١/ ١٢٧ باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه والحكم في بول ما يؤكل لحمه.

ذكره فيه تسعة أحاديث ضعفها كلها إلا اثنين قال في واحد صحيح وقال في الآخر: لا بأس به. وحديثاً ثالثاً سكت عنه.

(١٠)- ١/ ١٣١ باب في طهارة الأرض من البول.

فيه أربعة أحاديث كلها ضعيفة السند إلا واحداً سكت عنه ومتنه في الصحيحين.

(١١)- ١/١٥٠ باب ما روي في مس الإبط.

فيه خمسة أحاديث كلها موقوفة.

(١٢)- ١/١٥٩ (باب في ما روي فيمن نام قاعداً وقائما ومضطجعا وما يلزم من الطهارة في ذلك.

فيه خمسة أحاديث أربعة ضعيفة والخامس مختلف فيه.

(١٣)- ١/١٨٤-١٨٥ باب التيمم وأنه يفعل لكل صلاة.

فيه سبعة أحاديث كلها ما بين موقوف وضعيف.

(١٤)- ١/١٨٥ (باب كراهية إمامة المتيمم بالمتوضئين.

فيه ثلاثة أحاديث ضعيفة.

(١٥)- ١/١٨٥ باب في بيان الموضع الذي يجوز التيمم فيه وقدره من البلد وطلب الماء.

فيه خمسة أحاديث كلها موقوفة.

(١٦)- ١/٢٢٣ باب ما يلزم المرأة من الصلاة إذا طهرت من الحيض.

فيه حديث واحد ضعيف متروك.

(١٧)- ١/٢٢٣ باب جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن.

فيه ثلاثة أحاديث موقوفة.

(١٨)- ١/٢٢٦ باب جواز المسح على الجبائر

فيه أربعة أحاديث كلها ضعيفة.

(١٩)- ١/٢٢٨ باب بيان الموضع الذي يجوز فيه الصلاة وما يجوز فيه

من الثياب.

فيه ثلاث أحاديث ضعيفة.

(٢٠)- ٢٢٩/١ كتاب الصلاة.

فيه حديثان ضعيفان عنده.

(٢١)- ٢٣٠/١ باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها.

فيه ستة أحاديث كلها ضعيفة إلا واحداً وفي أحد رواته كلام.

(٢٢)- ٢٨٠/١ باب الاثنان جماعة.

فيه حديثان ضعيفان وسكت عنهما.

(٢٣)- ٣٧٧/١ باب ليس على المقتدي سهو وعليه سهو الإمام.

فيه نحو خمسة أحاديث كلها ضعفها الغساني إلا واحداً سكت عنه.

(٢٤)- ٣٧٨/١ باب البناء على التحري والسجدة بعد التسليم والتشهد قبلها وبعدها.

فيه حديث واحد اختلف في رفعه.

(٢٥)- ٣٧٨/١ باب الرجوع إلى القعود قبل استتمام القيام.

فيه ثلاثة أحاديث ضعفها.

(٢٦)- ٣٧٩/١ باب من أحدث قبل التسليم في آخر صلاته أو أحدث قبل الإمام فقد تمّت صلاته.

فيه ثلاثة أحاديث ضعيفة.

(٢٧)- ٣٩٤/١ باب صفة صلاة السفر.

فيه خمسة أحاديث ضعيفة.

(٢٨)- ٣٩٩/١ باب تلقين المأموم الإمام إذا وقف.

فيه ستة أحاديث ضعيفة.

(٢٩)- ٤٠١/١ باب قدر النجاسة التي تبطل الصلاة.

فيه ثلاثة أحاديث ضعيفة عنده.

(٣٠)- ٤٠٢/١ باب نيابة الإمام عن قراءة المأموم.

فيه خمسة أحاديث أربعة منها ضعيفة وواحد سكت عنه.

(٣١)- ٤٠٦/١ باب تكبيرات صلاة الجنازة.

فيه حديث واحد ضعيف فيه عمرو بن شمر.

(٣٢)- ٤١٩/١ باب لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين.

فيه ثلاثة أحاديث ضعيفة.

(٣٣)- ٤٢١/١ باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى.

فيه حديثان ضعيفان.

(٣٤)- ٤٢٣/١ باب وقت الصلاة المنسيّة.

فيه حديث واحد ضعيف.

هـ- النتيجة:

مما سبق ربما لا يستطيع الإنسان أن يقطع بيقين في شأن الغرض من تأليف الدَّارَقُطْنِيّ كتاب "السنن" هل هو جمع المحتج به وغيره؟ أو هو جمع غير المحتج به من السنن؟ أو ماذا؟.

لكن من المؤكد لديّ، من خلال هذه الدراسة، أن كتاب "سنن الدَّارَقُطْنِيّ"، لم يؤلفه الدَّارَقُطْنِيّ لجمع المحتج به من السنة قطعاً، -وإن أورد فيه أحاديث محتجاً بها-.

ويغلب على ظني أن الدَّارَقُطْنِيّ ألفه لجمع غير المحتج به، من الأحاديث الضعيفة والموضوعة -كما سبق في (موضوع سنن الدَّارَقُطْنِيّ)، في المبحث الثالث من هذا الباب-، لأن المتحصل من نتائج نظرتي المتكررة في الكتاب أن مجموع عدد الأحاديث الضعيفة والواهية في الكتاب يبلغ نحو ٤٧٠٠ غير مستقصى، ويؤكد هذا ما نقلته في هذا الباب عن بعض الأئمة كالزيلعي وابن تيمية. وأما ما سكت عنه فمنه الصحيح، ومنه الضعيف، ومنه الموضوع.

ومع هذا فإن الدراسة تبقي غير مستقصية تماما، حتى يحقق الكتاب تحقيقا علميا، وتخرّج أحاديثه، ويبين الصحيح منها والضعيف والموضوع. ثم تعمل دراسة -بعد ذلك- للكتاب لهذا الغرض.

وينبني على هذا الذي توصلت إليه في موضوع الكتاب أنه لا يجوز الاعتماد على حديثٍ بمجرد وجوده في سنن الدَّارَقُطْنِيّ، بل لابد من تخريج الحديث أولاً لمعرفة هل هو محتج به أو غير محتج به، وذلك لأن الغالب في أحاديث الكتاب الضعيف والواهي، ولأن الدَّارَقُطْنِيّ قد سكت فيه يقينا على أحاديث أناس كذابين ومتروكين وضعفاء عنده كما اتضح ذلك في بعض الأمثلة السابقة التي أوردتها في هذا الباب.

والله الموفق للصواب.

الباب الرابع

أقوالُه في الجرح والتَعْديل

وفيه ثلاث فصول:

الفصل الأول : اصطلاحاته في الجرح والتعديل.

ويشتمل على: مقدمة، ومبحثين:

- المبحث الأول: اصطلاحاته في الجرح والتعديل.
- المبحث الثاني: في دفْع التعارض المفهوم ظاهراً مِن بعض عبارات الدارقطنيّ.

الفصل الثاني : ذكر من تكلّم فيه الدَّارَقُطْنِيّ بجرح أو تعديل في سننه مرتّبين على حروف المعجم.

الفصل الثالث: دراسةٌ مقارنة لأقواله في الرجال جرحاً وتعديلاً.

الفصل الأول

اصطلاحاته في الجرح والتعديل

ويشتمل على: مقدمة، ومبحثين:

- المبحث الأول: اصطلاحاته في الجرح والتعديل.
- المبحث الثاني: في دفْع التعارض المفهوم ظاهراً مِن بعض عبارات الدارقطنيّ.

مقدمـــة:

استعمل الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله ألفاظ الأئمة السابقين له، في الجرح والتعديل، ومن ذلك:

(مجهول)، (لا شيء)، (متروك)، (لا يحتج به)، (لا بأس به)، (يعتبر به)، (ليس بمتروك)، (صويلح)، (يحتج به)، ...إلخ.

وبما أن هذه الألفاظ قد استعملها المحدثون من قبل ومن بعد الدَّارَقُطْنِيّ، فإنها لا تعتبر اصطلاحات جديدة للدارقطني.

اصطلاحاته الخاصة به:

إنما الجديد عنده كيفية استخدام هذه الألفاظ في بعض المواضع أحيانا، إذ قد يخرج أحيانا عن الاصطلاح العام في إطلاق لفظة ما من ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين.

إشكال في اصطلاحاته:

وقد ظهر لي أنه بناء على وجود اصطلاحات خاصة بالإمام الدَّارَقُطْنِيّ في ألفاظ الجرح والتعديل، فإن الإشكال في اصطلاحه -إذا قيس باصطلاح المحدّثين العام- ينحصر في أمرين:

الأول: في إطلاقه بعض ألفاظ الجرح والتعديل -المعروفة عند المحدّثين لمعانٍ معينة- على غير المعنى المعتاد، نحو ما سيأتي في بعض الألفاظ قريباً.

الثاني: وهو مبني على الأول -أنه أحيانا يحكم على الأسانيد والمتون بأحكام مبنية على مقدِّمات لا تؤدي إليها حسب ظاهر اصطلاح العلماء في هذا الشأن. ومن أمثلة هذا ما يأتي:

١- قوله في حديث: «هذا إسناد حسن، وابن لَهِيعة ليس بالقوي»[١].

٢- وقوله: «إسناد حسن، ورواته ثقات»[٢].

٣- أنه يذكر أحيانا حديثاً فيقول: رواته ثقات، أو كلهم ثقات، ثم يعدّهم، ويذكر فيهم شخصاً يُضعفه هو في مواضع سابقة ومواضع لاحقة من كتاب "السنن".

وسأحاول الآن بيان مراد الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله فيما ذكرت، وبيان: هل مسلكه في ذلك يتفق مع المحدثين أو يختلف، وفائدة ذلك متحققة سواءً كان مذهبه موافقا لمذهب الجمهور أو مخالفا، لأنه إن كان مخالفا للجمهور فأنا أبحث اصطلاحه لبيان أنه ليس على اصطلاحهم.

وإن كان موافقا لاصطلاح الجمهور فأنا أبحثه لبيان أنه موافق لهم، كي لا يقال: هل هو على اصطلاحهم أو لا؟ لوجود الاحتمال.

وبهذا يعلم أنه ليس من شرط كل اصطلاح أتعرّضُ له هنا أن يكون خاصا بالإمام الدَّارَقُطْنِيّ.

وسأستعرض الموضوع في المبحثين الآتيين.

---

(١) "السنن": ٣٥١/١.

(٢) "السنن": ١٧٢/٣.

المبحث الأول

في اصطلاح الدَّارَقُطْنِيّ في الألفاظ الآتية على الترتيب:

١- مجهول. ٢- صدوق.
٣- لـيّن. ٤- كثير الخطـأ.
٥- لا بأس به. ٦- ثقـة.
٧- ليس بشيء. ٨- يعتبر به أولا يعتبر به.
٩- آية من آيات الله.

١- اصطلاحه في مجهول:

أ - ١- قال أبو بكر البَرْقانِيّ:

«قلت: (أي للدارقطني): خلف بن عقبة، عن أبي الزهراء خادم أنس بن مالك؟ فقال: خلف بصري، وأبو الزهراء مجهول»[٣].

٢- وقال البَرْقانِيّ: «قلت: عطاء الخراساني عن خليد السلامي عن أم الدرداء؟ فقال: مجهول ثقة»[٤]؟!

٣- وقال الدَّارَقُطْنِيّ:

«وعوسجة بن الرماح شبه المجهول، لا يروي عنه غير عاصم، لا يحتج به،

---

(٣) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٤أ.

(٤) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٤أ.

ولكن يعتبر به»[٥].

٤- وقال:

«ابن معانق أو أبو معانق عن أبي مالك الأشعري لا شيء مجهول»[٦].

٥- وقال:

«وأبو حفصة مولى عائشة مجهول لا أعلم حدّث به عنه غير يحيى بن أبي كثير، فيخرّج حديث الكسوف إذا حسن طريقه إلى يحيى»[٧].

وقد أشكل عليّ قوله: «مجهول ثقة»، فجعلني أرجع إلى أقوال الأئمة في الرواة الآنفي الذكر لأقارن بين أقواله وأقوالهم، فوجدت الكلام فيهم قليلاً، والمعوّل عليه فيهم قول الدَّارَقُطْنِيّ.

وظهر لي أن المجهول عند الدَّارَقُطْنِيّ هو المجهول عند جمهور المحدثين، فليس له فيه اصطلاح خاص به.

وقد نص هو عليه بقوله -أثناء كلامه على حديث رواه خِشْف بن مالك-: «... وهو رجل مجهول، و لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرمل الجُشَمِي.

وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته[٨] عدلا مشهوراً، أو رجلا[٩]

(٥) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٩أ.

(٦) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١٣ب.

(٧) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١٣ب.

(٨) كذا في الأصل المطبوع، ولعلها "روايه".

قد ارتفع اسم الجهالة عنه.

وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدا، فإذا كان هذه صفته، ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفا، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم»[١٠].

فتبين بهذا أن المجهول عنده هو المجهول عند المحدثين.

ب- حكم المجهول عنده:

«والمجهول عنده ضعيف لا يحتج به، لكن من يرى عباراته في المجهول يظن أنها متضاربة، لأنه يقول مرة في راو: «مجهول يكتب حديثه»[١١].

ويقول في راو آخر: «هو شيخ مدني، لا أدري من هو، يعتبر به»[١٢].

ويقول في بعض الرواة: «شبه المجهول... لا يحتج به، ولكن يعتبر به»[١٣].

ويقول في آخر: «مجهول ، متروك[١٤] و"لا شيء، مجهول»[١٥].

=

(٩) في الأصل المطبوع: "رحل".

(١٠) "السنن": ٣/١٧٤.

(١١) "التهذيب": ١٢/٧٦، وانظره في "أسئلة البَرْقاني": ق١٣ب.

(١٢) "البَرْقاني": ق٧أ.

(١٣) "البَرْقاني": ق٩أ.

(١٤) "البَرْقاني": ق٣ب.

(١٥) "البَرْقاني": ق١٣ب.

وليس هذا من باب التناقض في حكم المجهول عنـده -لأنـه سبق أن بيّـن حكمه فيما تقدم نقلـه عنـه قريباً- إنما الجهالـة عنـده سبب يَردّ بـه روايـة الراوي، لكنها تتفاوت قوة وضعفاً.

فأحيانا تكون جهالة الراوي عنده شديدة توجب ترك حديثه، فيقول فيه: مجهول متروك، لا سيما إذا انضم إلى الجهالة سبب آخر يقوّي الضعف.

وأحيانا تَخِف الجهالـة في راو آخر فيخـف اعتبـاره لها بـالنظر إليهـا لـو تعددت الطرق، فيقول فيه: «مجهول، يكتب حديثه»، «مجهول يعتبر به» ونحـو ذلك، وإلى هذا يشير بقوله السابق: «... فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره».

جـ- ما معنى قوله: «مجهول ثقة»؟:

تمّ التوفيق بين عبارات الدَّارَقُطْنِيّ، التي ظاهرها التعـارض في شـأن حكـم "المجهول"، استنتاجا من كلامه رحمه الله.

وبقي الإشكال في قوله: «مجهول ثقة»، فما معناه عنده؟ يبـدو لي أن هـذه اللفظة قد وقع فيها الخطأ من بعض النسّاخ.

د- بماذا ترتفع جهالة الراوي وتثبت عدالته عند الدَّارَقُطْنِيّ:

من المعلوم أن جمهور المحدّثين ترتفـع جهالـة العين عندهـم بروايـة اثنـين فصاعداً عن الراوي، ولا تثبت عدالته -بعد ذلك- عندهم إلا بالتعديل.

والتعديل عموما يحصل للراوي عندهم بعدّة أمور، أهمها أمران[16]:

---

(١٦) يثبت التعديل بالطرق الآتية، أو بأحدها:

=

١- الشهرة. أو ٢- التعديل المعتَبر.

أما الإمام الدَّارَقُطْنِيّ فإنه يوافق الجمهور على هذا، إلا أنه يخالفهم في أمر واحد هو: أن العدالة تثبت عنده -بالإضافة إلى الشهرة والتعديل- برواية ثقتين فأكثر عن الراوي.

فالراوي عنده يكون مجهول العين ما لم يَرو عنه اثنان.

فإذا روى عنه اثنان حصل له أمران:

١- ارتفعت جهالة عينه.

٢- وارتفعت جهالة الوصف -أيضاً-، وصار عدلا.

=

١- استفاضة عدالته واشتهاره بالتوثيق، والاحتجاج به بين أهل العلم.

٢- تعديلُ معتبرٍ له في هذا الشأن، ولا يشترط اثنان على الصحيح.

٣- الحكم بشهادته. وهو أقوى من تزكيته بالقول.

٤- الرواية عنه: وهذا مختلف في كونه تعديلاً، قال ابن الأثير: "والصحيح: أن من عُرِف من عادته، أو من صريح قوله أنه لا يستجيز الرواية إلا عن عدل كانت الرواية تعديلاً، وإلا فلا..."، ينظر: "جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ"، لابن الأثير: ١/١٢٩.

٥- قلت: ومن طرق إثبات عدالة الراوي إخراج روايته في كتاب الصحيح كالصحيحن، إذا كان متفرداً بهأن أو أخرج لـه في الأصول وليس في المتابعات والشواهد. وهذا متفق عليه أو عليه جمهور المحدثين بالنسبة للصحيحين. أما غيرهما من كتب الصحيح فقياساً ما لم تكن هناك قاعدة للمولف في التصحيح معلومة الفساد في منهج المحدِّثين، -فيما أراه- والله أعلم. وانظر بالنسبة للصحيحين: "فتح المغيث": ١/٢٧٨-٢٧٩، وينظر في الموضوع كله: المصدر نفسه: ١/٢٧٢-٢٧٩.

قال السخاوي -بعد أن نسب للدارقطني والبزّار القول بأن مجرد رواية ثقتين عن الراوي تعتبر تعديلا له-:

"وعبارة الدَّارَقُطْنِيّ: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته».

وقال -أيضاً- في الديات نحوه»[١٧].

قلت: وقال الدَّارَقُطْنِيّ في سننه:

«وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف.

وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته[١٨] عدلا مشهوراً، أو رجلا[١٩] قد ارتفع اسم الجهالة عنه.

وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً...»[٢٠]. فهنا بيّن الدَّارَقُطْنِيّ أن الراوي المقبول الرواية عند المحدثين هو من كان:

١- عدلا مشهورا.

٢- من ارتفع اسم الجهالة عنه، بأن يكون روى عنه اثنان فصاعداً.

والواقع أن هذا ليس رأي جمهور المحدّثين -كما هو معروف مشهور- ولكن كلام الدَّارَقُطْنِيّ هذا يدلّ على أنه سائر على هذا الاصطلاح، بدليل تقريره له، سواء كان السبب في تبنّيه له هو فهمه أن ذلك مذهب المحدثين أو ما يراه هو خاصة في هذه المسألة.

---

(١٧) "فتح المغيث...": ٢٩٨/١.

(١٨) كذا في الأصل المطبوع، ولعلها: "راويه".

(١٩) في الأصل: "رجل".

(٢٠) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١٧٤/٣.

وقال اللّكْنوي في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل": «ثم إن جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه دون جهالة الوصف، هذا عند الأكثر.

وعند الدَّارَقُطْنِيّ: جهالة الوصف أيضا ترتفع بها، ومن ثَمّ لم يقبل قول الدَّارَقُطْنِيّ في حق (موسى بن هلال العبْدي) أحد رواة حديث: (من زار قبري وجبت له شفاعتي)، أنه مجهول، لثبوت روايات الثقات عنه»[٢١].

وكأن من لازم اصطلاح الدَّارَقُطْنِيّ هذا أنه ليس ثمت مجهولُ حال أو مستورٌ عنده، لأن المستور في منزلة بين مجهول العين والثقة، وهو يرى أن من زالت عنه جهالة العين ثبتت له العدالة عنده.

والله أعلم.

٢- اصطلاحه في "صدوق":

قبل أن أبيّن اصطلاحه في صدوق، أستعرض بعض استعمالاته لهذه الكلمة من خلال ما رأيته في أجوبته على أسئلة تلاميذه:

أ - ١- «عمرو بن بشر النيسابوري صدوق»[٢٢].

٢- «محمد بن يحيى بن سليمان، أبو بكر المروزي صاحب أبي عبيد صدوق»[٢٣].

---

(٢١) "الرفع والتكميل...": ص١٦١.

(٢٢) "أسئلة الحاكم": ق٤أ.

(٢٣) "أسئلة الحاكم": ق٤أ.

٣- «محمد بن خليفة بن صدقة العاقولي غير صدوق»(٢٤).

٤- «الحارث بن أبي أسامة اختَلف فيه أصحابنا وهو عندي صدوق»(٢٥).

٥- «عبدالله بن محمد بن سوار الهاشمي مولاهم صدوق»(٢٦).

٦- «عبدالله بن غنام بن حفص بن غياث صدوق»(٢٧).

٧- «عبيد بن عبدالواحد بن شريك البزار صدوق»(٢٨).

ب- ١- «عمر بن الحسن بن نصر الحلبي، أبو حفيص قاضي حلب: صدوق ثقة»(٢٩).

٢- «أبو البحتري عبدالله بن محمد بن شاكر العنبري: بغدادي أصله كوفي صدوق ثقة»(٣٠).

٣- «علي بن العباس بن الوليد المقانعي البلخي: ثقة صدوق»(٣١).

٤- «وسألته عن إسحاق الديري فقال: « صدوق ما رأيت فيه خلافا، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: وَيَدْخُل في الصحيح؟

---

(٢٤) "أسئلة الحاكم": ق٤ب.

(٢٥) "أسئلة الحاكم": ق٣أ.

(٢٦) "أسئلة الحاكم": ق٣أ.

(٢٧) "أسئلة الحاكم": ق٣أ.

(٢٨) "أسئلة الحاكم": ق٤أ.

(٢٩)"أسئلة الحاكم": ق٤أ.

(٣٠) "أسئلة الحاكم": ق٣أ.

(٣١) "أسئلة الحاكم": ق٣ب.

قال: أي والله»[٣٢].

٥- «محمد بن نصر، أبو جعفر الصايغ صدوق فاضل ناسك»[٣٣].

٦- «الحسن بن سلام بن حماد السواق أبو علي ثقة صدوق»[٣٤].

جـ- ١- «قلت: فعمرو بن مريق؟.

قال: صدوق كثير الوهم»[٣٥].

٢- «قلت: فشهاب بن عباد؟.

قال: صدوق زائغ»[٣٦].

٣- «عبد الملك بن محمد بن عبدالله بن مسلم أبو قلابة قيل لنا: أنه كان مجاب الدعوة، صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، لا يحتج بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم بن منيع أنه قال: «عندي عشرة أجزاء ما منها حديث يَسْلم منه إما في الإسناد أو في المتن، كأنه يحدّث من حفظه فكثرت الأوهام منه»[٣٧].

د- الحاصل:

الحاصل أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، يطلق أحيانا على الراوي، كلمة: "صدوق"

(٣٢) "أسئلة الحاكم": ق٢ب.

(٣٣) "أسئلة الحاكم": ق٤ب.

(٣٤) "أسئلة الحاكم": ق٢ب.

(٣٥) "أسئلة الحاكم": ق٩ب.

(٣٦) "أسئلة الحاكم": ق٨ب.

(٣٧) "أسئلة الحاكم": ق٣ب.

مجردة، كما في فقرة "أ" المتقدمة.

وأحيانا يقول: «صدوق ثقة»، كما في فقرة "ب".

وأحيانا يقول: «صدوق كثير الوهم، أو لا يحتج به»، أو نحو ذلك، كما في فقرة "جـ".

فما هو مراد الدَّارَقُطْنِيّ بكلمة: «صدوق»؟

الذي أَستنتجه من استعمالاته لهذه الكلمة، أنه حينما يطلقها مجردة فإنه يعني بها تزكية الراوي في عدالته فقط، فلا يفيد ذلك توثيق الراوي أو تضعيفه عنده.

أما إذا أضاف كلمة "صدوق" فيختلف حكمها باختلاف المضاف إليه: فإن أضافها إلى ما يفيد الاحتجاج بالراوي، كأن يقول: «صدوق ثقة» فيحتج به.

وإن أضافها إلى ما يفيد عدم الاحتجاج به، كأن يقول: «صدوق كثير الخطأ» فإنه لا يحتج به، فهو موافق للجمهور في ذلك. والله أعلم.

٣- اصطلاحه في "لَيِّن"

إذا أطلق الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لفظة: "ليّن" وحدها على الراوي، فإنما يعني بها تضعيفه في حفظه أو ضبطه، ولا يعني بها تضعيفه في عدالته، ولا يكون ذلك تضعيفاً له عنده بِمرّة، كما يدل على هذا قول السَّهْمي:

«سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، قلت له:

إذا قلت: فلان ليّن أيش تريد به؟

قال: لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحا بشيء لا

يسقط عن العدالة»[٣٨].

بمعنى أن من قال فيه الدَّارَقُطْنِيّ: "ليّن" فهو ضعيف ويعتبر به.

فهو موافق للجمهور بهذا.

٤- اصطلاحه في "كثير الخطأ":

اصطلاح الجمهور من المحدّثين أن "كثير الخطأ لا يحتج به". وقد جاء عن الدَّارَقُطْنِيّ في "كثير الخطأ" ما ظاهره مخالفة الجمهور، إذ روى السهمي قوله: «وسألته عمن يكون كثير الخطأ؟ قال: إن نبّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط»[٣٩].

لكن هذه العبارة ليست على ظاهرها، بل مراد الدَّارَقُطْنِيّ -والله أعلم- أن من أخطأ- بغضِّ النظر عن كونه الخطأ، أو لا- إذا نُبّه على الخطأ، ورجع فلا يسقط، فإن أصرّ على الخطأ سقط، فلا يحتج به.

أما من يكون كثير الخطأ، سواء أصر عليه أو لم يصر، فإنه لا يحتج به عند المحدّثين، لم أر أحدا خالف في هذا، لأنهم اشترطوا فيمن يُقبل حديثه أن يكون ضابطا، وكثرة الخطأ تنافي الضبط.

وعلى هذا تدل أقوال الدَّارَقُطْنِيّ في الرواة، نحو قوله في القاسم ابن عبدالله العُمَري:

---

(٣٨) "أسئلة السهمي": ق١أ.

(٣٩) "أسئلة السهمي": ق١أ.

«وكان ضعيفاً كثير الخطأ»[٤٠].

ونحو قوله في: عبدالله بن محمد بن يحيى:

«وهو كثير الخطأ على هشام، وهو ضعيف الحديث»[٤١].

وقوله في الجرّاح بن وكيع – فيما نقله الحافظ البَرْقانِيّ، بقوله: «سلت أبا الحسن علي بن عمر عن الجرّاح بن وكيع، فقال: "ليس بشيء، هو كثير الوهم".

قلت: يعتبر به؟. قال: لا»[٤٢].

وقوله في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى مضعفاً له:

«و ابن أبي ليلى رديء الحفظ كثير الوهم»[٤٣].

«وفي سؤالات الحاكم: فخلاّد بن يحيى؟

فقال: ثقة، إنما أخطأ في حديث واحد فرفعه، ووقفه الناس»[٤٤].

و"كثير الوهم" أو "الخطأ" عند الإمام الدَّارَقُطْنِيّ يقولها في الراوي الذي يراه ضعيفاً ضعفاً شديداً لدرجة أن الراوي لا يعتبر به –كما سبق من قوله في الجرّاح بن وكيع–.

ويقولها في الراوي الضعيف، الشديد الضعف، لكنه قد يحتج –مع ذلك– أحيانا بالرواية لسبب أو آخر، كأن تحصل متابعة بسند قوي.

---

(٤٠) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٢٦/١.

(٤١) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٢٠٢/٣.

(٤٢) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٢ب.

(٤٣) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٢٦٣/٢.

(٤٤) "فتح المغيث"، للسخاوي: ١٦٧/١.

ولهذا يقول في «كثير الخطأ» أحيانا: يعتبر به، وضَعَّف أشخاصاً في سننه بكثرة الخطأ في موضع من سننه، ثم اعتبر بهم في موضع آخر عند ما حصل لهم المتابع القوي، ومنهم ابن أبي ليلى.

فهو موافق للجمهور في الجملة في هذا الاصطلاح، والله أعلم.

٥- اصطلاحه في: «لا بأس به»:

سئل الدَّارَقُطْنِيّ عن أشخاص فأجاب فيهم بما يفيد أنه يسوّى بين لفظة «لا بأس به» وبين لفظة «ثقة»، من ذلك:

١- ما رواه البرقاني بقوله:

«وسألته عن الحسن بن يزيد الأصم صاحب السري. قال: كوفي لا بأس به، ثقة، مستقيم الحديث»[٤٥].

٢- وما رواه البَرْقانِيّ أيضاً بقوله:

«قلت: فحميد بن هانيء أبو هانيء؟ قال: مصري لا بأس به.

ثم قال: ثقة»[٤٦].

٣- وقوله أيضاً:

«سمعته يقول: عمرو بن مالك الجنبي أبو علي: لا بأس به، ثم قال: ثقة»[٤٧].

٤- وما رواه السهمي بقوله:

---

(٤٥) "أسئلة البرقاني": ق٣أ.

(٤٦) "أسئلة البرقاني": ق٣ب.

(٤٧) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٨ب.

«وسألته عن أبي علي الحسن بن محمد بن سليمان الطوسي.

فقال: ثقة، ليس به بأس»[٤٨].

٥- وقوله:

«سألت الدَّارَقُطْنِيّ عن زهير بن صالح بن أحمد بن حنبل.

قال: قد حدّث، وهو ثقة، ما كان به بأس»[٤٩].

٦- «محمد بن ماهان، أبو عبدالله السمسار زنبقة: لا بأس به».

وقال في "تاريخ بغداد" ٢٩٣/٣: «وذكره الدَّارَقُطْنِيّ فقال: ثقة».

فمن هذه الأمثلة السابقة يظهر أن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ يطلق "لا بأس به" أو "ليس به بأس" بمعنى "ثقة".

ولم أقف على شيء عن الأئمة يدل أن الدَّارَقُطْنِيّ على هذا الاصطلاح أو أنه ليس عليه.

وتتبعت بعض من قال فيهم الدَّارَقُطْنِيّ: «لا بأس به» فقط لمعرفة أقوال غيره فيهم، ومن هؤلاء:

١- «محمد بن مسلمة بن الوليد أبو عبدالله الواسطي: لا بأس به»[٥٠].

٢- «محمد بن عبدالله بن سفيان زرقان: لا بأس به»[٥١].

٣- «محمد بن سعد بن محمد بن الحسن[٥٢] بن عطية بن سعد بن جنادة

(٤٨) "أسئلة السهمي": ق١١ب.

(٤٩) "أسئلة السهمي): ق١٣أ.

(٥٠) "أسئلة الحاكم": ق٤أ، وأشار الخطيب في تاريخه: ٣٠٧/٣ إلى أن بعضهم ضعفه.

(٥١) "أسئلة الحاكم": ق٤أ.

العوفي: لا بأس به»[٥٣].

٤- «محمد بن عبيد بن صبيحِ الكناني الزيات: لا بأس به»[٥٤].

٥- «القاسم بن عباس المعشري: لا بأس به»[٥٥].

وغير هذه الأسماء.

وبعد التتبع ظهر أن بعض هؤلاء لا يُذكر فيهم إلا قول الدَّارَقُطْنِيّ، وبعضهم ليّنه الخطيب أو غيره، وبعضهم وثقه الخطيب، وبعضهم لم أجد له ترجمة عند غير الدَّارَقُطْنِيّ.

قلت: فالظاهر -والله أعلم- أن اصطلاح الدَّارَقُطْنِيّ في لفظة "لا بأس به"، مثل اصطلاح يحيى بن معين، إلا إنْ دلّ على غير ذلك صارف يصرفها عنه، كأن يقرنها بما يفيد تضعيفه للراوي.

على أني قد جهدت أن أجد شيئاً من ذلك، أي أن أجد لفظة "لا بأس به" مقرونة بما يدل على تضعيف الراوي، فلم أعثر على شيء من ذلك، رغم أني استعرضت جميع السؤالات: سؤالات الحاكم للدارقطني، وسؤالات السُّلَمِيّ، وسؤالات البَرْقانِيّ، وسؤالات السهمي، لهذا الغرض.

والله أعلم.

=

(٥٢) في الأصل: "الحسين"، وهو تصحيف.

(٥٣) "أسئلة الحاكم": ق٤أ، قال الخطيب: "وكان ليّنا في الحديث". "تاريخ بغداد": ٣٢٣/٥.

(٥٤) "أسئلة الحاكم": ق٤أ.

(٥٥) "أسئلة الحاكم": ق٤أ.

٦- اصطلاحه في: "ثقـــة":

"الثقة" في الاصطلاح العام عند الجمهور هـو: العـدل الضـابط وهـذا هـو مراد الإمام الدَّارَقُطْنِيّ إذا أطلقها غالبا، وأحيانا قليلة يطلقها على الراوي ولا يريد بها هذا المعنى، بل يريد بها معنى آخر هو عدالة الراوي.

كمـا قـد يفعلـه غـيره مـن الأئمـة أحيانـاً، في هـذه اللفظـة وغيرهـا مـن المصطلحات الحديثية، فيخرج بها عن المعنى العام إلى معنى خـاص، كمـا إذا قال الإمام يحيى بن معين في الراوي: ليس بشيء، فإنه قد يريد به المعنى المراد عند جمهور المحدثين، إذا دلّ على ذلك قرينة. وإلا فإنه يقصد معنى غيره هـو أن الراوي ليس له أحاديث كثيرة.

وكما إذا قال يحيى بن معين أيضاً في الراوي: «ليس به بأس»، فـإن معنـاه توثيق الراوي، بينما معناه عند الجمهور يكاد يكون في درجة "صدوق".

وكما إذا قال البخاري في الراوي: «فيه نظـر»، فإنـه يخـالف الجمهـور في المعنى غالبا كما هو مشهور. وهكذا.

ومـن الأمثلـة علـى إطـلاق الإمـام الدَّارَقُطْنِـيّ علـى الـراوي لفظـة «ثقـة» بمعنى عدل:

١- قوله في حديث:

«اضطرب في إسناده مسلم بن خالد، وهو سيئ الحفـظ ضعيـف، مسـلم ابن خالد ثقة، إلا أنه سيئ الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث»[٥٦].

---

(٥٦) "السنن" للدارقطني: ٣/٤٦.

٢- وقوله في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى:

«ثقة في حفظه شيء»(٥٧).

ويقول في موضع آخر: «ضعيف الحديث، سيىء الحفظ...»(٥٨).

وفي موضع آخر: «رديء الحفظ كثير الوهم»(٥٩).

فكيف يكون ثقة ضعيفاً -إن لم نحمل "ثقة" على معنى "عدل"؟! إنه يعني بكلمة: "ثقة -في ذلك وما شابهه- عدالة الراوي، واستخدم كلمة "ثقة" بمعنى "عدل".

والعدل قد يكون ضعيفاً في حفظه، أو لا يكون ضعيفاً، وقد يكون ضبطه معلوماً، وقد يكون مجهولاً، فاندفع التناقض في عبارات الإمام الدَّارَقُطْنِيّ هنا. والحمد لله.

٧- اصطلاحه في: "ليس بشيء" أو "لا شيء":

من خلال التتبع ظهر لي أن الدَّارَقُطْنِيّ أطلق: "ليس بشيء"، أو "لا شيء"، أو "لا يسوى شيئاً"، أو "لا يساوي شيئاً".

على الضعيف عنده، الذي لا يحتج به عنده، وإليك الأمثلة:

أ - قال البَرْقانِيّ:

«سألت أبا الحسن علي بن عمر عن الجرّاح بن وكيع فقال: "ليس

(٥٧) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/١٢٤.

(٥٨) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/٢٤١.

(٥٩) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١/٢٦٣.

بشيء"، قلت: يعتبر به؟ قال: لا»(٦٠).

فهنا أطلقها على من لا يعتبر به عنده.

ب- وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «ابن معانق أو أبو معانق عن أبي مالك الأشعري: لا شيء، مجهول»(٦١).

جـ- وقال السهمي:

«سألت الدَّارَقُطْنِيّ عن أبي طاهر القاسم بن عبد الله بن مهدي الأخميمي روى نسخة ليزيد بن يونس الأيلي... فقال: كان لينا.

قال: وله أحاديث منكرة غير النسخة، وقال: ليس هو بشيء»(٦٢).

د- وقال السهمي -أيضاً-:

«وسألت الدَّارَقُطْنِيّ عن الحسن بن الطيب البلخي فقال: «لا يسوى شيئا، لأنه حدّث بما لم يسمع»(٦٣).

ويحتمل أن يقصد بـ"لا شيء" أحيانا معنى أن الراوي ليس له حديث كثير، كما يحتمله قوله في الهجنع بن قيس: "لا شيء، وهو كوفي، وله حديثان»(٦٤).

ولكن لم أر ما يقوّي هذا الاحتمال.

---

(٦٠) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق٢ب.

(٦١) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١٣أ.

(٦٢) "أسئلة السهمي": ق١٦أ.

(٦٣) "أسئلة السهمي": ق١٦ب.

(٦٤) "أسئلة البَرْقانِيّ": ق١١ب.

فهو على مثل ما عليه الجمهور في اصطلاح "ليس بشيء" ونحوه.

٨- اصطلاحه في "يعتبر به"، و"لا يعتبر به":

الضعف عند الدَّارَقُطْنِيّ -كما هو عند الجمهور- نوعان:

أ - نوع محتمل ينجبر بتعدد الطرق، وهذا النوع هو الذي يقول في صاحبه:

«ضعيف يعتبر به»، أو «يعتبر به»، أو «ضعيف لا يستحق الترك»، أو «لا يترك»، أو «يكتب حديثه».

ب- نوع لا ينجبر بتعدد الطرق، لأنه ضعْف شديد، وهذا النوع لا يكتب حديث صاحبه، لا للاحتجاج به ولا للاعتبار. ولهذا يقول في صاحبه:

«لا يعتبر به». «يترك». «متروك».

فهو على اصطلاح الجمهور في هذا.

٩- اصطلاحه في: "آية"، أو "آية من آيات ا لله":

يطلق الدَّارَقُطْنِيّ لفظة "آية" أو "آية من آيات الله" على الراوي المتروك عنده، الذي لا يكتب حديثه لا للاحتجاج ولا للاعتبار وإليك الأمثلة على هذا:

أ – قال السهمي:

«سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن أبي عيسى خالد بن غسان بن مالك الدارمي بالبصرة، فقال: «متروك، يحدّث بما لم يسمع، وكان آية»[٦٥].

---

(٦٥) "أسئلة السهمي": ق١٣أ.

ب- وقال السهمي أيضاً:

«وسألته عن الحسين بن عبد الغفّار بن عمرو بن أبي علي الأزدي بمصر، فقال: «هذا آية، متروك، كان بليّة»[٦٦].

جـ- وقال السهمي:

«وسألت الدَّارَقُطْنِيّ عن محمد بن عبيد الله الخوارزمي أبي جعفر ختن أبي الآذان، بسُرّ مَنْ رأى، فقال: «آية من الآيات، كان مخلّطاً»[٦٧].

د- وقال السهمي:

«وسألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، فقال: «آية من آيات الله، ذلك الكتاب[٦٨] هو وضعه، أعني العلويات»[٦٩].

هـ- وقال:

«سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن محمد بن سليمان بن زيان، كان بالبصرة، قال:

«مُدْبِر، آية من آيات الله.

قلت: كان يضع الحديث؟

قال: نعم»[٧٠].

قلت: ولا أعلم للجمهور اصطلاحا بهذا.

---

(٦٦) "أسئلة السهمي": ق١٢ب.

(٦٧) "أسئلة السهمي": ق٦أ.

(٦٨) في الأصل: "الكذاب"، والتصحيح من "ميزان الاعتدال": ٤/٢٨.

(٦٩) "أسئلة السهمي": ق٥أ.

(٧٠) "أسئلة السهمي": ق٥أ.

المبحث الثاني
في دفع التعارض المفهوم ظاهراً من بعض عبارات الدَّارَقُطْنِيّ

ضعّف الإمام الدَّارَقُطْنِيّ (شريكا القاضي) في ٣٤٥/١ من سننه فقال: «وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به».

وضعّف (حجاج بن أرطاة) في غير موضع من سننه فقال في ١٥٥/١: «لا يحتج به» وفي موضع آخر قال: «ضعيف» وضعفه في ١٧٤/٣-١٧٥.

وفي ٨٩/١-٩٠ ذكر الحجاج بن أرطاة، وشريكا، وغيرهما من الضعفاء في جملة حفاظ ثقات.

فهل هذا تناقض في عبارات الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل أو ماذا؟.

الجـواب:

والجواب عن هذا: أنه ليس من باب التعارض والتناقض في عباراته في الجرح والتعديل، لأنه لا يخلو من أمرين:

الأول:

أن يكون ذلك الراوي، الذي ضعفه في مكان، ووثقه في مكان، ضعيفاً من وجه، وقوياً محتجّاً به من وجه آخر.

فيروي له حديثاً من الجهة التي يضعّفه فيها، فيضعفه من غير بيان ينبئ عن مراده تفصيلا.

وإذا روى له حديثاً من الجهة التي يثبّته فيها، وثقه وقواه من غير بيان ينبئ

عن مراده تفصيلاً.

فإذا نظر الناظر في قوليه في الرجل ظنه متناقضا فيه، وليس هو كذلك، لأن إحدى عباراته محمولة على متعلّق غير متعلّق الأخرى، فلا تناقض، لأن عباراته وإن كانت متناقضة في الظاهر إلا أن إحدى العبارتين مقيّدة للأخرى[٧١].

ومن الأمثلة على هذا ما أشرت إليه آنفا من أقواله في الحجاج وشريك.

وتأمّل قوله في شريك: «ليس بالقوي فيما يتفرد به» فكأنه قيّد العبارة فيه. ولمّا روى ما وافقه فيه الحفاظ الثقات خف عند الدّارَقُطْنِيّ ذلك الضعف الذي فيه فغلّب فيه جانب التوثيق. وسيأتي قريباً مزيد تفصيل في الأمثلة في الفقرة التالية.

الثاني:

أن قوله هذا يَصْدق فيه ما قاله المعلمي، رحمه الله، حينما قال:

«قول المحدّث "هذا حديث رواه جماعةٌ حفاظٌ ثقاتٌ"، ثم يعدّهم، ويذكر فيهم من ضعفه في موضع آخر - لا تناقض فيه؛ لأن "قول المحدث رواه جماعة ثقات حفاظ" ثم يعدهم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سئل عنه ذاك المحدث وحده لقال: «ثقة حافظ»، هذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات في كتابه، ثم قد يذكر فيهم من يُليّنه هو نفسه في الكتاب نفسه.

وهذا الدّارَقُطْنِيّ نفسه ذكر في (السنن) ص٣٥[٧٢] حديثاً فيه مسح

---

(٧١) ينظر: "التنكيل..."، للمعلّمي: ١/٣٦١-٣٦٢.

(٧٢) هذا في الطبعة الهندية، أما في طبعة عبدالله هاشم يماني ففي: ١/٨٩-٩٠.

الرأس ثلاثا وهو موافق لقول أصحابه الشافعية ثم قال: «خالفه جماعة من الحفاظ الثقات...» فعدهم، وذكر فيهم شريكا القاضي، وأبا الأشهب جعفر ابن الحارث والحجاج بن أرطاة، وجعفر الأحمر.

مع أنه قال ص١٣٢[٧٣] «شريك ليس بالقوي فيما يتفرد به».

وجعفر بن الحارث لم أر له كلاما فيه، ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة كابن معين والنسائي.

وحجاج بن أرطاة قال الدَّارَقُطْنِيّ نفسه في مواضع[٧٤] من (السنن) «لا يحتج به» وفي بعض المواضع «ضعيف».

وجعفر الأحمر اختلفوا فيه. وقال الدَّارَقُطْنِيّ - كما في (التهذيب) «يعتبر به»، وهذا تليين كما لا يخفى.

ونحو هذا قول المحدث: «شيوخي كلهم ثقات»، أو «شيوخ فلان كلهم ثقات»، فلا يلزم من هذا أن يكون كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق: «هو ثقة».

وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات فاللازم أنه ثقة في الجملة، أي له حظ من الثقة.

وقد تقدم.. أنهم ربما يتجوّزون في كلمة «ثقة» فيطلقونها على من هو صالح في دينه، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك.

---

(٧٣) من الهندية، وفي طبعة اليماني: ١/٣٤٥.

(٧٤) انظر: (فهرس الرواة المتكلم فيهم في السنن) في الفصل الآتي.

وهكذا قد يذكر الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظّاً من الضعف، كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيرا من الثقات الذين تُكلم فيهم أيسر كلام.

هكذا كله مع أن الدَّارَقُطْنِيّ لو تناقضت بعض كلماته، البتة لم يكن في ذلك ما يبيع سوء الظن به، فإن غيره من الأئمة قد اتفق لهم ذلك، وما أكثر ما تجده من التناقض في كلمات ابن معين...»[٧٥].

وذكر المُعلّمي -أيضاً- أن ما قيل من اختلاف في ظاهر كلام الدَّارَقُطْنِيّ في ابن أبي ليلى إنما هو لاختلاف مقتضى الحال، فقال: «ينبغي أن تعلم أن كلام المحدث في الراوي يكون على وجهين:

الأول: أن يُسأل عنه فيجيل فكره في حاله في نفسه وروايته، ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به.

الثاني: أن يستقر في نفسه هذا المعنى ثم يتكلم في ذلك الراوي في صدد النظر في حديث خاص من روايته.

فالأول: هو الحكم المطلق الذي لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد.

وأما الثاني: فإنه كثيرا ما ينحى به نحو حال الراوي في ذاك الحديث.

فإذا كان المحدث يرى أن الحكم المطلق في الراوي أنه صدوق كثير الوهم، ثم تكلم فيه في صدد حديث من روايته، ثم في صدد حديث آخر، وهكذا، فإنه كثيرا ما يتراءى اختلاف ما بين كلماته.

(٧٥) "التنكيل..."، للمعلمي اليماني: ٣٦٢/١-٣٦٣.

فمن هذا أن الحجاج بن أرطاة عن الدَّارَقُطْنِيّ: صدوق يخطئ فلا يحتج بما ينفرد به. واختلفت كلماته فيه في (السنن):

فذكره ص٣٥[٧٦] في صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدَّارَقُطْنِيّ في جملة "الحفاظ الثقات" -كما مر-.

وذكره ص٥٣١[٧٧] في صدد حديث أخطأ فيه، وخالف مسعراً وشريكا، فقال الدَّارَقُطْنِيّ: «حجاج ضعيف» وذكره في مواضع أخرى فأكثرُ ما يقول «لا يحتج به».

وعلى هذا ينزل كلامه في ابن أبي ليلى، فإنه عنده: صدوق سيء الحفظ.

ففي ص٤٦[٧٨] ذكر حديثاً رواه إسحاق الأزرق عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً في طهارة المني.

وذكر أن وكيعاً رواه عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن ابن عباس من قوله.

وقد رواه الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء، عن ابن عباس من قوله.

فالحديث صحيح عن ابن عباس من قوله.

وقد رواه وكيع وهو من الثقات الأثبات عن ابن أبي ليلى كذلك.

ورواه شريك عن ابن أبي ليلى فرفعه.

---

(٧٦) و١/٨٩-٩٠ من طبعة اليماني.

(٧٧) في ٤/٢٥٠ من طبعة اليماني.

(٧٨) في ١/١٢٤ من طبعة اليماني.

فحال ابن أبي ليلى في هذا الحديث جيدة، لأنه في أثبت الروايتين عنه وافق الأثبات.

وفي رواية الأزرق عن شريك عنه رفعه، وقد يحتمل أن يكون الخطأ من الأزرق أو من شريك، فإن الأزرق ربما غلط، وشريكا كثير الخطأ أيضاً.

وقد رواه وكيع عن ابن أبي ليلى على الصواب، فلهذا اقتصر الدَّارَقُطْنِيّ على قوله: «لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك. محمد بن عبدالرحمن هو ابن أبي ليلى، ثقة في حفظه شيء».

وفي ص٨٩[٧٩] ذكر حديثاً رواه الجبلان: سفيان وشعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى مرسلا، وخالفهما محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى فرواه موصولا. فحاله في هذا الحديث رديئة، فظهر أثر ذلك في كلمة الدَّارَقُطْنِيّ فقال «ضعيف، سيىء الحفظ».

وفي ص٢٧٣[٨٠] ذكر أحاديث في القارن يطوف طوافاً واحداً، ويسعى سعياً واحدا. وهناك روايات عن علي وابن مسعود أنهما قالا طوافين وسعيين.

ثم ذكر طريق ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي أنه: «جمع الحج والعمرة، فطاف لهم طوافاً واحداً[٨١]، وسعى لهما سعيين، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل». ولا يخفى ما في هذا من

---

(٧٩) ٢٤١/١ من طبعة اليماني.

(٨٠) ٢٦٣/٢ من طبعة اليماني.

(٨١) في التنكيل: "طواف واحد". وهو خطأ ظاهر.

التخليط ... فلذلك قال: «رديء الحفظ كثير الوهم».

فأين اتباع الهوى؟ وأين الاضطراب...»![٨٢] في عبارات الدَّارَقُطْنِيّ؟

قلت: وإن توقف متوقف في هذا التخريج، الذي أنزلتُ عليه عبارات الدَّارَقُطْنِيّ؛ محتجّا بِجِدَّته أو بغير ذلك؛ فإني أقول:

ليس هذا الفهم جديداً، بل هو من الضوابط التي ينبغي أن يتنبه لها كل متكلم في الجرح والتعديل، وقد راعى ذلك العلماء عمليا، وتطبيقاتهم في كتب الجرح والتعديل شاهده به.

وقد صرّح بعضهم بضرورة هذا التخريج، عند الوقوف على اختلاف ألفاظ الجرح والتعديل في الرواة.

وممن صرح به الحافظ ابن حجر، حيث قال في مقدمة "لسان الميزان" «وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها: فقد يقول المعدل: فلان ثقة. ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه[٨٣]، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفلان؟.

فيقول: فلان ثقة. يريد به أنه ليس من نمط من قُرن به.

فإذا سئل عنه بمفرده بيّن حاله في التوسط.

فمن ذلك أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق،

---

(٨٢) "التنكيل..."، للمعلمي: ١/٣٦٣-٣٦٤.

(٨٣) وانظر أيضاً: "فتح المغيث": ١/٣٤١.

وموسى بن عبدة الربذي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة.

وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق، وليس بحجة،

ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟

فقال: عقيل لا بأس به. وهو يريد تفضيله على يونس.

وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح، فقال: عقيل ثقة متقن.

وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت، وجرحه في وقت آخر.

وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح بمعنى[٨٤] لو وُجد فيمن هو دونه لم يجرح به.

فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها، ليتبين منها، فالعلة تخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه، والله الموفق»[٨٥].

ونبّه السخاوي في "فتح المغيث"[٨٦] على نحو ما تقدم عن ابن حجر، ولا داعي لنقله.

وقرر هذا المعنى أيضاً الإمام أبو الوليد الباجي في كتابه: "التعديل والتجريح لمن أخرج لهم في الصحيح"[٨٧].

---

(٨٤) في "لسان الميزان" المطبوع "يعني" وهو تصحيف.

(٨٥) "لسان الميزان": ١٧/١.

(٨٦) انظر: "فتح المغيث": ٢٤٨/١.

(٨٧) في ٢٨٣/١-٢٨٨.

قلت: وقد قال ابن معين في عمرو بن شعيب «إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كذّاب، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار وعروة، فهو ثقة»[٨٨] فلو لا أنه يريد بهاتين اللفظتين معنى غير المعنى المقصود في الاصطلاح العام لكان في ذلك تناقض.

ومما يؤكد أيضاً هذا المعنى الذي قررته أن الذين قيل فيهم من الأئمة أنهم لا يروون إلا عن ثقة، أو من قال منهم لا أروي إلا عن ثقة. إنما كان ذلك منهم بحسب الأغلب - كما هو متفق عليه- وإلا فقد حصل منهم الرواية عن من هو ضعيف[٨٩].

عبارات أخرى للدارقطني ظاهرها الاختلاف:

قد يشكل على المرء بعض عبارات للدارقطني، في كلامه على الحديث صحة وضعفا، من ذلك قوله:

١- «إسناده حسن، ورواته ثقات»[٩٠].

٢- «هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي»[٩١].

وعلى ضوء ما شرحته من ألفاظ الجرح والتعديل، عند الإمام الدَّارَقُطْنِيّ فإني لا أرى تعارضاً أو تضاربا في العبارتين السابقتين، لكن يحصل التعارض

(٨٨) "طبقات المدلسين"، لابن حجر: ص٢٤ (نشر مكتبة الكليات الأزهرية).

(٨٩) انظر: "فتح المغيث": ٢٩٣/١.

(٩٠) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ١٧٣/١.

(٩١) "سنن الدَّارَقُطْنِيّ": ٣٥١/١.

في الذهن عند من لم يفهم اصطلاح الدَّارَقُطْنِيّ ومراده بذلك.

والإشكال الذي قد يحصل في العبارة الأولى:

أن يقال: كيف يكون الحديث رواته ثقات ثم يكون إسناده حسنا، ولا يكون صحيحاً؟.

والجواب عن ذلك هو:

معلوم أن حديث الثقة محتج به، ما لم يَبِنْ فيه خطؤه، بشذوذ أو نحو ذلك، لكن لا يخلو الثقة من أن يكون تام الضبط، فيكون حديثه صحيحاً، أو خفيف الضبط خفةً لا تُلحقه بالضعفاء، ولا تُخرجه عن دائرة من يُطلق عليه: "ثقة"، فيكون حديثه حسناً.

وعلى الأخير تُنزل عبارة الدَّارَقُطْنِيّ السابقة، والله أعلم.

والإشكال الذي قد يحصل في العبارة الثانية:

أن يقال: كيف يكون هذا الإسناد عند الإمام الدَّارَقُطْنِيّ حسنا، مع أنه ذكر أن فيه ابن لهيعة وهو يرى أنه "ليس بالقوي"؟.

والجواب عن ذلك هو:

معلوم أن الحديث الحسن عند المحدثين ينقسم إلى قسمين:

١- حسن لذاته (وهو الذي تقدم تعريفه في العبارة الأولى).

٢- حسن لغيره، وهو الذي يكون أحد رواته ضعيفاً ضعفاً محتملاً ينجبر بتعدد الطرق كضعف ابن لهيعة.

فبالنظر إلى الحديث وفي سنده هذا الضعيف يحكم على الحديث بالضعف، وبالنظر إلى الحديث بتعدد طرقه الجابرة للضعف؛ فإنه يُحكم

للحديث في طريقه الذي فيه الضعيف بالحسن، أي الحسن لغيره لا لذاته.

وهذا محمل وجيه لعبارة الدَّارَقُطْنِيّ السابقة، لا سيما أن هذا التقسيم قد سبق الإمام الدَّارَقُطْنِيّ منذ زمن الترمذي، وقد مر قريباً ما يؤيد هذا في مسلك الدَّارَقُطْنِيّ في الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً.

وحديث ابن لهيعة هذا رواه عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ورواه بذلك اللفظ مع اختلاف يسير عن ابن عباس غير ابن لهيعة، كسعيد بن جبير، وطاوس.

وقد أورد الدَّارَقُطْنِيّ روايتهما عنه في الموضع نفسه الذي أورد فيه رواية ابن لهيعة. وقد ذكر رواية ابن لهيعة متأخرة[٩٢].

فبالنظر إلى رواية ابن لهيعة وحدها نجدها ضعيفة لضعفه، ولمخالفته اليسيرة في اللفظ لمن هو أوثق منه.

وبالنظر إلى مساندة رواية الثقة لروايته نجد أنها أصبحت حسنة لغيرها. ولذلك؛ ولمخالفته اليسيرة؛ أشار الدَّارَقُطْنِيّ للأمرين بقوله:

«هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي».

وكأنَّ في عبارة الدَّارَقُطْنِيّ تجوزاً، لأن الذي يصبح حسنا لغيره هو المتن لا السند الذي فيه الضعيف، لأن السند لا يقال عنه حسن. إلا إذا كان رجاله رجال الحسن.

ولقد بلغ الإمام الدارقطنيّ مِن الدقّة إلى أنه قد يقول في سندِ حديثٍ: «رجاله ثقات»، ولا يعني ذلك أنه يحْكم بصحة الحديث، إنما يحكم بأنّ

---

(٩٢) أورد رواية سعيد بن جبير وطاوس من طريقين في: ١/٣٥٠ ورواية ابن لهيعة في: ١/٣٥١.

رجاله رجال الصحيح، ثـم قـد يكـون الحديـث صحيحـاً، وقـد يكـون غـير صحيح؛ ولهذا قال مرّةً في حديثٍ: «هذا باطل، والإسناد ثقات»[٩٣]!، وكـذا قال مرّةً في حديثٍ: «وهذا باطل، والإسناد ثقـاتٌ كلهـم»[٩٤]، وكـذا قـال: «كلهم ثقات، ولا أعلم له علةً»[٩٥].

فالنتيجة أن عبارات الدَّارَقُطْنِيّ، رحمه الله تعـالى، ليـس بينهـا اختـلاف - فيما يظهر لي- وكل ما في الأمر أنها تحتاج إلى فهم. والله أعلم.

---

(٩٣) أسئلة السهميّ: ق٢٤أ-ب.

(٩٤) أسئلة السهميّ: ق٩أ-ب.

(٩٥) سنن الدارقطني: ١٨٢/٢.

الفصل الثاني

ذكر من تكلّم فيه الدَّارَقُطْنِيّ بجرح أو تعديل في سننه على حروف المعجم

مقدمـــة:

وضعت هذا الفهرس للرواة الذين تكلّم فيهم الدَّارَقُطْنِيّ في "سننه" بجـرح أو تعديل، مع ذكر ما قاله في كل راو منهم، وضعته على "السنن" للدارقطني طبعة السيد عبد الله بن هاشم اليماني.

ورتبته على حروف المعجم، وأمام كـل اسـم مـا قالـه فيـه، فـإن تعـددت مواضعه في السنن ذكرتها. والدَّارَقُطْنِيّ أحيانا يتكلم في الراوي منفردا فيكون قوله نصا في التوثيق أو في التضعيف إذا لم يقـترن بقرينـة تصرفـه عـن ذلـك، "وهذا النوع من كلامه أنقله بنصه فأقول: "ثقة" أو "ضعيـف" أو "مـتروك"، ونحـو ذلـك. وأحيانـاً يتكلـم في الـراوي مـع جملـة مـن الـرواة -بـالتوثيق أو التضعيف- وهذا لا يستلزم أن يكون كل واحد منهـم بحيـث لـو سئل عنـه الدَّارَقُطْنِيّ بمفرده قال فيه ذلك الحكم -كما تقدم قريباً في الفصل الأول مـن هذا الباب- فقد يعد من هـو ثقـة في الجملـة وفيـه بعـض الضعـف مـع جملـة الثقات أو من هو ضعيف في الجملـة، ولـه حـظ مـن الثقـة في جملـة الضعفـاء وهذا النوع أنقله بما يفيد معناه، ويفرق بينه وبين النـوع الأول فـأقول: وثّقـه

أو ضعَّفه أو ذكره في جملة حفاظ أو ثقات.

ويدخل في هذا النوع الأخير كل راوٍ من رواة حديث صححه الدَّارَقُطْنِيّ أو حسَّنه أو ضعَّفه. فإذا قال الدَّارَقُطْنِيّ في حديث: صحيح فإني أفهرس رواة ذلك الحديث، وأقول في كل واحد منهم: صحَّح حديثه، أو صحَّحه.

وليس من لازم تصحيح الحديث توثيق جميع رواته، أو الحكم بالاحتجاج بهم -كما هو معلوم- لأنه ربما صحح الحديث على أنه صحيح لغيره، أو لوجود شاهد، أو متابعة لأحد رواته يجبر ضعفه.

وكذلك الحديث الذي يحكم بحسنه، فإنه يشترك مع الحديث الصحيح فيما ذكرته الآن.

والراوي عندما يأتي في، "سند الحديث، فإنه ليس من اللازم أن يأتي منسوباً، بل يكون أحياناً غير منسوبٍ إلى أبيه أو ما يميزه عن غيره ممن يشترك معه في الاسم. فيقال أحياناً: "أبان" أو "صالح" أو "إبراهيم" إلخ، من غير تمييز له عن غيره.

وهذا يحتاج إلى كشف وبين، وقد حاولت -على كثرة الرواة المذكورين في الفهرس- أن أميز هذه الأسماء المطلقة ما استطعت، ولم يبق منها إلا قليل جدا كحجاج في بعض المواضع فإنه يحتمل أن يكون ابن أرطاة ويحتمل أن يكون ابن الشاعر وهما من طبقة واحدة واتفقا في بعض الشيوخ، ولم أجد فيها ما يميز أحدهما عن الآخر.

على أن المتبّع في فهرسة مثل هذه الأسماء أن تذكر حسب ورودها كما هي، من غير تصرّف في عبارة المؤلف. ولهذا فإني عندما أضيف تعريفاً لراوٍ

ما ألتزم أن أضع عبارتي بين قوسين. كما قلت في الفهرس: "إبراهيم" (هو ابن إسحاق الحربي).

والأسماء المطلقة المتكررة تحتاج إلى التثبت في: هل هي لشخصٍ واحدٍ أو متعدد، مثل اسم "أيوب" جاء سبع مرات في الفهرس، فهل هو واحد أو متعدد؟ حاولت كشف ذلك، فإذا ظهر لي أنه واحد فإنني لا أكرر كتابة الاسم أمام كل موضع ذكر فيه في "السنن" وإذا لم يظهر لي ذلك أو اشتبه أو لم أتيقن الأمر فيه فإنني أكرّر كتابة الاسم أمام كل موضع، ورد فيه في الفهرس، ولا يضير بعد ذلك أن يكون شخصاً واحداً، أو أكثر. وربما كرّرت الاسم[٩٦] الواحد المميز إذا تكرَّر في "السنن" مرة مهملاً ومرة مقيداً، وفي نهاية الفهرس، عملت فهرساً خاصاً بالرواة المتروكين في "السنن" الذين نصَّ الدَّارَقُطْنِيّ في سننه على تركهم بقوله: "متروك" أو "متروك الحديث" أو "يضع الحديث"، أو "كذَّاب"، أو "ذاهب الحديث". متجوزا في التسوية بين مدلول هذه العبارات. إذ المقصود أنهم ساقطون لا يؤخذ حديثهم.

وأسأل الله عَز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يكون خدمة طيبة لكتاب "سنن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ" يقابل ما بذلته فيه من جهد ووقت.

اصطلاحات الفهرس

١- التفريق بين لفظة "ثقة" وبين قَوْلِي: وثقه، إذْ الأُولى أقولها فيمن نص عليه الدَّارَقُطْنِيّ بمفرده بالحكم، دون التأثر بعوامل أخرى: كأن يقولها

---

(٩٦) المقصود بالأسماء في كل ما تقدم ما ذكر في السنن بجرح أو تعديل.

فيمن معه آخرون.

والثانية: فيمن قالها فيه مع جمع آخرين.

وكذا لفظة: "صحيح" و"حسن" وبين صحّحه وحسّنه[٩٧].

٢- إذا قلت مثلاً: "نُجيح = أبو معشر.

فالمقصود أن نجيحا هذا هو أبو معشر، فانظره في موضعه، وإنما ذكرته هنا لقصد الاستيعاب، ولأنه مثلا تعدد ذكره في (السنن) بهذا، وبهذا ومثله: نوح بن أبي مريم. وأبو عصمة. هما واحد ولكنه ذكره في (السنن) في موضع بـ"نوح بن أبي مريم". وفي موضع بـ"أبو عصمة". فلو وضعته في الفهرس تحت اسم "نوح بن أبي مريم" وأشرت إلى مكان الموضعين فإن من يرجع إليهما سوف لا يجد في الموضع الثاني الذي ذُكر فيه بالكنية فقط اسم (نوح بن أبي مريم) وكذا العكس بالعكس، فاقتضى ذكرهما بهذه الطريقة.

٣- إذا أحلت في موضع بهذه الطريقة: ١/٧٧/٢ فمرادي: الجزء الأول ص٧٧ في موضعين منها، أو بمقدار العدد الذي أضعه فوق رقم الصفحة أيا كان.

٤- قد أزيد في الاسم شيئاً للتعريف به، فأضع الزيادة بين قوسين، لأنها من عندي، أو لأنها ذُكرت في موضع من (السنن) دون موضع كي لا يشك من يرجع إلى ذلك الاسم في هذا الموضع فلا يجده كما ذكرته، فيتردد في كونه هو أو غيره.

---

(٩٧) راجع: فصل اصطلاحاته في (الباب الرابع).

فهرس الأعلام المذكورين في "السنن" بجرح أو تعديل

(حرف الهمزة)

آدم بن أبي إياس	٢/٢٦٢/٢(٩٨) "ثقة.
أبان (هو ابن يزيد العطّار)	٦٤/١ صحّح حديثه وله متابع.
أبان بن تَغْلِب	٨٩/١ ذكره في جملة حفاظ ثقات.
أبان بن صالح	٥٨/١ وثّقه.
أبان بن أبي عياش	٣٥/١،٧٦، ٢/٣٢/٢ "متروك الحديث".
إبراهيم (هو ابن إسحاق الحربي)	١٢٤/١ وثّقه، ١/١٢٤/٢صحح حديثه.
إبراهيم (هو ابن إسحاق الحربي)	١/١٤٥/٣ صحح حديثه.
إبراهيم (هو ابن إسحاق الحربي)	١٢٣/١ وثّقه.
إبراهيم بن إسحاق الحربي	١٨١/١ وثّقه.
إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة	١/٦٢/٢ "ضعيف، ليس بالقوي في الحديث".
إبراهيم التيمي	١٤١/١ "لم يسمع من عائشة ولا من حفصة، ولا أدرك زمانهما".
إبراهيم بن حماد	١٤٨/١ صحح حديثه مقروناً.
	١٢٥/١ صحح حديثه.
	١٦١/٢ وثّقه.
	٢٠٤/٢ قال في حديثه:"ثابت صحيح".

(٩٨) الرقم الذي فوق رقم الصفحة يدل على عدد التكرار فيها.

إبراهيم النخعي	٣/١٧٤ "هو أعلم الناس بعبد الله (بن مسعود) وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود وعبد الرحمن ابني يزيد وغيرهم من كبراء أصحاب عبدالله، وهو القائل: إذا قلت لكم، قال عبدالله بن مسعود فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم".
إبراهيم بن هانيء	١/٦٤ صحح حديثه.
إبراهيم بن يوسف الكندي الصيرفي[٩٩]	٢/١٧٠-١٧١ صحح حديثه.
أحمد بن الأزهر = أبو الأزهر.	
أحمد بن إسحاق بن البهلول القاضي	١/٣٤٩، صحح حديثه مقروناً.
	٢/١٥٧ وثّقه.
	٢/١٨٠ صحح حديثه.
أحمد بن إسماعيل المدني	١/١٤٤ صحح حديثه.
أحمد بن بديل	٢/٢٠٤ قال في حديثه:"صحيح ثابت".
أحمد بن ثابت الجحدري	١/٣٤٦ صحح حديثه مقروناً.

(٩٩) تصحّف في ط.عبدالله هاشم اليماني إلى: الصوفي. والصواب: الصيرفي. كما في "تهذيب الكمال".

أحمد بن علي بن العلاء الجَوْزَجاني	٤/١١٥-١١٦ صحح حديثه.
أحمد بن عمر	١/١٢٤ صحح حديثه.
أحمد بن عمرو بن عثمان أبو عبيد الله (أو: عبد الله) المعدّل ٢/١٨٢ وثّقه.	
أحمد بن محمد بن أبي بكر	٤/١٣٨ ضعّفه.
أحمد بن محمد بن زياد	١/٨٥ صحح حديثه.
	٢/٢٢١ وثّقه.
	٤/٢٥١ صحح حديثه.
أحمد بن محمد بن سعيد	٢/٢٦٤ ضعّفه.
أحمد بن محمد بن شقير	٢/١٨٤ وثّقه.
أحمد بن محمد بن غالب	٣/٣٢ ضعّفه.
أحمد بن المقدام	١/٣٥١، ٣٥٢ حسّن حديثه.
أحمد بن منصور الرمادي	١/٦٤،١٤٤،١٤٥،١٤٦صحح حديثه.
أحمد بن موسى بن إسحاق	٤/٧ شيعي.
أبو أحوص	١/٢٤،١٢٣، ٢/١٨٠ صحح حديثه.
إدريس بن الحكم	١/٣٧ صحح إسنادا هو فيه.
أبو الأزهر (أحمد بن الأزهر)	٤/٧٥ قال في حديثه مقروناً: "محفوظ".
أبو الأزهر أحمد بن الأزهر	١/٣٥٤-٣٥٥ حسّن حديثه.
	١/١٢٦،١٤٥ حسنّ حديثه.
	١/٥٨-٥٩ وثّقه.
أبو أسامة	٢/١٨٠، ٢٠٤ صحح حديثه.
	١/٣٤٨ صحح حديثه مقروناً.

أسلم مولى عمر بن الخطاب ١/٣٧ صحح حديثاً هو فيه.
إسماعيل (هو ابن إبراهيم بن مِقْسم، أبو بشر) ١/٣٤٥ صحح حديثه.
إسماعيل بن أَبان الغَنَوي ١/٣٢٩ "ضعيف".
إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ٣/٥٨ "ضعيف".
إسماعيل بن إسحاق ٢/٢٢١ وثّقه.
إسماعيل بن أبي أمية أبو الصّلْت، الزّارع، أو الذارع القرشي (وهو إسماعيل ابن أمية)[١٠٠] (٤/٢٦٨، ٢٦٩) ٣/٣٢، ٣٤، ٤/٢٠/٢ "يضع الحديث، ضعيف متروك الحديث".
"ضعيف الحديث".
إسماعيل بن جعفر ٢/١٥٩-١٦٠ وثّقه، وصحح حديثه.
٢/١٧١ صحح حديثه.
إسماعيل بن أبي خالد ١/٣٣٨ حسّن حديثه.
إسماعيل بن خليل ١/٦٤ وثّقه.
إسماعيل بن علي ١/١٨١ وثّقه.
إسماعيل بن عُلَيّة ١/٣١٨ حسّن حديثه.
إسماعيل بن عيّاش ١/٦٥-٦٦صحح حديثه،وله متابع.
٣/٣٠، ٤/١١٨، ٢٣٠ "ضعيف"، "مضطرب الحديث" "مضطرب الحديث عن غير الشاميين".

---

(١٠٠) انظر: "لسان الميزان" لابن حجر: ١/٣٩٤، وغيره من المصادر.

ابن إسماعيل المَحَامِلي = (هو الحسين) ١/١٣٤ صحح حديثه مقروناً.
إسماعيل بن محمد بن سعد[١٠١].
إسماعيل بن محمد الصفّار ١/١١٨، ٢/٢٨٢-٢٨٣ صحح حديثه.
إسماعيل بن مسلم (هو المكي أبو إسحاق البصري) ١/٨٥، ١٠١ "ضعيف".
إسماعيل بن يحيى بن بحر الكِرْماني ٢/١٢٦ ضعّفه.
إسماعيل بن يعلى = أبو أمية بن يعلي.
الأسود ١/١٢٤ صحح حديثه مقروناً.
ابن الأشجعي = (أبو عبيدة أو عبّاد بن عبدا لله بن عبدالرحمن) ١/٨٥ صحح حديثه.
أشعث بن سوّار ٤/٢١ "ضعيف الحديث"، الأعمش أثبت منه وأحفظ.
أبو الأشعث (هو أحمد بن المقدام) ١/١٢٥ صحح حديثه.
١/١٤٨ صحح حديثه مقروناً.
١/٧٧ صحح حديثه.
أبو الأشهب (جعفر بن الحارث) ١/٨٩ عدّه في جملة حفاظ ثقات.
الأعمش (سليمان بن مِهْران) ٤/٢٧ "الأعمش أثبت من أشعث وأحفظ منه".
١/٣٤٨ صحح حديثه مقروناً.

---

(١٠١) للدارقطني فيه حكمٌ، ولكن سقطت المواضع التي حصرتها من خلال السنن، ولم أعثر عليها بعد ذلك، ولا يمكنني تحديد ذلك الآن إلا بتتبع كتاب السنن من أوله إلى آخره، كما فعلته مِن قبل بالنسبة لحصر آراء الدارقطني في هؤلاء الرواة.

(حرف الباء الموحدة)

(حرف التاء المثناة)

أبو التّيّاح (يزيد بن حميد) ١/٦٥ صحح حديثه.

(حرف الثاء المثلثة)

ثابت البُناني ٢/١٨٥ صحح حديثه.

ثابت بن حماد ١/١٢٧ "ضعيف جداً".

ثمامة بن عبدالله بن أنس ٢/١١٥-١١٦وثّقه، وصحح حديثه.

أبو ثور (إبراهيم بن خالد الفقيه) ٢/٢٠٩-٢١٠ وثّقه.

الثوري (سفيان الإمام) ٢/٢٠٧ صحح حديثه.

(حرف الجيم)

جابر (بن يزيد الجُعفي) ٢/٢٨٣ وثّقه.

جابر (بن يزيد الجُعفي) ١/٣٣٥/[٢] "ضعيف، وقد اختلف عنه".

جابر = = = ١/٣٣١ "ضعيف".

جابر = = = ١/١٠٠ "ضعيف وقد اختلف عنه".

جابر = = = ١/٣٧٩ نقل فيه عن أحد أنه ضعيف في رأيه فقط، وعن أبي داود أنه ليس بالقوي في حديثه ورأيه.

جابر الجُعفي ١/٣٩٨ "متروك".

جابر بن يزيد (الجُعفي) ٤/٢٥٩ "ضعيف".

أبو جابر البَياضي (محمد بن عبد الرحمن) ١/٣٦٤ "متروك الحديث".

(حرف الحاء المهملة)

الحارث بن سويد	٣١٧/١ وثّقه.
الحارث بن عبيدة الكلاعي	١٩١/٢ ضعيف.
أبو حازم (سلمة بن دينار الأعرج)	١٢٦/١ صحح حديثه.
حازم بن إبراهيم	٨٩/١-٩٠ عدّه في جملة حفاظ ثقات.
حامد بن سهل الثّغْري	١٩٨/٢ قال في حديثه مقروناً: "صحيح حسن".
أبو حامد محمد بن هارون	٣٤٨/١ صحح حديثه.
حبيب بن أبي ثابت	١٤٣/١ صحح حديثه.
حجاج (عن ابن جريج)	٣٤٢/١ قال في حديثه: "حسن صحيح".
حجاج (عن شعبة)	١٨٦/٢ صحح حديثه.
الحجاج (عن عمرو بن مرة)	٢٠٧/٢ "ضعيف".
الحجاج (بن أرطاة)	٢٥٠/٤ "ضعيف".
الحجاج بن أرطاة	٧٩/١، ٣٢٧، ١٠٨/٢، ١٥٥ "لايحتج به". ١٧٤/٣-١٧٥ "وَوَجْهٌ آخر أن خبر خِشْف بن مالك لا نعلم أن أحداً رواه عن زيد بن جبير عنه إلا حجاج بن أرطاة، والحجاج فرجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن من لم يَلْقه ومن لم يسمع منه.

قال أبو معاوية الضرير: قال لي حجاج: لا يسألني أحد عن الخبر -يعني إذا حدثتكم بشيء فلا تسألوني: مَنْ أخبرك به-؟.

وقال يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: كنت عند الحجاج بن أرطاة يوماً، فأمر بِغلْق الباب، ثم قال: لم أسمع من الزهري شيئاً، ولم أسمع من إبراهيم، ولا من الشعبي إلا حديثاً واحداً، ولا من فلان، ولا من فلان، حتى عدّ سبعة عشر أو بضعة عشر، كلهم قد روى عنه الحجاج، ثم زعم بعد روايته عنهم أنه لم يلقهم ولم يسمع منهم.

وترك الرواية عنه سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس، بعد أن جالسوه وخَبروه، وكفاك بهم علما بالرجال ونُبْلا: قال سفيان بن عيينة: دخلت على الحجاج ابن أرطاة، وسمعت كلامه، فذكر شيئاً أنكرته، فلم أحمل عنه شيئاً.

وقال يحيى بن سعيد القطان: رأيت الحجاج بن أرطاة بمكة فلم أحمل عنه شيئاً، ولم أحمل أيضاً عن رجل عنه. كان عنده مضطرباً.

وقال يحيى بن معين: الحجاج بن أرطاة لا يحتج بحديثه.

وقال عبدالله بن إدريس: سمعت الحجاج يقول: لا يَنْبُل الرجل حتى يدع الصلاة في الجماعة.

وقال عيسى بن يونس: سمعت الحجاج يقول: أخرج إلى الصلاة يزاحمني الحمّالون والبقّالون؟

وقال جرير: سمعت الحجاج يقول: أهلكني حب المال والشرف".

حجاج بن الشاعر (حجاج بن يوسف بن حجاج) ١/٦٤ صحح حديثه.

حجاج بن نصير ١/١٥٧ ضعيف.

حِجر (هو أبو العنبس) ١/٣٣٤ صحح حديثه.

حِجر أبو العنبس وهو ابن عنبس ١/٣٣٣-٣٣٤ صحح حديثه.

حرام بن حكيم ١/٣٢٠ وثّقه.

حرمي بن عمارة ١/١٨١ وثّقه.

الحسن بن أحمد بن أبي شعيب	١/٣٣٤-٣٣٥ صحح حديثه.
الحسن (البصري)	١/١٧١-١٧٢ نقل فيه جرحاً عن ابن سيرين.
الحسن (البصري: علي بن إسماعيل)	١/٣٣٦ "مختلف في سماعه من سَمُرة، وقد سمع منه حديثاً واحداً، وهو حديث العقيقة - فيما زعم قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد...".
الحسن	١/١٠٢ "والحسن لم يسمع من أبي موسى".
الحسن بن أبي جعفر	٣/٧٣ "ضعيف".
الحسن بن الخضر	١/٣٢٢ صحح حديثه.
الحسن بن دينار	١/١٦٢[٢]، ١٦٤ "ضعيف"، "متروك، لا يجوز الاحتجاج بروايته ولو لم يكن له مخالف...".
الحسن بن ذَكْوان	١/٥٨ وثّقه.
الحسن بن أبي الربيع	١/١٢١ وثّقه.
الحسن بن أبي الربيع	٢/١٩٧-١٩٨ صحح حديثه.
الحسن بن (أبي الربيع)	١/١٢٣ وثّقه.

الحسن بن سعيد بن الحسن بن يوسف المَرْوَذِي ٢/١٩٤-١٩٥ حسّن حديثه مقروناً.

حسن بن صالح ١/٨٩-٩٠ ذكره في جملة حفاظ ثقات.

الحسن بن عرفه ١/٨٩، ١٤٥، ٣٤٦ صحح حديثه.

٢/١٦١-١٦٢ وثّقه.

٢/٢٠٥/٢، ٢٠٦ صحح حديثه.

الحسن بن عمارة ١/١٦٢، ١٨٥، ٣٢٣[١٠٢] "ضعيف".

١/٣٢٥، ٢/٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩

"متروك الحديث".

٣/٢٠، ٤/٢٧، ١١٥ "متروك".

الحسن بن محمد (بن الصباح) الزعفراني ١/٣٢١-٣٢٢ صحح حديثه مقروناً. ٢/١٦٨، ٢٠٥ صحح حديثه.

الحسن بن محمد ٢/٦٠ صحح حديثه مقروناً.

الحسن بن يحيى الجُرْجاني ١/٣١١ وثّقه.

الحسن بن يحيى ١/١١٧ صح حديثه.

الحساني (محمد بن إسماعيل) ١/١٢٤ وثّقه.

الحسين بن إسماعيل (المَحَامِلي القاضي) ١/١٣١، ١/٢٤٤/٢، ٣٣٧ صحح حديثه.

١/١٤٨ صحح حديثه مقروناً باثنين.

١/١١٧ صحح حديثه.

٢/١٨٥ حسّن حديثه.

---

(١٠٢) تصحّف في هذا الموضع إلى: الحسين.

الراوي	الموضع والحكم
	٢/١٧٦-١٧٧ صحح حديثه.
	٢/١٦٧ صحح حديثه.
	٢/٦٠ صححه مقروناً.
	٢/١٩٨ صحح حديثه.
	٣/١٠٨ صحح حديثه.
	٣/١٧٢ وثّقه.
حسين بن الحارث الجَدَلِي جَديلة قيس	٢/١٦٧ صحح حديثه.
الحسين بن حبيب	٢/٢٨٣ وثّقه.
حسين بن حفص	٢/١٧٠ حسّن حديثه.
الحسن[١٠٣] بن خلف البزاز	٢/١٨٢ وثّقه.
الحسين بن عبيد الله العِجلي	١/٧٧-٧٨ "يضع الحديث على الثقات".
حسين بن علوان الكلبي	١/٣٩٤ "متروك".
حسين المعلم	١/٢٦٥ وثّقه.
	٣/٤٣ "من الثقات".
الحسين بن واقد	٢/١٨٥ حسّن حديثاً تفرّد به.
حصين (بن عبد الرحمن)	٢/١٧١ صحح حديثه.
حفص بن أبي داود	٢/٢٦٣ "ضعيف".
حفص بن عمر الأَيْلي أبو إسماعيل	٢/١٥٦ "ضعيف الحديث".

(١٠٣) تصحّف في المطبوعة إلى: الحسين.

حفص بن عمرو	١/١٤٥ صحح حديثه.
حفص بن غياث	١/٣١٧/٢ وثّقه، وصحح حديثه.
حفص (بن غياث)	٣/١٧٦ وثّقه.
حطان بن عبد الله الرّقاشي	١/٣٥١-٣٥٢ حسّن حديثه.
الحكم بن عبدالله بن سعد الأيْلي	٢/٩،١٧٩ "متروك الحديث"، "ضعيف الحديث".
الحكم بن موسى	١/١٤٦ صحح حديثه، وله متابع.
حكيم بن جبير	٢/١٢٢/٢ "ضعيف"، تركه شعبة وغيره، "متروك".
أبو حمزة ميمون	٢/١٠٧ "ضعيف الحديث".
حمزة بن جعفر الشيرازي	٣/١٧٢ وثّقه.
حمزة بن القاسم	٣/٩١-٩٢ صحح حديثه.
حماد بن الحسن	١/٦٤ صحح حديثه.
حماد بن الحسن بن عَنْبسة	٢/١٧٥-١٧٦ صحح حديثه.
حماد بن زيد	١/٦٤،١٤٨/٢،٢/١٦٦/٢صحح حديثه.
	٢/٢٢١ وثّقه.
	٢/٢٠٠-٢٠١ عدّه في الثقات من أصحاب عمرو بن دينار.
	٤/١٣٨ صحح حديثه.
حماد بن سعيد المازني	١/٣٤٨ صحح حديثه مقروناً.

حماد بن سلمة	٢/٢٠٠-٢٠١ ذكره في الثقات من أصحاب عمرو بن دينار.
	٢/١١٥-١١٦، ١٧٢ وثّقه.
حماد (بن سليمان)	٤/٢٥١ صحح حديثه.
حماد بن المِنْهال البصري	١/٢١٩ "مجهول".
حميد (بن أبي حميد الطويل)	٢/١٨٣ وثّقه.
حميد بن عبد الرحمن	٢/١٩٠ صحح حديثه.
	٢/٢١٠ وثّقه.
حميد بن مالك اللخمي	٤/٣٥ نقل فيه عن يزيد بن هارون أنه كان يجهله، ثم عُرّف به ففرح.
حميد بن هلال	١/١٧١-١٧٢ ذكر فيه جرحاً عن ابن سيرين.
حنش أبو علي الرحبي	١/٣٩٥ "متروك".
أبو حنيفة	١/٨٩-٩٠ ذكر له حديثاً، وقال: "هكذا رواه أبو حنيفة... وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات...".
	١/١٦٧، قال في حديث: "حدّث به... غيلان بن جامع، وهشيم بن بشير، وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد".

١/٣٢٣ قال في حديث له: "لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان".

٣/٥٧ ذكر له حديثاً وهّمه فيه في موضعين.

ابن أبي الحواجب = يحيى بن زكريا.

حيان بن عبيد الله ١/٢٦٥ "ليس بقوي...".

(حرف الخاء المعجمة)

خارجة بن مصعب بن خارجة ١/٣٥١ ضعيف.

أبو خالد (الأحمر) ٣/١٧٦ وثّقه.

أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان ٢/١٥٧ وثّقه.

خالد بن إسماعيل المخزومي أبو الوليد ١/٣٨، ٣٤٦ "متروك" "ضعيف".

خالد الحذاء ١/٣٤٦[٢]، ٢/٢٠٤ صحح حديثه.

٢/١٨٢ وثّقه.

خالد أبو سلمة الجهني ١/١٤٢ "ضعيف، وليس بالذي يروي عنه زكريا بن أبي زائدة".

خالد بن عمرو الحمصي ١/٦٥-٦٦ صحح حديثه.

خالد بن مخلد ٢/١٨٢ وثّقه.

خالد بن يزيد (الجمحي المصري)	١/٣٠٥-٣٠٦ وثّقه.
خالد بن يزيد المكي أبو الوليد	١/٢٢٦ "ضعيف".
خِشْف بن مالك	٣/١٧٤ "رجل مجهول".
أبو الخصيب = نافع بن ميسرة	٣/٢٢٥ "مجهول".
خِلاس (هو ابن عمرو الهَجَري)	١/٦٥ صحح حديثه.
خِلاس (هو ابن عمرو الهَجَرِي)	٢/١٨٠ صحح حديثه مقروناً.
خِلاس بن عمرو (الهَجَرِي)	٣/٢٠٠ "خلاس عن علي لا يحتج به لضعفه".
خلف بن هشام المقرئ	٢/١٦٩ قال في حديثه مقروناً: "حسن ثابت".
خلف بن هشام (المقرئ)	١/١٤٨ وثّقه.
خلاّد بن أسلم	٢/١٩٨ صحح حديثه.
أبو خيثمة	١/٣١٢-٣١٣ وثّقه.

(حرف الدال المهملة)

أبو داود (صاحب السنن)	١/١٢٦ صحح حديثه
	٢/١٦٦،١٧٥-١٧٦،١٨٥ صحح حديثه.
	٢/١٦٩قال في حديثه:"حسن ثابت".
داود الأَوْدي	٣/٢٤٦ "لقّن غياث بن إبراهيم

	داود الأودي عن الشعبي عن علي: لا مهر أقل من عشرة دراهم "فصار حديثاً".
داود بن رشيد، أبو الفضل الخوارزمي ٢/١٦٥ صحح حديثه.	
داود بن أبي هند	١/٧٧ صحح حديثه.
	١/١٧١-١٧٢ ذكر فيه جرحاً عن ابن سيرين.
داود بن المُحبَّر	١/١٦٣-١٦٤ متروك، لا يجوز الاحتجاج بروايته لو لم يكن له مخالف، فكيف وقد خالفه خمسة ثقات من أصحاب قتادة.
دعلج بن أحمد	١/١٠٨ صحح حديثه.
	٢/١١٤-١١٦ وثّقه.
	٣/١٧٢ وثّقه.
دهثم بن قران	٢/٢٠٨، ٤/٢٢٩ "ضعيف".

(حرف الراء)

أبو رافع (نُفيع الصائغ)	١/٦٥ صحح حديثه.
= = = =	١/٧٧ "أبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود".

ربعي (بن حراش)	١٦٨/٢ صحح حديثه.
ربعي بن حراش	١٦١/٢/٢ وثّقه.
	١٦٩/٢ قال في حديثه: "حسن ثابت".
الربيع بن بدر	٩٩/١/٢، ٣٤٠: "متروك عن ابن جريج" "متروك الحديث" "ضعيف".
الربيع بن سليمان (بن عبد الجبار)	١٨٤/٢ وثّقه.
الربيع (هو ابن سليمان الذي قبله)	١٦٠/٢ صحح حديثه، ووثّقه.
ربيعة بن يزيد	١٦٥/٢ صحح حديثه.
"عن رجاء بن عامر"	١٨٧/١ "... والصواب: رجل من بني عامر كما قال ابن عُلَية وأيوب".
رجل	٣٩٤/١ قال في سندِ حديث: "فيه رجل مجهول".

رحمة بن مصعب أبو هاشم الفراء الواسطي ٢٤١/٢ "ضعيف...".

أبو رزين (عن أبي هريرة)	٦٣/١-٦٤ صحح حديثه.
رشدين (عن يونس)	١١٤/٤ "ضعيف...".
رشدين بن سعد	٢٩/١ "... وليس بقوي".
رَقَبة (بن مصقلة الكوفي)	١٩٧/٢ صحح حديثه.
رَوْح (هو ابن عبادة)	١٤٥/١ صحح حديثه.
رَوْح (هو ابن عبادة)	٢٠٥/٢/٢، ٢٠٦ صحح حديثه.
رَوْح (هو ابن عبادة)	٨٦/٤ خطّأه في حديث رواه.

رَوْح بن غطيف	١/٤٠١/[٢] "متروك الحديث"، سماه أسد بن عمرو "غطيفاً" فوهم فيه".
روح بن الفرج أبو الزنباع المصري	٢/١٧١-١٧٢ وثّقه.
روح بن القاسم	٢/١٦٣ "روح بن القاسم من الثقات".
= = =	٢/٢٨٣ وثّقه.

(حرف الزاي)

زائدة بن قدامة	١/٨٩-٩٠ ذكره في جماعة حفاظ ثقات.
ابن أبي زائدة	٣/١٧٦ وثّقه.
الزبيدي (محمد بن الوليد بن عامر)	١/٣٣٥ حسّن حديثه.
	٣/١٧٩ ذكره في جملة الحفاظ الرواة عن الزهري.
الزبير بن خريق	١/١٩٠ "... وليس بالقوي".
أبو الزبير (هو المكي)	١/١٨١ وثّقه.
أبو الزبير (هو المكي: محمد بن مسلم)	١/٣٥٠ صحح حديثه.
= = = = = = =	٢/٢٨٣ وثّقه.
أبو الزبير المكي	٣/١٢ وثّقه.
أبو الزبير (هو المكي)	٤/٧٥ قال في حديثه: "محفوظ".
	٤/٢٦٩ صحح حديثه.

أبو الزبير (هو المكي) ٤/٧ ذكره في سند حديث قال فيه: "هؤلاء كلهم من الشيعة".

أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي ٣٢٥/١ وثّقه.

زكريا بن إسحاق ٢٠٥/٢ صحح حديثه.

زكريا بن يحيى الوقار ٣٣٣/١ "منكر الحديث متروك".

الزهري ١٢٦/١، ٣٢١، ٣٢٢/[٢] صحح حديثه.

٩/٢ "الزهري لا يصح سماعه من أم عبدالله الدوسية".

١٨٥/٢-١٨٦/[٢]، ١٩٠صحح حديثه.

٢١٠/٢ وثّقه.

٣٢/٣ حسّن حديثه.

٢٤٠/٤ أحفظ من هشام بن عروة.

زياد بن أيوب ٣٢١/١-٣٢٢ صحح حديثه مقروناً.

٣٤٥/١-٣٤٦ صحح حديثه.

١٣٢/٤ "ثقة".

زياد بن جبير بن حية ١٩٨/٢ صحح حديثه.

زياد بن سعد ٣٢/٣ "من الحفاظ الثقات".

زياد بن عبدالله النخعي ٢٥١/١ "مجهول، لم يرو عنه غير العباس بن ذُرَيْح".

زياد بن علاقة ١٨٠/٢ صحح حديثه.

(١٠٤) يحتمل أن يكون (ابن المسيب) أو (ابن أبي عروبة).

	٣٢/٣ حسّن حديثه.
	٢٤١/٣ "فإنا لا نعلم أحدا وافق ابن عيينة على هذا اللفظ، ولعله ذكره من حفظه، فسبق لسانه، والله أعلم".
سفيان بن محمد الفَزَاري	١٦٥/١ "شيخ لأهل المُصَيصة، وكان ضعيفاً سيىء الحال في الحديث".
سلاّم بن أسلم الطويل	٢٢٠/١، ١٥٠/٢ "ضعيف الحديث" "متروك الحديث".
سلم بن أبي الذيال	١٦٤/١ وثّقه.

سلمي بن عبدالله بن سلمي = أبو بكر الهذلي.

أبو سلمة الجهني خالد بن سلمة	١٤٢/١ "ضعيف، وليس بالذي يروي عنه زكريا بن أبي زائدة".
أبو سلمة (هو ابن عبد الرحمن)	٣٣٥/١ حسّن حديثه مقروناً.
أبو سلمة (هو ابن عبدالرحمن)	١٥٩/٢-١٦٠/٢ وثّقه.
أبو سلمة بن عبدالرحمن	٢٤/٢-٢٥ وثّقه.

أبو سلمة (هو التّبوذَكِي: موسى بن إسماعيل) ١٧٢/٣ وثّقه.

سلمة بن كهيل	٨٩/١، ٣٣٣، ٣٣٤ صحح حديثه.
سليمان بن أرقم، أبو معاذ	١١٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ١٨١، ١١٣/٢، ١٥٠، ٨٧/٣، ٨٨ "ضعيف، متروك الحديث".

	١٨٧/٢ سكت عن حديثه.
سليمان بن بريدة	٩٢/٣ صحح حديثه.
سليمان بن بلال	٢٤/٢-٢٥ وثّقه.
سليمان التيمي (ابن طرخان)	١٧٢/٣/٢ وثّقه.
سليمان بن حرب	١٠٣/١/٢ "ثقة ثبت"، "وهو ثقة حافظ".
	٢٢١/٢ وثّقه.
سليمان بن أبي داود (الحراني)	١٨١/١، ١٨٧/٢ "ضعيف".
سليمان بن سنان	٢٧/١ "سمع ابن عباس وأبا هريرة، كذا ذكره البخاري".
سليمان بن شعيب	١٩٦/١ صحح حديثه.
سليمان بن معاذ الضَّبّى	١٧٥/٢ صحح حديثه.
سليمان بن يسار	١٢٥/١/٢ صحح حديثه.
سِمَاك بن حرب	١٧٥/٢-١٧٦ صحح حديثه.
سمعان بن مالك	١٣٢/١ "مجهول".
سنان بن ربيعة أبو ربيعة	١٠٤/١ "مضطرب الحديث".
سهل بن بكار	١٩٧/٢ صحح حديثه.
سهل بن العباس الترمذي	٤٠٢/١ "متروك".
سوادة القُشيري	١٦٦/٢ صحح حديثه.
سَوّار بن عبدالله العنبري	٣٢١/١-٣٢٢ صحح حديثه مقروناً.

سَوّار بن مصعب	١/١٢٨، ٢/١٥٥ "ضعيف" "متروك".
ابن سيرين	٢/١٧٨، ١٨٤ ثقة.
	٢/١٨٠ صحح حديثه مقروناً، وانظر (محمد).
سيف بن منير	٢/٥٥، ٥٦ ضعّفه.
سيار بن عبدالرحمن الصَّدَفي	١/١٣٨ ذكره في سند حديث قال فيهم: "ليس فيهم مجروح".

(حرف الشين المعجمة)

شاذان (الأسود بن عامر)	١/٣٢٢ صحح حديثه.
الشافعي (أبو بكر محمد بن عبدالله)	١/٣١١ وثقه.
الشافعي (أبو بكر محمد بن عبدالله)	٣/٩٠ ذكره في جملة ثقات حفاظ.
شَبابة بن سَوّار	١/٣٥٣ "ثقة".
شَبابة (بن سوّار)	٢/٢٠٥ قال في حديثه "صحيح ثابت"
شبل (بن عباد المكي)	٢/٢٠٥ صحح حديثه.
شجاع بن الوليد	١/١٢٤ صحح حديثه.
شريح بن النعمان	٢/١٧١ صحح حديثه.
شريك (هو القاضي)	١/٨٩-٩٠ ذكره في جملة حفاظ ثقات.
	١/٣٤٥ "... ليس بالقوي فيما ينفرد به".

(حرف الصاد المهملة)

(حرف الضاد المعجمة)

(حرف الطاء المهملة)

طاووس	٣٥٠/١ صحح حديثه مقروناً.
	١٠٠/٢ "هـذا مرسـل، طـاوس لم يدرك معاذا (أي ابن جَبل)".
طريف بن ناصح	٧/٤ ذكره في سندِ حديثٍ قال فيـه: كلهم من الشيعة.
طلحة بن عمرو	١٨٩/٢ "ضعيف".
طلحة بن يحيى	١٢٥/١-١٢٦ صحح حديثه.
	١٧٦/٢-١٧٧ صحح حديثه.

(حرف الظاء المعجمة)

....

(حرف العين المهملة)

أبو عاصم (الضحاك بن مخلد)	٦٤/١، ١٨٩/٢ صحح حديثه.
عاصم (الأحول)	١١٧/١ صحح حديثه.
عاصم بن عبدالعزيز	٣٣١/١ "ليس بالقوي".
عاصم بن عبيد الله	٢٠٢/٢ "غيره أثبت منه".
عاصم بن كليب	٣٣٩/١ صحح حديثه.
أبو العالية (الرّياحِي)	١٧١/١-١٧٢ نقل فيه جرحـا عـن ابن سيرين.
العالية بنت أنفع	٥٢/٣ مجهولة لا يحتج بها.

(١٠٥) صار في هذا الموضع: ابن محرز. خطأ.

عبدالله بن المثنى البناني	٢/١٨٢ وثقه.
عبدالله بن محمد بن زياد	٢/١٥٦-١٥٧ حسن صحيح.
	٣/٢١ وثقه.
عبدالله بن محمد بن عبد العزيز	١/٦٣،٦٤ صحح حديثه، وكذا في: ١/١٣٠،١٣١،١٤٦، ٢/١٨٠
	١/١٤٨،٣١٢،٣١٣ وثقه.
عبدالله بن محمد بن المسور الزهري	١/٣٤٦ صحح حديثه مقروناً.
عبدالله بن محمد بن يحيى	٣/٢٠٢ "كثير الخطأ على هشام، وهو ضعيف الحديث".
عبدالله بن موسى	٢/٨٨ "ضعيف".
عبدالله بن المؤمل	٤/٥٧ "ضعيف".
عبدالله بن مسعود الصحابي رضي الله عنه	٣/١٧٣ "وعبدالله بن مسعود أتقى لربه، وأشحّ على دينه من أن يَروي عن رسول الله ﷺ أنه يقضي بقضاء، ويفتي هو بخلافه، هذا لا يتوهم مثله على عبدالله بن مسعود وهو القائل في مسألة وردتْ عليه، لم يسمع فيها من رسول الله ﷺ ولم يبلغه عنه فيها قول: أقول فيها برأيي، فإن يكن صوابا فمن الله ورسوله، وإن يكن خطأ فمني، ثم بلغه

بعد ذلك أن فتياه فيها وافق قضاء رسول الله ﷺ في مثلها، فرآه أصحابه عند ذلك فَرِح فرحا لم يَرَوْه فرح مثله، من موافقة فتياه قضاء رسال الله ﷺ، فمن كانت هذه صفته وهذا حاله فكيف يصح عنه أن يروي عن رسول الله ﷺ شيئاً ويخالفه؟!".

عبدالله بن أبي مليكة ١/٣١٢، ٣١٣ وثقه.

عبدالله بن نافع ٢/٣٨ ضعفه.

عبد الله بن نوفل ١/٣١٧ وثقه.

عبد الله بن الوليد الوصافي ٤/٢٠ ذكره في سند حديث قال فيه: "مجهولون وضعفاء".

عبد الله بن وهب ٢/٢٤،٢٥،١٨٤ وثقه.

عبد الله بن يوسف التنيسي ١/٣١٩ وثقه.

عبد الباقي بن قانع ١/١٨١ وثقه.

عبد الجبار بن الحجاج بن ميمون الخراساني ٢/٥٥،٥٦ ضعفه.

عبد الجبار بن العلاء ١/٣٢١،٣٢٢ صحح حديثه مقروناً.

عبد الجبار بن مسلم (أخو الوليد) ١/٤٧،٤٨ "ضعيف".

عبد الجبار بن وائل ١/٣٣٤،٣٣٥ صحح حديثه.

عبد الحكم (عن أنس بن مالك) ١/١٠٤ "لا يحتج به".

عبد الحميد بن السري الغنوي	٥٨/٢ "ضعيف".
عبد ربه بن سعيد = هو عبد الله بن سعيد المقبري.	
عبد الرحمن = (هو ابن مهدي)	١٤٣/١ صحح حديثه.
	١٤٥/١ صحح حديثه.
	٣٥٦/١ صحح حديثه.
عبد الرحمن بن إبراهيم القاص	١٩٢،١٩١/٢ "ضعيف الحديث". ووثقه الراوي عنه.
عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة	١٢١/٢ "ضعيف".
عبد الرحمن الأسود	٣٣٩/١ صحح حديثه.
	١٨٨/٢ "وعبدالرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق، وهو مع أبيه، وقد سمع منها".
عبد الرحمن بن الأعرج	٣٤٢/١ "حسن صحيح".
	٢٥،٢٤/٢ وثقه.
عبد الرحمن بن بشر بن الحكم	٦٥/١ صحح حديثه.
	١٥٧-١٥٦/٢ "حسن صحيح".
	١٩٢/٢ صحح حديثه.
	٧٥/٤ قال في حديث له مقرونا: "وهو المحفوظ".
عبد الرحمن بن خالد	٣٨/٤ صحح حديثه.

عبد الرزاق	١/١٢١، ٣١١ وثقه.
	١/١٢٦، ٢/١٩٢/٢، ١٨٥، ٢٠٧
	صحح حديثه.
	٤/٧٥ "محفوظ".
عبد السلام بن حرب	٢/١٧٠، ١٧١ صحح حديثه.
عبد السلام بن صالح البصري	١/١١٠ "ليس بالقوي".
عبد الصمد المقرئ الرازي	٢/١٩٧ صحح حديثه.
عبد العزيز بن أبان	٢/١٨٢، ٢٦٤ "ضعيف"، ٤/٢٦٤
	"متروك الحديث".
ابن جريج = عبدالعزيز بن جريج	٣/١٦٤ "إمام".
عبد العزيز بن الحصين	١/١٦٤ "ضعيف".
عبد العزيز بن أبي رُزْمَة	١/٧٧ "... وليس هو بقوي".
عبد العزيز بن عبيد الله	١/٣٤٩ "وليس بالقوي".
	٤/٢٦٨ "ضعيف لا يحتج به".
عبد العزيز بن عمران بن أبي ثابت[١٠٦]	١/٣٤ "ليس بالقوي".
	٤/١١٦ "ضعيف".
عبد العزيز بن محمد	١/١٤٤ صحح حديثه.

(١٠٦) ورد اسمه في الموضع الأول مرة هكذا، ومرة: "عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبدالعزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف".

٢/١٩٨-١٩٩ صحح حديثه.

٢/١٩٩ قال في حديث له:"إسناد ثابت".

أبو عبيد الله المخزومي: سعيد بن عبدالرحمن ١/٣٥٠ صحح حديثه.

أبو عبيد الله، (أو: عبد الله)، المعدّل أحمد بن عمرو بن عثمان ٢/١٨٢ وثّقه.

أبو عبيدة (عن عبد الله) ١/١٤٥/[٣] صحح حديثه.

أبو عبيدة (عن ابن مسعود) ٣/١٧٢ وثّقه.

أبو عبيدة بن حذيفة ٢/٢٢١ وثّقه.

عبيدة بن حسان ٣/٤١، ٤/١٣٨ "ضعيف".

عبيدة بن حميد ٢/١٦٨ صحح حديثه.

عبيدة بن حميد التيمي ٢/١٦١ وثّقه.

أبو عبيدة مجاعة ١/٧٦ "ضعيف".

أبو عبيدة بن مسعود ٣/١٧٣ "أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خِشْف بن مالك ونظرائه".

أبو العبيد بن (معاوية بن سبرة) ١/٨٩ صحح حديثه.

عتبة بن أبي حكم ١/٦٢ "ليس بقوي".

عتبة بن السكن الحمصي ١/١٥٩،٢/١٨٤، ٣/٢٥٠ "منكر الحديث" "متروك الحديث".

---

(١٠٧) تصحف في أحد الموضعين إلى: "عقبة بن يقطان".

(١٠٨) في بعض المواضع تصحف إلى: عبد الله.

---

(١٠٩) هذا هو الصواب بالتكبير، وفي "التعليق المغني" تصحف إلى "عبيدالله".

أبو عمارة = محمد بن أحمد.

عمر بن إبراهيم الكردي	٥/٣ "يضع الأحاديث".
أبو عمر الخزاز = النضر.	
عمر بن راشد	٦٩/٤ "ليس بالقوي".
عمر بن رياح	١٥٦/١، ١٥٧ "متروك".
عمر بن شبيب (المُسْلِي)	٣٨/٤، ٣٩ "ضعيف الحديث، لا يحتج بروايته".
عمر بن شيبة	٢٩٩/١ صحح حديثه.
عمر بن صبح	٥٧/٢، ١٧٠/٣[١١٠] "متروك الحديث".
عمر بن أبي عمر	٤٢١/١ "مجهول".
أبو عمر عيسى بن أبي عمران البزّاز	١٩٠/٢ صحح حديثه.
عمر بن أبي قيس	١٩٧/٢ صحح حديثه.
عمر بن قيس المكي سنْدل	١٦٤/١ "ضعيف، ذاهب الحديث".
	١٠١/١ "ضعيف".
عمر بن موسى بن وجيه	١٩٧/٢ ضعّفه.
عمرو بن أوس	٢٨٣/٢ وثّقه.

---

(١١٠) في هذا الموضع صار: عمر بن صبيح، فلعله هو ابن صبح، بدليل الشيوخ والتلاميذ وعدم ذكر ابن صبيح في التراجم.

قال الذهبي: "عمر بن صبيح الكِندي... لا يعرف". "الميزان": ٢٠٧/٣.

عمرو بن الحارث	١/٣٣٥ حسّن حديثه.
عمرو بن الحصين	١/١٠٢، ١٢٨، ٢٢١ ضعيف، متروك.
عمرو بن خالد الواسطي	١/١٥٦، ٢٢٧، ٣٦٤، ٢/١٢١ "متروك الحديث، رماه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بالكذب".
عمرو بن دينار	٢/٢٠٥/٣ صحح حديثه.
عمرو بن الربيع بن طارق	٢/١٩٤-١٩٥ صحح حديثه مقروناً.
عمرو بن سعيد	٢/١٨٩ صحح حديثه.
عمرو بن شعيب (عن أبيه عن جده)	٣/٤١ ضعّفه، ٥٠ "وقد صح سماع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وصح سماع شعيب من جده عبد الله ابن عمرو". ٣/٥١ "ثنا محمد بن الحسن النقاش، نا أحمد بن تميم، قال: قلت لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: شعيب والد عمرو بن شعيب سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم. فقلت له: فعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يتكلم الناس فيه؟ قال: رأيت علي بن المديني وأحمد بن

حنبل والحميدي وإسحاق بن راهويه يحتجون به، قلت: فمن يتكلم فيه يقول ماذا؟ قال: يقولون: أن عمرو ابن شعيب أكثر، أو نحو هذا".
١٧٦/٣ ضعّف حديثاً في دية الخطأ فقال: "وهذا أيضاً فيه مقال من وجهين:
أحدهما: أن عمرو بن شعيب لم يخبر فيه بسماع أبيه من جده عبدالله بن عمرو.
والوجه الثاني: أن محمد بن راشد ضعيف عند أهل الحديث...إلخ".

عمرو بن شمر(١١١) ١/٣٥٥ ضعّفه.

عمرو بن عبدالله بن فلاح الصنعاني ٤/٢٠ ذكره في سند قال فيه: هم مجهولون وضعفاء.

عمرو بن عبد الجبار أبو معاوية الجزري ٤/١٣٨ ضعّفه.

عمرو بن عثمان ٢/٢٠٨ مجهول.

عمرو بن علي ١/٣٤٨ صحح حديثه، ٢/٢٨٣ ثقة.

أبو عمرو القصار = كيسان.

---

(١١١) تصحف في "السنن" المطبوع إلى: "عمر"، والصواب: عمرو كما في "ميزان الاعتدال": ٣/٢٦٨".

عمرو بن قيس	٢/١٥٧ وثّقه.
عمرو بن محمد الأعشم	١/٣٨ "منكر الحديث".
عمرو بن مرة	٢/١٧٠-١٧١،١٧١/٢ صحح حديثه.
عمرو بن ميمون بن مهران	١/١٢٥ صحح حديثه.
عمرو بن ميمون	٢/١٨٠ صحح حديثه.
عمرة (بنت عبد الرحمن بن سعد)	٢/١٧٢ وثّقها.
عمرة الغاضرية = أم القلوص	١/١٢٥ "أم القلوص لا تثبت بها حجة".
عمرو بن يزيد أبو بردة	٢/٢٦٤ "ضعيف".
عمار الدُّهْني	٤/٧ ذكره في سند قال فيه: "كلهم من الشيعة".
عمار بن مطر	١/٢١١،٢/١٧٩،٣/١٦٤،٤/٢٥٠ "ضعيف".
عمير مولى عبيد الله بن عباس	١/١٧٦ "وكان عمير مولى عبيدالله ثقة فيما بلغني".
أبو عمير بن أنس (بن مالك)	٢/١٧٠ حسّن حديثه.
عنبسة بن عبد الرحمن القرشي	٢/٣٨ ضعّفه.
أبو عوانة (الوضاح بن عبد الله)	١/٨٩ ذكره في حفاظ ثقات.
	١/١٦٤ وثّقه.
	٢/١٩٧ صحح حديثه.
	٢/١٦٩ "حسن ثابت".

عيسى بن إبراهيم ٤/٢٥١ صحح حديثه.

عيسى بن حماد ١/٣٥٠ صحح حديثه.

عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي٢/٢٦٣ "يقال:مبارك،متروك الحديث".

عيسى بن أبي عيسى الحناط (هو ابن ميسرة) ١/٦٠،٦١ "ضعيف".

عيسى بن لَهِيعة (أخو عبد الله) ٤/٦٨ "ضعّفه".

عيسى بن المسيب ١/٦٣ "صالح الحديث".

عيسى بن يونس ٢/١٨٤ وثّقه.

ابن عياش[١١٢] الزرقي ٢/٦٠ صحح حديثه.

ابن عيينة (سفيان) ٢/٢٠٠-٢٠١ ذكره في الثقات من أصحاب عمرو بن دينار.
٣/١٧٩ ذكره في الرواة الحفاظ عن الزهري.

(حرف الغين المعجمة)

غالب بن عبيد الله العقيلي ١/١٣٧، ١٤٢،٤/١٦٠ "ضعيف الحديث، متروك".

أبو الغريف الهمداني (عبيد الله بن خليفة) ١/١١٨ صحح حديثه.

---

(١١٢) في "التهذيب": ٢/١٩٣: "أبو عياش الزرقي، وقيل: ابن أبي عياش، وقيل: ابن عائش...".

ثم ذكر له حديثاً عن النبي ﷺ، وقال: "فإن كان محفوظاً فهو الذي قبله".

قلت: يقصد أبا عياش الزرقي الأنصاري، له رواية عن النبي ﷺ.

(حرف الفـاء)

فضيل بن عياض ١٦٦/٢ صحح حديثه.

فضيل بن غزوان ٩٠/٣ ذكره في حفاظ ثقات.

(حرف القاف)

القاسم (بن عبد الله العُمري) ٣٤٩/١ صحح حديثاً له توبع عليه.

القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرارة ١٤١/٢ "ليس بقوي".

القاسم بن عبد الله العُمري ٢٦/١،٤٨ "وكان ضعيفاً كثير الخطأ".

أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ١٨٢/٢ وثّقه.

القاسم بن عثمان البصري ١٢٣/١ "ليس بقوي".

القاسم بن غصن ١٠١/١ "ضعيف".

القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل ٨٣/١ "ليس بقوي".

أبو القاسم بن منيع ١٣٠/١،١٦٥/٢ صحح حديثه.

القاسم بن يحيى بن يونس البزاز أبو عبد الله ٩٧/١ "ضعيف".

قَبِيصة بن ذؤيب ٣٠٩/٣-٣١٠ "قبيصة لم يسمع من عمرو بن العاص".

قتادة (بن دِعامة السَّدوسي) ١٣٠/١-١٣١/٢ صحح حديثه.

٣٥١/١-٣٥٢ حسّن حديثه.

= = = ٢١٢/٢ "قتادة لم يسمع من سليمان ابن يسار".

= = = ٢٠٦/٢، ٢٠٧ صحح حديثه.

قتيبة بن سعيد ١/٣٢٢ صحح حديثه.

قراد (عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح) ١/٤٢٠ "شيخ من البصريين مجهول".

قرة بن خالد ١/٦٤ صحح حديثه.

قرة بن عبد الرحمن ١/٢٢٩ "ليس بقوي في الحديث".

أبو قلابة (عبد الله بن زيد الجرمي) ١/٣٤٥،٣٤٦/٢ صحح حديثه.

أم القلوص = عمرة الغاضرية.

قيس بن أبي حازم ١/٣٣٨ حسّن حديثه.

قيس بن الربيع ١/٣٣٠ ضعيف.

قيس بن سعد ٢/١٩٨ صحح حديثه.

قيس بن طلق ١/١٤٩،٢/١٦٦ "قال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة".

(حرف الكاف)

أبو كرز (عبد الله بن عبد الملك الفهري) ٣/١٢٩،١٤٥ "متروك الحديث".

أبو كُريب (محمد بن العلاء) ١/٣١٧، ١/٣٣٩ صحح حديثه.

كُريب (بن أبي مسلم) ٢/١٧١ صحح حديثه.

الكلبي = (محمد بن السائب) ٤/١٣٠،٢٢٠،٢٦٢ "متروك".

كهمس بن الحسن ١/٢٦٥/٢ وثّقه.

كيسان بن عمرو القصار ٢/٢٠٤ "ليس بالقوي".

(حرف اللام)

(حرف الميم)

أبو محمد = يحيى بن محمد بن صاعد ١/٣٥٠ صحح حديثه.
محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ١/٣٥٤،٣٥٥ حسّن حديثه.
محمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي ٢/٢٨٣ وثّقه.
محمد بن أحمد بن أنس الشامي ١/٢١٩ "ضعيف".
محمد بن أحمد بن عبد الله بن بحير = أبو الطاهر بن بحير.
محمد بن أحمد بن المهدي أبو عمارة ١/٢٠٥ "ضعيف جداً".
محمد بن أحمد بن يوسف بن يزيد[113] الكوفي أبو بكر٤/٧ذكره في جملة شيعة.
محمد بن الأزهر الجوزجاني ١/٨٤ "ضعيف".
محمد بن إسحاق ١/٣١٩ وثّقه.
١/٣١٨ حسّن حديثه.
٢/١٩٤-١٩٥ صحح حديثه مقروناً.
محمد بن إسحاق الصاغاني ١/٣٢٢ صحح حديثه.
محمد بن إسماعيل (الحسّاني) ١/١٢٤ صحح حديثه.
محمد بن إسماعيل الأحمسي (السرّاج) ١/٣٤٨ صحح حديثه.
محمد بن إسماعيل الصائغ (أبو جعفر) ١/١٢٦ صحح حديثه.
٢/١٧٠ حسّن حديثه.
محمد بن إسماعيل الفارسي (أبو عبد الله) ١/٣٣٥ حسّن حديثه.
١/٦٥،٦٦ صحح حديثه.

(١١٣) هكذا في السنن. وفي "تاريخ بغداد": ١/٣٧٦: بريد.

محمد بن بشار	٣٥٦/١ صحح حديثه.
محمد بن بكر	١١٥/٤-١١٦ صحح حديثاً له تابعه عليه عبد الرزاق.
محمد بن بكّار	٦٤/١ صحح حديثه.
محمد بن جابر	٢٩٥/١، ١٦٣/٢ "ليس بالقوي، ضعيف".
محمد بن جعفر	٣٤٦/١ صحح حديثه.
	١٧١/٢ صحح حديثه.
محمد بن جعفر بن الزبير	١٩٥/٢ صحح حديثه.
محمد بن أبي حرملة	١٧١/٢ صحح حديثه.
محمد بن حسان الأزرق	١٧٦/٢-١٧٧ صحح حديثه.
محمد بن حميد	١٣٠/١-١٣١ صحح حديثه.
محمد بن حماد بن ماهان	٢٥١/٤ صحح حديثه.
محمد بن راشد	١٧٦/٣ "ضعيف عند أهل الحديث".
محمد بن زنبور (هو المكي)	١٦٦/٢ صحح حديثه.
محمد بن زنبور المكي	١٥٩/٢-١٦٠ وثّقه.
محمد بن زنجويه[١١٤]	٣٢٠/١ وثّقه.
محمد بن زياد (اليشكري)	١٠١/١-١٠٢ "متروك الحديث".
محمد بن سالم	٢٧١/١، ٣٣٠، ٣٩٩ "ضعيف، متروك".

(١١٤) هو محمد بن عبد الملك بن زنجوية البغدادي، فانظره أيضاً في موضعه.

محمد بن السائب الكلبي أبو النضْر	٤/١٣٠، ٢٢٠ "متروك". "هو القائل: كل ما حدثت عن أبي صالح كذب".
محمد بن سعيد (المصلوب)	١/٢٢٣، ٢٢٩ "متروك الحديث"، "ضعيف".
محمد بن سعيد الأشهلي الأنصاري	١/٣٢٨ "قال أبو عبد الرحمن: كان المخرّمي[١١٥] يقول: هو ثقة".
محمد بن سعيد الطائفي	٢/٦، ٤/٧٣/٢ "...ثقة...".
محمد بن سلمة	١/٣٣٤، ٣٣٥ صحح حديثه.
محمد بن سيرين	١/٦٤/٢ صحح حديثه.
محمد بن شوكر	١/٥٨-٥٩ وثّقه.
أبو محمد ابن صاعد (وهو يحيى، وهو ابن صاعد)	٢/١٥٩-١٦٠، ١٨٢ وثّقه وصحح حديثه.
	٢/١٣٨ ذكره في سند قال فيه: "ليس فيهم مجروح".
	١/٣٢٢، ٣٤٦ صحح حديثه.
	١/٣٢٠ وثّقه.
	٣/٣٢ حسّن حديثه.
محمد بن عبّاد الرازي	١/٣٣٣، ٤٠٣ "ضعيف".

(١١٥) هو محمد بن عبد الله المخرّمي، الراوي عنه.

محمد بن عبد الله ٢/١٩٦-١٩٧ صحح حديثه.

محمد بن عبد الله الرقاشي ٢/٢٠٥ صحح حديثه.

محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري، أخو بالحارث بن الخزرج ١/٣٥٤-٣٥٥ حسّن حديثه.

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١/٣٠٥-٣٠٦ وثّقه.

محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن عمير ١/٣١٧، ٣٢١ "ضعيف".

محمد بن عبد الله بن العلاء الكاتب ٤/١٣٨ ضعّفه.

محمد بن عبد الله بن علاثة ١/١٠٢، ٢٢١ ضعّفه وتركه.

محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ١/١٤٤ صحح حديثه.

محمد بن عبد الله بن القاسم الصنعاني ٤/٢٠ ذكره في سند قال فيه: هم مجهولون وضعفاء.

محمد بن عبد الله بن نوفل ١/٣١٧ وثّقه.

محمد بن عبد الرحمن = أبو جابر البياضي.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ١/١٢٤ "ثقة في حفظه شيء".
١/٢٤١ "ضعيف الحديث سيىء الحفظ وابن أبي ليلى لا يثبت سماعه من عبد الله بن زيد...".
٢/٢٦٣ "رديء الحفظ كثير الوهم".

محمد بن عبد الملك الدقيقي ١/١١٨ صحح حديثه.

(١١٦) وهو محمد بن زنجويه، فانظره في موضعه.

(١١٧) تصحف في بعض المواضع إلى: عبد الله.

الراوي	الموضع والحكم
محمد أبو غسان	١٢٦/١ صحح حديثه.
محمد بن الفضل (هو ابن عطية)	٩٨/١، ١٥٧، ٣٢٦"متروك الحديث" "ضعيف".
محمد بن فضيل	١٧١/٢ صحح حديثه.
محمد بن فليح بن سليمان	١٩٩/٢ قال في حديثٍ هو فيه: "إسناد ثابت".
محمد بن القاسم بن زكريا	٣١٧/١، ٣٣٩/١ صحح حديثه.
محمد بن المبارك الصُّوري	٣٢٠/١ وثّقه.
محمد بن محمد بن مالك الإسكاف	٩١/٣-٩٢ صحح حديثه مقروناً.
محمد بن محمود السرّاج	١٤٨/١ صحح حديثه مقروناً باثنين.
محمد بن مخلد	١٢٤/١[٢]، ٣٢٢/١[٢] صحح حديثه.
	٣٣٨/١ حسن حديثه.
	١٢١/١، ١٢٣، ١٢٤، ١٨١ وثّقه.
	١٦٢/٢، ١٩٧ صحح حديثه.
محمد بن مرزوق البصري	١٧٨/٢ "وهو ثقة عن الأنصاري".
محمد بن مروان	٢٦٤/٢ ضعّفه.
محمد بن منصور بن أبي الجهم الشيعي	٢٠٤/٢ صحح حديثه.
محمد بن المنكدر	١٩٤/٢ حسّن حديثه.
محمد بن مهران	١٢٦/١ صحح حديثه.
محمد بن موسى الحارثي	١٢٥/٢-١٢٦ ضعّفه.

محمد بن نوح الجنديسابوري	٩١/٣-٩٢ صحح حديثه مقروناً.
محمد بن الوليد القرشي	٣٤٦/١ صحح حديثه مقروناً.

محمد بن الوليد القلانسي أبو جعفر المخزومي ٧١/٢، ٧٢ "ضعيف".

محمد بن يحيى	٦٤/١ صحح حديثه.
	٦٤/١، ٥٨ وثّقه.
	١٣٨/٤ صحح حديثه.
محمد بن يحيى بن فارس النيسابوري	١٩٢/٢ صحح حديثه.
محمد بن يحيى بن مرداس	١٢٦/١، ١٦٦/٢، ١٨٥ صحح حديثه.
	١٦٩/٢ "حسن ثابت".
محمد بن يزيد بن رفاعة أبو هشام	١٧١/٢ صحح حديثه.
محمد بن يزيد بن أبي زياد	١٩٨/١ "مجهول".
محمد بن يزيد بن سنان	١٧٢/١ "ضعيف".
محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب الزبيري	١٩٩/٢ قال في حديث له:"إسناد ثابت".
محمد بن يعلى السلمي	٣٨/٢/٢ ضعّفه.
محمد بن يوسف	٢٠٧/٢ صحح حديثه.
محمود بن خَداش	٣١٢/١-٣١٣ وثّقه.
محمود بن الربيع (الأنصاري)	٣٢٢/١ صحح حديثه.
محمود بن الربيع الأنصاري	٣١٨/١ حسنّ حديثه.
مروان (بن الحكم)	١٤٦/١/٢ صحح حديثه.
مروان الأصفر	٥٨/١ وثّقه.

مروان بن سالم	٢٩٥/٤ "ضعيف".
مروان بن محمد الدمشقي	١٥٦/٢ "وهو ثقة".
	١٣٨/٢ ذكره في سند قال فيه: "ليس فيهم مجروح".
مروان بن محمد السنْجاري	٩٦/٢ "ضعيف".
مروان المقفع	١٨٥/٢ حسّن حديثه.
ابن أبي مريم	٢٩٩/١ صحح حديثه.
مسدَّد (بن مسْرَهِد)	١٩٧-١٩٦،١٦٦/٢ صحح حديثه.
	١٦٩/٢ قال في حديث هو فيه مقروناً: "حسن ثابت".
	٩٠/٣ ذكره في حفاظ ثقات.
مسعدة بن اليسع الباهلي	٩٩/٤ "ضعيف".
مِسْعَر بن كِدَام	٢٥١/٤ صحح حديثه.
أبو مسعود (أحمد بن الفرات)	[٤]/٢٠٧،[٢]/٢٠٥/٢ صحح حديثه.
مسلم بن أراك	١٠٦/٣ "إن كان حَفِظَه وَرْقاء فهو اسم أبي عازب".
مسلم بن خالد	٤٦/٣ "... ثقة إلا أنه سيء الحفظ...".
أبو مسلمة هو سعيد بن يزيد الأَودي	٣١٦/١ صحح حديثه.
المسور بن إبراهيم	١٨٣/٣ "لم يدرك عبد الرحمن بن عوف".
المِسْوَر بن الصلت المدني	١٩٨/٢ "ضعيف".

الراوي	الموضع والحكم
المسيب بن شريك	٤/٢٨٠ "ضعيف، متروك".
المسيب بن واضح	١/٧٥، ٨٠، ٤/٢٨٠ "ضعيف".
مصعب بن شيبة	١/٩٥، ١١٣، ١٣٤ "ضعيـــــف" "ليس بالقوي ولا بالحافظ".
مُطَرّف (بن عبد الله بن الشّخّير)	١/٦٥ صحح حديثه.
= = = = =	٢/١٩٧ صحح حديثه.
أبو معاذ = سليمان بن أرقم.	
معاذ بن المثنى	٣/٩٠ ذكره في حفاظ ثقات.
	٢/١٩٦-١٩٧ صحح حديثه.
معاذ بن هشام	١/٦٥ صحح حديثه.
المُعافَى بن عِمران	٤/٢٥١، ٢٦٩ صحح حديثه.
أبو معاوية (محمد بن خازم -بالخاء-)	١/١٢٤، ٢/٣٤٨ صحح حديثه.
	٣/١٧٦ وثّقه.
معاوية (بن عمار بن معاوية الدُّهْني)	٤/٧ ذكره في جماعة من الشيعة.
معاوية بن صالح	٢/١٥٦-١٥٧ صحح حديثه.
	٢/٥٧ وثّقه.
معاوية بن يحيى	١/٣٢٠ ضعّفه.
معاوية بن يحيى الصَدَفِي	٤/١٨١ ضعّفه.
مَعْبَد الجهني	١/١٦٧ "... لا صُحبة له، ويقال إنه أول من تكلم في القَدَرِ من التابعين".

مقاتل بن سليمان	١٩١/٢ ضعّفه.
مكرم بن حكيم الخثعمي	٥٥/٢-٥٦ ضعّفه.
مكحول	٢١٨/١ "لم يسمع من أبي هريرة".
	٥٧/٢ "لم يسمع من أبي أمامة شيئاً".
	٣١٨/١ حسّن حديثه.
	٣١٩/١-٣٢٠ وثّقه.
مندل (هو ابن علي الآتي)	١٧٩/٢ ضعّفه.
مندل بن علي	١٩١/٢ "ضعيف".
منصور بن زاذان	٣٣٧/١ صحح حديثه.
منصور (بن المعتمر)	٣٥٠/١ صحح حديثه مقروناً.
= =	٢٠٧/٢ صحح حديثه.
= =	١٦٩/٢ حسّن حديثه.
= =	١٦٨/٢ صحح حديثه.
منصور بن المعتمر	١٦٦/٢ صحح حديثه.
= =	٦٠/٢ صحح حديثه.
منصور بن المعتمر	١٦١/٢/٢ وثّقه.

المنهال بن الجراح (هو الجراح بن المنهال) ٩٣/٢-٩٤ "متروك الحديث... وكان ابن إسحاق يقلب اسمه إذا روى عنه".

ابن منيع (أبو القاسم بن منيع)	١٢٥/١-١٢٦ صحح حديثه.
	١٩٤/٢ حسّن حديثه.

موسى بن إسحاق	١/١٤٥ صحح حديثه مقروناً.
موسى بن إسماعيل	١/٦٤ صحح حديثه.
موسى بن عبيدة	١/٣٥١ ضعّفه.
موسى بن عقبة	١/٣٤٢ قال في حديثه: حسن صحيح".
	٢/١٩٤ حسّن حديثه.
موسى بن علي (بن رباح)	١/١٩٦ صحح حديثه.
أبو موسى محمد بن المثنى	١/٣٤٩/٢ صحح حديثه مقروناً.
موسى بن نصر الحنفي (أبو عاصم)	١/٩٤ "ضعيف الحديث".
موسى بن هارون	١/١٠٨ صحح حديثه.
	١/١٢٦ صحح حديثه.
موهب بن يزيد بن خالد	٢/٢٤،٢٥، ٣/٢١ وثّقه.

(حرف النون)

ناشب بن عمرو الشيباني	١/٣٤٨ "ضعيف".
نافع (أبو عبد الله، مولى ابن عمر)	١/١٤٥،٢٩٩،٣٤٩
= = =	٢/٣٨ "لايصح لنافع سماع من أم سلمة".
	٤/١١٥-١١٦ صحح حديثه.
= = =	٤/٣٨ صحح حديثه مقروناً.
نافع (أبو عبد الله، مولى ابن عمر)	٢/١٩٩ "إسناد ثابت".
	٢/١٩٨،١٩٩ صحح حديثه.
	٢/٢٠١ حسنه.
	٤/١٣٨ صحح حديثه.

نافع بن محمود بن الربيع الأنصاري ٣١٩/١، ٣٢٠ وثقه.
نافع بن ميسرة = أبو الخصيب.
نجيح = هو أبو معشر.
ابن أبي نجيح (عبد الله بن يسار) ٢٠٥/٢/٢ صحح حديثه.
أبو نشيط ١٩٤/٢-١٩٥ صححه مقروناً.
نصر بن طريف أبو جزء ١٧٩/٢ "ضعيف".
نصر بن علي (بن نصر) ٣٥١/١ صحح حديثه.
النضر بن شميل ١١٤/٢-١١٦ وثقه.
النضر أبو عمر الخزاز ٣٠/٢ "ضعيف".
أبو النضر = محمد بن السائب الكلبي.
أبو النعمان (محمد بن الفضل عارم) ١٣٨/٤ صحح حديثه.
النعمان بن سالم ٢٨٣/٢ وثقه.
نعيم المجمر ٣٠٦/١ وثقه.
أبو النجاشي = عطاء بن صهيب.
ابن نمير (محمد بن عبد الله أو أبوه) ١٢٤/١ صحح حديثه.
نوح بن أبي مريم = (أبو عصمة) ١٢/٢ "ضعيف الحديث، متروك".

(حرف الهاء)

هارون بن زياد القُشيري ٢٠٩/١ "ضعيف الحديث".
هارون بن سعد ٨٩/١ ذكره في حفاظٍ ثقات.
هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج ٢٨٣/٤ "لم يسمع من عائشة ولم يدركها".

هلال بن يساف	١٦٦/٢ صحح حديثه.
الهيثم بن جميل	١٧٤/٤ "ثقة حافظ".
الهيثم بن حميد	٣١٩/١ وثقه.
الهيثم بن سهل	٢٨٠/٤ ضعفه.

(حرف الواو)

الوزاع بن نافع	١٠٩/١ "ضعيف الحديث".
واصل بن أبي جميل	٧٦/٣ "ضعيف".
الواقدي = محمد بن عمر.	
ورقاء بن عمر أبو بشر	٢٠٥/٢[٢] "صحيح ثابت" "إسناد صحيح".
وكيع (بن الجراح)	١٢٤/١[٢]، ١٣١ صحيح حديثه.
	١٢٤/١ وثقه.
	٣٤٨/١ صحح حديثه مقروناً.
وكيع بن الجراح	٣٤٨/١ صحح حديثه مقروناً.
وكيع المحاربي	٣٣٣/١، ٣٣٤ صحح حديثه.
أبو الوليد (هشام بن عبد الملك الطيالسي)	١٩٨/٢ صحح حديثه مقروناً.
الوليد بن سليمان	١٦٥/٢ صحح حديثه.
الوليد بن عبد الله بن أبي رباح	٧٢/٣ "ضعيف".
الوليد بن أبي فروة	١٧٤/٢ "ضعيف".

يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة	١/١٤٤ صحح حديثه.
يحيى بن أبي أنيسة	١/١٢١،٢/١٠٨،١٨٦،٢٨٠
	"ضعيف، متروك".
يحيى بن أيوب	١/٢٩٩ صحح حديثه.
	١/٦٨ "في بعض أحاديثه اضطراب".
	٢/١٩٤-١٩٥ صحح حديثه.
	٢/١٧١-١٧٢ وثقه.
يحيى بن أبي الحجاج المنقري	٢/١٧٦-١٧٧ صحح حديثه.
يحيى بن زكريا ابن أبي الحواجب	٢/٢٨ "ضعيف".
يحيى بن سعيد	١/١٤٥ صحح حديثه.
	١/٣٤٩ صحح حديثه.
	٢/١٧٢ وثقه.
	٣/٩٠ ذكره في حفاظ ثقات.
يحيى بن سعيد الأموي	١/٣١٢،٣١٣ وثقه.
	٣/١٧٥ "وهو من الثقات".
يحيى بن سعيد الفارسي	٤/٢٤٤ "متروك".
يحيى بن سعيد القطان	٢/١٩٨-١٩٩ صحح حديثه.
يحيى بن سلام	١/٣٢٧ "ضعيف".
يحيى بن سليم الطائفي	٢/١٩٤ حسن حديثه.
يحيى بن صاعد = يحيى بن محمد	٢/١٩٩ "إسناد ثابت".

يحيى بن عثمان بن صالح	٣٣٥/١ "حسن حديثه".
يحيى بن العلاء	١٢٨/١ ضعفه.
يحيى بن محمد بن صاعد	٣١٩/١ وثقه.
	٣٣٤،٣٢٢،٣٢١/١ صحح حديثه.
يحيى بن هاشم	٧٤/١ "ضعيف".
يحيى بن يحيى النيسابوري	٢٥٩/٤ "هو إمام".
يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي	٩١/٣-٩٢ صحح حديثه.
يحيى بن يعمر	٢٨٣،٢٨٢/٢ صحح حديثه.
يزداد بن جميل	٢٦٩/٤ صحح حديثه.
يزيد (بن هارون)	٢٨٣/٢ وثقه.
يزيد بن بلال	٢٠٤/٢ "غير معروف".
يزيد بن أبي حكيم	١٤٦،١٤٥/١ صحح حديثه.
يزيد بن خالد	١٥٧/١ "مجهول".
يزيد بن أبي خالد الدالاني	١٧٠/٢-١٧١ صحيح حديثه.
أبو يزيد الخولاني	١٣٨/٢ ذكره في سند قال فيه: "ليس فيهم مجروح".
يزيد بن زريع	٣٢٢،١٤٨/١ صحح حديثه.
	٢٠٤/٢ صحح حديثه.
	١٦٤/٣ "ضعيف".
يزيد بن أبي زياد القرشي	٢٩٤/١ "وإنما لُقّن يزيد في آخر

عمره، ثم لم يعد، فتلقّنه وكان قد اختلط".

٤/٢٤٤ "ضعيف لا يحتج به".

يزيد بن سنان ١/٦٥ صحح حديثه.

يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ١/١٧٢ "ضعيف".

يزيد بن شريك ١/٣١٧ وثقه.

أبو يزيد الضبّي ٢/١٨٤ "ليس بمعروف".

يزيد بن عبد الله بن يزيد بن ميمون بن مهران ١/١٠٨ صحح حديثه.

يزيد بن عياض ٣/٩٠ "ضعيف متروك".

٤/١٧ "ضعيف".

يزيد بن محمد ١/١٥٧ "مجهول".

يزيد بن هارون ١/١١٨ صحح حديثه.

٢/٢٠٥ صحح حديثه.

اليسع بن إسماعيل ٤/٢٦٤ "ضعيف".

يعقوب بن إبراهيم (بن سعد) ٣/١٠٨ صحح حديثه.

١/٥٨،٥٩ وثقه.

١/٣٥٤،٣٣٥ حسن حديثه.

يعقوب بن إبراهيم البزاز ١/٥٨،٥٩ وثقه.

أبو بكر - يعقوب بن إبراهيم البزاز ١/٣١٦ صحح حديثه.

يعقوب الدوري ١/٣٣٧ صحح حديثه.

يعقوب الدورقي	١/١٨٣ وثقه.
يعلى	١/٣٤٨ صحح حديثه مقروناً.
يعلى بن حارث المحاربي	٣/٩٢ صحح حديثه.
اليمان أبو حذيفة	١/١٠٥ "ضعيف".
اليمان بن عدي	٣/٣٠، ٤/٢٣٠ "ضعيف الحديث".
أبو يوسف (القاضي عن غَوْرك)	٢/١٢٦ ضعفه.
يوسف بن السفر	١/٤٧ "متروك".
يوسف بن خالد السمتي	١/٦٣ "ضعيف".
يوسف بن سعيد بن مسلم	١/٣٤٢ "حسن صحيح".
يوسف بن سعيد	٢/١٨٦ صحح حديثه.
يوسف بن موسى	١/١٣٤ صحح حديثه.
	٢/١٦٠ وثقه وصحح حديثه.
	٢/١٦٠ صحح حديثه مقروناً.
	٢/١٦٧ صحح حديثه.
يونس (بن عبيد بن دينار)	٢/١٩٨ صحح حديثه.
يونس بن يزيد	١/١٢٥،١٢٦ صحح حديثه.
يونس (بن يزيد)	٣/١٧٩ ذكره في حفاظ.
يونس بن محمد	٢/٢٨٢-٢٨٣ صحح حديثه.
يونس بن يزيد	١/٣٢٢ صحح حديثه.

بيان بأسماء الرواة الذين نص الدارقطني في سننه على تركهم[١١٨]

١- أبان بن أبي عياش. ١/٣٥،٧٦،٢/٣٢/٢ "متروك الحديث".

٢- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى. ١/٦٢،١٣٠، ٣/١٣٥ " ضعيف، متروك الحديث"

٣- أحمد بن الحسن المضري. ١/٥٧ "كذاب متروك"

٤- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ١/٣٢٠، ٤/٩٦، ١١٣ "ضعيف" متروك الحديث"

٥- إسماعيل بن أبي أمية ٤/٢٦٨-٢٦٩، ٣/٣٢،٣٤، ٤/٢٠/٢ "يضع الحديث، ضعيف متروك"

٦- أبو أمية بن يعلى (إسماعيل بن يعلى أبو أمية) ٤/٢٠٢ "متروك"

٧- أيوب بن خوط ١/١٦٣،١٦٤ "ضعيف" متروك" لا يجوز الاحتجاج بروايته ولو لم يكن له مخالف.

٨- بركه بن محمد ١/١١٥ "يضع الحديث".

٩- أبو بكر الهذلي (سلمي بن عبد الله بن سلمي البصري) ١/٤٧،٤٨، ٢/١٠٧ "ضعيف" "متروك".

١٠- أبو جابر البياضي (محمد بن عبد الرحمن) ١/٣٦٤ "متروك الحديث".

١١- جابر الجُعْفي (هو ابن يزيد) ١/٣٩٨ "متروك".

---

(١١٨) مرتّبين على حروف المعجم.

١٢- الجارود بن أبي يزيد ١/٦٥ "متروك".

١٣- الجراح بن المنهال أبو العطوف ٢/٩٣،٩٤ "متروك الحديث".

١٤- جعفر بن الزبير ١/١٠٤، ٢/٤ "متروك".

١٥- الحسن بن دينار ١/١٦٢/٢، ١٦٤ "ضعيف" "متروك"، لا يجوز الاحتجاج بروايته ولو لم يكن له مخالف".

١٦- الحسن بن عمارة ١/١٦٢، ١٨٥، ٣٢٣ "ضعيف". ٣٢٥، ٢/٢٥٨،٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، "متروك الحديث"، ٣/٢٠، ٤/٢٧، ١١٥ "متروك".

١٧- الحسين بن عبيد الله العجلي ١/٧٧،٧٨"يضع الحديث على الثقات".

١٨- حسين بن علوان الكلبي ١/٣٩٤ "متروك".

١٩- الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ٢/٩،١٧٩ "متروك الحديث" "ضعيف الحديث".

٢٠- حكيم بن جبير ٢/١٢٢/٢ "ضعيف تركه شعبة وغيره" "متروك".

٢١- حنش أبو علي الرحبي ١/٣٩٥ "متروك".

٢٢- خالد بن إسماعيل المخزومي أبو الوليد ١/٣٨،٣٤٦ "متروك" "ضعيف".

٢٣- داود بن المحبّر ١/١٦٣، ١٦٤ متروك، لا يجوز الاحتجاج بروايته لو لم يكن له

	مخالف فكيف وقد خالفه خمسة ثقات من أصحاب قتادة.
٢٤- الربيع بن بدر	١/٩٩[٢] "متروك عن ابن جريج" "متروك الحديث".
٢٥- روح بن غطيف	١/٤٠١[٢] "متروك الحديث" سماه أسد بن عمرو "عطيفا" فوهم فيه.
٢٦- زكريا بن يحيى الوقّار	١/٣٣٣ "منكر الحديث متروك".
٢٧- سلام بن أسلم الطويل	١/٢٢٠، ٢/١٥٠ "ضعيف الحديث" "متروك الحديث".
٢٨- سليمان بن أرقم أبو معاذ	١/١١٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٨١، ٢/١١٣، ١٥٠، ٣/٨٧،٨٨ "ضعيف، متروك الحديث".

●- سلمي بن عبد الله = أبو بكر الهذلي.

٢٩- سهل بن العباس الترمذي	١/٤٠٢ "متروك".
٣٠- سوار بن مصعب	١/١٢٨[٢]، ١٥٥ "ضعيف" "متروك".
٣١- عبد الأعلى بن أبي المساور	٢/١٩٨ "متروك".
٣٢- عبد الله بن حكيم أبو بكر الداهري	١/١٠٧ "متروك الحديث".
٣٣- عبد الله بن زياد بن سمعان	١/٣١٢ "متروك الحديث".

●- عبد الله بن عبد الملك الفهري = أبو كرز

٣٤- عبد الله بن عيسى الجزري	٣/١١٧،١١٨ "كذاب، يضع

الحديث على عفّان وغيره".

٣٥- عبد الله بن محرّر ١/٧٦، ١٠٢، ٤/١٠٤ "متروك الحديث" "ضعيف".

٣٦- عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلة البصري ١/١٦٢، ١٦٣، ١٦٤ "متروك، يضع الحديث".

٣٧- عبد الرحمن بن مالك بن مِغْول ٢/٧١ "متروك".

٣٨- عبدالعزيز بن أبان ٢/١٨٢، ٢٦٤ "ضعيف" ٤/٢٦٤ "متروك الحديث".

٣٩- عبد الكريم أبو أمية (بن أبي المخارق) ١/١٦٤ "متروك".

٤٠- عبد الوهاب بن الضحاك ١/٦٥ "متروك الحديث".

٤١- عتبة بن السكن الحمصي ١/١٥٩، ٢/١٨٤، ٣/٢٥٠ "منكر الحديث" "متروك الحديث".

٤٢- عتبة بن يقظان ٤/٢٨١/٢ "متروك".

٤٣- عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ٢/١٥٠، ٣/١٤٥، ١٦٣ "متروك الحديث".

٤٤- عطاء بن عجلان ١/١١٢، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣ "متروك الحديث".

٤٥- عمر بن إبراهيم الكردي ٣/٥ "يضع الحديث".

٤٦- عمر بن رياح ١/١٥٦-١٥٧ "متروك".

٤٧- عمر بن صبح ٢/٥٧، ٣/١٧٠ "متروك الحديث".

٤٨- عمر بن قيس المكي سندل ١/١٦٤ "ضعيف، ذاهب الحديث".

٤٩- عمرو بن الحصين ١/١٠٢، ١٢٨، ٢٢١"ضعيف، متروك".

٥٠- عمرو بن خالد الواسطي ١/١٥٦، ٢٢٧، ٣٦٤، ٢/١٢١ "متروك الحديث رماه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بالكذب".

٥١- عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي ٢/٢٦٣ "يقال له: مبارك، متروك الحديث".

٥٢- غالب بن عبيد الله العقيلي ١/١٣٧، ١٤٢، ٤/١٦٠ "ضعيف الحديث متروك".

٥٣- فرات بن السائب ٢/٧٢ "متروك الحديث".

٥٤- أبو كرز (عبد الله بن عبدالملك الفهري) ٣/١٢٩،١٤٥ "متروك الحديث".

٥٥- مبشر بن عبيد ١/٥٧، ٣/٢٤٥، ٤/٢٣٧، ٢٦٢ "متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها، يضع الحديث".

٥٦- محمد بن زياد (اليشكري) ١/١٠١، ١٠٢ "متروك الحديث".

٥٧- محمد بن سالم ١/٢٧١،٣٣٠، ٣٩٩"ضعيف متروك".

٥٨- محمد بن السائب الكلبي أبو النضر ٤/١٣٠، ٢٢٠ "متروك" هو القائل: كل ما حدثت عن أبي صالح كذب.

٥٩- محمد بن سعيد (المصلوب) ١/٢٢٣، ٢٢٩ "متروك الحديث" "ضعيف".

٦٠- محمد بن عبد الله بن علاثة ١٠٢/١، ٢٢١ ضعفه وتركه.

●- محمد بن عبد الرحمن = أبو جابر البياضي

٦١- محمد بن الفضل (هو ابن عطية) ٩٨/١، ١٥٧، ٣٢٦ "متروك الحديث" "ضعيف".

٦٢- المسيب بن شريك ٢٨٠/٤ "ضعيف، متروك".

٦٣- مُعلّى بن ميمون ٥٨/١ "ضعيف، متروك".

٦٤- مُعلّى بن هلال ٨٨/٣ "متروك".

● - المنهال بن الجراح (هو الجراح بن المنهال) ٩٣/٢، ٩٤ "متروك الحديث... وكان ابن إسحاق يقلب اسمه إذا روى عنه.

٦٥- نوح بن أبي مريم ١٢/٢ "ضعيف الحديث، متروك".

٦٦- الوليد بن محمد المَوْقِري ٨/٢ "متروك".

٦٧- يحيى بن أبي أنيسة ١٢١/١، ١٠٨/٢، ١٨٦، ٢٨٠ "ضعيف" "متروك".

٦٨- يحيى بن سعيد الفارسي ٢٤٤/٤ "متروك".

٦٩- يزيد بن عياض ٩٠/٣، ١٧/٤ "ضعيف متروك".

٧٠- يوسف بن السفر ٤٧/١ "متروك".

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لأقواله في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، لبيان هل هو متشدد في الجرح والتعديل أو ماذا؟

١- الحسن بن عمارة:

هو "الحسن بن عمارة بن المضرّب البجلي مولاهم الكوفي أبو محمد كان على قضاء بغداد في خلافة المنصور"(١١٩)، توفي سنة ١٥٣هـ(١٢٠).

رأي الدراقطني فيه:

ذكره الدارقطني في "السنن" في مواضع متعددة، وكرر فيه أنه "ضعيف" "متروك الحديث"(١٢١).

خلاصة أقوال الأئمة فيه:

الخلاصة أنهم ضعفوه بالإجماع، وأرحمهم به من ضعفه بغير النص على أنه متروك، وبعضهم اتهمه بالوضع وأكثرهم قد أجمعوا على تركه كأبي

---

(١١٩) "التهذيب": ٢/٣٠٤،٣٠٦.

(١٢٠) "التهذيب": ٢/٣٠٤،٣٠٦.

(١٢١) انظره في فهرس الرواة.

حاتم وأحمد ومسلم والنسائي وشعبة، ويعقوب بن شيبة، وعبد الله بن المديني، وابن معين، والساجي، والجوزجاني، وصالح جَزَرة، وغيرهم[١٢٢].

ولهذا قال عنه الساجي: "ضعيف متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه"[١٢٣] وقال السُّهيلي: "ضعيف بإجماع منهم"[١٢٤].

النتيجة:

يظهر من هذا أن الإمام الدارقطني لم يَخْرج رأيه في الحسن بن عمارة عن رأي غيره من جمهور الأئمة.

٢- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى:

هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسمه سمعان الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني... توفي سنة ١٨٤هـ وقيل سنة ١٩١هـ[١٢٥].

رأي الدارقطني فيه:

رأيه فيه أنه: "ضعيف، متروك الحديث"[١٢٦].

---

(١٢٢) راجع ترجمته في: "التهذيب": ٢/٣٠٤-٣٠٨.

(١٢٣) "التهذيب": ٢/٣٠٦.

(١٢٤) "التهذيب": ٢/٣٠٨.

(١٢٥) "تهذيب التهذيب": ١/١٥٨، "والجرح التعديل"، لابن أبي حاتم: ١/١/١٢٥.

(١٢٦) "سنن الدارقطني": ١/٦٢، ١٣٠، ٣/١٣٥.

أقوال الأئمة فيه:

الذين وثقوه:

احتج به الشافعي وروى عنه، وقال: "لأن يَخرّ إبراهيم بن أبي يحيى مِنْ بُعْدٍ أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث"(١٢٧).

"وقال أبو أحمد بن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد -يعني ابن عقدة- فقلت له: تعلم أحداً أحسن القول في إبراهيم غير الشافعي؟ فقال نعم: حدثنا أحمد بن يحيى الأَودي سمعت حمدان بن الأصبهاني: قلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: نعم. ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديث إبراهيم كثيرا وليس بمنكر الحديث.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكراً إلا عن شيوخ يحتملون، وإنما يروى المنكر من قبل الراوي عنه، أو من قبل شيخه وهو في جملة من يكتب حديثه"(١٢٨).

الذين ضعفوه:

قال يحيى بن سعيد القطان: "سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى أ كان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه(١٢٩) وكذا اتهمه بالكذب يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي فيما رواه ابنه عنه، وقال: "كذاب

---

(١٢٧) "تهذيب التهذيب": ١/١٥٩.

(١٢٨) "تهذيب التهذيب": ١/١٥٩.

(١٢٩) "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم: ١/١/١٢٦.

متروك الحديث" ترك ابن المبارك حديثه"[١٣٠].

وكذا سفيان بن عيينة، وقال وكيع: "لا يروى عن إبراهيم بن أبي يحيى حرف" وقال أبو زرعة: "ليس بشيء" وقال بشر بن المفضل: "سألت فقهاء المدينة عن إبراهيم بن أبي يحيى فكلهم يقول: كذاب أو نحو هذا"[١٣١] واتهم مع الكذب بالقدر والرفض[١٣٢]، واتهمه بالكذب علي بن المديني وابن حبان، والبزار[١٣٣]، وغيرهم.

النتيجة:

حاصل ما تقدم -في رأيي- أن القول في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى هو قول الجمهور، وأن الدارقطني لم يخالف فيه قول الجمهور.

أما تزكية من زكّاه: فلم أجد سوى من نقلت عنه ذلك، وهم: الشافعي وابن عقدة، وابن عدي.

وجوابهم فيما يلي:

أما الشافعي رحمه الله فلعل له عذراً، يقول ابن حبان: "أما الشافعي فإنه

---

(١٣٠) "الجرح والتعديل": ١٢٦/١/١.

(١٣١) انظر كل هذه الأقوال في: "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم بأسانيدها في: ١٢٦/١/١- ١٢٧.

(١٣٢) انظر: "تهذيب التهذيب": ١٥٨/١- ١٥٩.

(١٣٣) "التهذيب": ١٥٩/١، ١٦٠، وكتاب "المجروحين"، لابن حبان: ٩٤/١، وله فيه ترجمة في ٩٢-٩٤ ليس فيها ذكرٌ حَسَنٌ لابن أبي يحيى.

كان يجالس إبراهيم في حداثته ويحفظ عنه..."[١٣٤]، قلت: فلعله لم يتبين أمره إلا بعد انتقال الشافعي إلى مصر.

قال البزار في إبراهيم: "كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً، وكان قدريا، وهو من أُسْتاذِيّ الشافعي، وعزَّ علينا"[١٣٥].

وربما كان مما أقنع الشافعي به جودة حفظه، فقد قال عنه الشافعي "ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي"[١٣٦].

وقال الساجي: "لم يخرج الشافعي عنه حديثاً في فرض إنما أخرج عنه في الفضائل"[١٣٧]، لكن رده ابن حجر[١٣٨].

قلت: على أيٍ فإن حال الإمام الشافعي رحمه الله ليس معصوما وقد خالفه فيه الأئمة، ولهذا "قال إسحاق بن راهويه: ما رأيت أحدا يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى مثل الشافعي، قلت للشافعي: وفي الدنيا أحد يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى؟"[١٣٩].

أما ابن عقدة فهو متكلّم في مذهبه متهم في دينه[١٤٠]، وهو يوافق ابن أبي

---

(١٣٤) "التهذيب": ١/١٥٩،١٦٠، وكتاب "المجروحين"، لابن حبان: ١/٩٤، وله فيه ترجمة في ٩٢-٩٤ ليس فيها ذكْرٌ حَسَنٌ لابن أبي يحيى.

(١٣٥) "التهذيب": ١/١٦٠،١٦١.

(١٣٦) "التهذيب": ١/١٦٠،١٦١.

(١٣٧) "التهذيب": ١/١٦٠،١٦١.

(١٣٨) "التهذيب": ١/١٦٠،١٦١.

(١٣٩) "التهذيب": ١/١٦١.

(١٤٠) انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ"، للذهبي: ٣/٨٣٩-٨٤٢.

يحيى في المذهب فلا تُقبل شهادته له، -والله أعلم-.

وأما ابن عدي فقد قال ابن حجر: "وجزم ابن عدي في ترجمة محمد بن عبدالرحمن أبي جابر البياضي بأن إبراهيم هذا ضعيف".

٣- أحمد بن الحسن المُضَريّ:

هو: أحمد بن الحسن بن أبان المضري -بالمعجمة- الأُبُلّي[١٤١] "من كبار شيوخ الطبراني"[١٤٢].

رأي الدارقطني فيه:

رأيه أنه "كذاب، متروك"[١٤٣].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

قلت: لم أجد أحدا وثقه.

٢- الذين ضعفوه:

"قال ابن عدي: كان يسرق الحديث"[١٤٤].

وقال ابن حبان: "كذاب دجّال، يضع الحديث على الثقات وضعاً، كتب

---

(١٤١) في "الميزان": ٨٩/١: "المصري الأيلي"، وفي بعض نسخ "الميزان" "الآملي"، وفي "اللسان": "المصري الآملي"، وقال ابن حبان: "من أهل الأيلة" المجروحين: ١٣٧/١.

(١٤٢) "الميزان": ٩٠/١.

(١٤٣) "سنن الدارقطني": ٥٧/١.

(١٤٤) "الميزان": ٩٠/١.

عنه أصحابنا، كان قد مات قبل دخول الأيلة، لا يجوز الاحتجاج به بحال"[١٤٥].

النتيجة:

ظهر بهذا أن أحمد بن الحسن المضري كذاب متروك، لحكم الأئمة عليه بذلك والدارقطني منهم -ولعدم توثيق أحد منهم له.

٤- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة:

هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عبد الرحمن الأسود أبو سليمان الأموي مولى آل عثمان المدني، أدرك معاوية "... توفي سنة ١٣٦ وقيل ١٤٤هـ"[١٤٦].

رأي الدارقطني فيه:

رأيه أنه: "ضعيف متروك الحديث"[١٤٧].

أقوال الأئمة فيه:

لم أر فيه توثيقاً لأحد.

٢- الذين ضعفوه:

---

(١٤٥) "المجروحين"، لابن حبان: ١/١٤٩-١٥٠.

(١٤٦) "تهذيب التهذيب": ١/٢٤٠،٢٤٢.

(١٤٧) "سنن الدارقطني": ١/٣٢٠، ٤/٩٦،١١٣.

ضعفه عامة المحدثين، وأكثرهم رماه بالكذب وحكم عليه بالترك، فقال البخاري: "تركوه".

وقال أحمد: "لا تحل عندي الرواية عنه".

ورماه بالكذب ابن معين والدوري، وقال علي بن المديني: "منكر الحديث"، وقال عمرو بن علي الفلاّس، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والبرقاني، وغيرهم: "متروك الحديث"[١٤٨].

النتيجة:

ظهر بهذا أن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك الحديث لاتهامه بالكذب.

٥- إسماعيل بن عيّاش:

هو: إسماعيل بن عياش أبو عتبة الحمصي، توفي سنة ١٨١ أو ١٨٢.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ضعيف"[١٤٩] "مضطرب الحديث"[١٥٠]، "مضطرب الحديث عن غير الشاميين"[١٥١].

---

(١٤٨) انظر: "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم: ١/١/٢٢٧، و"التهذيب": ١/٢٤١-٢٤٢.

(١٤٩) "سنن الدارقطني": ٣/٣٠.

(١٥٠) "سنن الدارقطني": ٤/١٨٨.

(١٥١) "سنن الدارقطني": ٤/٢٣٠.

أقوال الأئمة فيه:

فيه أقوال كثيرة: ما بين موثق ومضعّف، وحاصلها أن تضعيف بعضهم منزَّل على روايته عن غير الشاميين، أو المقصود به روايته عن الحجازيين، لأنه مضطرب في روايته عنهم.

وأما التوثيق فالمراد به توثيقه في روايته عن الشاميين، والله أعلم.

النتيجة:

يظهر من هذا أن الإمام الدارقطني في إسماعيل بن عياش على رأي المحدّثين، فلم يخالفهم، وكل ما في الأمر أنه حكم في موضع عليه بالاضطراب في روايته عن غير الشاميين، وأطلق الحكم عليه بالضعف أو بالاضطراب في مواضع، وأراد بها روايته عن غير الشاميين، فظهر أن الدارقطني اتفق مع المحدثين لا في مجرد التضعيف فحسب، بل في درجة الضعف الذي حكم به على إسماعيل بن عياش، مثله فيما مضى من الأشخاص قبله، والله أعلم.

٦- أيوب بن قَطَن:

هو: أيوب بن قَطَن الكِنْدي الفِلسْطيني.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "مجهول"[١٥٢].

---

(١٥٢) "سنن الدارقطني": ١/١٩٨.

أقوال الأئمة فيه:

الذين وثقوه:

قال أبو حاتم: "هو من أهل فلسطين. قيل: ما حاله؟ قال: محدث"(١٥٣).

الذين ضعفوه:

قال أبو زرعة:: "لا يعرف".

وقال الأزدي والدارقطني وغيرهما: "مجهول".

النتيجــة:

بهذا يتبين أن أيوب بن قَطَن رمي بالجهالة و لم يوجد ما يزيلها عنــه، فلـم ترتفع عنه، وأن الإمــام الدارقطـني رحمـه الله تعـالى لم يخـالف غـيرَه فيـه أو لم يخالفه غيرُه فيه.

٧- أيوب بن محمد:

هــو: أيوب بن محمد أبو الجمل اليمامي العِجْلي.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "مجهول"(١٥٤).

---

(١٥٣) "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم: ١/١/٢٥٥.

(١٥٤) "سنن الدارقطني": ١/١٥٠.

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

قال أبو حاتم: "لا بأس به"[١٥٥] روى عنه عبد الحميد بن جعفر وسهل ابن بكار وأبو علي الحنفي[١٥٦].

وقال الذهبي: "روى عنه حبّان بن هلال، وعمر بن يونس، وعبد الله بن رجاء، ووثقه الفَسَوِي"[١٥٧].

٢- الذين ضعفوه:

قال يحيى بن معين: "لا شيء"[١٥٨].

وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"[١٥٩].

وقال العُقيلي: "يَهِم في بعض حديثه"[١٦٠].

وروى له الإمام الذهبي في "الميزان" حديثين ضعيفين[١٦١].

النتيجـــة:

يظهر لي بما تقدم أن أيوب بن محمد أبو الجمل ليس بمجهول على

---

(١٥٥) "الجرح والتعديل": ٢٥٧/١/١.

(١٥٦) "الجرح والتعديل": ٢٥٧/١/١.

(١٥٧) "ميزان الاعتدال": ٢٩٧/١/١.

(١٥٨) "الجرح والتعديل": ٢٥٧/١/١.

(١٥٩) "الجرح والتعديل": ٢٥٧/١/١.

(١٦٠) "ميزان الاعتدال": ٢٩٢/١.

(١٦١) انظر: "ميزان الاعتدال": ٢٩٢/١.

اصطلاح المحدثين، ولكن غير مشهور فلا يبعد أن يكون مجهولا عند الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى. كما تبين أن أيوب هذا فيه لين، والله أعلم وقد خالف الدارقطني المحدثين في أيوب.

٨- باذان مولى أم هانئ:

هو: باذان -بالنون- ويقال: باذام -بالميم- أبو صالح، مولى أم هانئ بنت أبي طالب.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "ضعيف"[١٦٢].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

قال ابن حجر: "وثقه العجلي وحده"، وقال ابن المديني عن القطان: "لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وما سمعت أحدا من الناس يقول فيه شيئاً"[١٦٣]، وقال ابن معين: "ليس به بأس وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء..."[١٦٤].

٢- الذين تكلموا فيه:

ترك عبد الرحمن بن مهدي حديثه. وقال النسائي: "ضعيف"[١٦٥].

---

(١٦٢) "سنن الدارقطني": ٢٦٢/٤.
(١٦٣) "التهذيب": ٤١٦/١.
(١٦٤) "التهذيب": ٤١٦/١، و"الجرح والتعديل": ٤٣٢/١/١.
(١٦٥) "الضعفاء" له: ص٢٣، وذكره البخاري في "الضعفاء الصغير": ص٢٣.

وقال عبد الحق في أحكامه: "ضعيف جداً" فأنكر هـذه العبـارة عليـه أبـو الحسن بن القطان"[١٦٦].

وقال إسماعيل بن أبي خالد: "كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء إلا فسره لي"[١٦٧].

وقال ابن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد يذكر سفيان: قال: قال الكلـبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك كذب"[١٦٨].

وقال ابن حجر: "ضعيف مدلس"[١٦٩]، وقيل فيه غير ذلك.

حاصل الأقوال فيه:

قلت: الحاصل أنه ضعيف مدلّس.

لكن اتهامه بالكذب استناداً إلى ما حكاه الكلبي عنه فليـس بصحيـح لأن الكلبي ضعيف، ولأنه ليس من المعتاد أن يقول إنسان عن نفسه أنـه كـذاب، ولأن الثوري لم يعتمد هذه الرواية بدليل روايته عن أبي صالح مع كونه روى تلك اللفظة عن الكلبي.

وأيضاً ما قاله ابن حجر من أنه: "وثقه العجلي وحده" ليس بسديد –فيما أرى– لقول ابن معين فيه: "ليس به بأس" وهو توثيق عنده.

---

(١٦٦) "الميزان": ٢٩٦/١.

(١٦٧) "الميزان": ٢٩٦/١.

(١٦٨) "الميزان": ٢٩٦/١.

(١٦٩) "التقريب": ٩٣/١.

النتيجـــة:

النتيجة أنه ضعيف كما قال الإمام الدارقطني، وأنه لم يخالف الصواب فيـه -والله أعلم-.

٩- بحرية بنت هانئ:

هي: بحرية بنت هانئ الأعور.

رأي الإمام الدارقطني فيها:

قال فيها: "مجهولة"[١٧٠].

أقوال الأئمة فيه:

قلت: لم أر فيهـا جرحـا أو توثيقـاً أو نفيـا للجهالـة عنهـا، ولم أر أحـدا ذكرها إلا ابن سعد في الطبقات: ١٢٧/٣، وذكر أنها أم عـروة الأكـبر مـن ولد عبد الرحمن بن عوف، وذكرها في ١٨/٥ في محاورة طويلـة بينهـا وبـين زوجها عبيد الله بن عمر بـن الخطـاب حـول اشـتراكه مـع معاويـة في حربـه لعلي، والله أعلم.

النتيجـــة:

النتيجة أنها إذا لم يثبت فيها جرح أو توثيق عن الأئمـة الآخريـن فـالقول فيها قول الدارقطني، والله أعلم.

(١٧٠) "سنن الدارقطني": ٣/٣٢٣-٣٢٤.

١٠- محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلماني:

هـــو: محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلماني.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله؟ والله أعلم"(١٧١).

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

لم أعلم فيه توثيقاً.

٢- الذين ضعفوه:

قال البخاري وأبو حاتم والنسائي: "متروك الحديث"(١٧٢)، وقال أبو حاتم أيضاً: "مضطرب الحديث"(١٧٣)، وقال ابن عدي: "كل ما يرويه ابن البَيْلماني فإن البلاء فيه منه"(١٧٤).

النتيجــة:

يظهر مما تقدم أن ابن البيلماني ضعيف وأن الأئمة ضعفوه، والدارقطني رحمه الله لم يخالفهم فيه، وأن تضعيفهم له ربما أشد من تضعيف الدارقطني.

---

(١٧١) "سنن الدارقطني": ١٣٥/٣.

(١٧٢) "تهذيب التهذيب": ٢٩٣/٩، و"الميزان": ٦١٧/٣.

(١٧٣) "تهذيب التهذيب": ٢٩٣/٩، و"الميزان": ٦١٧/٣.

(١٧٤) "الميزان": ٦١٨/٣، و"التهذيب": ٢٩٣/٩.

١١- ثابت بن حماد:

هــو: ثابت بن حماد أبو زيد، بصري.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "ضعيف جداً"(١٧٥).

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

لم أر فيه توثيقاً.

٢- الذين ضعفوه:

"تركه الأزدي وغيره"(١٧٦).

وقال ابن عدي: "ولثابت أحاديث يخالف فيها وفي أسانيدها الثقات، وهي مناكير"(١٧٧).

وقال الذهبي: "ضعفوه"(١٧٨)، وقال العقيلي: "حديثه غير محفوظ وهو مجهول ونقل أبو الخطاب الحنبلي عن اللالكائي: أن أهل النقل اتفقوا على

---

(١٧٥) "سنن الدارقطني": ١/١٢٧.

(١٧٦) "الميزان": ١/٣٦٣.

(١٧٧) "الميزان": ١/٣٦٣.

(١٧٨) "المغني في الضعفاء": ١/١٢٠.

ترك ثابت بن حماد"[١٧٩]، وذكره الطوسي في رجال الشيعة"[١٨٠].

النتيجــة:

النتيجة أن ثابت بن حماد ضعيف عند الأئمة كما يراه الدارقطني.

١٢- جرير بن حازم:

هــو: جرير بن حازم بن زيد الأزدي أبو النضْر البصري.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة"[١٨١].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

قال ابن معين: "ثقة"[١٨٢] وقال ابن المهدي: "هــو أثبــت مـن قـرّة وقـال: "واختلط -يعني جريرا- فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد عند اختلاطه"[١٨٣].

وقال ابن سعد: "كان ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره"[١٨٤].

---

(١٧٩) "لسان الميزان": ٧٦/٢.

(١٨٠) "لسان الميزان": ٧٦/٢.

(١٨١) "سنن الدارقطني": ١٠٨/١.

(١٨٢) "الميزان": ٣٩٣/١.

(١٨٣) "الميزان": ٣٩٣/١.

(١٨٤) "التهذيب": ٧٢/٢.

وقال النسائي: "ليس به بأس"[١٨٥].

وقال أبو حاتم: "صدوق صالح"[١٨٦].

ووثقه آخرون.

٢- الذين تكلموا فيه:

قال البخاري: "ربما يهم في الشيء"[١٨٧].

وقال يعقوب بن أبي شيبة: "هو عن قتادة ضعيف"[١٨٨].

وقال أبو حاتم: "تغيّر قبل موته بسنة"[١٨٩].

"ونسبه يحيى الحِمّاني إلى التدليس"[١٩٠].

حاصل الأقوال فيه:

حاصلها أنه من الأئمة الكبار الثقات، إلا أنه ضعيف في قتادة، فقد حدث عنه بمناكير...".

النتيجة:

النتيجة أن جرير بن حازم ثقة عند الأئمة، وأن الدارقطني لم يخالفهم في ذلك.

---

(١٨٥) "التهذيب": ٢/٧٠.

(١٨٦) "التهذيب": ٢/٧٠.

(١٨٧) "الميزان": ١/٣٩٣.

(١٨٨) "الميزان": ١/٣٩٣.

(١٨٩) "الميزان": ١/٣٩٢.

(١٩٠) "التهذيب": ٢/٧٢.

١٣- الجَلْد بن أيوب:

هــو: الجَلْد بن أيوب البصري الكوفي.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "ضعيف"[(١٩١)]. وقال: "متروك"[(١٩٢)].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

لم أر فيه توثيقاً.

٢- الذين ضعفوه:

قال ابن المبارك: "أهل البصرة يضعفونه" وكان ابن عيينة يقول: "جلد ومن جلد؟ ومن كان جلد؟" وضعفه ابن راهويه. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف ليس يساوي حديثه شيئاً"[(١٩٣)].

وضعفه حماد بن زيد[(١٩٤)] ويحيى بن معين، وقال أبو حاتم: "شيخ أعرابي ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به... وقال أبو زرعة ليس بالقوي"[(١٩٥)].

---

(١٩١) "سنن الدارقطني": ١/٢٢١.

(١٩٢) "الضعفاء والمتروكون"، للدارقطني: ق٤ب.

(١٩٣) "الميزان": ١/٤٢٠،٤٢١.

(١٩٤) "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم: ١/١/٥٤٩.

(١٩٥) المصدر نفسه: ١/١/٥٤٩.

النتيجة:

النتيجة أن الجَلْد بن أيوب ضعيف عند المحدثين، والدارقطني على هذا الرأي.

١٤- خِشْف بن مالك:

هـــو: خِشف بن مالك الطائي الكوفي.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "رجل مجهول"[١٩٦].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:
وثقه النسائي[١٩٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٩٨].
٢- الذين ضعفوه:
قال الأزدي: "ليس بذاك"[١٩٩].

حاصل أقوال الأئمة فيه:

أما ذِكْر ابن حبان له في الثقات فليس من لازمه أنه ثقة عنده، ولــو كـان

---

(١٩٦) "سنن الدارقطني": ١٧٤/٣.
(١٩٧) "الميزان": ٦٥٣/١، و"التهذيب": ١٤٢/٣.
(١٩٨) "التهذيب": ١٤٢/٣.
(١٩٩) "الميزان": ٦٥٣/١، و"التهذيب": ١٤٢/٣.

ثقة عنده فليس من لازمه أن لا يكون مجهولا عند المحدثين، لأن قاعدته معلومة في ذلك.

وأما توثيق النسائي فيعارضه أن الرجل لم يُذكر راو عنه سوى زيد بن جبير الجُشَمِي.

فخشف باعتبار أنه لم يرو عنه إلا راو واحد يكون مجهولا ليس عند الدارقطني وحده بل عند كل المحدثين ما عدا ابن حبان ومن على مذهبه، وباعتبار توثيق النسائي له -لا يكون مجهولا على الصحيح، ثم لا يبعد أن لا يبلغ الدارقطني توثيق النسائي له. والله أعلم.

١٥- خِلاس بن عمرو:

هــو: خِلاس بن عمرو الهَجَري -بفتحتين- البصري.

رأي الدارقطني فيه:

قال فيه: "خِلاس عن علي لا يحتج به لضعفه"(٢٠٠).

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو داود، والنووي....

٢- الذين تكلموا فيه:

قال ابن حجر: "وقال أبو حاتم: يقال: وقعت عنده صُحُف عن علي

(٢٠٠) "سنن الدارقطني": ٣/٢٠٠.

وليس بقوي. وقال أحمد بن حنبل: كان القطان يتوقّى حديثه عن علي خاصة، واتفقوا على أن روايته عن علي بن أبي طالب وذويه مرسلة. وقال أبو داود عن أحمد: لم يسمع من أبي هريرة "ثم قال ابن حجر: "قلت روايته عنه عند البخاري، أخرج عنه حديثين قرنه فيهما معاً بمحمد بن سيرين، وليس له عنده غيرها"[٢٠١].

حاصل الأقوال فيه:

حاصلها أنه: ثقة لتوثيق جمع من الأئمة له، إلا أن روايته عن علي وذويه لا تقبل، لأنه لم يسمع منهم شيئاً، إنما هي صُحف كان يحدّث منها.

النتيجـــة:

النتيجة أن خِلاساً عن علي ﷺ وذويه خاصة ضعيف، وهذا قول جمهور المحدثين، والدارقطني متفق معهم في هذا.

١٦- سليمان بن حرب:

هـــو: سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي، أبو أيوب البصري.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة ثبت"[٢٠٢].

---

(٢٠١) "هدي الساري": ص٣٩٩.

(٢٠٢) "سنن الدارقطني": ١٠٣/١/٢

وقال: "وهو ثقة حافظ"[٢٠٣].

خلاصة أقوال الأئمة فيه:

حاصلها أنه ثقة إمام كبير، و لم أر فيه جرحا لأحد، والله أعلم.

النتيجـــة:

تبين بهذا أن الإمام الدارقطني لم يخالف غـيره مـن الأئمـة في سـليمان بـن حرب، والله أعلم.

١٧- شَبابة بن سَوّار:

هو: شَبابة بن سَوّار المدائني، أبو عمرو، ويقال اسمه: مروان، ولقبه: شبابة.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة"[٢٠٤].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

وثقه ابن المديني، وابن معين، وابن سعد، وأبـو زرعـة، وعثمـان بـن أبـي شيبة، وغيرهـم[٢٠٥].

---

(٢٠٣) "سنن الدارقطني": ١٠٣/١/٢

(٢٠٤) "سنن الدارقطني": ٣٥٣/١.

(٢٠٥) انظر: "تهذيب التهذيب": ٣٠١/٤-٣٠٢.

٢- الذين تكلموا فيه:

قال أحمد: "كتبت عنه شيئاً يسيراً قبل أن أعلم أنه يقول بالإرجاء".

وقال ابن خِراش: "كان أحمد لا يرضاه، وهو صدوق".

وقال الساجي نحو ذلك وزاد أنه كان داعية.

وقال أحمد: "تركته للإرجاء"، فقيل له: "فأبو معاوية كان مرجئا، فقال: شبابة كان داعية"(٢٠٦).

وقال أبو حاتم: "صدوق"، يكتب حديثه ولا يحتج به"(٢٠٧).

وقال أبو زرعة: "رجع شبابة عن الإرجاء"(٢٠٨).

حاصل الأقوال الأئمة فيه:

حاصلها أنهم رموه بالإرجاء، وأنه رجع عن الإرجاء، وأن الإمام أحمد إنما تركه للإرجاء -وربما لم يعلم أحمد برجوعه- وأن الأئمة وثقوه، وروى له الجماعة.

النتيجة:

النتيجة أن شبابة بن سوّار ثقة عند الأئمة، وأن الدارقطني لم يخالفهم في ذلك، وأن بعضهم تكلم في شبابة لقوله بالإرجاء.

---

(٢٠٦) "هدي الساري": ص٤٠٧.

(٢٠٧) "الجرح والتعديل": ٣٩٢/١/٢.

(٢٠٨) "ميزان الاعتدال": ٢٦١/٢، وغيره.

ومن علامات إنصاف ونباهة الإمام الدارقطني أنه تجاوز الطعن فيه بالإرجاء لرجوعه عنه.

١٨- عطاء بن صهيب:

هـــو: عطاء بن صهيب الأنصاري، أبو النجاشي.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة مشهور"[٢٠٩].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[٢١٠].

وقد روى له الشيخان وغيرهما.

٢- الذين ضعفوه فيه:

لم أر أحدا ضعّفه.

النتيجـــة:

ظهر بهذا أن عطاء بن صهيب ثقة عند الأئمة، كما يـراه الإمـام الدارقطني. والله أعلم.

---

(٢٠٩) "سنن الدارقطني": ٢٥٢/١.

(٢١٠) "التهذيب": ٢٠٨/٧، و"خلاصة تذهيب الكمال"، للخزرجي: ٢٦٦.

١٩- محمد بن سعيد:

هــو: محمد بن سعيد الطائفي، أبو سعيد المؤذن، روى عن طاوس وعنـه سفيان الثوري.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة"[٢١١].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:
وثقه ابن أبي وارة، ووثقه البيهقي[٢١٢].
٢- الذين تكلموا فيه:
لم أر فيـه تضعيفـاً بغير الجهالـة، فقـد قـال الذهـبي في "الضعفـاء"[٢١٣]: "مجهول"، وكذا في "الميزان"[٢١٤]، ثم قـال: "قلـت: هـو أبـو سـعيد المـؤذن، يروي أيضاً عن عبد الله بـن عيينـة، وعطـاء وجماعـة، وعنـه أيضـاً: زيـد بـن الحباب، ويحيى ابن سليم الطائفي، ومعتمر بن سليمان، فانتفت الجهالة"[٢١٥].

---

(٢١١) "سنن الدارقطني": ٢/٦، ٤/٧٣/٢.
(٢١٢) انظر: "تهذيب التهذيب": ٩/١٩١.
(٢١٣) ص٥٨٥ برقم ٥٥٥٤.
(٢١٤) ٣/٥٦٣.
(٢١٥) ٣/٥٦٣.

قلت: وروى عنه أيضاً الحسن بن صالح، كما في سنن الدارقطني ٤/٧٢-٧٣، فما أبعد الجهالة عنه!!.

فلم يثبت فيه جرح، والله أعلم.

النتيجــة:

النتيجة أن محمد بن سعيد الطائفي ثقة كما قال الدارقطـني، و لم يخالفـه في ذلـك أحد، إلا ما حكى من تجهيل له لا يعلم قائله، وقد ظهر بطلانه، والله أعلم.

٢٠- مروان بن محمد الدمشقي:

هــو: مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطاطري الدمشقي.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "وهو ثقــة"[٢١٦].

وقال في سند هو فيه: "ليس فيهم مجروح"[٢١٧].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

وثقه أبو حاتم، وأثنى عليه الإمام أحمد وغيره، وقال يحيـى بـن معـين: "لا

(٢١٦) "سنن الدارقطني": ١٥٦/٢.

(٢١٧) "سنن الدارقطني": ١٣٨/٢.

بأس به، وكان مرجئاً"[٢١٨].

وقال الذهبي: "وأهل دمشق من كان مرجئاً فعليه عمامة"[٢١٩].

وقال الذهبي -أيضاً-: "وأما مروان بن محمد... فثقة إمام ضعّفه ابن حزم"[٢٢٠].

٢- الذين تكلموا فيه:

في تهذيب التهذيب: "وضعّفه أبو محمد بن حزم فأخطأ لأنا لا نعلم له سلفا في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع"[٢٢١].

النتيجــة:

النتيجة أن مروان بن محمد الدمشقي إمام ثقة عند المحدثين، والإمام الدارقطني على هذا الرأي، والله أعلم.

٢١- مسلم بن خالد:

هــو: مسلم بن خالد الزنجي المكي الفقيه.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال في السنن في حديث: "اضطرب في إسناده مسلم بن خالد، وهو

(٢١٨) "ميزان الاعتدال": ٩٣/٤.

(٢١٩) "ميزان الاعتدال": ٩٣/٤.

(٢٢٠) "ميزان الاعتدال": ٩٣/٤.

(٢٢١) "التهذيب": ٩٦/١٠.

سيء الحفظ ضعيف، مسلم بن خالد ثقة إلا أنه سيء الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث"[٢٢٢].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

وثقه يحيى بن معين في رواية[٢٢٣]، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "... يخطيء أحياناً..."[٢٢٤].

وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به، وهو حسن الحديث"[٢٢٥].

٢- الذين تكلموا فيه:

قال الساجي: "صدوق كثير الغلط..."[٢٢٦].

وقال أبو حاتم: "ليس بذلك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرِف وتنكِر"[٢٢٧].

وقال علي بن المديني: "مسلم بن خالد ليس بشيء"[٢٢٨].

وقال البخاري: "منكر الحديث"[٢٢٩].

---

(٢٢٢) "سنن الدارقطني": ٤٦/٣.

(٢٢٣) انظر: "الجرح والتعديل": ١٨٣/١/٤.

(٢٢٤) "التهذيب": ١٢٩/١٠.

(٢٢٥) "الميزان": ١٠٢/٤.

(٢٢٦) "التهذيب": ١٢٩/١٠.

(٢٢٧) "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم: ١٨٣/١/٤.

(٢٢٨) "الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم: ١٨٣/١/٤.

(٢٢٩) "الميزان": ١٠٢/٤.

وساق الذهبي أحاديث له ثم قال: "فهذه الأحاديث وأمثالها تردّ بها قوة الرجل ويضعّف"[٢٣٠].

النتيجة:

النتيجة أن مسلم بن خالد الزنجي صدوق ضعيف الحفظ، بمعنى أنه عدل سيء الحفظ، ولهذا ضعفه الأئمة، و الدارقطني على هذا الرأي، لذلك قال: "وهو سيء الحفظ ضعيف"، وليس هو عنده ثقة بمعنى أنه ضابط، ولهذا قال فيه: "مسلم بن خالد ثقة إلا أنه سيء الحفظ...". والله أعلم.

٢٢- الهيثم بن جميل:

هو: الهيثم بن جميل، أبو سهل البغدادي ثم الأنطاكي.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة حافظ"[٢٣١].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

قال العجلي: "ثقة صاحب سنة".

وقال أحمد: "ثقة"[٢٣٢].

---

(٢٣٠) "الميزان": ١٠٣/٤.

(٢٣١) "سنن الدارقطني": ١٧٤/٤.

(٢٣٢) "الميزان الاعتدال": ٣٢٠/٤.

٢- الذين تكلموا فيه:

قال ابن عدي: "ليس بالحافظ يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب"(٢٣٣).

حاصل الأقوال الأئمة فيه:

قلت: لا يبعد أن يكون الغلط الذي ذكره ابن عدي عنه، سببه الرواة عنه، والله أعلم.

وقد وثقه ثلاثة أئمة و لم أتبين ما أردّ به توثيقهم وهم أقرب عهدا به من ابن عدي، فالذي يظهر لي أنه ثقة، والله أعلم.

النتيجـــة:

النتيجة أن الدارقطني في الهيثم بن جميل لم يعارضه سوى رأي ابن عـدي، والظاهر صواب رأي مَن وثقه.

٢٣- زياد بن أيوب:

هـــو: زياد بن أيوب بن زياد، أبو هاشم طوسي الأصل.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة"(٢٣٤)، وصحح حديثه في مواضع من السنن.

---

(٢٣٣) "الميزان": ٣٢٠/٤.

(٢٣٤) "سنن الدارقطني": ١٣٢/٤.

حاصل الأقوال الأئمة فيه:

خاصلها أنه ثقة مرضيّ، لم أر أحدا ضعفه. والله أعلم.

النتيجــة:

النتيجة أن زياد بن أيوب ثقة عند الإمام الدارقطني، وكذلك عند الأئمة.

٢٤- محمد بن مرزوق البصري:

هــو: محمد بن محمد بن مرزوق بــن بكـير، أبـو عبـد الله البصـري، مـن شيوخ مسلم، وربما نسب إلى جده.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "... وهو ثقة..."[٢٣٥].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: "صدوق"[٢٣٦].

ووثقه الخطيب في تاريخه[٢٣٧].

٢- الذين تكلموا فيه:

أورد له ابن عدي حديثين[٢٣٨] وقال: "لم أر له أنكر منهمـا، وهـو لـين، وأبوه ثقة"[٢٣٩].

---

(٢٣٥) "سنن الدارقطني": ١٧٨/٢.
(٢٣٦) "الجرح والتعديل": ٩٠/١/٤.
(٢٣٧) ١٩٩/٣.
(٢٣٨) انظرهما في الميزان: ٢٦/٤.
(٢٣٩) الميزان، في الموضع السابق، و"التهذيب": ٤٣٢/٩.

حاصل الأقوال الأئمة فيه:

الحاصل - عندي - أن محمد بن مرزوق ثقة، والله أعلم، وتليين ابن عدي له مفسَّر بما لا يضر، ولا يقوى أيضاً أمام التوثيق، وأما روايته للحديثين المنكرين فليس مما يطعن به على الراوي بحيث ترد روايته، لا سيما أن ابن عدي قال: "لم أر له أنكر منهما..."، ولا يبعد أنه إلى جانب ثقته فيه لين في حفظه لا يضر، وبسببه قال فيه ابن عدي ذلك وبسببه وقع له الحديثان.

النتيجـــة:

النتيجة أن الدارقطني لم يخالفه أحد في محمد بن محمد بن مرزوق سوى ابن عدي، وأن الظاهر أن الحق مع الدارقطني ومن معه، والله أعلم.

٢٥- حفص بن غياث:

هو: حفص بن غياث بن طلق النخعي، أبو بكر الكوفي، توفي سنة ١٩٤هـ.

رأي الإمام الدارقطني فيه:

قال فيه: "ثقة"[٢٤٠].

أقوال الأئمة فيه:

١- الذين وثقوه:

وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن خراش، وابن سعد، وغيرهم[٢٤١].

وقال يعقوب: "ثقة ثبت، إذا حدّث من كتابه، ويتقى بعض حديثه.

---

(٢٤٠) "سنن الدارقطني": ٣١٧/١، ووثقه في: ١٧٦/٣.

(٢٤١) انظر: "تهذيب التهذيب": ٤١٦/٢-٤١٨.

وقال ابن خراش: بلغني عن علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إليّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحّم على يحيى.

وحكى صاعقة عن علي بن المديني شبيها بذلك"[٢٤٢].

٢- الذين تكلموا فيه:

قال داود بن رشيد: حفص كثير الغلط.

وقال ابن عمار: "كان لا يحفظ حسنا، وكان عسراً"[٢٤٣].

وعن أحمد بن حنبل أنه "كان يدلّس"[٢٤٤]، وكذا قال ابن سعد[٢٤٥].

وقال أبو داود: "كان حفص بآخره دخله نسيان، وكان يحفظ".

حاصل الأقوال الأئمة فيه:

حاصل الأقوال فيه -عندي- أنه ثقة تُكلم في حفظه، لا سيما بعد أن ولي القضاء.

وقد بالغ داود بن رشيد حين قال فيه: "كثير الغلط".

ولم يتكلّم أحد في كتابه.

النتيجــة:

النتيجة أن الدارقطني لم يخالف الرأي المعتمد عند الأئمة فيه.

---

(٢٤٢) "التهذيب": ٤١٦/٢.
(٢٤٣) "التهذيب": ٣١٧/٢، وانظر: "الميزان": ٥٦٧/١.
(٢٤٤) "التهذيب": ٣١٧/٢، وانظر: "الميزان": ٥٦٧/١.
(٢٤٥) "التهذيب": ٣١٧/٢، وانظر: "الميزان": ٥٦٧/١.

نتيجة الدراسة لأقواله في الرجال جرحاً وتعديلاً

بعد هذا الاستعراض لأقوال الإمام الدارقطني في جملة من الرواة -جرحاً وتعديلاً- والمقارنة بينها وبين أقوال غيره من أئمة هذا الشأن، ظهر أن رأي الدارقطني في أولئك الرواة لم يخرج، في الجملة، عن آراء الأئمة فيهم -وإن خالفهم قليلا -كما سبق- وأنه ليس بالمتشدد، كما أنه ليس بالمتساهل.

و لم يكن اتفاقه مع الأئمة فيهم -في أكثر الأحيان- بأن يتفق معهم في أصل التوثيق أو التضعيف، مثلاً، بل يتفق معهم، أيضاً، في قوة أو درجة التوثيق أو التضعيف.

كما قد رأيت هذه النتيجة في الرواة جملة سواء من يوافقه في المذهب أو لا، ومن عاصره أو لم يعاصره.

فالحسن بن عمارة مثلا قد ضعّفه وتركه الدارقطني، وكذلك أكثر الأئمة على هذا الرأي فيه، فلم يكن تضعيف الدارقطني له بسبب المذهب كما ادعاه بعضهم، ولو سلّم هذا في الدارقطني رحمه الله تعالى فما الظن ببقية الأئمة الذين ضعفوا الحسن؟. أيكون جميعهم كذلك من أجل الحسن بن عمارة وحده!.

و لم يكن اختياري للرواة، الذين درست أقوال الدارقطني فيهم مقارنة بأقوال غيره من الأئمة، نتيجةَ اعتباراتٍ معينة، بل اخترتهم هكذا من غير حيثية للاختيار. فكانت النتيجة هكذا -كما يرى القارئ- من غير تحيز أو تحامل -معاذ الله- ولو ظهر لي شيء في الدارقطني مما يعاب في هذا الباب لذكرته من غير تردد.

ولا غرابة في هذه النتيجة، لأن أئمة الحديث المعتبرين هم على هذا الرأي في الإمام الدارقطني، من حيث قبول قوله في الجرح والتعديل، وأنه ليس بالمتشدد،

ولا بالمتساهل -كما سبقت الإشارة إليه في (إمامته في الجرح والتعديل)-.

وقد درس الشيخ محمد راضي عثمان في رسالته: (المتروكون ومروياتهم في سنن الدارقطني) تسعةً وستين راوياً حكم عليهم الدارقطني في سننه بالترك. فكانت نتيجة دراسته ما ذكره بقوله:

"**أولاً**: الذين قال عنهم الدارقطني في سننه أنهم متروكون خمسة وستون رجلا: منهم خمسة لم يتضح لي أنهم مستحقون لهذا الوصف، وهم على صنفين:

الصنف الأول: محمد بن عبد الله بن علاثة، صدوق، وحديثه مقبول.

الصنف الثاني: جابر بن يزيد الجعفي، وحكيم بن جبير الأسدي، وعتبة ابن يقظان، ومحمد بن سالم، هم ضعفاء يمكن أن يتقوى حديثهم بما يعضّده.

ثانياً: الذين قال عنهم الدارقطني: يضع الحديث، وضّاع أو كذاب، أربعة أشخاص هم: بركة بن محمد، وحسين بن عبيد الله، وعبدالله بن عيسى وعمر بن إبراهيم، ولم أجد أحداً خالفه في ذلك.

ثالثاً: يتضح من هذه النتائج أن الدارقطني ناقد منصف، متوسط غير متشدد.

رابعاً: المتابعات والشواهد -وبعد أن بحثت أحاديث هؤلاء قدر إمكاني تبين لي أن معظمها لها أصل في موضوعها(٢٤٦)، ومن حيث التخريج وجدت أن الدارقطني قد تفرد بإخراج بعضها في حين أن الكثير منها قد شاركه غيره بإخراجها في كتبهم كما ذكرت ذلك عند كل حديث"(٢٤٧).

---

(٢٤٦) قلت: لا بأس أن لا يكون لها أصل، لأن المؤلف لم يوردها للاحتجاج أصلاً.

(٢٤٧) المتروكون، ومروياتهم في سنن الدارقطني: ص٤٩٢.

الخاتمــة

في ختام هذا البحث، يطيب لي أنْ أضَع بين يدي القاريء الكريـم نقاطـاً في أهم نتائج البحث، والتوصيات، ملخّصةً فيما يلي:

أهمُّ نتائج البحث:

- من النتائج الـتي توصّلـت إليهـا في البـاب الأول أن الدارقطـني، رحمـه الله تعالى، إمام كبـير الشـأن في الحديـث وعلومـه، وتـاريخ الرجـال، والجـرح والتعديل، وكذلك في القراءات، وأنه متمكن في الشعر والأدب.

وأنه استدرك على الأئمة، فأصاب في بعض استدراكاته، وأخطأ في بعضها.

- وفي (البـاب الثـاني: مصنفاتـه)، تبيّـن لي أن للدارقطـني أكـثر مِـن (٦٠) مؤلَّفاً، ما بين صغير وكبير، وأنها مؤلفات قيّمة، صنّف أكثرها ابتـداءً مـن غير اعتمادٍ على مؤلّف سابق له -كأن يكون كتابه اختصاراً لكتاب غـيره أو شرحاً له- وأن مؤلفاتٍ كثيرة لبعض العلماء الذين جاءوا بعده قد كان الاعتماد فيها على مؤلفات الدارقطني، وقد رأينا كم للحافظ ابن حجر من كتـابٍ صنّفـه معتمـداً فيـه علـى كتـاب "العلـل"، أو غـيره مـن مؤلفـــات الدارقطني، وذلك بالاختصار أو الاستنتاج.
- وانتهيت في "الباب الثالث" إلى أن كتاب "السنن..."، للدارقطنيّ، مهمّ في بابه، وأن له أهمية خاصة في تخريج الأحاديث، ومعرفة قوّتها أو ضعفها مرتبـة على الأبواب، وأنّه لذلك أُلِّفت حوله الكتب، واهتمّ به العلماء.
- وتبين لي كذلك أنه -على أهميته في تخريج الحديــث- لا يجـوز الاعتمـاد

على أحاديثه -أعني "سنن الدارقطني" - بمجرد وجودها فيه وعزوها إليه، بل لابد من معرفة درجة الحديث، سواء كان في السنن أو في غيره.

وهذا كشفٌ لخطأِ طلاب العلم الذين يكفي عندهم -للاحتجاج بالحديث- وجود الحديث في "سنن الدارقطني"، لا سيما أنه عندهم إمام، وهذا المسْلك منزلَقٌ خطير.

كما أنه ظهر أن الكتاب يشتمل على جملة وافرة من أقوال الإمام الدارقطني في الرجال جرحاً وتعديلاً.

- وفي الباب الرابع: بحثت اصطلاحات الدارقطني في الجرح والتعديل، فظهر لي موافقته للجمهور في أكثرها، إلا قليلا جداً رجّحت أن له فيها اصطلاحاً خاصاً.
- وفي الفصل الثاني من هذا الباب فهرست أقواله في الرجال جرحاً وتعديلاً في سننه، ورتبتها على ترتيب أسماء مَن عدّلهم أو جرحهم، على حروف المعجم.
- وفي الفصل الثالث: درست أقواله في ٢٥ شخصاً من الرواة موازنةً بأقوال غيره فيهم، لمعرفة هل هو متشدد في الجرح والتعديل أو متساهل أو معتدل؛ فتوصلت إلى الأخير، وذكرت مستندي في ذلك.
- ومن النتائج التي أيقنتُ بها نفسي، بعد البحث، أن الإمام الدارقطني قد تكلّم على أكثر رواة الحديث النبوي جرحاً وتعديلاً، وتكلّم على أكثر الأحاديث المرويّة عن رسول الله ﷺ تقويةً وتضعيفاً، ويُدرِك هذا مَن استعرض كتبه في الرجال وكتبه في الحديث، وما هذا إلا دليل على جدارته بقولته الصادقة: "يا أهل بغداد، لا تظنّوا أن أحدا يقدر أن يكذب

على رسول الله ﷺ وأنا حي""[1].

● ومن نتائج البحث التي أودّ الإشارة إليها هنا = حقيقةٌ واجهتني أثناء دراستي لكتاب "سنن الدارقطني"، ألا وهي أن كتاب السنن هذا لم يُحَقَّق ولم يُخدم في عصرنا هذا بعدُ كما ينبغي -من حيث الطباعة والتحقيق، وما يتطلّبه ذلك مِن فهارس وسِواها-.

التوصيات:

● ولعل من الضروري -بعد معايشتي للكتاب- أن أذكر التوصيات الآتية:

أولاً: أرى أن يحقق كتاب "السنن" تحقيقاً علمياً، وأن يفهرس بعد ذلك فهرسةً دقيقةً.

ثانياً: أرى أن يفهرس الكتاب -بعد تحقيقه- فيعمل له فهارس متعددة على الوجه الآتي:

١- فهرس أحاديثه على حروف المعجم.

٢- فهرس الرواة الذين تكلّم فيهم بجرح أو تعديل.

٣- فهرس الأحاديث الصحيحة والحسنة في السنن.

٤- فهرس الأحاديث الضعيفة في السنن.

٥- فهرس الأحاديث التي سكت عنها.

٦- فهرس الأحاديث المرسلة فيه.

٧- فهرس الأحاديث الموقوفة فيه.

---

(١) "فتح المغيث": ١/٢٤١.

٨- فهرس الأحاديث المقطوعة فيه.

وذلك بعد تحقيق هذه الأمور، وترقيم الأحاديث والأبواب ترقيماً دقيقاً، وتخريج ما سكت عنه من الأحاديث.

ثالثاً: أرى أن يفرد بالتأليف من "سنن الدارقطني" أنواع من الحديث يكون كل منها كتاباً مستقلاً، مرجعاً مفيداً، إلى جانب المراجع في بابه، فيفرد منه بالتأليف الأنواع الآتية:

١- الأحاديث المرسلة.

٢- الأحاديث الموقوفة.

٣- الأحاديث المقطوعة.

٤- زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة، وترتب على أبواب الفقة، وتفهرس على حروف المعجم، لأنه وإن صنّف فيه ابن قطلوبغا إلا أنه مفقود في حدود اطلاعي.

وبعد: فإنه كان من الواجب أن يكون الكتاب المتناول بالدراسة محقّقاً؛ لكي ينطلق الباحث في بحثه من نصوصٍ واضحة محققة، الأمر الذي لم يتوافر لي في "سنن الدارقطني"، فكان له بعض الأثر السلبيّ في البحث.

وبناء ذلك، فلابدّ من الأخطاء، فأستغفر الله العظيم من كل خطأ، وأسأله الثبات على الحق، والهداية إليه دائماً، إنه على كل شيء قدير.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مُلْحَـــقٌ

وهو نصوص وردتْ في كتاب "تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص"، للسيوطي، منقولة عن كتاب الدارقطني: "مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين"-إن لم تكن كله-.

ويغلب على الظنّ أنها معظمُ الكتاب.

نصوص من كتاب: "مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين..."

فيما يلي، أنقل نصّاً أحسب أنه: "مقدمة الضعفاء والمتروكين"، للدارقطني كاملاً، الذي أفرده بالتأليف، أو أُفرِد عنه بالرواية، وجدتُـهُ في كتاب السيوطي: "تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص"(٢) قال الدارقطني: «توعد ﷺ بالنار من كذب عليه، بعد أمره بالتبليغ عنه، ففي ذلك دليل على أنه إنما أَمر أن يبلّغ عنه الصحيح دون السقيم، والحق دون الباطل، لا أن يبلّغ عنه جميع ما رُوي عنه؛ لأنه قال ﷺ: (كفى بالمرء إثماً أن يُحدِّث بكل ما سمع)، أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة؛ فمن حَدَّث بجميع ما سَمِع من الأخبار المروية عن النبي ﷺ، ولم يُميِّز بين صحيحها وسقيمها، وحقّها من باطلها باء

(٢) في ٨١-٩٢، وسبب نقلي لهذا النص: هو أن هذا الكتاب مفقود -حسب علمي-، والله أعلم.

بالإثم، وخيف عليه أن يدخل في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ، بحكم رسول الله ﷺ أنه منهم؛ في قوله: (من روى حديثاً يُرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين)، فظاهر هذا الخبر دالٌّ على أن كلّ من روى عن النبي ﷺ حديثاً وهو شاكٌّ فيه: أصحيح، يكون كأحد الكاذبين؛ لأنه ﷺ قال: (من حَدّث عني حديثاً، وهو يَرى أنه كذب...)، ولم يقل: وهو يستيقن أنه كذب.

وللتحرز من مثل ذلك كان الخلفاء الراشدون، والصحابة المنتخبون، رضوان الله عليهم، يَتّقون كثرة الحديث عن رسول الله ﷺ، ويتشددون في ذلك، منهم: أبو بكر وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن ابن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، والمقداد بن الأسود، وأبو أيوب الأنصاري، وثوبان مولى رسول الله ﷺ، وزيد بن أرقم، وأنس ابن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمران بن حصين، وأبو هريرة، وعبدا لله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو الدرداء، وأبو قتادة، وصهيب، وقرظة بن كعب وغيرهم.

وكان أبو بكر وعمر يطالبان من روى لهما حديثاً عن رسول الله ﷺ لم يسمعاه منه= بإقامة البينة عليه، ويتوعدانه في ذلك.

وكان علي بن أبي طالب يستحلف عليه[٣].

---

(٣) هذا ليس على إطلاقه؛ إذ كان ذلك يكون منهم في بعض الأحوال التي يحتاج فيها أحدهم إلى مثل هذا. انظر: "منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه"، د.محمد مصطفى الأعظمي: ص٥٣.

وكان عبد الله بن مسعود يتغير عنـد ذكـر الحديـث عـن رسـول الله ﷺ وتنتفخ أوداجه، ويسيل عرقه، وتدمع عيناه، ويقول: أو قريباً من هذا، أو نحو هذا، أو شبه هذا. كل ذلك خوفاً من الزيادة والنقصان، أو السهو والنسيان، واحتياطاً للدين، وحفظاً للشريعة، وحسماً لطمع طامع، أو زيغ زائغ أن يجـترئ؛ فيحكي عن رسول الله ﷺ ما لم يقله، أو يُدْخل في الدين ما ليس منه، وليقْتَـدِي بهم من يسمع منهم ويأخذ عنهم، فيقفوا أثرهم ويسلك طريقهم.

فاتّبعهم على ذلك، جماعة مـن صـالحي التـابعين واقتفـوا آثـارهم واتبعـوا سبيلهم في الذّب عن السنن، والبحث عن رواتها والتّوقّـي في أدائهـا، منهـم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعلي بن الحسين وعمر بن عبـد العزيـز وطاووس بن كيسـان، ومحمـد بـن مسـلم الزهـري وأبـو الزنـاد، وسـعد بـن إبراهيم، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعـي، وشـرحبيل بـن السـمط، وأيـوب السختياني، وسليمان التيمي، وعبد الله بن عون، ويونس بن عبيد، والحكـم ابن عتيبة، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.

وسلك مسلكهم وحَذَا حذوهم في ذلـك طوائـف مـن الخـالفين بعدهـم، منهم: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وحماد بـن زيـد، ووهيب بن خالد، وسفيان بن عيينة، وزائدة، وزهير بن معاوية.

ثم ذكـر خلائـق مـن الأئمـة إلى أن قـال: «حتـى كـان في عصرنـا هـذا، فتأملت أحوال طالبي العلم، وكاتبي الحديث؛ فوجدتهم على الضـد ممـا كـان عليه مَن قدّمت ذكْره من الأئمـة، إلا مـن وفقـه الله تعـالى منهـم للصـواب، ورأيت أكثر طالبيـه في هـذا الزمـان، والغـالب على إرادتهـم، والظـاهر مـن

شهواتهم كَتْبُ الغريب، وسماع المنكر؛ حتى صار المشهور عند أكثرهم غريباً، والمعروف عندهم منكراً، وخلطوا الصحيح بالسقيم، والحق بالباطل؛ وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلم ذلك والبحث عنه، وطلبه من مظانه»-إلى أن قال-«وقد أخبر الله نبيه ﷺ بما يكون بعده في أمته من الروايات الكاذبة، والأحاديث الباطلة، فأمر النبي ﷺ باجتناب رواتها، وحذر منهم ونهى عن استماع أحاديثهم، وعن قبول أخبارهم؛ فقال ﷺ: (سيكون في آخر الزمان أناس من أمتي، يُحدِّثونكم بما لم تسمعوا أنتم، ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم)، أخرجه مسلم مِن حديث أبي هريرة ﷺ.

ثم أخرج الدارقطني بسنده: «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (يكون في آخر الزمان دجّالون كذّابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم، ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم؛ لا يضلونكم ولا يفتنونكم).

وأخرج بسنده «عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم).

قال الدارقطني: «فحذّرنا رسول الله ﷺ الكذابين ونهانا عن قبول رواياتهم، وأمرنا باتقاء الرواية عنه ﷺ إلا ما علمنا صحته».

ثم أخرج بسنده «عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم).

وأخرج بسنده من طريق «رفاعة بن هدير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج، عن أبيه، عن جده، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فجاء رجل فقال:

يا رسول الله إن الناس يحدِّثون عنك بكذا وكذا.

قال: (ما قلته. ما أقول إلا ما ينزل من السماء، وَيحكُـمْ لا تكذبـوا علـيّ؛ فإنه ليس كذبٌ عليّ ككذب على غيري))».

قال الدارقطني:

"ومن سننه ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين من بعده الـذّب عـن سـنته، ونفـي الأخبار الكاذبة عنها، والكشف عن ناقلها، وبيان تزوير الكاذبين، ليسلم من أن يكون خصمَهُ رسولَ الله ﷺ؛ لأنه من روى عـن النبي ﷺ حديثـاً كذبـاً، وأقر عليه، كان الرسولُ ﷺ خصمَهُ يوم القيامة».

فإن[٤] ظن ظان، أو توهم متوهم، أن التكلم فيمـن روى حديثـاً مـردوداً غيبة له، يقال له: ليس هذا كما ظننتَ، وذلك أن إجماع أهل العلم علـى أن هذا واجبٌ ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين.

وقد حدثنا القاضي أحمد بن كامل، ثنا أبو سعيد الهروي، ثنا أبو بكر بـن خلاد، قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هـؤلاء الذيـن تركت حديثهم خصماءك عند الله عز وجل؟.

قـال: لأن يكـون هـؤلاء خصمـائي أحـب إليّ مـن أن يكـون النـبي ﷺ خصمي؛ يقول لي: لِمَ لم تذبّ الكذب عن حديثي؟.

قال: «وإذا كان الشاهد بـالزور في حـقٍ يسـير تافـهٍ حقـير يجـب كشـف حاله؛ فالكـاذب علـى رسـول الله ﷺ يُحـل الحـرام ويُحـرّم الحـلال، ويتبـوأ

---

(٤) من هنا إلى آخر الكلام نقله السيوطي في: ١١٧-١٢٨.

مقعده من النار؛ فكيف لا تجوز الوقيعة فيمن قد تبوأ مقعده من النـار بكذِبـهِ على رسول الله ﷺ!. ثم قال: «حدثنا محمد بن خلف، ثنا عمر بن محمد بـن الحكم النسائي، ثنا محمد بن يحيى، عن محمد بن يوسـف قـال: كـان سـفيان الثوري يقول: فـلان ضعيـف، وفـلان قـوي، وفـلان خـذوا عنـه، وفـلان لا تأخذوا عنه. وكان لا يرى ذلك غيبة».

قال: «وحدثنا علي بن إبراهيم المستملي قال: سمعت أبا الحسين محمد بـن إبراهيم بن شعيب الغازي يقول:

سمعت أبا حفص عمرو بن علـي يقـول: حدثنـا عفـان قـال: كنـت عنـد إسماعيل بن علية، فحدث رجل، فقلت: لا تحدث عن هذا، فإنه ليس بثبت.

فقال الرجل: اغتبته. فقال إسمـاعيل: مـا اغتابـه، ولكنـه حَكَـمَ أنـه ليـس بثبت». قال: «حدثنا إسمـاعيل بـن محمـد وحمـزة بـن الدهقـان، قـالا: حدثنـا إسماعيل، ثنا علي بن المديني، ثنا يحيى بن سعيد قال: سـألت مالكـاً، وشـعبة، وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، عن الرجل لا يكون بذاك في الحديـث. فقالوا جميعاً: بَيِّنْ أَمْرَه».

قال: «وحدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الفارسي، حدثنا أبو زرعة عبـد الرحمن بن عمر الدمشقي قال: سمعت أبا مسهر يسأل عـن الرجـل يغلـط ويهـم ويصحّف، قال: بيّن أمره. قلت لأبي مسهر: أترى ذلك من الغيبة؟ قال: لا».

قال: «وحدثنا محمد بن مخلد، حدثنا أبو العباس محمد بن عبد الرحمـن بـن يونس بن السرّاج، قال: سمعت رجلاً يقول: سمعت حماد بن زيد يقول: قلت لشعبة: هذا الرجل يَحْكم في الناس أليس هو غيبة؟ قال: يا أحمـق هـذا دِيـن،

وتَرْكه محاباة».

قال: «وحدثنا محمد بن مخلد، ثنا عمر بن مـدرك، قـال سمعـت مكـي بـن إبراهيم، يقول: كان جعفر بن الزبير يقول: حدثنا القاسم، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ نحواً من مائتي حديث؛ فرأيت شعبة يأتي عمران بن حُدَيْـر؛ فيقـول: قم بنا نغتاب هؤلاء في الله عز وجل، فيترك حماره، ويمضي معه».

قال: «وحدثنا أبو بكر محمد بن داود بن سليمان النيسابوري، حدثنا أبـو الفضل أحمد بن عبد الله بن سلمة النيسابوري، قال: سمعت محمـد بـن بنـدار السبّاك الجرجاني يقول: قلت لأحمد بن حنبل: إنه يشتد عليّ أن أقول: فلان ضعيف، وفلان كذّاب. فقـال أحمـد: إذا سـكتَّ أنـت وسـكتُّ أنـا، فمتـى يَعْرِف الجاهل الصحيح من السقيم؟.

قال الدارقطني: «فهؤلاء أئمة المسلمين، وأهل الفضـل والـورع في الديـن، قد أباحوا الجرح، وأمروا بالبيان، وأخبروا أن ذلك ليـس بغيبـة، وأنـه حُكْـمٌ يلزم القول به العارفين، وأن السـكون عنـه لا يحـل لأحـد مـن المؤمنـين، وأن إظهاره أفضل من السكوت عنه لأهل العلم من المتقنين».

إلى أن قال: «فلولا أن أئمتنا -رحمهم الله- كثرت عنايتهم بـأمر الديـن، فحفظوا السنن على المسلمين، لضبطهم الإسناد، وانتقـادهم الـرواة، وبحثهـم عنهم، وتميـيزهم بـين الصحيـح والسـقيم، لظهـر في هـذه الأمـة مـن التبديـل والتحريف ما ظهر في الأمم الماضية قبلها، لأنـا لا نعلـم أمـةً مـن الأمـم قبـل أُمّتنا، حفظت عن نبيها، وحفظت على أمته من بعده من أمـر دينهـا، ونفـت عنه وعن شريعته التبديل والتحريف =ما حفظت هذه الأمـة مـن سـنن نبيهـا

ﷺ، ثم وفّق الله تعالى هؤلاء الأئمة لضبط ذلك، والعناية به، حتى لا يمكّن زائغ، ولا مبتدع، أن يزيد في سنةٍ من سنن رسول الله ﷺ أَلِفاً، ولا واواً(٥)، إلا أنكروه، ونبهوا عليه، وميزوا خطأ ذلك من صوابه، وحقه من باطله، وصحيحه من سقيمه؛ فلولا قيامهم بذلك وذبّهم عنه، لقال من شاء من الزائغين ما شاء. هذا كلام الدارقطني».

ثم قال: «حدثنا محمد بن مخلد، ثنا محمد بن غالب تمتام، قال: سمعت عمراً الناقد يقول: دين محمد ﷺ لا يَحْمل الدنس -يعني الكذب-».

---

(٥) وردتْ مثل هذه اللفظة عند ابن حبان (-٣٥٤هـ)، في "المجروحين": ١/٢٥.

الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع[1]

١- "إيثار الحق على الخلق..."، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني - نشر: بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ١٣١٨هـ.
٢- "الأئمة المعتبر قولهم في الجرح والتعديل"، للذهبي (مخطوط).
٣- "الأحاديث التي خولف فيها إمام الدارقطني دار الهجرة مالك بن أنس"، للدارقطني، (مخطوط).
٤- "أحاديث الصفات"، للدارقطني (مخطوط).
٥- "أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم زيادة ونقصاً"، لدارقطني، القاهرة، ط. الأولى ١٣٦٥هـ، نشر السيد عزت العطار الحسيني (مكتب نشر الثقافة الإسلامية).
٦- "أحاديث النزول" للدارقطني، (مخطوط).
٧- "أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي وإظهار بدعته"، للدارقطني، (مخطوط).
٨- "اختصار علوم الحديث"، لابن كثير (مع شرحه "الباعث الحثيث...")، مصر، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ط.الثالثة.
٩- "الإخوة والأخوات"، للدارقطني، (مخطوط).
١٠- "أسئلة البرقاني"، للدارقطني، (مخطوط).
١١- "أسئلة الحاكم"، للدارقطني، (مخطوط).

---

(١) قد عددتُ كل طبعةٍ للمرجع الواحد بمثابة مرجع جديد. وقد أبقيت على المراجع المخطوطة كما هي، على الوصف بأنها مخطوطة، وإنْ أصبح كثير منها مطبوعاً الآن؛ وذلك لأني كنت رجعتُ لها في مخطوطاتها حين إعداد الرسالة.

١٢- "أسلة السّلمي"، للدارقطني، (مخطوط).
١٣- أسئلة السّهمي"، للدارقطني، (مخطوط).
١٤- "الاستدراك"، لمحمد بن عبد الغني (ابن نقطة) (مخطوط).
١٥- "أسماء الرجال"، للطّيبي (مخطوط).
١٦- "أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما"، للدارقطني، (مخطوط).
١٧- "الأعلام"، للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط. الثانية، والطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
١٨- "الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ"، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت، دار الكتاب العربي، عني بنشره القدسي ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٩- "الأفراد الغرائب"، للدارقطني، (مخطوط)، (الجزء الثاني والثالث).
٢٠- "اللباب في تهذيب الأنساب"، لعز الدين ابن الأثير الجزري، بيروت، دار صادر.
٢١- "الإلزامات"، للدارقطني، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.
٢٢- "الأنساب"، للسمعاني، الهند، دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٨٥هـ.
٢٣- "الأم"، للإمام الشافعي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢٤- "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء"، لابن عبد البر، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٥- "البداية النهاية"، لابن كثير، بيروت، مكتبة المعارف، ط. أولى ١٩٦٦م.
٢٦- "بين الإمامين: مسلم والدارقطني"، للشيخ ربيع بن هادي مدخلي

(رسالة الدكتوراه)، مطبوعة على الاستنسل.

٢٧- "تاريخ الإسلام"، للذهبي (مخطوط).

٢٨- "تاريخ بغداد"، للخطيب البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي.

٢٩- "تاريخ التراث العربي"، لفؤاد سزكين، نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٠- "تاريخ الخلفاء"، للسيوطي.

٣١- "تاريخ دمشق"، لابن عساكر، (مخطوط).

٣٢- "التتبع لما أخرج في الصحيحين وله علّة"، للدارقطني، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.

٣٣- "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص"، للسيوطي، تحقيق محمد الصباغ، ط. الثانية ١٣٩٤، بيروت، المكتب الإسلامية.

٣٤- "تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني"، للغساني الجزائري (مخطوط).

٣٥- "تذكرة الحفاظ"، للذهبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

٣٦- "تسمية فقهاء الأمصار"، للنسائي (مع نسخة الضعفاء والمتروكين)، تحقيق محمود بن إبراهيم بن زايد، حلب، دار الوعي، ط. الأولى.

٣٧- "تسمية ما ورد به أبو بكر الخطيب البغدادي دمشق..."، لمحمد المالكي، مطبوع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث د. الطحّان.

٣٨- "تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة"، للحافظ ابن حجر، طبع دار المحاسن للطباعة، نشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

٣٩- "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، للحافظ ابن حجر، المطبعة الحسينية المصرية، ط. الأولى، طبعة الخانجي سنة ١٣٢٢هـ.
٤٠- "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" نشر مكتبة الكليات الأزهرية.
٤١- "التعليق المغني على سنن الدارقطني"، لأبي الطيب محمد شمس الحق آبادي (مطبوع مع نسخة السنن).
٤٢- "تقريب التهذيب"، لابن حجر، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.
٤٣- "التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد"، للحافظ ابن نقطة، (مخطوط).
٤٤- "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلّمي، الطبعة الباكستانية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، المطبعة العربية.
٤٥- "تهذيب التهذيب"، للحافظ ابن حجر، بيروت، دار صادر، (مصورة عن الطبعة الأولى).
٤٦-"الجرح والتعديل"، لابن أبي حاتم، ط. الأولى، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٧١هـ.
٤٧- "الحافظ الخطيب البغدادي، وأثره في علوم الحديث"، د. محمود الطحّان، بيروت، دار القرآن الكريم،، ط. الأولى ١٤٠١هـ.
٤٨- "خلاصة تهذيب الكمال..."، للخزرجي، ط. الثانية، مكتبة المطبوعات الإسلامية.
٤٩- "دائرة المعارف (الإسلامية)"، لمجموعة من الغربيين.
٥٠- "دول الإسلام"، للذهبي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
٥١- "ذكر التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري"،

للدارقطني، (مخطوط).

٥٢- "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم"، للدارقطني، (مخطوط).

٥٣- "ذكر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي، واستدرك عليه فيهم الدارقطني، للدارقطني (مخطوط).

٥٤- "ذكر كبار الحفاظ"، لابن الجوزي (مخطوط). (الظاهرية، مجموع ١٠٠ق ١٣٥ وما بعدها).

٥٥- "كتاب الرؤية"، للدارقطني (مخطوط).

٥٦- "رسالة تسمية فقهاء الأمصار"، للنسائي (تقدمت في حرف التاء).

٥٧- "الرسالة المستطرفة..."، لمحمد بن جعفر الكتّاني، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط. الثانية ١٤٠٠هـ.

٥٨- "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، للّكنوي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط. الثانية، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٥٩- "سؤالات البرقاني"، للدارقطني (مخطوط).

٦٠- "سنن أبي داود"، لأبي داود السجستاني، نشر دار الحديث بحمص، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٦١- "سنن الترمذي"، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق عدة أشخاص، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

٦٢- "السنن عن رسول الله ﷺ"، للدارقطني، نشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

٦٣- "سنن النسائي" (المجتبى) لأبي عبد الرحمن النسائي، ط. الأولى ١٣٨٣هـ،

مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
٦٤- "سير أعلام النبلاء"، للذهبي (مخطوط).
٦٥- "سير أعلام النبلاء" للذهبي، (مطبوع من ١-٨)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ونذير حمدان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤٠١هـ.
٦٦- "شذرات الذهب"، لابن العماد الحنبلي، بيروت، ط. المكتب التجاري للطباعة والنشر.
٦٧- "شرع علل الترمذي"، للحافظ ابن رجب الحنبلي.
٦٨- "الصارم المنكي في الرد على السبكي"، لابن عبد الهادي.
٦٩- "كتاب الضعفاء الصغير"، للإمام البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط. الأولى.
٧٠- "كتاب الضعفاء والمتروكين، للدارقطني (بالاشتراك) (مخطوط).
٧١- "طبقات الحفاظ"، للسيوطي، نشر مكتبة وهبة ط. الأولى، ١٣٩٣هـ.
٧٢- "طبقات الشافعية"، لأبي بكر بن هداية الله المصنّف، مطبعة بغداد، ط. المكتبة العربية، سنة ١٣٥٦هـ.
٧٣- "طبقات الشافعية"، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق، عبدالله الجبوري، العراق، رئاسة ديوان الأوقاف، ط. في بغداد.
٧٤- "طبقات الشافعية"، لابن الصلاح (مخطوط).
٧٥- "طبقات الشافعية الكبرى"، للسبكي، ط. ثانية، بيروت، ط. دار المعرفة للطباعة.
٧٦- "طبقات الفقهاء الشافعية"، للشيرازي ٤٧٦هـ، لبنان، دار الرائد العربي.
٧٧- "طبقات القراء"، لابن الجزري، مطبعة السعادة، ط. الأولى سنة ١٣٥١هـ.

٧٨- "العِبَر في خبر من غبر"، للذهبي.
٧٩- "عشرون حديثاً منتقاة من كتاب الصفات"، للدارقطني، (مخطوط).
٨٠- "العلل"، للدارقطني (مخطوط).
٨١- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المدينة المنورة، نشر المكتبة العلمية، ط. الأولى، ١٩٧٢م.
٨٢- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، نسخة محاسن الاصطلاح للبلقيني، مصر، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م.
٨٣- "عيون التواريخ"، لابن شاكر الكُتْبي (مخطوط).
٨٤- "الفتاوى الكبرى"، لابن تيمية (جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد...) الرياض، ط. دار الإفتاء.
٨٥- "فتح المغيث"، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط. الثانية ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٨٦- "فضائل الصحابة وأقوال بعضهم في بعض ﷺ"، للدارقطني (مخطوط).
٨٧- "فهرست"، ما رواه عن شيخوخة من الدواوين المصنفة..."، لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي، القاهرة، مكتبة الخانجي وشركاها، ط. الثانية ١٣٨٢هـ.
٨٨- "الفهرست" لابن النديم، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ.
٨٩- "فهرس الظاهرية"، للشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ.
٩٠- "فهرس مخطوطات الأسكوريال".
٩١- "فهرس المخطوطات المصوّرة"، فؤاد سيد، الجزء الثاني القسم الثاني (تاريخ).
٩٢- "فهرس المخطوطات المصورة"، لطفي عبد البديع، مطبعة السنة المحمدية.

٩٣- "الفوائد البهية في تراجم الحنفية"، لأبي الحسنات محمد اللّكنوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٩٤- "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، للشوكاني، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، تصحيح عبدالوهاب عبداللطيف، مطبعة السنة المحمدية.
٩٥- "فيض القدير شرح الجامع الصغير"، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط. الأولى ١٣٥٧هـ.
٩٦- "القاموس المحيط"، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مصر، البابي الحلبي وأولاده، ط. الثانية ١٣٧١هـ.
٩٧- "قواعد في علوم الحديث"، للتهانوي.
٩٨- "الكامل في التاريخ"، لابن الأثير، بيروت.
٩٩- "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون"، حاجي خليفة، دار سعادات سنة ١٣١٠هـ.
١٠٠- "لسان الميزان"، للحافظ ابن حجر، ط. الثانية، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٠١- "المتروكون ومروياتهم في سنن الدارقطني"، لمحمد راضي بن حاج عثمان (رسالة ماجستير مطبوعة على الاستنسل).
١٠٢- "كتاب المجروحين"، لابن حبان، تحقيق محمود بن إبراهيم ابن زايد، نشر دار الوعي بحلب، ط. الأولى.
١٠٣- "محاسن الاصطلاح..."، للبلقيني، ط. دار الكتب ١٩٧٤هـ (مع مقدمة ابن الصلاح).
١٠٤- "مختار الصحاح"، لمحمد بن أبي بكر الرازي، بيروت، المكتبة الأموية،

دمشق، ومكتبة الغزالي، حماه، ١٣٩٠هـ.
١٠٥- "المختصر في أخبار البشر"، لأبي الفداء المتوفى سنة ٧٣٢هـ، بيروت، ط. دار المعرفة.
١٠٦- "مرآة الجنان، وعبرة اليقظان"، لليافعي، الهند، مصورة على طبعة دائرة المعارف، ط. الثانية، سنة ١٣٣٨هـ.
١٠٧- "المستدرك على الصحيحين"، لأبي عبد الله الحاكم، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
١٠٨- "معجم البلدان"، لياقوت الحموي، بيروت، ط. دار صادر.
١٠٩- "معجم المؤلفين"، لعمر رضا كحّالة، بيروت، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي.
١١٠- "معجم المخطوطات المطبوعة"، للدكتور صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط. الثانية، ١٣٩٨هـ.
١١١- "المغني في الضعفاء"، للذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، حلب، نشر دار المعارف، ط. الأولى ١٣٩١هـ، مطبعة البلاغة.
١١٢- "المغني..."، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
١١٣- "مفتاح السعادة ومصباح السيادة"، لطاش كبرى زاده، مصر، ط. دار الكتب الحديثة.
١١٤- "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"، لابن الجوزي، دائرة المعارف العثمانية، ط. الأولى، سنة ١٣٧٥هـ.
١١٥- "من تُكلّم فيه وهو موثّق أو صالح الحديث"، للذهبي، تحقيق ودراسة

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (رسالة ماجستير، مطبوعة على الاستنسل)(٢).

١١٦- "من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين، والمجهولين"، لمحمد بن عبد الرحمن المقدسي (ابن زُريق) (مخطوط).

١١٧- "موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد"، للدكتور أكرم ضياء العمري، بيروت، دار القلم، ط. الأولى ١٣٩٥هـ.

١١٨- "ميزان الاعتدال"، للذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط. الأولى ١٣٨٢هـ.

١١٩- "النجوم الزاهرة..."، لابن تَغْرِي بَرْدى، ط. مصورة عن طبعة دار الكتب.

١٢٠- "نزهة النظر شرح نخبة الفكر"، لابن حجر، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ودار مصر للطباعة، ط. الثالثة.

١٢١- "نصب الراية"، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، المكتبة الإسلامية، ط. الثانية ١٣٩٣هـ.

١٢٢- "هدْي الساري"، للحافظ ابن حجر، مصر، المطبعة السلفية ومكتبتها، والطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى المنيرية سنة ١٣٠١هـ.

١٢٣- "هدية العارفين"، لإسماعيل باشا البغدادي.

١٢٤- "وفيات الأعيان"، لابن خلكان.

---

(٢) وهي في طريقها للطباعة، بإذنه تعالى.

فهرس الموضوعات

صَدَرَ للمؤلف

مما صَـدَرَ للمؤلـف الكتـب التاليـة:

- دعوة إلى السنة في تطبيق السنة منهجاً وأسلوباً، دار القلم، الدار الشـامية، بيروت، ط.الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. والطبعة الثانية، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- استخراج الآيات والأحاديث في الأبحاث العلميـة والدعويـة: الحاجـة إليـه ووسائله وطُرقه، الرياض، دار المسلم، ط.الأولى ١٤١٣هـ.
- قواعد ومنطلقات في أصول الحـوار وردِّ الشـبهات، الريـاض، دار المسـلم، ط.الأولى١٤١٤هـ.
- حوار حول منهـج المحدثـين في نقـد الروايـات سـنداً ومتنـاً، الريـاض، دار المسلم، ط.الأولى١٤١٤هـ.
- الأخـلاق الفاضلـة قواعــد ومنطلقــات لاكتســابها، الريــاض، ط.الأولى ١٤١٧هـ.
- أزواجٌ بالكذب، جدة، دار الأندلس الخضراء، ١٤٢٠هـ.
- كلمات في مناسبات: -أقــوالٌ وكلمــاتٌ قُلتُهــا في منــاسبــاتٍ مــا بـين جدٍّ في جدٍ، أو جدٍّ في صورة هزلٍ- الرياض، ط.الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- طريقُـكَ إلى الإخـلاصِ والفقـه في الديـن، جـدة، دار الأندلـس الخضـراء، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.